



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL- Taref-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث LMD

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

تحت عنوان:

**أهمية تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع
الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-**

تحت إشراف الأستاذة:

- د. صباح قروي

إعداد الطالبة:

- سهيلة هجريس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
01	دحمان نور الهدى	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الطارف	رئيسا
02	صباح قروي	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الطارف	مشرفا ومقررا
03	العابد برينيس شريفة	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الطارف	مناقشا
04	تنقوث وفاء	أستاذ محاضر - أ -	جامعة أم البواقي	مناقشا
05	خدادمية أمال	أستاذ محاضر - أ -	جامعة عنابة	مناقشا
06	قرقاد عادل	أستاذ محاضر - أ -	جامعة الطارف	مشرفا مساعدا

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى النور الذي لا يُرى، ولكننا نعرف أنه موجود في كل لحظة نعيشها،

وإلى الصوت الصامت الذي يُلهم خطواتنا، حتى وإن كان بعيداً عن الأعين.

إلى الرحلة التي لا تُختصر في الكلمات، ولكننا نعيشها في صمت وتفانٍ، حيث كل تحدٍ هو فرصة للنمو والتعلم.

إلى كل من كان له أثر في هذه الرحلة...

إلى روح والدي الحبيبة، التي كانت دائماً نجماً يضيء طريقي، وأثرها الطيب الذي لن يغيب عن حياتي، والذي حتى

بعد وفاته يرشدني بحب ذكراه وقوة أثره في حياتي

إلى أمي الغالية، ينبوع الحب والقوة، التي غمرتني بحنانها ودعائها فكنت قوية بفضلها....

إلى إخوتي وأخواتي، سندي ورفاق دربي...

إلى كل أصدقائي.....

إلى من كان لي مصدراً للدعم والإلهام....

إلى كل من وقف بجانبني وساهم في تحقيق هذا الإنجاز....

أهديكم هذا العمل بامتنان لا حدود له.

شكر وتقدير

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾

سورة البقرة الآية 152

صدق الله العظيم

لله الحمد والشكر أولاً وأخيراً.

ثم أتقدم بخالص شكري وبالغ تقديري إلى أستاذتي:

الدكتورة - قروي صباح -

لولا الدعم الاستثنائي من مشرفتي والثقة التي منحني إياها، فقد كان حماسها ومعرفتها واهتمامها الشديد

بالتفاصيل مصدر إلهام وأبقى عملي على المسار الصحيح

فكانت نعم الأستاذة ونعم المشرفة.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلى المشرف المساعد - قرقاد عادل - على إرشاداته القيمة التي ساهمت بشكل كبير في

توجيهي وإتمام هذا العمل، لقد كان لخبرته وملاحظاته الدقيقة دور جوهري في تطوير البحث.

والشكر موصول إلى لجنة المناقشة على تكريمها بمناقشة هذا العمل بغرض تقويمه، تطويره وتحسينه.

كما أتقدم بشكري وامتناني إلى كل من بذل معي جهداً ووفر لي وقتاً، ونصح لي قولاً، أسأل الله أن يجزيهم عني خير.

كما أشكر كل الكتاب والمؤلفين والمفكرين والناشرين الذين استفدنا من كتاباتهم وأفكارهم في هذه الدراسة، وإلى

كل من ساهم في انشاء وتطوير هذا العالم الرقمي المذهل ووفر علينا الكثير من الجهد والوقت والمال، كما أشكر

عمال جامعة الشاذلي بن جديد -الطارف- على منحهم كل التسهيلات الخاصة بالبحث العلمي.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أهمية تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، كون الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الريعية المعتمدة على مصدر دخل وحيد والمتمثل في عائدات المحروقات لتمويل الميزانية، وهذا الارتباط يعكس مدى هشاشة الاقتصاد الوطني وتأثره الكبير بالأزمات الخارجية التي تنعكس عليه بالسلب، الأمر الذي دفع صناع القرار إلى البحث عن بدائل تنموية لتنويع مصادر تمويل الميزانية من بينها القطاع الفلاحي.

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري، ولتوضيح ذلك، تم من خلال هذه الدراسة بناء نموذج قياسي لمدى تأثير القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين مختلف متغيرات الدراسة، كما أن تأثير المتغيرات المفسرة على التنويع الاقتصادي في الأجل القصير لديها نفس الإشارة، مع التأثير في الأجل الطويل والاختلاف في درجة التأثير.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنويع الاقتصادي، المرض الهولندي، منهجية (ARDL)، الجزائر.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of developing the agricultural sector and its role in achieving economic diversification in Algeria, given that the Algerian economy is characterized as a rentier economy reliant on a single source of income, namely hydrocarbon revenues, to finance the budget. This dependency reflects the vulnerability of the national economy and its significant susceptibility to external crises, which adversely affect it. This situation has prompted decision-makers to seek developmental alternatives to diversify budget financing sources, including the agricultural sector.

The agricultural sector is considered one of the most strategic sectors that can provide added value to the Algerian economy. To illustrate this, this study constructs a standard model to assess the impact of the agricultural sector on economic diversification in Algeria during the period (2000-2020), utilizing a distributed lag autoregressive model. The findings indicate a long-term and short-term relationship between the various study variables. Moreover, the impact of the explanatory variables on economic diversification in the short term shares the same direction, while the long-term impact varies in degree.

Keywords: Agricultural sector, Economic diversification, Dutch disease, ARDL methodology, Algeria.

فهرس المحتويات

	الإهداء
	كلمة شكر
I	ملخص
II	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
IX	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: الفلاحة والتنمية الفلاحية – مفاهيم ومنطلقات أساسية –
02	تمهيد
03	المبحث الأول: التأصيل النظري للفلاحة والاقتصاد الفلاحي
03	المطلب الأول: عموميات حول الاقتصاد الفلاحي
12	المطلب الثاني: أساسيات حول الفلاحة
24	المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفلاحة
27	المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية
27	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الفلاحية
34	المطلب الثاني: أهمية الفلاحة ضمن استراتيجيات التنمية
39	المطلب الثالث: نماذج التنمية الفلاحية
43	المبحث الثالث: استراتيجيات النهوض بالقطاع الفلاحي
43	المطلب الأول: السياسة الفلاحية والتخطيط الفلاحي
51	المطلب الثاني: التمويل والتأمين الفلاحي
58	المطلب الثالث: التسويق والتعاون الفلاحي
62	خلاصة الفصل الأول
63	الفصل الثاني: مقارنة نظرية للتنوع الاقتصادي
64	تمهيد
65	المبحث الأول: التأصيل النظري للتنوع الاقتصادي
65	المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي
74	المطلب الثاني: ميكانيزمات التنوع الاقتصادي
79	المطلب الثالث: طرق قياس ومجالات التنوع الاقتصادي

85	المبحث الثاني: لجنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي
85	المطلب الأول: دراسة استقصائية لأطروحة لجنة الموارد
88	المطلب الثاني: القنوتات المحتملة للجنة الموارد
90	المطلب الثالث: المرض الهولندي (المفهوم – الميكانيزمات)
96	المبحث الثالث: تجارب دولية في التنوع الاقتصادي
96	المطلب الأول: التنوع الاقتصادي في الترويج
104	المطلب الثاني: التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة
113	المطلب الثالث: التجربة الماليزية في التنوع الاقتصادي
121	خلاصة الفصل الثاني
122	الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر
123	تمهيد
124	المبحث الأول: تأثير وفرة الموارد على هيكلية الاقتصاد الجزائري
124	المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للنفط في الجزائر
133	المطلب الثاني: استخدامات إيرادات النفط
137	المطلب الثالث: تشخيص أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري
142	المبحث الثاني: سياسات النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر
141	المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الفلاحي (1962-1979)
147	المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الأولية للقطاع الفلاحي (1980 - 2000)
152	المطلب الثالث: الإصلاحات التنموية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى آفاق 2030)
160	المبحث الثالث: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومعوقاته
160	المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر
168	المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر
175	المطلب الثالث: مساهمات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وأهم عراقيله
187	خلاصة الفصل الثالث
188	الفصل الرابع: قياس أثر القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر (2000-2020)
189	تمهيد
190	المبحث الأول: الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة

190	المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
194	المطلب الثاني: اختبار السببية Causality Test
196	المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك Co-intégration Test
202	المبحث الثاني: تحديد متغيرات الدراسة
203	المطلب الأول: البيانات والإحصائيات لمتغيرات الدراسة
205	المطلب الثاني: شرح متغيرات الدراسة
207	المطلب الثالث: دراسة اتجاه وشدة الارتباط بين متغيرات الدراسة
208	المبحث الثالث: الدراسة القياسية
208	المطلب الأول: بناء النموذج
221	المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية
222	المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية
229	خلاصة الفصل الرابع
231	خاتمة
237	قائمة المراجع
258	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	محددات التنويع الإقتصادي	77
(2-2)	إسهامات القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في النرويج	99
(3-2)	صادرات النرويج خلال الفترة (2010 - 2020)	101
(4-2)	تطور احتياطي النفط في الإمارات العربية المتحدة	104
(5-2)	تطور العائدات النفطية في الإمارات العربية المتحدة	105
(6-2)	مساهمات القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي في الإمارات خلال الفترة (2010-2020)	111
(7-2)	مؤشر تنوع الصادرات في ماليزيا (2000-2020)	118
(1-3)	قيم متغيرات معدلات النمو والإنفاق الحكومي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	130
(2-3)	متوسط الفترة لمساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)	135
(3-3)	تطور الصادرات النفطية والغير النفطية خلال الفترة (1990-2020)	136
(4-3)	فرضية الثلاث قطاعات لنموذج Max Corden	137
(5-3)	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مؤشر معدلات التبادل وأسعار البترول	140
(6-3)	المداخيل البترولية والنفقات العامة في الجزائر (1990-2020)	141
(7-3)	هيكل القيمة المضافة لكل القطاعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	142
(8-3)	توزيع الأراضي المؤممة في مرحلة التسيير الذاتي	145
(9-3)	مخصصات الفلاحة من البرامج التنموية (2001-2004)	153
(10-3)	هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة	154
(11-3)	مخصصات الفلاحة من البرامج التنموية (2005-2009)	155
(12-3)	مخصصات الفلاحة من البرامج التنموية (2010 - 2014)	156
(13-3)	توزيع الأراضي المستخدمة في الزراعة بالقطر الجزائري	162
(14-3)	توزع الأقاليم النباتية في الجزائر	163
(15-3)	أهم مكونات الغطاء النباتي في الجزائر	164
(16-3)	حجم التساقطات المطرية حسب المناطق بحجم التدفقات	165
(17-3)	توزيع الموارد المائية الجوفية حسب كل منطقة هيدروغرافية	166
(18-3)	البنية التحتية للموارد المائية السطحية في الجزائر	166
(19-3)	تطور القوى العاملة الفلاحية إلى القوى العاملة الكلية خلال الفترة (1990-2022)	167
(20-3)	تطور بعض المنتجات الفلاحية (2000-2020)	169
(21-3)	تطور إنتاج الخضروات (2000-2020)	171

172	تطور إنتاج الفواكه والتمور خلال الفترة (2000-2020)	(22-3)
174	تطور إنتاج اللحوم الحمراء واللبن والبيض خلا الفترة (2000-2020)	(23-3)
179	تطور الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر	(24-3)
180	تطور المساحة الفلاحية في الجزائر	(25-3)
181	التغير في الجفاف حسب العقود المدروسة	(26-3)
182	عدد الجرارات والحصادات المستخدمة فلاحيا في الجزائر وبعض الدول المختارة	(27-3)
203	شرح المتغيرات، ترميزها، ووصفها	(1-4)
204	الإحصاءات الوصفية للبيانات	(2-4)
214	اختبارات الاستقرار في المستوى	(3-4)
216	اختبارات الاستقرار بعد إجراء الفروق الأولى	(4-4)
221	نتائج اختبار الحدود	(5-4)
222	درجة تكامل السلاسل الزمنية	(6-4)
222	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	(7-4)
223	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء	(8-4)
225	نتائج تقدير الأجلين القصير والطويل لنموذج ARDL	(9-4)

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الفروع الأساسية للاقتصاد الفلاحي.	08
(2-1)	علاقة التنمية والتنمية الفلاحية.	28
(1-2)	مميزات التنويع الإقتصادي.	72
(2-2)	مراحل دورة الأعمال	75
(3-2)	مؤشر جيني.	81
(4-2)	التطور التاريخي للجنة الموارد	87
(5-2)	آليات المرض الهولندي	95
(6-2)	إسهامات القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في النرويج	100
(7-2)	توزيع العمالة على مختلف القطاعات لسنتي 2010 و 2020.	102
(8-2)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات (2010-2020)	110
(10-2)	نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في الإقتصاد الماليزي خلال السنوات 2000 - 2010 - 2020.	117
(11-2)	المؤشر المركب للتنويع الإقتصادي في ماليزيا خلال الفترة (2000-2020)	118
(1-3)	معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2020/01/01-2021/12/31)	127
(2-3)	مستوى الإنتاج من النفط في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	128
(3-3)	إمكانات الاحتياطي النفطي للجزائر خلال الفترة (1990-2020)	129
(4-3)	تطور إنتاج الطاقة النفطية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	134
(5-3)	نسبة مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (1990-2020)	135
(6-3)	نموذج Corden	137
(7-3)	تطور صادرات السلع والخدمات في الجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	140
(8-3)	تطور نسبة واردات السلع والخدمات في الجزائر	141
(9-3)	ركائز مخطط عمل الفلاحة (2015 - 2020)	156
(10-3)	المساحة الزراعية الكلية والمساحة المستغلة للزراعة (1990-2020)	162
(11-3)	تطور إنتاج الحبوب خلال الفترتين (2000-2009) (2010-2020)	169
(12-3)	تطور إنتاج الخضروات (2000-2020)	171
(13-3)	تطور إنتاج الفواكه والتمور خلال الفترة (2000-2020)	173
(14-3)	تطور إنتاج اللحوم الحمراء واللبن والبيض خلال الفترة (2000-2020)	174
(15-3)	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي في الفترة (2000 - 2020)	175
(16-3)	مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للناتج المحلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى	176
(17-3)	مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2000 - 2020)	177
(18-3)	قيمة صادرات القطاع الفلاحي (2000 - 2020)	178

183	حجم استخدام الأسمدة (الفوسفور، الأوزوت) في الجزائر وبعض من الدول المختارة لسنة 2020	(19-3)
207	معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة ومعنويتها الإحصائية	(1-4)
210	اختبار ديكي فولر المطور (ADF Augmented Dickey-Fuller test) للمتغير Div قاطع واتجاه عام	(2-4)
211	اختبار ديكي فولر المطور (ADF Augmented Dickey-Fuller test) للمتغير Div بقاطع.	(3-4)
211	اختبار ديكي فولر المطور (ADF Augmented Dickey-Fuller test) للمتغير Div دون قاطع وثابت	(4-4)
212	اختبار فليبس بيرون (PP Phillips-Perron) للمتغير Div قاطع واتجاه عام	(5-4)
212	اختبار فليبس بيرون (PP Phillips-Perron) للمتغير Div بقاطع	(6-4)
213	اختبار فليبس بيرون (PP Phillips-Perron) للمتغير Div دون قاطع وباتجاه ثابت	(7-4)
213	اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) للمتغير Div بقاطع واتجاه عام	(8-4)
214	اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) للمتغير Div بقاطع	(9-4)
219	أفضل 20 نموذج ARDL حسب معيار أكايك (AIC)	(10-4)
220	اختبار منهج الحدود	(11-4)
223	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	(12-4)
224	نتائج اختبار الاستقرار CUSUM	(13-4)
224	نتائج اختبار الاستقرار CUSUM of Squares	(14-4)
228	القيم الحالية، التنبؤية ومجالات الثقة.	(15-4)

مقدمة

تمهيد

فرض موضوع التنويع الاقتصادي نفسه وأصبح من القضايا المعاصرة الهامة، وذلك بعد ما لاقت حجج وبراهين دافيد ريكاردو حول فوائد التخصص انتقادات حول أنه بات يشكل خطراً على الاقتصاد ويعيق نموه، كما يجعله في حالة عدم الاستقرار والاطمئنان. فأتت فترات الازدهار النفطي، نتيجة التقلبات الحادة في الأسعار وما ينتج عنها من سلبيات من جهة وإمكانية نضوبه من جهة أخرى، ما يجعل من التنويع الاقتصادي أحد الأولويات الأساسية للسياسة الاقتصادية، ذلك أن التنويع يمكن أن يقلل من آثار هذه التقلبات ويجعل الاقتصاد أكثر استقراراً.

والجزائر كغيرها من الدول النفطية حققت إيرادات كبيرة خلال السنوات الأخيرة المتأثرة من قطاع المحروقات، وهذا بفعل الانتعاش الذي عرفه القطاع نتيجة ارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية، إلا أن هذه العوائد لم توظف بكفاءة عالية تسمح لها بدفع عجلة التنمية إلى الأمام، فتوقعات نضوب تلك الثروة الطبيعية فإن عملية إيجاد بدائل مناسبة لبناء تنمية مستدامة من خلال التوظيف الجيد للموارد أصبحت أكثر من ملحة.

انطلاقاً من هذا الواقع فالتنويع الاقتصادي في الدول النفطية عامة والجزائر خاصة، هو السبيل الآمن لجعل الاقتصاد حقيقي، من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات مع إيلاء أهمية خاصة للقطاع الفلاحي، هذا الأخير الذي يُعدّ ركيزة أساسية لهذا التوجه، لما يملكه من إمكانيات هائلة لتنشيطه وجعله قاطرة للتنمية، خاصة لما تتمتع به الجزائر من أراضي فلاحية شاسعة تُقدر بـ 12 مليون هكتار، تُمثل ثلث مساحتها، تتميز بتنوعها المناخي ووجود موارد مائية غنية، الأمر الذي يتيح زراعة مختلف المحاصيل وتطوير منظومة زراعية حديثة، وبذلك يمكن للقطاع الفلاحي أن يلعب دوراً محورياً في خلق فرص العمل لملايين الشباب، خاصة في المناطق الريفية، مما يُساهم في الحد من البطالة وتعزيز التنمية المحلية.

علاوة على ذلك، يُمكن للجزائر من خلال الاعتماد على قدراتها الفلاحية تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الغذائية، وتقليل فاتورة الاستيراد، وتعزيز الأمن الغذائي، بالإضافة إلى ذلك، توفر الإمكانيات التصديرية في القطاع الفلاحي فرصة كبيرة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يساهم في تعزيز الصادرات وتنويع مصادر الدخل.

ورغم النقائص والعيوب التي يجب تجاوزها لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، فإنه من الضروري إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني، سعياً لتقليل الاعتماد على قطاع واحد، مما يمنع الاقتصاد من الانحصار في مصادر دخل محددة، ويضمن الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع، فضلاً عن تجنب الصدمات الخارجية وضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

أولاً: إشكالية الدراسة

يمكن حصر اشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2020)؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- هل يمكن أن يعزى الضعف الكبير لدور القطاعات الحيوية في الجزائر إلى المبالغة في الاعتماد على قطاع المحروقات، وما يوفره من عوائد مالية لتمويل النفقات والمشاريع الاستثمارية؟
- كيف تبرز أهمية التنويع الاقتصادي كسياسة بديلة وناجحة لتحقيق التنمية في الدول النفطية؟
- هل هناك علاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

ثانياً: فرضيات الدراسة

- دراسة أهمية تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر تم بناء الفرضيات التالية:
- تتمتع الجزائر بإمكانات فلاحية طبيعية، بشرية ومالية، التي تؤهلها لبناء قطاع فلاحي متطور، وهو ما جعلها تخضع لعدة تنظيمات وإصلاحات وتطورات حكومية منذ دخول الاقتصاد الجزائري لاقتصاد السوق بهدف النهوض به.
- يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية كبيرة لقطاع النفط، أدت به إلى اختلال كبير في البنية القطاعية، وتأثره بالانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط.
- يعتبر التنويع الاقتصادي في الدول النفطية والجزائر، مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة قياسا بالتجارب المتطرق إليها في هذا المجال.
- توجد علاقة في المدى الطويل والقصير بين متغيرات القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع

سبب اختيار موضوع البحث مرتبط بالوضع الاقتصادي للجزائر، التي يشكل الاعتماد الكبير للقطاع النفطي فيها خطراً وعائقاً أمام تحقيق الاستدامة، كذلك قلة الدراسات لموضوع الفلاحة.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مدى أهمية التنوع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية؛
- توضيح أهم الفرص والإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في القطاع الفلاحي؛
- التعرف على مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر لتنويع الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة وتقييمها؛
- قياس مدى مساهمة وأثر القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

خامسا: أهمية الدراسة

تكتسي الدراسة أهميتها انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- يعتمد النمو الاقتصادي في الجزائر على الإيرادات النفطية، والذي يتميز بخصائص:
- تقلبات أسعاره مما يتسبب باختلالات كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي.
- إمكانية نضوبه، مما يدل على أن استغلاله لتلبية حاجات الأجيال الحالية قد يحول دون قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجياتها من خلاله.
- تتمتع الجزائر بامتيازات فلاحية في حالة استغلالها أفضل استغلال بإمكانها أن تنهض بالقطاع ليكون بديل أو موازي لقطاع النفط لتحقيق التنوع الاقتصادي.
- الإيرادات النفطية التي تجعل الاقتصاد هش وتعيق النمو الاقتصادي وبالتالي تعيق عملية التنوع الاقتصادي.
- وبناء على الخصائص السابقة تنبع مناقشة موضوع التنوع الاقتصادي في الجزائر كونه السبيل الأمثل للتخلص من المخاطر السابقة، ومدى إمكانية استغلال القطاع الفلاحي لتحقيق التنوع الاقتصادي واستقرار الاقتصاد.

سادسا: منهج الدراسة

للإجابة على التساؤلات وتحليل النقاط المدرجة في البحث، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام المنهج القياسي بهدف بناء نموذج قياسي لتحديد مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال (2000-2020)، وذلك باستخدام الأسلوب القياسي المتمثل في نموذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL).

سابعا: حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تم اختيار الجزائر بصفتها بلد الباحثة، ورغبة منها في معرفة اقتصاد بلدها وتقديم دراسة حديثة عن متغيرات الدراسة باستخدام المناهج الحديثة.

- **الحدود الزمانية:** تم اعتماد الفترة (2000-2020) باعتبار أن سنة 2000 من أقوى السنوات التي اعتمدت فيها الحكومة الجزائرية مخططا اقتصاديا من أجل التنمية، وصولا إلى سنة 2020 كآخر سنة توفرت فيها الإحصائيات اللازمة للدراسة والتحليل.

ثامنا: الدراسات السابقة

على الرغم من أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد، إلا أنه عند مراجعة الدراسات السابقة لوحظ أن هناك ندرة نسبية سواء في الجانب النظري أو القياسي، لكن هناك الكثير من الدراسات القياسية التي اعتمدت على القياس من خلال مختلف دوال الإنتاج لتشخيص المشكلات الغذائية في بعض دول العالم، أما بالنسبة لمتغير التنوع الاقتصادي فقد توفرت العديد من الدراسات تم ذكر أهمها:

- دراسة نجوى جديوي، لطيفة بهلول، (2022) بعنوان: تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات (2000-2020)، مقال في مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 2.

هدفت الدراسة للتعرف على مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي خلال الفترة (2000-2020)، باعتباره قطاعا استراتيجيا مهما يمكن الاعتماد عليه في تنوع حقبة الدخل الوطني خارج قطاع النفط، والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وقد تم التوصل إلى أن هناك تأثير إيجابي للقطاع الفلاحي على تنوع القطاع الفلاحي في الجزائر في المدى الطويل على عكس في المدى القصير، وهذا ما يؤكد على أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي، وأن مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري لاتزال معتبرة ولا ترقى إلى المستوى المرغوب لو أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

- Étude de: Adamu Hassan Mohammed , Tahir Houssaini Mairiga, Ilya Aguba Thompson, Usman Ismail Bello, 2020, The role of agriculture in the economic diversification of the Nigerian economy (1980-2016), Bullion, vol 44, n 04.

هدفت هذه الدراسة إلى تبين دور الزراعة في تنوع الاقتصاد النيجيري باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من 1980-2016، وتوصلت الدراسة من خلال نتائج التقدير باستخدام تقنية التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء المتجهة إلى أن الإنتاج الزراعي له علاقة إيجابية وتأثير كبير مع الصادرات غير النفطية وأن الإيرادات غير النفطية لها علاقة إيجابية مع الصادرات غير النفطية.



- دراسة نوي نبيلة، 2016، بعنوان: أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية - دراسة تجرية الجزائر، الإمارات العربية المتحدة والنرويج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 -، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية الجزائر، الإمارات العربية المتحدة والنرويج، ولتحقيق هذا تم تقييم مدى نجاح الدول محل الدراسة في تحقيق التنويع والاستدامة الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى نجاح النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي، أما بالنسبة للإمارات فقد حققت نتائج مهمة، أما بالنسبة للجزائر فقد فشلت في التنويع الاقتصادي وفك الارتباط مع قطاع النفط وهو ما أثر على مؤشرات الاستدامة.

- دراسة صادق هادي، 2013، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية - دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج - 2000 - 2012، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 -، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، خاصة تلك النامية، مع التركيز على حالة الجزائر ومقارنتها مع النرويج، أين تم من خلالها تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول في الفصل الأول تم وضع مدخل مفاهيمي للتنويع الاقتصادي، والفصل الثاني أديبات حول التنمية المستدامة، أما بالنسبة للفصل الأخير فقد تم من خلاله عرض تجارب لبعض الدول ومقارنتها مع الجزائر في مجال التنويع. وتوصلت الدراسة تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية من خلال التنويع الاقتصادي يتطلب إجراء تغييرات هيكلية وجوهرية في الاقتصاد الوطني، هذه التغييرات تهدف إلى استغلال جميع موارد المجتمع بشكل فعال، والسعي لتحقيق تنمية حقيقية، والتخلص من مظاهر التخلف والتبعية، كما تسعى لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وتجنب الأزمات والصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

- دراسة زهير عماري، 2013، بعنوان: تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع الفلاحي والتطرق لمختلف المخططات التنموية، ومراحل تطوره ضمن سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها الجزائر خلال (1980-2009) والدراسة بمكان الخل في الجهاز الإنتاجي الفلاحي، قياس دالة الإنتاج الفلاحي في الجزائر، ومكوناته النباتية والحيوانية مع تحديد مصادر النمو في القطاع الفلاحي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في أن الزراعة الجزائرية تتسم بالكثافة الرأسمالية من كونها ذات كثافة للعمل الزراعي، أظهرت دالة الإنتاج الفلاحي من حيث العوائد الحدية للحجم أن الفلاحة الجزائرية تتسم بعوائد الحجم المتزايدة وتعتمد على حجم الوفرة النسبية للمدخلات الإنتاجية، كما يشير الانخفاض في معدل التطور التكنولوجي خلال السنوات مقارنة بمعدلات النمو المتحققة للمدخلات، إلى الإفراط في استخدام المدخل حيث قلل من الأثر التقني المحقق في مسار النمو الفلاحي.

- Study of : Alan Gelb, 2010, Economic Diversification in Resource Rich Countries, Contribution prepared for the high-level IMF seminar on Natural Resources, Finance, and Development, Algiers, November 4-5.

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية والأسباب التي جعلت بعض الدول تفشل في تحقيقه في حين نجحت دول أخرى، كما عالجت الدراسة إشكالية: لماذا توجد اختلافات بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية في تحقيق التنويع الاقتصادي؟.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في أنه يوجد دول استطاعت أن تحقق التنويع الاقتصادي وهي ماليزيا، تيلاندا والصين... إلخ حيث تمكنت هذه الدول من إيجاد صناعات وصادرات متنوعة رغم كونها غنية بالموارد الطبيعية؛ أما بالنسبة للدول التي لم تستطع تحقيق التنويع فيعود السبب الرئيسي إلى افتقارها لرأس المال البشري والرأس المال المؤسسي أي الحكم.

تاسعا: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تم تلخيص الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في الجدول التالي:

العنصر	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
الموضوع الأساسي	أهمية تطوير القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنوع الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-	تناولت جانبا واحدا مثل الفلاحة أو التنوع الاقتصادي فقط. وفي حالة توفر المتغيرين معا نجد اختلافات في طريقة الدراسة.
متغيرات الدراسة	تضمنت معظم المتغيرات المعبرة عن الفلاحة بطريقة تفصيلية (الإطار النظري)، كذلك بالنسبة للتنوع الاقتصادي.	لم تتناول أساسيات متغير الفلاحة والقطاع الفلاحي، تطرقت الدراسات فقط لأساسيات التنوع الاقتصادي بتعمق.
الدراسة القياسية	تم استخدام متغيرات جديدة وداعمة للفلاحة والتنوع الاقتصادي.	هناك دراسات لم تتضمن دراسة قياسية، والتي تضمنت دراسة قياسية استخدمت متغيرات تختلف عن الدراسة الحالية.
بيئة الدراسة	الجزائر.	بعضها تناول دولا أخرى، أو ركز على جزء معين من الفلاحة أو الاقتصاد.

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على الدراسات السابقة

عاشرا: تقسيمات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، والتحقق من صحة الفرضيات المقدمة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، الفصل الأول يتناول القطاع الفلاحي - مفاهيم ومنطلقات أساسية -، حيث تم التطرق إلى ثلاثة مباحث: الأول والثاني يعالجان الجوانب المختلفة للفلاحة والتنمية الفلاحية، والثالث يستعرض أساليب النهوض بالقطاع الفلاحي. أما الفصل الثاني، المعنون بـ "مقاربة نظرية للتنوع الاقتصادي"، فقد تناول في المبحث الأول أساسيات حول التنوع الاقتصادي، والمبحث الثاني تم التطرق فيه إلى لعنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي اللذان يعتبران سبب لتطبيق سياسة التنوع الاقتصادي، بينما الثالث فيستعرض بعض التجارب الدولية.

أما الفصل الثالث: فقد تم الربط بين متغيرات الدراسة وتم من خلاله مناقشة خصائص الاقتصاد الجزائري، ومدى تعرضه لليلة الهولندية، كذلك لمساهمة القطاع الفلاحي في تنوع الاقتصاد الجزائري وتكوين الناتج المحلي وترقية الصادرات وتوفير فرص العمل، وغيرها، والتطرق أيضا إلى المقومات الفلاحية الجزائرية والأساليب التي اتخذتها الحكومة لأجل النهوض بالقطاع وأخيراً، التحديات التي تواجهه وسبل تطويره.

والفصل الرابع: تم دراسة أثر القطاع الفلاحي على التنوع الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، اعتمدت هذه الدراسة على متغيرات القطاع الفلاحي والمتمثلة في الإنفاق الحكومي على القطاع، و نسبة العمالة، ونسبة التكنولوجيا المستخدمة في الفلاحة والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، ويتم التعبير عن التنوع الاقتصادي بمؤشر هيرفندال هيرشمان.

إحدى عشر: صعوبات الدراسة

لكل دراسة صعوبات وهذه لا تخلو كغيرها من الدراسات بحيث تمحورت الصعوبة في:

- الجانب النظري: شح المعلومات المتعلقة بالفلاحة وبالقطاع الفلاحي عامة وفي الجزائر خاصة، كذلك افتقار للمراجع المعالجة لموضوع التنوع الاقتصادي وعلاقته بالقطاع الفلاحي باعتبار أن موضوع الدراسة متجدد عبر العقود.
- الجانب التطبيقي: صعوبة جمع المعطيات والإحصائيات للسنوات الحالية عند بدأ الفصل التطبيقي، مما توجب الاكتفاء بإحصائيات حتى سنة 2020 فقط.

الفصل الأول

الفلاحة والتنمية الفلاحية

– مفاهيم ومنطلقات أساسية –

تمهيد:

بازدهار الفلاحة تزدهر كل الأنشطة الأخرى، لكن عندما تحمل الفلاحة لأي سبب فإن كل الأعمال على البر كما على البحر تضمحل، فمن خلال ما قاله الفيلسوف الإغريقي سقراط أن الهدف الجوهرى الذي تسعى إلى بلوغه دول العالم هو تحقيق الاحتياجات الأساسية للمجتمع، في إطار تنمية اقتصادية شاملة، ومن هذا المنطلق يتضح أن الفلاحة تحتل مكانة هامة بل قاعدة أساسية اعتمدها الإنسان منذ القدم ساهمت في تطوير وإقامة الحضارات، ومازالت في العصر الحالى تؤدي دورا مهما في التنمية الفلاحية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام، خاصة بالنسبة للدول الضعيفة اقتصاديا فهي تعتبر مصدر للدخل لغالبية السكان وتوفر لهم الاحتياجات الضرورية من غذاء وكساء، ويستهدف هذا الفصل الأول من البحث، الإحاطة بمختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالفلاحة، وكذا التأصيل النظري للتنمية الفلاحية، إضافة إلى إبراز استراتيجيات النهوض بالقطاع الفلاحي كطريق وسبيل آمن لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء على ذلك قسم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: التأصيل النظري للفلاحة والإقتصاد الفلاحي

- المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية

- المبحث الثالث: استراتيجيات النهوض بالقطاع الفلاحي

المبحث الأول: التأصيل النظري للفلاحة والاقتصاد الفلاحي

من بين استراتيجيات ومكونات التنمية الاقتصادية نجد التنمية الفلاحية، فهي بمثابة خادم للقطاع الفلاحي من جهة ومكمل لحاجيات باقي القطاعات الأخرى، ومن خلال هذا المبحث تم التطرق إلى مفاهيم أساسية حول الفلاحة والتنمية الفلاحية.

المطلب الأول: عموميات حول الاقتصاد الفلاحي

يتوجب كبدية التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الفلاحي الذي يعتبر فرع من فروع علم الاقتصاد.

الفرع الأول: أساسيات في علم الاقتصاد الفلاحي

سيتم التطرق إلى أساسيات الاقتصاد الفلاحي، من مفاهيم، نشأة، فروع، وعلاقته مع باقي العلوم الأخرى.

أولاً: تعريف علم الاقتصاد الفلاحي

الاقتصاد: في اللغة من القصد وهو استقامة الطريق، وهو ما بين الإسراف والتقتير وهو القصد في المعيشة¹.
الاقتصاد في الاصطلاح: هو علم يدرس سلوك الإنسان من حيث العلاقة بين الغايات المتعددة والموارد المحدودة بغرض تحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع الحاجات عن طريق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة بأقصى طاقة ممكنة².
الاقتصاد هو علم بالأصول والمبادئ التي تنظم سلوك المسلم في الفعاليات الاقتصادية لسد حاجة المجتمع الإسلامي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية³.
يُمكن وضع تعريف للاقتصاد على أنه علم يبحث في الظواهر الاقتصادية ويبين كيفية الاستخدام الأمثل والأقصد للموارد المختلفة دون الإفراط في إهدارها، بهدف سد حاجات المجتمع.
الاقتصاد الفلاحي: ويُعد أحد العلوم الحديثة التي تبنت معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تدور وترتبط ارتباطاً كلياً بالمجهود الإنساني في مهنة الزراعة⁴.

الاقتصاد الفلاحي: مجموعة من الأفكار والآراء التطبيقية الزراعية تستهدف السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة في صناعة الزراعة المستهدفة تعظيم حجم الناتج ولتحقيق أكبر قدر من خلال تعظيم استغلال الموارد الاقتصادية

¹ ابن منظور: معجم لسان العرب - باب القاف، الجزء 5، طبعة جديدة ومحققة، دار المعارف، د.س.ن، د.ب، ص 3642.

² أفتحي أحمد العسال، النظام الاقتصادي في الإسلام، د. ط، د. س. ن، مصر، ص 08.

³ بن سليمان خلف النمري وآخرون: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، طبعة دار الفتح للإعلام العربي، د. س. ن، ص 26.

⁴ أحمد أبو اليزيد، السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 4.

والزراعية، وتأتي العلاقة بين علم الاقتصاد الفلاحي من أن الأخير يقوم على تطبيق المعارف الاقتصادية في مجال الزراعة ويسعى إلى إيجاد الحلول للمشاكل الزراعية¹.

يعرف الاقتصاد الفلاحي على أنه أحد العلوم الاجتماعية التطبيقية والذي يعني بكيفيات تسخير المعرفة الفنية واستغلال الموارد الإنتاجية النادرة لتوفير الغذاء والملبس وغير ذلك من أفراد المجتمع².

الاقتصاد الفلاحي: يبحث في كيفية استخدام الإنسان للموارد الفلاحية وتوضيح العلاقة بينها وبين الفعاليات الاقتصادية الأخرى³.

من خلال ما سبق يمكن وضع تعريف للاقتصاد الفلاحي على أنه علم يبحث على وسائل يمكن بواسطتها استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والمالية استغلالاً اقتصادياً لإشباع حاجات المجتمع.

ثانياً: نشأة الاقتصاد الفلاحي

نشأ علم الاقتصاد الفلاحي حديثاً كرد فعل لتفاقم المشكلات الاقتصادية الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وخصوصاً خلال الفترة التي شهدت انتقال الفلاحة من نمط الزراعة القائمة على الاكتفاء الذاتي إلى نمط يعتمد على التبادل التجاري وتخصيص المناطق لزراعة محاصيل محددة، في بداياته، كان علم الاقتصاد الفلاحي، مثل غيره من العلوم الناشئة، محل اهتمام العديد من المتخصصين في مجالات أخرى.

وقد برز بعض العلماء الذين أسسوا لدراسة الاقتصاد الفلاحي، لا سيما في إنجلترا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أثارت الضائقة المالية التي واجهها المزارعون في أواخر القرن التاسع عشر رغبة في فهم أسبابها والبحث عن حلول لها، في إنجلترا، كان من بين الرواد الأوائل في هذا المجال (R.E.Prothero) و (W. Marshal) و (J.Caird)، الذين ساهموا في زيادة عدد المؤلفات الإنجليزية حول الحياة الزراعية بفضل جهودهم.

أما في ألمانيا، فقد ظهرت الدراسات الاقتصادية الفلاحية في وقت مبكر، بدءاً من نشر كتاب (J.H. Von Thünen) "الدولة المنعزلة وعلاقتها بالاقتصاد السياسي والفلاحي" في عام 1826، تبعه عدد من العلماء الألمان مثل (Max Sering) و (Freiher Der Goltz) و (Julius Kuhn)، الذين قاموا بالإضافة إلى أبحاثهم، بتدريس مادة الاقتصاد الفلاحي في الجامعات الألمانية، التي كانت من بين أوائل الجامعات في العالم التي قامت بتدريس هذا العلم⁴.

¹ شافعي محمد عبد الهادي وآخرون، مدخل إلى الاقتصاد الزراعي، ب ط، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ب. س. ، ص 7.

² ناظم محمد نوري الشمري، الشروف محمد موسى ، مدخل في علم الاقتصاد، الطبعة الثالثة، زهران للنشر والتوزيع، 1999، عمان، الأردن، ص 12.

³ النمري: خلف بن سليمان بن صالح: التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة والأردن، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى مكة المكرمة، جزء 1، 1416هـ، ص 169.

⁴ عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، الطبعة الثانية، 1987، ص 16.

كما أولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بدراسة المشكلات الاقتصادية الفلاحية، خاصة في مطلع القرن العشرين في هذا السياق، أرسلت البعثات إلى الجامعات الألمانية، حيث قام الأعضاء العائدون من هذه البعثات بتطوير علم الاقتصاد الفلاحي في بلادهم، بهدف مساعدة الولايات المتحدة في معالجة الأزمات والمشكلات الاقتصادية الفلاحية التي كانت تعاني منها في ذلك الوقت، كانت جامعات "هارفارد وويسكونسن وكورنيل" من بين الأوائل في الولايات المتحدة التي بدأت في تدريس مادة الاقتصاد الزراعي منذ عام 1903، كان الأستاذ تايلر من جامعة "ويسكونسن" أول من وضع مؤلفاً في هذا المجال في أمريكا بعنوان "الاقتصاد الزراعي" عام 1905، وتلاه الأستاذ "كارفر" من جامعة هارفارد الذي نشر كتابه حول مبادئ الاقتصاد الريفي في عام 1911¹.

تبع ذلك ظهور العديد من المؤلفات والأبحاث في هذا المجال، وأصبح تدريس الاقتصاد الفلاحي شائعاً في معظم الجامعات الأمريكية الحكومية، عند النظر بتمعن، نجد أن الاهتمام بتدريس هذا العلم كان قد بدأ في الجامعات الألمانية في أواخر القرن التاسع عشر، وفي الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل القرن العشرين، وفي إنجلترا قبيل الحرب العالمية الأولى في عام 1913، وقد توجه الباحثون في هذا الوقت إلى اتجاهين متقابلين: فمن جهة، درس البعض الجوانب الفردية للزراعة، مثل الظروف المالية للمزارع، ووجدوا أن إتباع الأساليب الفنية المثلى يمكن أن يزيد من الإنتاجية ولكنه لا يرفع الربح بشكل كافٍ، ومن جهة أخرى، ركز الاقتصاديون على المشكلات الاقتصادية العامة للفلاحة باعتبارها جزءاً من الاقتصاد العام دون التعمق في تفاصيل الحياة الزراعية وخصائص الإنتاج فيها.

وبذلك، قام عدد من الطلاب الذين يمتلكون خبرة في الشؤون الفلاحية وفهماً للنظريات الاقتصادية والعلوم الاجتماعية ذات الصلة، بدمج المبادئ الاقتصادية مع العلوم الأخرى المساندة لها لتطبيقها على الزراعة، مما أدى إلى ظهور هذا المجال الجديد المعروف باسم الاقتصاد الفلاحي².

الفرع الثاني: الفروع الأساسية لعلم الاقتصاد الفلاحي وعلاقته بالعلوم الأخرى

علم الاقتصاد الفلاحي شأنه شأن باقي العلوم، إذ يتضمن عدداً من الفروع ويمكن تحديد تلك الفروع كالآتي:

أولاً: الفروع الأساسية لعلم الاقتصاد الفلاحي

الاقتصاد الفلاحي يتفرع كغيره من العلوم الأخرى إلى عدة فروع يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً ومن أهم تلك

الفروع:

¹I Bishop C.E and Toussaint W. D, **Introduction to Agricultural Economic Analysis**, New York, John Wiley and Sons, 1963, p 14.

²صلاح وزان، **الاقتصاد الزراعي**، مطبعة جامعة دمشق، ط 1، دمشق، سوريا، 1995، ص 20.

- **اقتصاديات الموارد الطبيعية الفلاحية:** ويتناول هذا الفرع المشاكل التي تواجه الموارد الطبيعية مثل الحيازة، وطرق الاستغلال، وطرق المحافظة على استمرارها كعنصر أساسي في الإنتاج الزراعي، وتشمل الموارد الطبيعية الزراعية، الثروات النباتية والحيوانية والموارد المائية والعوامل المناخية¹.

أي أن اقتصاديات الموارد الفلاحية تشير إلى العلاقة الأبدية بين الإنسان والموارد الطبيعية الأخرى المرتبطة بالإنتاج الزراعي حيث يبحث في استغلال سطح الأرض ومجالاته القابلة للحيازة.

- **اقتصاديات العمل الزراعي:** ويدرس هذا الفرع الموارد البشرية التي يمكن استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الفلاحية، وكذلك تطبيق العلوم الاقتصادية والزراعية والخبرات العلمية في تنمية العمالة الزراعية وتدريبها².

- **اقتصاديات الإنتاج الزراعي:** ويشير هذا الفرع إلى جانبين أساسيين هما الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وكلا هاذين الجانبين يهتمان بدراسة مبادئ الاقتصاد وإمكان تطبيقه في المجال النباتي والمجال الحيواني، لذا فإن هذا الفرع يهتم أساسا في دراسة الدوال الإنتاج الزراعية بشكل رئيس فضلا عن المتغيرات الأخرى المرتبطة به ولذا بإمكان هذا الفرع المهتم من فروع الاقتصاد الفلاحي تعظيم الناتج الزراعي، وإمكان خفض تكاليفه الإنتاجية من خلال استخدام تلك الدوال الإنتاجية³.

- **التمويل الزراعي:** ان تدريب المال اللازم للعمليات الإنتاجية الزراعية أمر ذو أهمية لهذا فإن دراسة المصادر الخاصة والعامّة للتمويل يعتبر أحد فروع الاقتصاد الفلاحي، ومن تلك الطرق الخاصة التمويل الذاتي، والتمويل بالمشاركة والتمويل عن طريق شركة المضاربة والتمويل عن طريق السلم والمراجحة والقروض الزراعية أيضا، إضافة إلى التمويل العام الذي تقوم به الدولة من قروض للمشروعات الزراعية، وتمويل للمشروعات العامة ويتم هذا التمويل وفقا لأحكام الإسلام التي تحرم التعامل بالربا مهما كان نوعه⁴.

ومقداره لقوله تعالى: " وأحل الله البيع وحرم الربا"⁵، الآية 275

- **التسويق الفلاحي:** يعرف ديسكي Dixie بأن التسويق عبارة عن سلسلة من الخدمات المرتبطة بنقل السلعة من نقطة الإنتاج إلى نقطة الاستهلاك، مما يعكس ذلك إلى إضافة منافع كثيرة للسلعة منها مثلا مكانية أو زمانية أو شكلية

¹ النمري خلف بن سليمان بن صالح، مرجع سبق ذكره، ص 169.

² النمري خلف بن سليمان بن صالح، الخصائص والقواعد الأساسية للإقتصاد الزراعي في الإقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ب.ط، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 07.

³ قدور أحمد الشيخ وآخرون، تكثيف الإنتاج الزراعي، منشورات جامعة حلب، ب.ط، 1993، ص 12.

⁴ خلف النمري، التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة والأردن، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

⁵ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

ومن خلال هذه المنافع سوف تحقق العمليات التسويقية التوازن بين قوى السوق مما يؤدي إلى انسيابية السلع إلى المستهلك بشكل مستمر أولاً وإلى المحافظة على استقرار دخل المزارع ثانياً¹.

- التعاون الفلاحي: وفيه يتم تنظيم العمل التعاوني الفلاحي وتوحيد جهود المزارعين من أجل رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، ويتحقق بالتعاون كل ما فيه مصلحة للمزارعين من تخفيض الإنتاج، وحل المشكلات التي تواجه القطاع الفلاحي، وزيادة الإنتاج فيه وتمويله وتسويقه بأقل تكلفة ممكنة².

- الإدارة الفلاحية: يهتم هذا الفرع بتنظيم أعمال المزرعة والتخطيط للنشاط الفلاحي والمتابعة والإشراف المباشر على العمليات الزراعية واتخاذ القرار ذات التأثير على الإنتاجية الفلاحية والدخل الفلاحي لها، ومعالجة المشكلات التي تواجه الإنتاج الفلاحي، والهدف من الإدارة الفلاحية هو تنظيم استغلال الموارد الفلاحية بأفضل ما يمكن وتنظيم دخل المزارع وتحقيق الربح وزيادة الإنتاجية الفلاحية، وتشمل الإدارة الفلاحية نشاطات فنية وتجارية ومالية ومحاسبية وتستخدم العديد من السجلات ذات العلاقة بالمزرعة وإعداد الميزانيات الخاصة بالمزرعة³.

- السياسة الفلاحية : هي مجموعة من الإجراءات العملية التي تقوم بها الدولة بقصد الإصلاح الفلاحي ومن تلك السياسات إصلاح الأراضي الزراعية، وقنوات الري العامة وترشيد استهلاك المياه، وتحسين السلالات النباتية والحيوانية والمحافظة على توازن أسعار المنتجات الزراعية ومراقبة الأسعار والأسواق⁴.

- التكامل الاقتصادي الفلاحي: يهتم هذا الفرع بدراسة البرامج والمشروعات المشتركة على النطاق المحلي للدول الإسلامية للتنسيق والتكامل بين هذه الدول. ويهتم بإعطاء الأولوية للتنمية الفلاحية والريفية وتعزيز الاتفاقيات الثنائية بين الدول الإسلامية في مجال الإنتاج الغذائي من خلال العمل المشترك، وذلك لتقليص مشكلة العجز في كمية الإنتاج الفلاحي عن مستوى الاستهلاك المطلوب⁵، خاصة وأن الدول الإسلامية تمتلك موارد فلاحية هائلة، والتكامل الفلاحي يحقق مزايا عديدة للدول المتكاملة فهو وسيلة لزيادة المنافع الاقتصادية.

- التنمية الاقتصادية الفلاحية: إن تنمية القطاع الفلاحي أمر في غاية الأهمية، خاصة وأن النشاط الزراعي كان له دورا فعالا في مراحل التنمية المختلفة في كثير من بلدان العالم المتقدم، وتركز التنمية الفلاحية على إعادة التوازن بين إمكانات

¹ الموسوي رحمان حسن، الإقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2013، ص 12.

² محمود عبد الهادي الشافعي وآخرون، مدخل إلى علم الإقتصاد الزراعي، مطبعة الأقصى، ط 1، عمان، الأردن، ب. س، ص 175.

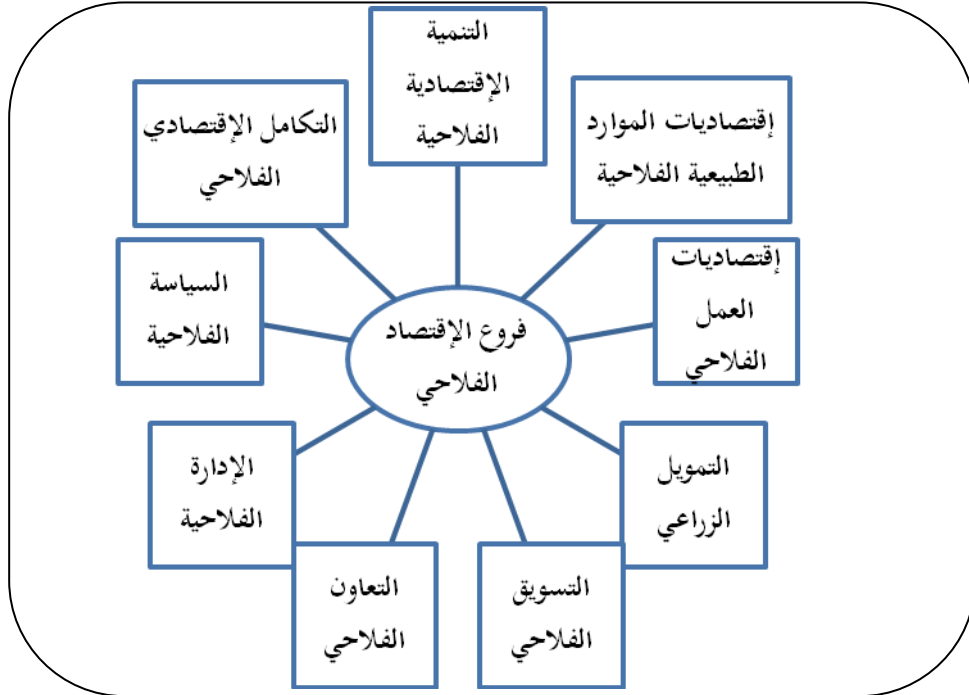
³ محمود عبد الهادي الشافعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 175.

⁴ خلف بن سليمان بن صالح النمري، مرجع سبق ذكره، ص 09.

⁵ بدوي محمد نصر الدين، الأمن الغذائي العربي، مكتبة مصباح للنشر، ط 1، جدة، السعودية، ب. س، ص، 46.

المجتمع والموارد البشرية ومعالجة المشكلات الفلاحية التي تعوق النشاط الفلاحي وتعرقله، كما تهدف إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع¹.

الشكل (1-1): الفروع الأساسية للاقتصاد الفلاحي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: هاشم علوان السامرائي، مبادئ الاقتصاد والتخطيط الزراعي، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، مطابع التعليم العالي، ب. س، ص 07.

ثانياً: علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالعلوم الأخرى

إن علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالعلوم الأخرى مرتبط ارتباطاً ديناميكياً مع علوم كثيرة، سوف نوجز القول عن هذه العلاقة التي تتميز بأن لها ارتباطات أمامية وخلفية وتؤثر وتتأثر بها هذه العلوم المختلفة.

- علاقة علم الاقتصاد الزراعي بعلم الاقتصاد: الاقتصاديون، سواء الكلاسيكيون أو المحدثون، يرون أن الاقتصاد الزراعي يشكل جزءاً أساسياً وحيوياً من علم الاقتصاد، حيث ترتبط العلاقة بين الاقتصاد الزراعي والاقتصاد بشكل وثيق. علم الاقتصاد نفسه يعتبر واحداً من العلوم الاجتماعية، يتناول النظريات والآراء لفهم وتحليل الظواهر الاقتصادية وإدارة الموارد بكفاءة لتحقيق أعلى درجات الرفاهية بأقل تكلفة ممكنة.

¹ خلف بن سليمان بن صالح النمري، مرجع سبق ذكره، ص 10.

بالمقابل، يعتبر علم الاقتصاد الزراعي فرعاً من فروع الاقتصاد، متميزاً بتركيزه على الفلاحة وتطبيقه للنظريات والأفكار التي تركز على الإنتاج الفلاحي، يهدف علم الاقتصاد الزراعي إلى تحسين الإنتاجية الفلاحية وتحقيق الرفاهة الاقتصادي للسكان الريفيين، مع التركيز على تقليل التكاليف والجهود اللازمة لتحقيق ذلك¹. وعليه فإن العلاقة بين علم الاقتصاد الفلاحي وعلم الاقتصاد من أن الأخير يقوم على تطبيق المعارف الاقتصادية في مجال الزراعة ويسعى إلى تحقيق تطوير للقطاع الفلاحي من خلال إيجاد أفضل السبل والحلول للمشكلات الفلاحية. فعلم الاقتصاد الفلاحي لم يعد مقتصرًا على إدارة وتنظيم شؤون المزرعة كما كان سابقًا بل تعدى ذلك إلى الخوض في دراسة موضوعات اقتصادية أخرى كدراسة للأسواق والتجارة الخارجية والداخلية وتغييره لأسباب الدورات الاقتصادية وخوضه في دراسة النقود والبنوك والمالية والضرائب والخدمات التسويقية واقتصاد العمل وغيرها من الأمور الاقتصادية المهمة، لذا نستنتج أنه لم يعد إخلاف كبير بينه وبين علم الاقتصاد بل زادت مهامه بل زادت مهامه عن علم الاقتصاد وذلك بخوضه وتركيزه على كل العلوم الفلاحية المختلفة كعلم المحاصيل الزراعية وعلم الحيوان وعلم التربة والهندسة الزراعية والمكائن الفلاحية².

- علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالاقتصاد الإسلامي : يعتبر علم الاقتصاد الفلاحي جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الإسلامي فهو يرتبط بمبادئ الاقتصاد الإسلامي ويقوم على مبادئه الأساسية، ويتحد معه في الهدف والغايات ويشترك معه في أساليب الاستثمار والإنتاج بل إنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الإسلامي³، فيما يتعلق باقتصاديات الموارد الفلاحية وطرق تنميتها واستغلالها، وفي مقدمة ذلك إصلاح الأراضي الزراعية كالأحياء والإقطاع والحمي وأساليب الاستثمار الزراعي كالمزارعة والمساقات والمغارسة والإجارة وطرق تمويل النشاط الزراعي المتنوعة وأساليب التسويق ومعرفة المعاملات الغير مشروعة التي لا يجوز التعامل بها في المجال الزراعي وكذلك معرفة المنتجات المحرمة والتي لا يجوز إنتاجها ولا تداولها ومعرفة وعاء الزكاة في الثمار والمحاصيل التي تجب فيها الزكاة والثروة الحيوانية لهذا فالإقتصاد الفلاحي في ضوء الشريعة الإسلامية يعتبر أحد فروع علم الاقتصاد الإسلامي الذي يستمد مبادئه وقواعده من العلوم الشرعية التي تعتبر جميع العلوم خادمة لها وهذه ميزة فريدة يتميز بها الاقتصاد الفلاحي من منظور إسلامي⁴.

- علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالاقتصاد التطبيقي: يعتبر الاقتصاد الفلاحي فرعاً من فروع الاقتصاد العام لأنه يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الفلاحة ويعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقي فهو يقوم

¹ النجفي سالم توفيق، إسماعيل عبيد حمادي، **الإقتصاد الزراعي**، دار الطباعة للحكمة والنشر، ب.ط، الموصل، العراق، 1990، ص 21.

² رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص، 21.

³ أنظر كتب الفقه الإسلامي وكتب السنة في الأبواب الخاصة بالمعاملات والزكاة، مثل صحيح مسلم وصحيح البخاري.

⁴ خلف النمري، مرجع سبق ذكره، ص 357.

بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات الزراعية علميا، وتزداد العلاقة بينهما إذا علمنا أن أهداف الاقتصاد الفلاحي لا تختلف عن أهداف الاقتصاد العام من حيث الأساس إلا أن الاقتصاد الفلاحي يركز على معرفة فعاليات أصحاب مهنة الزراعة لذا فهو يعمل على إيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية، فالفلاحة هي الجزء الأساسي للفعاليات الاقتصادية في أي بلد، وتخضع الفلاحة للتطورات الاقتصادية التي تتصل بحركة التصنيع والتجارة والمالية، فتقوم الصناعة بتزويد الزراعة بما تحتاجه من آلات وأسمدة ومبتكرات جديدة ولقد تطور علم الاقتصاد الفلاحي وأصبح يهتم بمواضيع اقتصادية كثيرة حيث لا يختلف كثيرا في اهتمامه عن علم الاقتصاد فنجده يهتم بدراسة الأسواق والتجارة والدورات الاقتصادية وأساليب التمويل والخدمات التسويقية والضرائب والأسعار واقتصاديات العمل وغيرها من الموضوعات الاقتصادية المهمة وبهذا فلا اختلاف بين أهداف ومجالات الاقتصاد الفلاحي والاقتصاد، إلا أن علم الاقتصاد الفلاحي يزيد عن الاقتصاد بدراسة العلوم الزراعية الفنية والتطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية وعلم تربية الحيوان، والنبات والتربة والهندسة الزراعية والمكنية الزراعية، وهو يقوم بدراستها من أجل المساهمة في إيجاد أفضل الوسائل المناسبة لحل المشاكل الاقتصادية التي تعترض نمو الفلاحة¹.

- علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالعلوم الاجتماعية: يعتبر علم الاقتصاد الفلاحي من العلوم الاجتماعية إذ أنه يبحث في الأمور المرتبطة بجهود الإنسان في النشاط الفلاحي، وبما أنه فرع من الفروع العلوم الاجتماعية فهو يستفيد من تلك العلوم الخاصة بدراسة سلوك الإنسان وتصرفاته كعلم النفس وعلم الاجتماع الريفي والسياسة والعلوم التربوية الأخرى².

- علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالعلوم الطبيعية والتطبيقية : يعتمد علم الاقتصاد الفلاحي على مجموعة العلوم الطبيعية والبيولوجية ويحاول استخلاص الحقائق العلمية منها للتعرف على أسباب المشكلات التي تعترض النشاط الفلاحي وإمكانية حلها.

كما أنه يهتم بتطبيق المعارف على الحياة العلمية لذا فهو يعتبر فنا إنتاجيا تطبيقيا لا يكتفي بإظهار ما هو كائن بل ما يجب أن يكون بحيث تكون نتائج البحث في هذا العلم ذات فائدة تطبيقية تؤدي إلى تطوير وتنمية الكائن الفلاحي بالشكل الذي يحقق الرفاهية الاقتصادية العامة³.

- علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالعلوم الفلسفية: إن علم الفلسفة هو علم التصورات الذي له الأثر الكبير في تنظيم التناسق الذي يحث على أن العلوم الاجتماعية تتفرع على أسس خواص مباحثها فيوضح تلك العلاقة الوطيدة بين هذه

¹ الداهري عبد الوهاب مطر، الإقتصاد الزراعي، وزارة التعليم، جامعة بغداد، ط 1، العراق، 1980 ص، 21.

² عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص 22.

³ خلف بن سليمان بن صالح النمري، مرجع سبق ذكره، ص 28.

العلوم مع بعضها وبيعها على التفكير الصحيح، لقد كانت فلسفة أرسطو وأفلاطون تبحث في حل المشكلات المعقدة في حياة الإنسان ونشاطه في الطبيعة وتطورت هذه الفلسفة لوضع الأسس السليمة في تقدم علم الاقتصاد الفلاحي¹.

- **علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بعلم النفس والقانون:** علم الاقتصاد الفلاحي يستفيد من علم النفس في تحليل الحاجات البشرية التي تؤثر في إنتاج الثروة والموارد، بواسطة علم النفس، يمكن تقدير حاجات الأفراد وتفضيلاتهم بشأن المنتجات الزراعية، مما يساعد على تحقيق إنتاج فعال دون خسارة أو تناقص في الفائدة.

علاقة الاقتصاد الفلاحي بالقانون تعكس وجود ربط وثيق بينهما كعلمين، القانون يلعب دوراً مهماً في تنظيم العلاقات الاقتصادية، ويحدد حقوق الأفراد والحكومات فيما يتعلق بإنتاج الثروة، تبادلها، توزيعها، واستهلاكها، بفضل القانون، تعمل الجهود الاقتصادية ضمن بيئة متأثرة بالأنظمة القانونية، حيث تتطلب الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالملكية، والعقود المدنية والتجارية، وغيرها، لتلبية احتياجات المجتمع وضمان الاستقرار الاقتصادي.

- **علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالعلوم السياسية:** تنطوي علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالعلوم السياسية من خلال طروحات العالم الكبير "أوجست كومت" في علاقة الاقتصاد الفلاحي بعلم الاجتماع والعلوم السياسية حيث أن الإنسان يتأثر في أعماله الاقتصادية بعوامل سياسية بحتة².

- **علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالعلوم التاريخية والجغرافية:** علم الاقتصاد الفلاحي يستفيد من التاريخ في تحليل الوقائع الاجتماعية الماضية والحالية، مما يساعده في استخلاص استنتاجات مفيدة تعزز نتائجه وبحوثه وملاحظاته. أما علاقته بالجغرافيا، فقد تطور في التوجهات الحديثة ليصبح أكثر ارتباطاً بعلم الجغرافيا الاقتصادية، يساهم علم الجغرافيا الاقتصادية في تحديد مواقع الثروات الطبيعية، بما في ذلك الثروات الزراعية والمعدنية، في مختلف الدول، يستفيد علم الاقتصاد الفلاحي من هذه المعرفة لفهم تأثير الطبيعة على الإنسان والحيوان والنبات، وكيفية استغلال هذه الثروات بطريقة مستدامة وفعالة اقتصادياً³.

- **علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالعلوم التجارية:** أما علاقة علم الاقتصاد الفلاحي بالتجارة، فإن التجارة ماهي إلا جزء من علم الاقتصاد حيث أنها تبحث موضوع التبادل، وإنها جزء من موضوع الإنتاج فإن التجارة والاقتصاد يتفقان في بحث موضوع المقايضة والتداول النقدي، غير أن التجارة هي الأساس للمبادلة في الحياة العملية بينما الاقتصاد الفلاحي

¹ محمد منير الزلاقي، مصطفى فكري، معالم رئيسية في علم الاقتصاد الزراعي، ب.ط، الإسكندرية، مصر، ب.س، ص 23.

² محمد السعيد محمد، الاقتصاد الفلاحي، مطبعة الأنكلو المصرية، ب.ط، القاهرة، مصر، ب.س، ص 18.

³ Schultz T.W, **The economic organization of Agriculture Research**, An Article In the Third Following Source : Agricultural Development In the third world, Carl K. Eicher and John, stat, 1975 , p29.

يشرح المبادئ التي تحكم عنصر المبادلة، وبذلك يستفيد التجار والفلاحين في أحكام نشاطهم والتدقيق في أعمالهم وتحقيق الإصلاح الفلاحي المنشود¹.

المطلب الثاني: أساسيات حول الفلاحة

الفرع الاول: مفهوم الفلاحة

الفلاحة تُعتبر من أقدم المهن التي امتنها الإنسان منذ بداية الخليقة، حيث كانت تقريباً المهنة الوحيدة التي مارسها، تواصلت الفلاحة عبر العصور ووسعت نطاقها لتصبح واحدة من أوسع النشاطات الاقتصادية في العالم، تضمن استمرار الحياة، بالإضافة إلى كونها المصدر الأساسي لإشباع احتياجات الإنسان من الغذاء والسكن والملابس، تُعد الفلاحة أيضاً من المصادر الرئيسية لتزويد الصناعة بالمواد الخام الأساسية²، لذا قد لا نجد تعريفاً دقيقاً وشاملاً لمصطلحي الفلاحة والزراعة، ولهذا السبب تباين وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، وسنتطرق إلى ذكر أهم التعاريف التي تأتي على كافة الجوانب المتعلقة بالميدان الفلاحي:

- يمكن تعريف الفلاحة على أنها كلمة مشتقة من الكلمتين Agri وتعني الحقل والتربة وكلمة Culture وتعني الرعاية والعناية، أي أن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض، فهي تضم كل الخدمات التي يقوم بها الفلاح كزراعة الأرض وإنتاج محاصيل نباتية واقتناء الحيوانات الفلاحية لإنتاج الحليب واللحوم والصوف والجلود وتربية الأسماك والصيد³.

- عرفت منظمة الأمم المتحدة الفلاحة على أنها كل ما يتعلق بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية.

- الفلاحة أيضاً نعني بها جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي و الحيواني، وذلك قصد ضمان العيش الكريم للإنسان⁴.

من خلال التعاريف أعلاه تبين أن الفلاحة تشمل جهتين زراعة الأراضي بهدف الحصول على منتوج لتحقيق الاكتفاء الذاتي أولاً وتحقيق مدخول للدولة من خلال رفع في عملية التصدير ثانياً، أما من جهة أخرى فهي تربية الحيوانات والاستفادة منها.

كما يمكن تعريف الفلاحة أيضاً على أنها كل عمل يقوم به الفلاح بهدف النهوض بعملية الإنتاج لتحسين عمليات نمو النبات والحيوان وذلك بقصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان.

¹ رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

² Heady e. o, **Economics of agricultural production and resource use**, Prentice- hall inc, 1952, p 26.

³ محمود جلال أحمد، إيهاب نظمي إبراهيم، محاسبة التكاليف الزراعية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، ب.م.ن، 2010، ص 31.

⁴ بابة ساعو، زيار زوييدة، رصد إمكانات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، مداخلة في ملتقى دولي حول قطاع الفلاحة في الواقع والآفاق، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج، بويرة، الجزائر، يوم 10-03-2021، ص ص 17-18.

الفرع الثاني: التطور الاقتصادي للفلاحة

اختلفت نظرة الاقتصاديين إلى مكانة الفلاحة في التنمية الاقتصادية، وكان هذا الاختلاف يكون حسب أفكار كل مدرسة، وسيتم تلخيصها فيما يلي:

أولاً: النشاط الفلاحي في القديم

منذ بداية خلق الإنسان، كان يسعى للبحث عن الطعام والعمل من أجل البقاء والاستمرارية، حيث كان يعتمد في البداية على صيد الحيوانات واستهلاك ما خلقه الله من نباتات وفواكه طبيعية.

بفضل قدراته العقلية، هداه الله تعالى إلى فكرة تربية بعض الحيوانات لسد احتياجاته من الطعام، نظراً لاحتياجات هذه الحيوانات الطبيعية للغذاء، بدأ الإنسان بالبحث عن المراعي والمياه التي تلبي احتياجات حيواناته، مما أدى إلى تكاثرها وتنوع منتجاتها، بفضل هذه العمليات، استطاع الإنسان توفير المنتجات الحيوانية الإضافية إلى المنتجات النباتية الطبيعية، مما أتاح له الحصول على الغذاء والملبس والكساء اللازمين للبقاء والاستمرارية في الحياة.

ثانياً: الفلاحة في الإسلام

ازدهرت حضارة سبأ في اليمن التي ظهرت أواخر القرن التاسع أو بداية القرن العاشر قبل ميلاد المسيح عليه السلام، والتي ارتكزت على النشاط الزراعي بعد قيام عبد شمس سبأ بن يشجب بن يعرب مؤسس دولة سبأ ببناء سد مأرب على وادي العرم في الفترة 3350 ق.م 4450 ق.م¹. وقد اشتهرت هذه المنطقة بمناخها الملائم ووفرته على المياه وقد ورد في القرآن الكريم ذكر لهذه الحضارة الزراعية في قوله عز وجل "لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ ۖ جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ ۖ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ ۚ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ"² (سبأ: 15)، فكلمة جنتان إشارة إلى قوة النشاط الزراعي.

كان الرعي النشاط الرئيس لعرب الحجاز قبل الإسلام، لكنهم كانوا على دراية بالنباتات وفوائدها العلاجية، وإن كانت هذه المعرفة سطحية ساذجة ممزوجة بالسحر والشعوذة، كما كانوا يشتغلون بالفلاحة في بعض المناطق، حيث اشتهرت الحجاز والطائف بزراعة الحبوب والفواكه، أما مدينة يثرب (المدينة المنورة في الإسلام) فقد اشتهرت فيما بعد بزراعة النخيل وإنتاج التمور، وفي عام 777هـ/160م، صنف اللغوي الشهير أحمد بن الخليل الفراهيدي كتابه "العين" الذي تضمن أسماء النباتات الواردة في الشعر الجاهلي والقرآن الكريم.

¹البوص جمال، العرب والزراعة دراسة نقدية لموقف العلامة المؤرخ ابن خلدون، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد2، العدد12، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص 288.

²القرآن الكريم، سورة سبأ، الآية 15، ص 430.

عندما جاءت رسالة الإسلام الخالدة، أحدثت تحولاً عميقاً في حياة العرب فأصبحوا أصحاب رسالة التوحيد، وكان عليهم ألا يقدموا الإسلام للبشرية كدين سماوي فحسب، بل كنموذج حضاري يضمن للناس التقدم والرفي، ولقد ورد في القرآن الكريم الكثير من أسماء النباتات خصوصاً عندما يصف الجنة للمتقين وما أَعَدَّ الله لهم فيها من نعيم مقيم مثل: التين والزيتون والرمان والعنب والنخيل، قال تعالى: "وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ"¹ (الأنعام: 99)، وما ضرب الله المثل بالنبات إلا ليحثه بمدى حكمتها.

وعليه تحتل الفلاحة مكانة مهمة في الدين الإسلامي، حيث أنها تعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع المسلم. وقد حث الإسلام على الزراعة واعتبرها من أعمال البر والإحسان، كما جعلها من أسباب تكفير الذنوب².

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "ما من مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه أو أكله إنسان أو بهيمة أو طير فهو له صدقة" (رواه البخاري ومسلم)، تمثل أهمية الزراعة في الدين الإسلامي في النقاط التالية: الزراعة هي مصدر رزق للمسلمين، حيث أنها توفر لهم الغذاء الضروري للحياة، الزراعة هي وسيلة من وسائل تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع المسلم.

إن الفلاحة من القطاعات الرئيسية التي أقامها الرسول ﷺ في المدينة، فهي العاصمة الأولى لها، فقد كان للموارد الطبيعية الموجودة في المدينة المنورة أهمية كبرى، لكنها لم تستغل كما يجب نظراً لانشغال قبيلتي الأوس والخزرج بالحروب التي كان يشعل فتيلها اليهود بين هاتين القبيلتين³.

ولما جاء الرسول ﷺ كان الجانب الاقتصادي لدى الأوس والخزرج ضعيف والإنتاج الزراعي قليل، فبدأ ﷺ ببناء مجتمع جديد بين المهاجرين والأنصار، وبهذا نشطت الحياة حيث عمل المهاجرين مع الأنصار في مزارعهم فازداد الإنتاج الفلاحي، كما الرسول في تنظيم العلاقات الفلاحية بين أصحاب الأرض والمزارعين ومن أمثلة ذلك عندما فتحت خيبر جعلها ﷺ في أيدي أهلها وعاملهم عليها مقاسمة على النصف من الثمار، وهي المشاركة الزراعية مساقاة للأشجار ومزارعة للأرض.

¹ القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 99، ص 128.

² ابن وحشية، الزراعة النبطية، الجفان والجاني للطباعة والنشر، ليماسول، قبرص، ط 1، 1994، ص 24.

³ أجال غريب، النشاط الاقتصادي في ضوء الشريعة الإسلامية، دار الشروق للطبع، ب.ط، جدة، السعودية، ب.س، ص 124.

كما كانت تلك التنظيمات مبنية على القواعد الأساسية المتمثلة في قاعدة الحلال والحرام في مجال الإنتاج والاستثمار والاستهلاك وقاعدة الترشيد في الاستهلاك والإنتاج وقاعدة الأولويات أو التفضيل في اختيار الأساليب المناسبة للإنتاج والاستثمار وقاعدة العدل في التوزيع لعناصر الإنتاج وذلك ضمن نظام الملكية في الشريعة الإسلامية¹.

ثالثا: الفلاحة عند ابن خلدون:

لقد تناول ابن خلدون الزراعة والمزارعين في أبواب عديدة من كتابه الأول، "المقدمة"، الذي خصصه لدراسة "طبيعة العمران البشري وما ينشأ فيه من البدو والحضر والترف والكسب والمعاش والعوائد واللصوص وأهلها وما ينشأ من ذلك من العدل والجور والأسباب."

ومن أهم الأفكار التي جاء بها ابن خلدون حول الفلاحة:

- يرى ابن خلدون أن الزراعة هي المهنة الأساسية للإنسان، وأنها أساس العمران البشري؛
- ويؤكد أن الزراعة هي المهنة التي تعتمد عليها جميع المهن الأخرى، وأنها مصدر الغذاء والثروة للمجتمع؛
- ويقسم ابن خلدون الزراعة إلى قسمين رئيسيين: الزراعة الرعوية، والزراعة المستقرة؛
- ويوضح أن الزراعة الرعوية هي السائدة في المجتمعات البدوية، وأنها تعتمد على الرعي والتنقل من مكان إلى آخر؛
- أما الزراعة المستقرة فهي السائدة في المجتمعات الحضرية، وأنها تعتمد على الاستقرار في مكان واحد وممارسة الزراعة بشكل مستمر.

كما ناقش ابن خلدون العديد من القضايا المتعلقة بالفلاحة مثل:

- دور الزراعة في التنمية الاقتصادية؛
- أهمية الري في الزراعة؛
- تأثير المناخ على الزراعة؛
- مخاطر الكوارث الطبيعية على الزراعة².

¹ خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسية للإقتصاد الزراعي في لإقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ب.ط، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 32-33.

² صبرينة بولامة، يوسف عايد، العمل الزراعي وممارسيه في النسق الفكري الخلدوني من خلال "المقدمة"، مجلة دراسات الأبحاث، المجلد 15، العدد 04، المجلة العربية في العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024، ص ص 143-146.

رابعاً: مدرسة التجارين:

أما عند التجار، فلم تكن الفلاحة سوى نشاطاً ثانوياً يساهم في خدمة الأنشطة الأخرى، والتي اعتبرها أساساً للتنمية الاقتصادية، وبشكل أكثر تحديداً، يرى الاقتصاديون التجاريون أن التجارة هي المصدر الرئيسي للثروة القومية، وأن الفائض التجاري هو الذي يحدد مستوى الثروة، كما يعتقدون أن التصنيع هو القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد، وأن زيادة الإنتاج الصناعي هو المفتاح للنمو الاقتصادي¹.

خامساً: الطبيعيين (الفيزيوقراط):

كان الفيزيوقراطيون مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الفرنسيين الذين ظهوروا في القرن الثامن عشر. وقد اشتبهوا بنظرتهم إلى الزراعة باعتبارها القطاع الوحيد الذي يخلق الثروة القومية، ووفقاً لنظرية الفيزيوقراطيين، فإن الزراعة هي المصدر الوحيد للثروة القومية، لأن الأرض هي التي تنتج الغذاء والمواد الخام اللازمة للصناعة، كما يعتقدون أن إنتاجية الأرض هي التي تحدد مستوى الثروة.

وبناءً على ذلك، فقد شدد الفيزيوقراطيون على أهمية دعم الزراعة وتطويرها، وقد اقترحوا مجموعة من السياسات الزراعية، بما في ذلك:

- تشجيع الاستثمار في الزراعة؛

- إزالة القيود على التجارة الزراعية؛

- رفع الضرائب على الزراعة.

وقد كان للفيزيوقراطيين تأثير كبير على الفكر الاقتصادي في القرن الثامن عشر، فقد ساعدت نظرتهم إلى الزراعة على إعادة توجيه الاهتمام نحو أهمية القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية.

وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي يمكن استخلاصها من نظرة الفيزيوقراطيين للزراعة:

- الزراعة هي القطاع الوحيد الذي يخلق الثروة القومية؛

- إنتاجية الأرض هي التي تحدد مستوى الثروة؛

- يجب دعم الزراعة وتطويرها².

¹ بن بودية خراي خديجة، دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام للمنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2006، ص 03.

² بن بودية خراي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

سادسا: الفلاحة في الفكر الكلاسيكي:

إن الكلاسيك، وعلى رأسهم آدم سميث، يهتمون بالزراعة، وقانون تناقص الغلة أكبر دليل على ذلك، فقد كان سميث يرى أن الزراعة هي الأساس الاقتصادي للمجتمع، وأنها مصدر الثروة الرئيسية.

كما كان يرى أن قانون تناقص الغلة يطبق على الزراعة، مما يعني أن الإنتاج الزراعي يزداد بمعدل أبطأ من استخدام عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وعملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية هي: الأرض، العمل، ورأس المال.

أما عن تقسيم العمل، فقد تحدث عنه سميث في كتابه "ثروة الأمم"، حيث اعتبره أحد أهم عوامل زيادة الإنتاجية، فقد أوضح أن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الخبرة والكفاءة لدى العمال، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجهم.

وفيما يلي بعض الأدلة على اهتمام الكلاسيك بالزراعة وقانون تناقص الغلة وتقسيم العمل:

- الاهتمام بالزراعة: كان الكلاسيك يرون أن الزراعة هي الأساس الاقتصادي للمجتمع، وأنها مصدر الثروة الرئيسية. فقد كتب سميث في كتابه "ثروة الأمم": "إن الزراعة هي أساس جميع الثروة، وهي التي توفر الغذاء والمواد الخام للصناعة".

- قانون تناقص الغلة: كان الكلاسيك يرون أن قانون تناقص الغلة يطبق على الزراعة، مما يعني أن الإنتاج الزراعي يزداد بمعدل أبطأ من استخدام عوامل الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. فقد كتب سميث في كتابه "ثروة الأمم": "إذا تم استخدام نفس الأرض لنفس المحصول لفترة طويلة من الزمن، فإن الغلة ستتناقص بمرور الوقت".

- تقسيم العمل: كان الكلاسيك يرون أن تقسيم العمل أحد أهم عوامل زيادة الإنتاجية، فقد كتب سميث في كتابه "ثروة الأمم": "إن تقسيم العمل هو الطريقة التي يتم بها توزيع العمل في المجتمع بين العمال كما أن «العمل هو المعيار الوحيد للقيمة»¹.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول أن اهتمام الكلاسيك بالزراعة وقانون تناقص الغلة وتقسيم العمل كان ناتجاً عن إيمانهم بأن هذه العوامل تلعب دوراً مهماً في زيادة الإنتاجية والثروة.

سابعا: الماركسية والنيوكلاسيك:

أضاف أصحاب المدرسة الماركسية والمدرسة النيوكلاسيكية على المدرسة الكلاسيكية حول قانون تناقص الغلة في الجانب الفلاحي، عناصر جديدة كانت مهمة مثل تنظيم العمل والتكنولوجيا.

فبالنسبة للمدرسة الماركسية، فقد أضاف كارل ماركس إلى قانون تناقص الغلة عناصر جديدة، منها:

¹ محمد علي حزام غالب المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية (حالة اليمن)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة صنعاء، اليمن، 2008، ص 05.

- تنظيم العمل: يرى ماركس أن تنظيم العمل بشكل غير عادل يؤدي إلى تناقص الغلة، حيث أن العمال لا يحصلون على أجر عادل مقابل عملهم، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية؛
- التكنولوجيا: يرى ماركس أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يساعد على التغلب على قانون تناقص الغلة، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة.

أما بالنسبة للمدرسة النيوكلاسيكية، فقد أضافت إلى قانون تناقص الغلة عناصر جديدة، منها تنظيم العمل حيث يرى النيوكلاسيكيون أن تنظيم العمل بشكل عادل يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، حيث أن العمال يكونون أكثر إنتاجية عندما يشعرون بالرضا عن عملهم¹.

ثامنا: الأفكار الحديثة

بعد ما كان الإنسان يعتمد على الطاقة الحيوانية لزيادة الإنتاج الفلاحي، ثم استبدلها بالطاقة الآلية (التكنولوجيا) تطور وظهرت في القرن العشرين التقدم العلمي الذي تمت الاستفادة منه في كافة المجالات فعرفت العناصر الضرورية للنبات والحيوان وكذلك تم التعرف على التركيب الكيميائي للأرض وصنعت الأسمدة الكيماوية.

كما اكتشفت المبيدات الحشرية ومبيدات الجراثيم والفطريات والأعشاب التي تهدد المحاصيل الزراعية، وقد تم اكتشاف هرمونات النبات الذي يعمل على تنشيط نمو الجذور وزيادة نمو النبات.

كما أجريت تحسينات واسعة على سلالات النبات والحيوانات كإنتاج النظائر المشعة واستخدام الأشعة الذرية أصبحت تمكن من دراسة تكوين البيض والحليب لكي يمكن التحكم في تركيبها ودرجة تركيز العناصر الغذائية فيها.² كما توصل العلم حاليا إلى مستجدات لتطوير الفلاحة ويمكن تلخيص بعض منها فيما يلي:³

- الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الزراعية وتحسين كفاءة الإنتاج، استخدام الروبوتات في مهام الزراعة مثل الحرث والري والقطف، تطوير أنظمة ذكية للري تتحكم في كمية المياه المستخدمة وتوقيت الري؛

- الزراعة العمودية: زراعة المحاصيل في طبقات متعددة داخل المباني، مما يوفر المساحة ويسمح بالزراعة في المناطق الحضرية، استخدام تقنيات الإضاءة الاصطناعية والتحكم في المناخ لخلق بيئة مثالية لنمو النباتات؛

- الزراعة الدقيقة: استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي لجمع البيانات عن التربة والمياه والمناخ؛

¹ خديجة بن بودية خرافي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

² خلف بن سليمان بن صالح النمري، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

³ نوار سياري، هدى جبلي، الزراعة الذكية رهان المستقبل نحو تطوير الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي-تحديات وآفاق-، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الإقتصادية والتجارية، المجلد 2، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 32.

- الزراعة المائية: زراعة النباتات بدون تربة، باستخدام محلول مغذي؛
- الطباعة ثلاثية الأبعاد: استخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد لتصنيع أدوات زراعية مخصصة؛
- التعديل الجيني: تطوير محاصيل معدلة جينياً مقاومة للأمراض والآفات، تطوير محاصيل معدلة جينياً ذات قيمة غذائية عالية؛
- الزراعة العضوية: زيادة الوعي بضرورة الزراعة العضوية وتأثيرها على البيئة والصحة، وغيرها من المستجدات والتقنيات الأخرى التي ساعدت على تطوير الفلاحة والصناعات الغذائية تطوراً كبيراً.

الفرع الثالث: خصائص الفلاحة

تختلف الفلاحة عن غيرها من الحرف الإنتاجية بأنها تتصف بمميزات وخصائص تميزها عن الحرف الأخرى وقد تشترك بعض هذه المهن بسمات معينة إلا أنها تكاد أن تكون الحرفة الوحيدة التي تتفرد بمجموعة من الخصائص التي لا يمكن لأي حرفة أن تتسم بها.

أولاً: الزراعة شديدة التنافس

لا يمكن تحقيق سوق المنافسة الكاملة إلا إذا توفرت في ضمن شروط هذه السوق شروط معينة ومن أهم هذه الشروط:

- كثرة عدد الوحدات الاقتصادية التي تتعامل في السوق بين البائعين والمشتريين بحيث تكون كل وحدة اقتصادية تدخل السوق من الصفر قياساً بالنسبة لحجم السوق ككل لدرجة لا تستطيع إحداث تأثير على الأسعار التي تتحدد في هذا السوق؛
- أن تكون السلع المباعة والمشتريات في السوق متجانسة ومتماثلة تماماً؛
- قدرة عناصر الإنتاج على الحركة والانتقال أي حرية دخول المنتجين أو رأس المال إلى الصناعة أو خروجهم منها؛
- المعرفة الكاملة بأحوال السوق من أسعار وأحوال وأجور وتكاليف¹.

ثانياً: ضخامة نسبة رأسمال الفلاحة

يتمثل هذا الأخير في قيمة الأرض الزراعية وما عليها من منشآت ثابتة فضلاً عن قيمة الأصول الرأسمالية الأخرى كالألات الفلاحية ثم الأصول الرأسمالية المتداولة واللازمة للإنفاق على الخدمات الزراعية، ومع مقارنة مكونات رأسمال المستثمر في الإنتاج الزراعي بمثيله المستثمر في الإنتاج الزراعي يتبين ارتفاع نسبة رأس المال الثابت في الأول عن الثاني

¹عبد الغني عبد اللطيف، تنظيم وتخطيط الإنتاج الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، ط 1، 1993، ص، 28.

ارتفاعا كبيرا في معظم الحالات، وينعكس ذلك على ضخامة حجم التكاليف الثابتة التي تضم إيجار الأرض والفائدة على رأس المال المستثمر في المزرعة فيما يخص المباني والمستلزمات والتأمين والمكائن والضريبة¹.

ثالثا: طول دورة الناتج الزراعي

إن المدة التي تكون بين الزراعة وإنتاج المحصول فترة طويلة، فعلى سبيل المثال القمح لا يثمر إلا بعد ستة أشهر والنخلة بعد ثمانية سنوات، يعني أن فترة الإنتاج الفلاحي طويلة عكس فترة الإنتاج الصناعي لأن الإنسان يسيطر عليها، فعندما يكون هناك طلب على سلعة ما يقوم صاحب المصنع بتصنيع المنتج المطلوب، وفي حالة قل الطلب يحد من إنتاج المنتج، عكس الفلاح الذي ينتج من أجل سوق مستقبلية مجهولة لا حاضرة، ففي حالة افتراضنا أنه يعلم حالة السوق في المستقبل هذا لا يجعله يغير الثمار بمثل السهولة التي يغير بها صاحب المعمل منتوجه، وهو ما جعل أسعار المنتجات الفلاحية باهضة الثمن².

رابعا: ارتفاع عنصر المخاطرة في الزراعة نتيجة التقلبات المناخية

تؤثر العوامل المناخية على الفلاحة، إذ أن الإنبات هو أساس إنتاج المحصول فهو يحتاج إلى ظروف مناخية مناسبة، لكن هذه الظروف لا يمكن التحكم بها لأنها متقلبة وفجائية وبالتالي يصعب على الفلاح أن يتنبأ بمقدار أو مصير منتوجه نتيجة التغيرات المناخية السريعة والمفاجئة كالفيضانات والجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية وإمكانية إصابة النباتات والحيوانات بالأمراض والأوبئة³.

خامسا: صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة

لا يستطيع الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، إذ ما أراد أن يزيد أو ينقص من إنتاج المحاصيل التي ارتفع سعرها أو انخفض فالعرض في حالة محصول واحد أكثر مرونة بكثير من العرض في جملة المحصول الزراعي، فإذا أراد الفلاح أن يزيد من إنتاج المحصول الذي زاد الطلب عليه، فعلى الفلاح أن لا يدخل في الحساب ما طرأ على التكاليف المتغيرة لهذا المحصول من زيادة أو نقص فحسب بل يجب أن ينظر إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على تكاليف المحاصيل الأخرى التي أنتجتها المزرعة بالتناوب مع هذا المحصول، ولكن يصعب تقدير⁴.

¹ عبد الغني عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² رحمان حسن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، ب.م، 2013، ص 34.

³ رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

⁴ محمد عمر الطنوي، الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط 1، 1996، ص 38.

سادسا: تخضع الفلاحة لقانون التكاليف المتزايدة

ونقصد بقانون التكاليف المتزايدة أن الفلاح في حالة ما أراد أن يرفع في إنتاجه فهو سوف يحتاج إلى أرض للزراعة وفي حالة نفاذ الأراضي الخصبة سوف يستخدم أرض أقل خصوبة، كما أنه سيحتاج إلى إضافة عمال قليلي الخبرة، وبالتالي فهو يزيد التكاليف من أجل الرفع من الإنتاج¹.

سابعا: التقدم العلمي بطيء الأثر في الفلاحة

في حالة استخدام الفلاح العلم في فلاحته من خلال إقامة تجربة للحصول على منتج جديد، هذا يحتاج إلى وقت كبير كون المحاصيل تأخذ وقتها لتنمو ما يجعل التقدم العلمي بطيء، بالإضافة إلى ارتفاع سعر هذه التجارب لكن مردودها يكون مذهل².

ثامنا: خضوع الفلاحة لقانون تناقص الغلة

يبين القانون العلاقة بين ما ينفقه المنتج الفلاحي على عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة معينة وبين معدل الناتج بين معدل الناتج من تلك السلعة. وينص هذا القانون على أنه "إذا أضيفت مقادير متساوية من عامل إنتاجي متغير من عوامل الإنتاج إلى عامل إنتاجي أو عوامل إنتاجية ثابتة الكمية، فإن الزيادات الحاصلة في الإنتاج من جراء هذه الإضافات ستصل إلى حد معين وستبدأ بعد هذا الحد بالتناقص"، تحليل هذا القانون يوضح لنا أنه عند زيادة كمية العامل المتغير المضاف إلى عامل إنتاجي ثابت قد يؤدي إلى زيادة الناتج بسرعة في بداية الأمر أي زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من زيادة العامل المتغير ثم بعد ذلك تنعكس الصورة إذ يزداد الإنتاج بنسبة متناقصة، حتى يصل الأمر في النهاية إلى الزيادة السلبية، أي أن كل وحدة من العامل المتغير المضافة تؤدي إلى خفض الإنتاج أكثر من سابقتها. إن مفعول هذا القانون لا يسري على الإنتاج الزراعي فقط بل يسري مفعوله على الإنتاج الصناعي كذلك ولكن يكون أكثر ظهورا في الفلاحة والسبب يعود إلى طبيعة الإنتاج الزراعي المحدد بكمية العناصر المعدنية اللازمة لنمو النبات التي توجد بكميات محدودة في التربة³.

تاسعا: خضوع الفلاحة لقانون المنافسة الحرة

يسري هذا القانون على الإنتاج الفلاحي بسبب طبيعة هذا الإنتاج والظروف الكثيرة التي تكتنفه، فكثر عدد المزارعين ومساهماتهم الضئيلة في الإنتاج لا يؤثر أحدهم عند تغير وجهة إنتاجه من محصول معين إلى محصول فلاحي

¹ عبد الغني عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 35.

² رحمان حسن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³ أحمد علي الزبيدي، تطبيق قانون تناقص الغلة في القطاع الزراعي وتأثيره على الإنتاجية، مجلة الدراسات الاقتصادية والزراعية، المجلد 5، العدد 3، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2021، ص 34.

آخر، وكذلك ينطبق هذا القانون على الطلب لعوامل الإنتاج من قبل المنتج إذ أن أي تغيير في طلبية المنتج على كمية أو نوعية عامل إنتاجي معين لا تؤدي إلى السيطرة على أثمان السلع الفلاحية ولا حتى على أسعار عوامل الإنتاج¹.

الفرع الرابع: أنواع الفلاحة

تختلف الفلاحة من دولة إلى أخرى نتيجة لوفرة أو ندرة الموارد الفلاحية أو نتيجة لاختلاف وتباين السياسات الفلاحية، ومن أهم أنواع الفلاحة:

أولاً: الفلاحة البدائية المتنقلة:

هذا النوع من أقدم الأنواع الفلاحية فقد كانت تمارسه بعض الجماعات المتخلفة في الأقاليم المدارية المطيرة، ولا يبذل فيها جهد كبير حيث تزال النباتات الطبيعية من مساحات صغيرة ويتم زرع بذور و تترك حتى تنمو ويحصد الحصاد وخلال هذه المدة تنتقل الجماعات البدائية إلى مناطق أخرى في الغابة حتى يحين موعد الحصاد تعود إلى المنطقة التي زرعتها وتقيم بجانب هذه المنطقة حتى يتم حصاد كل الزرع ثم تنتقل إلى مرحلة أخرى وفي كل مرة نفس الشيء².

ثانياً: من حيث المساحة:

تختلف الفلاحة من منطقة إلى أخرى تبعا لمدة ووفرة الأرض أو ندرتها بالنسبة للأيدي العاملة ويمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين:

- الفلاحة الكثيفة: ويكون هذا النوع من الزراعة في المناطق العامرة بالسكان، وبما أن المنطقة عامرة فالطلب على الأراضي الفلاحية يكون بشدة ما يدفع إلى الزراعة في كل المنطقة، وبالتالي أسعار الأراضي تكون مرتفعة جدا، تنتشر هذه الفلاحة في شرقي وجنوب آسيا وفي إفريقيا تتركز مع نهر النيل، كما تعتمد الزراعة هنا على العنصر البشري وما يجعل انخفاض كبير في نسبة البطالة؛

- الفلاحة الواسعة : يكون هذا النوع من الفلاحة في المناطق السهلية بالعالم وخاصة في كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والأرجنتين..... الخ ، ولهذه الدول مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة، لكن تشهد هذه المناطق انخفاض في عدد السكان، لذا يقل ضغط طلب الإنسان على الأرض وترتفع أجور الأيدي العاملة مما أدى إلى الاعتماد على الآلات في العمليات الزراعية، وتنتشر هنا بشكل كبير الملكية الزراعية الفردية، ويلاحظ اعتماد الزراعة هنا على محصول واحد كالقمح و الأرز أو الذرة مثلا عكس الزراعة الكثيفة حيث تتنوع المحاصيل الزراعية في القطعة الواحدة

¹ محمد عمر الطنوي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² جودة حسنين جودة، قواعد الجغرافيا العامة والطبيعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 2001، ص 471.

الصغيرة من الأرض، إلا أن هذا النوع من الزراعة يعاني من بعض المشاكل وهي نقص كبير في اليد العاملة، وعدم توفر خطوط النقل و المواصلات السهلة لأنه منطقة بعيدة عن مراكز العمران¹.

ثالثا: من حيث السياسات الزراعية:

تختلف السياسات الفلاحية من دولة إلى أخرى ويمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع رئيسية:

- **زراعة الاكتفاء الذاتي:** كانت زراعة الاكتفاء الذاتي، أي قيام الإقليم بإنتاج كل أو معظم حاجياته من المنتجات الزراعية محليا، منتشرة في كل دول العالم في الأزمنة الماضية نظرا لصعوبة اتصال الأقاليم ببعضها وصعوبة حصول الدولة على ما تحتاج إليه من خارج حدودها وتنتشر هذه الزراعة في الوقت الحالي في المناطق المنعزلة طبيعيا كالمناطق الجبلية وبعض دول أمريكا اللاتينية، أو تلك التي كانت تؤمن بسياسة العزلة الاقتصادية كما كان الوضع في بعض دول الكتلة الشرقية سابقا ولقد انبعثت هذه السياسات من جديد بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك لأن العالم كان يتوقع حربا أخرى في أية لحظة فسارع العديد من الدول إلى التوسع في إنتاج المواد الغذائية والمواد الأولية الزراعية حتى لا تصبح تحت رحمة الدول الأخرى؛

كذلك عملت حكومة ألمانيا في الفترة بين الحربين العالميتين الأخيرتين على تشجيع الإنتاج الفلاحي المحلي بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها وتصدير الفائض بوسائل مختلفة، منها منح الإعانات وعقد اتفاقيات التجارة والدفع مع الدول الأخرى وإتباع سياسات نقدية ومصرفية ملائمة.

- **زراعة التخصص:** هي أن يقوم الإقليم بالتخصص في إنتاج سلعة أو عدد قليل من السلع، فأى انخفاض ملموس في أثمانها يؤدي إلى انخفاض في الدخل وإلى نقص في حصيلة الصادرات، ولقد ساعد إلى انتشار هذا النوع عاملين: ✓ تقدم وسائل المواصلات في العالم وسهولة النقل مما أدى إلى زيادة التبادل الدولي وإلى التوسع في الإفادة من أسس التجارة الدولية؛

✓ قيام دول صناعية وانتشار الصناعة في عدة دول بصورة واضحة بحيث يتعذر عليها توفير نسبة كبيرة من منتجاتها من المنتجات الزراعية سواء كانت مواد غذائية أو مواد غذائية زراعية، وذلك تلجأ تلك الدول إلى العالم الخارجي للحصول على ما تحتاج إليه منها.

- **الفلاحة المتنوعة:** في هذا النوع من الفلاحة لا يعتمد الفلاح على محصول وحيد، بل يعتمد على مجموعة متنوعة من المحاصيل مما يجعل هذا النوع يدر ربحا نتيجة لارتفاع أسعار هذه المحاصيل كما أن في حالة حدوث أزمات لا تتأثر المداخل من التقلبات التي تطرأ ويعود ذلك إلى مزايا التنوع الفلاحي والتي تتمثل في النقاط التالية:

¹ محمد خميس زوكة، الجغرافيا الزراعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب.ط، 2000، ص ص 155-167.

- ✓ الاحتفاظ بخصوبة الأرض عم طريق إتباع نظام الدورات الزراعية؛
- ✓ يمكن زراعة أكثر من محصول في السنة الفلاحية الواحدة لأن الفلاح غير مقيد بزراعة محصول واحد قد يحتاج فترة طويلة (مثلاً زراعة القطن تحتاج لوقت طويل)؛
- ✓ يمكن الاستفادة من الغلات والآلات طول العام، لأن التنوع في الزراعة يحتاج إلى نفس أدوات الإنتاج في فترات مختلفة ولا شك أن هذا يؤدي إلى زيادة في كفاءتها ونقص في تكلفة الإنتاج؛
- ✓ يقلل من احتمال موت أو هلاك بعض من المنتجات الفلاحية، لأن على فرض كانت الظروف غير ملائمة وأدت إلى إتلاف محاصيل فإن بعض من تلك المحاصيل لا تتأثر لذلك فإن تنوع الإنتاج يعني حماية المزارع من بعض المخاطر الطبيعية¹.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للفلاحة

تلعب الفلاحة أدوار عديدة على كافة جوانب الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، لكافة الشعوب، وذلك لما تقدمه الفلاحة من إشباع حاجاتهم كنشاط اقتصادي، بالإضافة لأهميتها في تحقيق التوازن البيئي، وفيما يلي سنتعرف إلى أهم الأدوار الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للفلاحة.

الفرع الأول: الأهمية الاجتماعية للقطاع الفلاحي

تتأثر حياة سكان القرى بالفلاحة ويمتد هذا التأثير إلى كافة المناطق والمدن المعمرة بالسكان ويشمل هذا التأثير الجوانب التالية:

أولاً: تقليص معدلات الفقر

الفلاحة من أقوى الأدوات المساهمة في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وتوفير الغذاء لنحو 9.7 مليارات شخص بحلول عام 2050، كما أن نمو قطاع الزراعة أكثر فاعلية بمرتين إلى أربع مرات من سائر القطاعات الأخرى في زيادة مستويات الدخل بين أشد الفئات فقراً ، لكن أنشطة النمو والحد من الفقر والأمن الغذائي، التي تقودها الزراعة، باتت معرضة للخطر، إذ تؤثر الصدمات المتعددة من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كورونا إلى الأحوال الجوية بالغة الشدة والآفات والصراعات على الأنظمة الغذائية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد الجوع، وقد أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تسارع أزمة الغذاء العالمية التي تدفع بملايين الناس إلى براثن الفقر المدقع، كما لا يحصل نحو 205 ملايين شخص في 45 بلداً على غذاء كافٍ، مما يعرض حياتهم للخطر، ويمكن لتزايد تأثير تغيّر

¹ محمود جلال أحمد، أيهاب نظمي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 35-40.

المناخ أن يزيد من انخفاض غلة المحاصيل، وخاصة في مناطق العالم الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، فإن أنظمتنا الغذائية مسؤولة عن نحو 30% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري¹.

ثانيا: المساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والحضر

التنمية الريفية استراتيجية أساسية للتنمية المناطق الريفية المهمشة لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للمواطنين، ولتطوير القاعدة الأساسية للتنمية المحلية أو الإقليمية، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للريف، لذا تزداد أهميتها في الدول النامية والجزائر منها، لما تعانيه الأقاليم الريفية أو البلديات الريفية من تخلف وتدهور تنموي، وأصبح من الواضح أن مجابهة هذه التحديات ورفع تحدي البناء والتطوير الريفي المنشود، مما يساهم في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والمدينة².

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للفلاحة

من الناحية الاقتصادية تأثر الفلاحة بصورة كبيرة على كل القطاعات، فهي تعتبر بمثابة مدخل لباقي القطاعات، ومن المهام الاقتصادية للفلاحة في المجتمع ما يلي:

أولاً: المساهمة في الناتج الوطني

تتفاوت أهمية الناتج الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي بين الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في الدول ذات الإمكانيات الفلاحية الجيدة مثل السودان حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي حوالي 30.4% في سنة 2009، تليه سوريا بنسبة 21.7%، ثم المغرب بنسبة 15% ومصر بنسبة 13% والجزائر بنسبة 9.2% وتونس 8.2%، كما تراوحت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الدول العربية الأخرى مثل موريتانيا، اليمن، لبنان، ليبيا والأردن 2.9% عام 2009. وتنخفض النسبة في الدول العربية ذات الإمكانيات الفلاحية المحدودة ويعكس هذا التباين الأهمية النسبية للفلاحة في الدول العربية حالة عدم التوازن القطاعي، حيث تكون منخفضة في الدول العربية التي تكون فيها الصناعات الاستخراجية دوراً محورياً، بينما تكون مرتفعة في الدول العربية التي لا تساهم القطاعات الأخرى بالقدر الكافي في الاقتصاد الوطني³.

¹ البنك الدولي، تقرير عن الزراعة والأمن الغذائي، واشنطن، 2023.

² فوزي بن عبد الحق، دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 4، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018، ص 111.

³ زيادي سامي، مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي - دراسة حالة الدول العربية -، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 7، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023، ص 370.

ثانيا: توفير اليد العاملة

أن التطور الصناعي والنمو في الخدمات والقطاعات غير الزراعية يؤدي إلى زيادة الطلب على القوة العاملة، والذي يمكن تلبيته جزئياً عن طريق القطاع الزراعي إذا تحسنت الإنتاجية في هذا القطاع، و تحسن الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض نسبة العمال الزراعيين نتيجة لتبني تقنيات متطورة في الإنتاج الزراعي، مما يعزز الإنتاجية الفردية ويقلل من حاجة القطاع الزراعي إلى اليد العاملة.

ومع ذلك، إذا كانت كثافة السكان في الريف منخفضة وحدث تحسن كبير في الإنتاجية الزراعية، فإن تلبية طلب القطاعات الأخرى على القوة العاملة قد لا يكون بالضرورة من مصدر زراعي، في هذه الحالة، قد يكون من الممكن أن يتحول السكان من الريف إلى المدن بحثاً عن فرص عمل غير زراعية، مما يقلل من أهمية الزراعة في التركيب المهني للسكان. ومن المهم أن نلاحظ أن الاعتماد على الزراعة كمصدر لتوفير اليد العاملة يكون أكثر بروزاً في المراحل المبكرة من عملية التنمية، حيث يمارس العديد من السكان النشاط الزراعي، ولكن مع تقدم التنمية الاقتصادية، يمكن أن يتحول الاهتمام تدريجياً نحو القطاعات الأخرى التي تشهد توسعاً وزيادة في الطلب على اليد العاملة¹.

ثالثا: الفلاحة مصدر للعملة الصعبة

يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك لأن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئاً ثقيلاً على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحد من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة، والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية، ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي، الشيء الذي يؤدي إلى توسع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي، على أن لا يعتمد التصدير الفلاحي على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، بل يجب تنويع صادرات المنتجات الزراعية حتى يمكنها أن تلعب دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي، وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية².

¹ لعلاس أسية، تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 4، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021، ص 402.

² لعلاس أسية، مرجع نفسه، ص 403.

رابعاً: توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:

يعد القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإنتاجية المحركة لنشاط الصناعات التحويلية، كونه ينتج سلع غذائية ومواد خام لازمة للعديد من الصناعات الزراعية، كما تساهم هذه الصناعات في تأمين الغذاء للفرد، وتعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي، فتطوير الصناعات الغذائية يرتبط بتطوير القطاع الفلاحي كونه المصدر الأساسي للمادة الخام أو الأولية للصناعات الغذائية، ويقصد بالصناعات الغذائية تصنيع الخامات الزراعية لغرض الحصول على منتجات أو سلع يمكن تداولها ويحتاج لها المستهلك¹.

الفرع الثالث: الأهمية البيئية للزراعة

تُعد الزراعة ذات أهمية كبيرة للبيئة حيث تسهم في حماية التنوع البيولوجي من خلال الحفاظ على الأنظمة البيئية الطبيعية وتقليل التدهور البيئي. كما تساعد النباتات الزراعية في امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي، مما يقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ويخفف آثار التغير المناخي. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الزراعة في تحسين جودة التربة من خلال تعزيز خصوبتها والاحتفاظ بالمغذيات والماء، كما تدعم الإدارة الفعالة للموارد المائية باستخدام أساليب ري مبتكرة تقلل من الهدر وتحسن جودة المياه. كما أن الزراعة المستدامة تقلل من استخدام المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية الضارة، مما يقلل التلوث ويحافظ على صحة الأنظمة البيئية. علاوة على ذلك، تساهم الزراعة في مكافحة التصحر والحفاظ على استدامة الأرض عبر ممارسات تحافظ على التربة وتجعلها صالحة للإنتاج الزراعي على المدى الطويل².

المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية

إن القطاع الفلاحي أداة فريدة في التنمية التي تعرف على أنها ذلك التغير أو التطور البنائي للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة للمجتمع، بحيث يختلف أسلوب عمل هذا القطاع من بلد لآخر تبعاً لكيفية اعتماده عليه من جهة ونسبة الموارد المتاحة من جهة أخرى لتحقيق التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الفلاحية

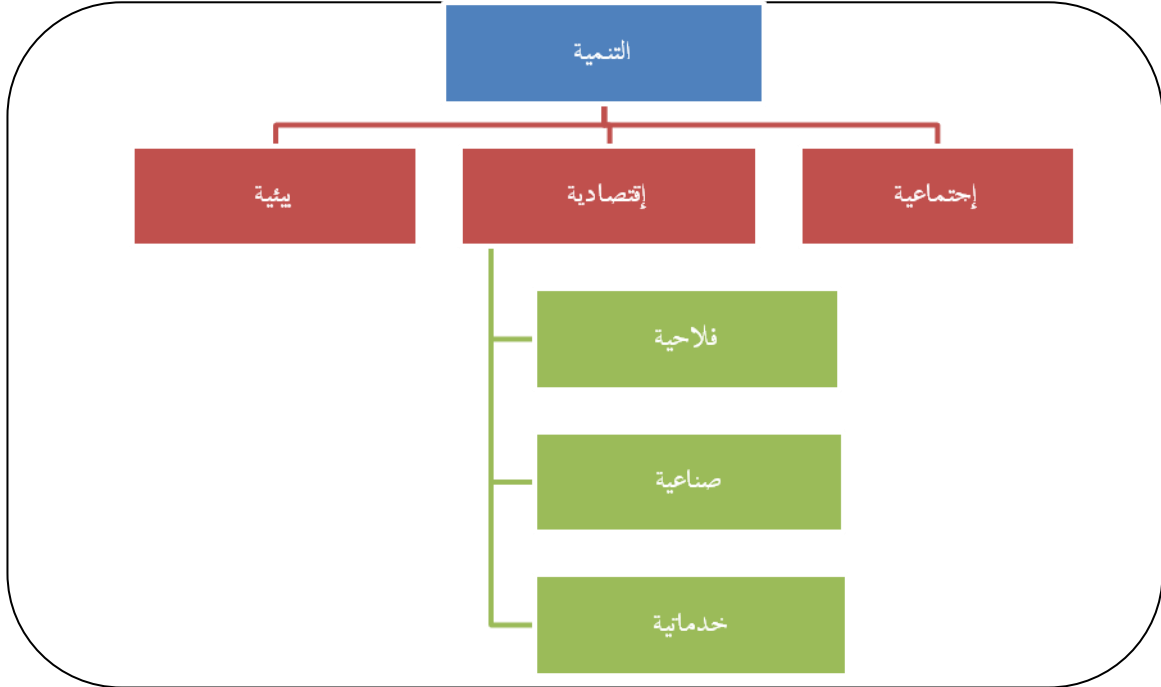
قبل التطرق لمفهوم التنمية الفلاحية، من الضروري فهم علاقتها الوثيقة بالقطاع الفلاحي وتأثيرها المتبادل عليه، فالقطاع الفلاحي يعدّ من القطاعات الأساسية في أي اقتصاد، حيث يساهم في توفير الغذاء، خلق فرص العمل، وتحقيق

¹ رحمن جميل سعد، ماهر ناصر عبد الله، *المحاصيل الزراعية الصناعية ودورها في التنمية الصناعية في محافظة المثنى*، المجلد 4، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المثنى، العراق، 2021، ص 2806.

² علاء الدين يوسف، عامر هني، *الحوكمة البيئية ودورها في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة*، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2023، ص 650.

الاكتفاء الذاتي، وبالتالي فهو أساس في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، فكما نعلم أن هناك تصنيفات وأشكال عدة للتنمية والشكل الموالي يوضح هذه العلاقة.

الشكل (1-2): علاقة التنمية بالتنمية الفلاحية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: مالكي رشيد، تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018، ص 59.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن هناك علاقة كبيرة ومهمة تربط الفلاحة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، فالفلاحة أداة أساسية وفعالة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك، فهي تشكل أداة تنموية حيوية تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف الألفية الجديدة التي تركز على القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، بالتالي يعد دعم القطاع الفلاحي وتعزيزه جزءاً أساسياً من استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث يمكن للزراعة أن تلعب دوراً حيوياً في تحسين مستوى معيشة المجتمعات وتعزيز استقرارها الاقتصادي والاجتماعي.

الفرع الأول: مفهوم، أهداف، شروط التنمية الفلاحية ووسائل تفعيلها

تعدد تعاريف التنمية الريفية حسب آراء المهتمين بها، من حيث تخصصه العلمي أو خلفياته السياسية أو اعتقاداته الإيديولوجية، فالتنمية الريفية مفهوم مركب ومعقد لا يشمل مجال واحد بل يشمل كل جوانب حياة الساكنة الريفية¹، بما أنها تهدف إلى تحسين ظروف عيشهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم.

¹ مالكي رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

أولاً: مفهوم التنمية الفلاحية:

تتمثل التنمية الفلاحية في الزيادة في النمو الإرادي المخطط له والمعين لتحسين هيكل القطاع الفلاحي، ونصل إلى هذا الحد من النمو عن طريق استراتيجيات وتدابير خاصة¹.

كذلك تعرف التنمية الفلاحية على أنها: مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنية وهيكلة القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع، كما تعرف أيضاً على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال والأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية.²

وتعرف أيضاً على أنها الإدارة الناجحة للموارد الزراعية للوفاء بالاحتياجات المتغيرة للإنسان مع المحافظة على نوعية البيئة أو تحسينها وصيانة الموارد الطبيعية³.

كما قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعريفاً للتنمية الفلاحية على أنها: "عملية تحسين الفرص والرفاه للسكان الريفيين، وهي عملية تغير يطرأ على خصائص المجتمعات الريفية، بالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية، والتي تختصر على أهداف اقتصادية فقط، ولذلك تشمل الصحة، التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، كما أنها تستخدم نهجاً متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة، واستخراج المعادن، وتنشيط السياحة والترفيه والصناعات التحويلية المتخصصة.

ومن جهة أخرى أعطت منظمة الإسكوا تعريفاً للتنمية الريفية بأنها: "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع الريفي، وتوجيه للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية والثقافية

¹ مطر الداهري عبد الوهاب ، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي ، مطبعة العالي، ط 1 ، العراق ، د.س، ص 299.

² صالح خيراتي، برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 1، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2022، ص، 1213.

³ حنان سفيان ، دور السياسات الزراعية في تأمين الإكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الإقتصاد الجزائري، المجلد 1، العدد 1، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2016، ص 109.

والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة للمجتمع، يبدو أن هذين التعريفين شاملين، إلا أنهما يعتبران الوحيدان في هذا الإطار¹.

وهي عملية إدارة لمعدلات النمو، حيث الهدف هو زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة أو من خلال زيادة التكثيف الرأسمالي وضح جرعات من التقدم التكنولوجي².

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف موجز للتنمية الفلاحية على أنها: العمل على النهوض وتطوير ورفع من الإنتاج الفلاحي، عن طريق وضع مخططات تهدف إلى زيادة المساحات الزراعية، تحسين ظروف الزراعة وانتقاء أحسن البذور لذلك، مكافحة الآفات الزراعية، إدخال عنصر التكنولوجيا والآلات، بمعنى تطوير الهياكل الخاصة بالقطاع الفلاحي مما يساهم في التوصل إلى مستوى معيشي جيد.

ثانيا: أهداف التنمية الفلاحية

يعتبر النشاط الفلاحي وتنميته مفتاح للتقدم الاقتصادي للعديد من بلدان العالم التي تهتم بالقطاع الفلاحي لتحقيق نمو اقتصادي والتقليل من التبعية، لذلك فإن التنمية تكتسب مكانة من مكانة القطاع، لذا وجب تطوير القطاع خاصة بالنسبة للدول النفطية إذ أن الاهتمام بالنشاط يعطي المزارع الدافع للتمسك والاهتمام بالأرض وبالتالي تحقيق تنمية فلاحية، والتي بدورها لها أهداف كثيرة من بينها:

- رفع مستوى المعيشة، وتحسين نوعية الحياة، وتوفير فرص العمل للمواطنين، والتوسع الكمي والنوعي في المجالات التعليمية والصحية والاجتماعية؛

- تنمية القوى البشرية، ورفع كفاءتها، وزيادة مشاركتها، لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني؛

- تحقيق الاكتفاء الذاتي، من السلع والخدمات؛

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني؛

- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية؛

- التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الريفية، من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المعارضين في المناطق الريفية

بما يساهم برفع كفاءتهم الإنتاجية وتنويع أنشطتهم الزراعية ورفع دخولهم المعيشية؛

¹ ابن عبد الحق فوزي، دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 4، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018، ص، 113.

² أحمد شوقي، التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور)، المكتبة الأكاديمية، ط 1، القاهرة، مصر، د.س، ص 11.

- مكافحة هجرة الريف: إن تحقيق التنمية في الريف تؤمن للريفي فرصة العمل، خدمات التعليم والسكن والصحة، الماء والطاقة والمواصلات، مما يثني كل من يريد تغيير سكنه وموقعه الجغرافي؛
- توزيع الثروة والسلطة: إن الريف وأهله جزء من الوطن والمواطنين ولهم من المكتسبات ما عليهم من الواجبات، فلهم الحق في خيارات وثروات الوطن كغيرهم من المواطنين؛
- تحقيق التكامل بين مجمل القطاعات الاقتصادية: تنمية الريف عنصر أساسي من عناصر تنمية باقي القطاعات، بحكم العلاقة الوثيقة ما بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الأخرى؛
- تعزيز الأهداف السياسية الوطنية: إن لتنمية الريف مغزى سياسي لخلق الوثائق ما بين الإنسان والأرض، أي الوطن.¹

ثالثا: شروط التنمية الفلاحية ووسائل تفعيلها

ترتبط التنمية الفلاحية ارتباطاً وثيقاً بمستوى التنمية في المجتمع، حيث تعتمد على مجموعة من المقومات الأساسية، مثل البنية التحتية الأساسية، والمستوى العلمي والتكنولوجي، والقوى العاملة المدربة وغير المدربة، لذلك فإن التنمية الزراعية لا بد أن تكون جزءاً من التنمية الشاملة في المجتمع، وذلك من أجل تحقيق النجاح والفاعلية.

- شروط نجاح التنمية الفلاحية:

يعتمد نجاح التنمية الريفية في تحقيق أهدافها على مجموعة من الأسس أهمها²:

- ✓ الاهتمام الكامل بالتعليم والصحة: خصوصاً للأطفال ويساهم ذلك في القضاء على سوء التغذية، التقليل من نسبة انتشار الأمراض مما يؤدي إلى تحقيق التوازن الاجتماعي؛
- ✓ مراقبة توزيع الدخل: ويكون ذلك بتوزيع الدخل بطريقة عادلة بين كافة الأفراد العاملين في المجتمع الريفي؛
- ✓ تعزيز مشاركة سكان الريف في اتخاذ القرارات السياسية من خلال وجود تمثيل سياسي لهم في البرلمان؛
- ✓ تطبيق مجموعة من الدراسات: والتي تعتمد على الزيارات الميدانية، والقوائم الإحصائية التي توفر معلومات دقيقة حول أعداد السكان، ونسبة العمالة والبطالة ونسبة التعليم، وغيرها من النسب الأخرى التي تعكس طبيعة الحياة في الريف.

- وسائل تفعيل التنمية الفلاحية

- ✓ توجيه السياسات الحكومية للاهتمام بالتنمية الريفية: وذلك من خلال تقديم دعم مالي كامل للنهوض وتطوير القطاع وهذا ما تقوم به الجزائر وستتطرق له في المبحث الموالي؛

¹ وداد سلمان عبد الرحمان أبو جامع، دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية دراسة حالة المناطق الجنوبية بقطاع غزة، دراسة ماجستير، إقتصاد التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 35-36.

² أحمد شوقي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

✓ تعيين هيئة إدارية من سكان الريف: والتي تعمل على إدارة الشؤون المحلية والعامّة في المجتمع الريفي، كمجلس البلدية؛

✓ تخصيص منحة تمويلية للريف: تساهم هذه المنح المالية في تنمية المجالات العامة في الريف؛

✓ العمل على إنشاء مؤسسات القطاع العام في الريف، التي تهتم بمتابعة مجالات محددة في المجتمع الريفي، كالمؤسسات الزراعية التي توفر دعم للمزارعين؛

✓ دعم دور الهيئات الخاصة والدولية، وذلك من خلال تأسيس فروع لها في الريف، ويساهم ذلك في توفير مجموعة من الخدمات لسكان الريف، مثل الملاعب الرياضية، المكتبات العامة¹.

الفرع الثاني: التنمية الفلاحية والتنمية الريفية

أولاً: التنمية الريفية

يختلف تعريف مصطلح "ريفي" حسب البلد، إلا أنه يُستخدم عادةً على النقيض من "حضري"، على سبيل المثال، يُعرف هذا المصطلح في اليابان بناءً على الكثافة السكانية، حيث يُشير إلى أي منطقة بخلاف "منطقة يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة، والتي تتكون من كل حي يبلغ كثافته سكانه أكثر من 4000 نسمة لكل كيلومتر مربع"، ومع ذلك، لا يمكننا ببساطة تطبيق هذا التعريف على بلدان أخرى.

علاوة على ذلك، وبسبب اختلاف مفهوم "ريفي" بين آسيا وأفريقيا، يصعب تعريفه بشكل موحد، لذلك، قد يكون استخدام مصطلح "ريفي" (بما في ذلك قرى الصيد والقرى الجبلية) كمفهوم نسبي مقابل "حضري"، بناءً على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية في كل بلد، هو الأنسب، كما يمكن استخدام هذا المصطلح لوصف المناطق التي يشارك فيها غالبية السكان في الزراعة بالمعنى الواسع (بما في ذلك تربية الحيوانات والغابات ومصائد الأسماك²).

التنمية الريفية هي استراتيجية تهدف إلى تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفئات محددة من السكان، وهم فقراء المناطق الريفية، يشمل ذلك توسيع نطاق فوائد التنمية ليشمل الأشخاص الأكثر فقرًا الذين يسعون لكسب لقمة العيش في المناطق الريفية، ومن بين هؤلاء الصغار المزارعين والمستأجرين والأشخاص الذين لا يمتلكون أراضي زراعية. يجب أن يراعي إطار استراتيجية التنمية الريفية ثلاثة نقاط رئيسية:

¹ المنظمة العربية للتنمية الريفية، التنمية الفلاحية (مفهوم، أهداف، أسس، وسائل، معوقات التنمية الفلاحية والطاقة)، 2020، على الموقع:

تم التصفح بتاريخ: (2024-01-06) <file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/01-mfhwmltnmylryfyh.pdf>

² Effective Approaches for Rural Development، sur le site : <file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/chapter4.pdf>

تم التصفح بتاريخ: (2024-01-06)

أولاً، يُلاحظ أن معدل انتقال الأفراد من الزراعة ذات الإنتاجية المنخفضة والأنشطة المرتبطة بها إلى مهن أكثر جدوى كان بطيئاً، وبالنظر إلى حجم القطاع الزراعي الحديث النسبي في معظم الدول النامية، فمن المرجح أن يظل هذا الوضع كما هو؛

ثانياً، يواجه غالبية سكان المناطق الريفية في البلدان النامية درجات متفاوتة من الفقر، ومن المرجح أن يزداد وضعهم سوءاً إذا استمر نمو السكان بمعدلات غير مسبقة بينما تستمر القيود التي تفرضها الموارد والتكنولوجيا والمؤسسات المتاحة؛

ثالثاً، تمتلك المناطق الريفية العمالة والأراضي وبعض رؤوس الأموال على الأقل، والتي إذا تم حشدتها يمكن أن تساهم في الحد من الفقر وتحسين نوعية الحياة. وهذا يعني التطوير الكامل للموارد الموجودة وبناء البنية التحتية وإدخال تكنولوجيا إنتاج جديدة وإنشاء أنواع جديدة من المؤسسات والمنظمات¹.

ثانياً: علاقة التنمية الفلاحية بالتنمية الريفية

على الرغم من أن التنمية الفلاحية هي المكون الرئيسي في أي برنامج ناجح للتنمية الريفية، حيث أن نحو 60%، من سكان الريف في الدول الأقل تقدماً ينخرطون بشكل مباشر أو غير مباشر في أنشطة فلاحية، فينبغي أن ننظر إلى التنمية الريفية من منظور أكثر اتساعاً.

ننظر من ناحية التنمية الريفية في سياق التحولات الكبيرة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والعلاقات القائمة والعمليات التي تتم في المناطق الريفية، ولا يمكن، ببساطة أن تقتصر أهداف التنمية الريفية على مجرد تحقيق النمو الفلاحي والاقتصادي، وبدلاً من ذلك يجب النظر إليها بمقياس التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، مع التركيز على تحقيق العدالة في توزيع الدخل والإسراع في توليد المنافع الناجمة عن ارتفاع مستوى المعيشة، ويكون من ضمن هذه الأهداف العريضة، أن تعمل التنمية الريفية على خلق المزيد من فرص العمل المنتجة، سواء داخل الفلاحة أو خارجها وعدالة الحصول على الأراضي القابلة للزراعة وتوزيع أكثر عدلاً للدخل الفلاحي وانتشار وتحسين الصحة والغذاء والإسكان أي بشكل يلي طموحات أهل الريف.

وإذا طرح سؤالاً مفاده: إلى أي مدى تتماشى نظم التعليم في دول العالم الثالث مع هذه النظرة المقدسة لمفهوم التنمية الريفية؟ إن الإجابة تشير إلى عدم تماشي هذه النظم مع ما هو مأمول به.

وهنا يُطرح السؤال التالي: ما هي الاحتياجات الحقيقية لتحقيق التنمية الفلاحية؟

¹The world bank, Rural development, sit: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-2641468766236215/rural-development> (2023-04-23) تم التصفح بتاريخ:

هناك نموذج قدمه الباحثان Philip H. coombs & Manzoor Ahmed حيث قاما بتقسيم الاحتياجات التعليمية إلى محاور أساسية:

- التعليم العام أو الأساسي (محو الأمية، الرياضيات، مبادئ العلوم والبيئة) وهذا ما تسعى المدارس الابتدائية والثانوية إلى تحقيقه؛

- التعليم لتحسين أوضاع الأسرة، مثل الموضوعات الخاصة بالصحة والتغذية ، رعاية الأطفال وتنظيم الأسرة؛
- التعليم لتحسين أوضاع المجتمع وهو موضوع يهدف لتقوية المؤسسات المحلية والقومية من خلال التعليمات الخاصة بالأجهزة الحكومية وما شابه؛

ولكن في الدول النامية نجد أن المحور الأول فقط (التعليم العام) هو الذي حظي باهتمام الدول النامية، على الرغم من أهمية باقي المحاور بالنسبة للتنمية الريفية على وجه الخصوص¹.

وعلى مما سبق نتوصل أن المصطلحان ليسا مترادفان فالتنمية الريفية تشترك مع مصطلح التنمية الفلاحية في أن كلاهما يزيدان في الإنتاج الفلاحي، وتتميز عنها بأنها تهتم بتحسين توزيع الدخل لسكان الريف، أما التنمية الفلاحية تركز على كل ما يهم القطاع الفلاحي فقط، بينما التنمية الريفية تهتم بكل جوانب الحياة في الريف، وكما قلنا سابقا أن التنمية الفلاحية هي تنمية قطاعية مثلها مثل التنمية الصناعية والاجتماعية، لا تغطي جميع الجوانب الشاملة للريف، فقد أصبحت الفلاحة تمارس كمهنة وتقارن دائما بمداخيها وبالتالي ليس العمل الفلاحي هو الذي يكسب الفرد صفة الريفية بل حياته الاجتماعية هي التي تحدد ذلك.

المطلب الثاني: أهمية الفلاحة ضمن استراتيجيات التنمية

يوجد العديد من التيارات التي تدعو في اتجاهات مختلفة في عملية التنمية الاقتصادية، إذ نجد من يدعو إلى تبني الفلاحة كقطاع أولي، هناك من ينصب اهتمامه حول الصناعة وتيارات أخرى تنادي باستراتيجية التنمية المتوازنة.

الفرع الأول: الاختيار القطاعي للتنمية

تختلف البلدان النامية في إمكانياتها وقدراتها بشكل كبير، ولذا لا يمكن تطبيق نهج اقتصادي واحد على جميع هذه البلدان، ما يصلح لدولة قد لا يصلح لأخرى، ولذا فإن كل بلد يحتاج إلى وضع سياسة اقتصادية خاصة به تراعي إمكانياته وموارده المختلفة، بهدف تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية.

ظهرت العديد من النماذج والسياسات الاقتصادية التي تستهدف النهوض بالاقتصادات النامية والتخلص من حالة التخلف، ورغم توجهها العام نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، تختلف هذه النماذج والسياسات في تحديد القطاع الرائد

¹تودار ميشيل، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، ط 1، القاهرة، مصر، 2006، ص 291.

في عملية التنمية، فبعض النماذج تعتبر القطاع الصناعي هو القطاع الرائد، بينما يرون آخرون أن القطاع الزراعي هو الأكثر أهمية.¹

من بين هذه النماذج والسياسات:

- **نظرية النمو المتوازن:** التي وضعها الاقتصادي "روز نشتاين رودان"، تشير إلى أن لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، يجب أن تتبع برامج التنمية نهجاً شاملاً وضحماً، يُعتبر العنصر الرئيسي في هذه النظرية هو مفهوم "Big Push"، الذي يشير إلى الحاجة إلى دفعة استثمارية كبيرة تكون كافية لتجاوز القيود الذاتية للاقتصادات الراكدة وتحفيزها نحو مستويات أعلى من الإنتاج والدخل.

تقترح النظرية أن الحكومات في البلدان النامية يجب أن تعمل على تنفيذ مشروعات تنموية تزيد من الدخل بما يكفل زيادة الطلب الفعال، وبالتالي يمكن تحقيق نجاح المشروعات التنموية بشكل شامل، كما تشدد على ضرورة تحقيق معدلات عالية من الادخار من خلال زيادة الاستثمار، وذلك بتعزيز الموارد البشرية والاستفادة من القدرات الاقتصادية الكامنة.

ومن أجل تنفيذ هذا النموذج بنجاح، يشدد رودان على أهمية توفر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية، وتبني تدابير خاصة مثل الضرائب لرفع معدل الادخار على الدخل الإضافي.

بالنظر إلى هذا الإطار، تعتمد النظرية على فكرة أن التنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تنمية جميع القطاعات الاقتصادية في البلد بشكل متزامن، وعلى هذا الأساس، تركز على أهمية اختيار القطاع الاستراتيجي كمحور أساسي يؤثر على بقية القطاعات الاقتصادية.

بالتالي، تظهر مشكلة الاختلاف في تحديد القطاع الذي يجب أن يكون الرائد في عملية التنمية الاقتصادية، حيث يختلف الرأي بين داعمي التنمية.²

وعليه تركز هذه النظرية على إعطاء دفعة قوية للقطاعات الأساسية والرائدة في الدولة من خلال الاستثمارات، مع عدم إهمال القطاعات الأخرى، كما ترى أن التخطيط الشامل ضروري للبلدان النامية، لأن التنمية لا يمكن أن تسير دون تخطيط علمي سليم، بالإضافة إلى ذلك، يجب القيام بدراسات لتحليل الوضع السابق والمستقبلي لكل القطاعات،

¹عمراني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 71.

²عبيس كاظم العبادي رائد خضير، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع الإشارة إلى العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018، ص 21.

وذلك لإعطاء صورة حقيقية عن الوضع العام للاقتصاد داخل البلد، في سبيل تحقيق النمو المنشود لكافة القطاعات تدريجياً.

لذا يجب أن تستند أي استراتيجية للتنمية الاقتصادية إلى طبيعة وظروف وإمكانيات كل دولة، كما يجب ألا تغفل هذه الاستراتيجية على أي قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضع الأهداف والخطط التنموية للدولة إشباع الاحتياجات الأساسية للأفراد ضمن أولوياتها.

-نظرية النمو الغير متوازن: فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد النمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرة الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرة ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة؛ حيث يخلق أحدها وفرة خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

أي أن هذه النظرية تستند إلى فكرة إعطاء الأولوية في عملية التنمية لقطاع معين يكون للدولة النامية إمكانية تطويره، بحيث يمكن لهذا القطاع أن يُقدم دفعة قوية لبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن الأمثلة على القطاعات التي يمكن أن تحظى بالأولوية في عملية التنمية، قطاع الصناعات الثقيلة، وقطاع الصناعات الخفيفة، وقطاع الفلاحة، وقطاع التجارة الخارجية، وغيرها من نماذج التنمية المقترحة¹.

¹ السويقي عبد الهادي عبد القادر، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، ب. د، ب. ط، مصر، 2008، ص 163.

الفرع الثاني: استراتيجية التنمية المبنية على أولوية الفلاحة

تعتبر استراتيجية التنمية الزراعية أحد أهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية، لأنها تركز على النمو الزراعي وتستهدف زيادة إنتاج الغذاء، وتنطلق هذه الاستراتيجية من فكرة أن ضعف إنتاجية القطاع الزراعي يمثل عائقاً أمام التنمية الاقتصادية.

ولذلك، تسعى هذه الاستراتيجية إلى تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي، وذلك من خلال توفير البنية التحتية اللازمة، ودعم البحث العلمي والتطوير، وتحسين نظم الري، وتوفير التمويل للمزارعين، كما تسعى هذه الاستراتيجية إلى تشجيع القطاع الصناعي المرتبط بالقطاع الزراعي، وذلك من خلال دعم الصناعات الغذائية والصناعات المرتبطة بإنتاج الآلات والمعدات الزراعية.

يلعب القطاع الزراعي دوراً حيوياً في الاقتصاد، فهو يعتبر مصدراً للمواد الخام للعديد من الصناعات، مثل صناعة النسيج والصناعات الغذائية، كما أنه مستهلك لمخرجات العديد من الصناعات الأخرى، مثل صناعة الآلات والأسمدة وأنظمة الري والمواصلات، وهذا يساهم في تعزيز قدرة القطاع الزراعي على الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي.

بالإضافة إلى ذلك، تعد الفلاحة نقطة محورية في عملية النمو الاقتصادي، فقد أثبتت التجارب التاريخية أن عملية الانطلاق في النمو الاقتصادي متوقفة على التقدم الذي يحرزه القطاع الزراعي، ذلك لأن القطاع الزراعي يمثل القطاع الأكبر في معظم الدول السائرة في طريق النمو، لذلك تتطلب عملية التنمية في هذه الدول تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يكفي لسد حاجيات السكان، ويساهم أيضاً في إزالة أغلب العوائق التي تكبح عملية التنمية الاقتصادية.

وعليه، أكد دعاة استراتيجية التنمية الزراعية على ضرورة إعطاء الأولوية للقطاع الزراعي، من خلال تخصيص أكبر قدر ممكن من الاستثمارات والجهود الإنمائية له، وقد استند هؤلاء إلى الحجج التالية:

✓ تشكل الفلاحة نسبة كبيرة من الناتج الوطني في الدول النامية، وبالتالي فإن تطويرها يعد أمراً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

✓ تساهم الفلاحة بشكل إيجابي في توزيع الدخل، حيث يؤدي ارتفاع المداخيل الفلاحية إلى زيادة الطلب على الإنتاج الصناعي؛

✓ ترتبط الفلاحة ارتباطاً وثيقاً بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد، حيث توفر لها المواد الخام وتساهم في خلق فرص العمل¹.

¹ عمرياني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 74،

الفرع الثالث: استراتيجية التنمية المبنية على أولوية الصناعة

وضع هذه النظرية (نظرية التنمية القطبية)، الاقتصادي الفرنسي "فرانسوا بيرو" ومفادها أن تركيز الاستثمارات على صناعة معينة تتمتع بآثار تحريضية كبيرة ستؤدي بالضرورة إلى تحريك مجموعة كبيرة من الصناعات لينقل تأثيرها التحريضي إلى مختلف فروع الاقتصاد الوطني وتسمى هذه الصناعة قطب التنمية.

يعرف قطب التنمية: صناعة محركة أساسية تستقطب حولها مجموعة من الصناعات والأنشطة الإنتاجية، ويتوفر لها سوق واسعة وتتمتع بآثار تحريضية كبيرة وتؤدي في حال إقامتها إلى دفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام والحث على تطوير النشاط الاقتصادي في مختلف جوانب هذا الاقتصاد ولكي يؤدي قطب التنمية مهمته لا بد من توافر شروط معينة :

✓ توافر المواد الطبيعية اللازمة للاستثمار المقام؛

✓ توافر اليد العاملة؛

✓ إمكانية إقامته بالحجم الأمثل الذي يتيح الاستفادة من الوفرة السليمة؛

✓ أن يكون له ارتباط قوي أمامي وخلفي مع الأنشطة الأخرى.

ويعتقد أنصار نظرية أولوية قطاع الصناعة في التنمية أن الحد الأقصى لمعدل النمو السنوي الذي يمكن أن يبلغه القطاع الفلاحي خلال عشر سنوات هو 7%، بينما يمكن للقطاع الصناعي أن ينمو بمعدل سنوي يتراوح بين 12% و 15%، ويرجع ذلك إلى صعوبة تحديث وتطوير القطاع الفلاحي بسبب العوامل الطبيعية والمناخية، مما يجعل الاستثمارات الموجهة له غير مجدية.

ومن بين الحجج التي يستند إليها أنصار هذه النظرية:

✓ أن نسبة الزيادة السكانية في الدول النامية أعلى من نسبة الزيادة في الإنتاج الفلاحي، مما يعني أن القطاع الفلاحي لا يستطيع تلبية احتياجات السكان من الغذاء وغيرها؛

✓ أن القطاع الصناعي هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث يوفر السلع والخدمات اللازمة للقطاعات الأخرى، مثل الزراعة والخدمات؛

✓ أن التكامل بين القطاعات الاقتصادية يتطلب أن يعتمد القطاع الصناعي على منتجات القطاعات الأخرى، مما يجعله أكثر أرباحاً من القطاع الفلاحي؛

✓ أن القطاع الصناعي يوفر فرص عمل أكثر من القطاع الفلاحي، مما يساعد على الحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة للسكان¹.

¹عمراني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الفرع الرابع: أثر استراتيجية التنمية الغير متوازنة على القطاع الفلاحي

إن اعتماد استراتيجية التنمية الغير متوازنة تعطي الأولوية لقطاع على حساب باقي القطاعات، مما يؤدي إلى فشل التجارب التنموية في هذه البلدان، فاعتماد قطاع الصناعة وإهمال قطاع الفلاحة سوف يؤدي لا محال لفشل الاقتصاديات، لأن للفلاحة القدرة على المساهمة في التصنيع من خلال توفير المواد الخام، ومصدر الدخل، والإيرادات الحكومية، وخلق الطلب على مدخلات الزراعة والعمالة الأجنبية، والأمن الغذائي خاصة بالنسبة لمعظم دول العالم النامي التي يعتمد اقتصادها على مستوى الزراعة.

من ناحية أخرى، أظهرت الأبحاث أن الزراعة تخلق روابط إنتاج قوية وتحفز الطلب في عملية التنمية، وقد كان هذا السبب الرئيسي الذي دفع معظم البلدان منخفضة الدخل إلى تبني التنمية القائمة على الزراعة والريف لتحقيق التصنيع، إن زيادة إنتاجية ودخل قطاع الزراعة سيخلقان زيادة في الطلب على السلع الصناعية وتحريراً لقوى عاملة يمكن تخصيصها لقطاع الصناعة¹.

بناء على ذلك، فإن استراتيجيات التنمية الفلاحية لا يمكن دراستها بمعزل عن غيرها، بل يجب أن تتكامل مع خطط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا الوضع يفرض الحاجة إلى التوازن بين تدفقات السلع ورأس المال والعمل، وبين القطاعات المختلفة ومناطق الاقتصاد الوطني، وكذلك التوازن بين التدفقات بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم. ويشير باحثون اقتصاديون إلى التوازن المثالي الذي حققته بعض دول شرق آسيا، مثل تايوان، من خلال برنامجها للتنمية، حيث يرون أن أساس نجاح التنمية في هذه الدول يكمن في الحجم الكبير من الاستثمار كثيف العمل في المناطق الريفية، وقد وجه هذا الاستثمار ليس فقط نحو الفلاحة، بل أيضاً إلى صناعات صغيرة في الريف، حيث تم تزويدها بدعم مالي وبشري، وكذلك الاستثمار في البحث والتطوير الزراعي².

المطلب الثالث: نماذج التنمية الفلاحية

ترتبط التنمية الفلاحية ارتباطاً وثيقاً بمستوى التنمية في المجتمع، حيث تعتمد على مجموعة من المقومات الأساسية، مثل البنية التحتية الأساسية، والمستوى العلمي والتكنولوجي، والقوى العاملة المدربة وغير المدربة، لذلك، فإن التنمية الزراعية لا بد أن تكون جزءاً من التنمية الشاملة في المجتمع، وذلك من أجل تحقيق النجاح والفاعلية.

¹ Daniel Jemberu, **Evaluating the Effectiveness of agriculture development led to industrialization (ADLI) in Ethiopia**, THESIS Submitted to KDI School of Public Policy and Management in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctorat, 2014, p09.

² عمراني سفيان، مرجع سبق ذكره، ص 77.

الفرع الأول: النموذج الحدودي

لقد مثل التوسع التاريخي للمساحة المزروعة أو المرعى في الدول الغربية الطريقة الرئيسية لزيادة الإنتاج الزراعي، ومع ذلك، فإن المثال الأكثر دراماتيكية في التاريخ الغربي كان انفتاح أو إنشاء القارات الجديدة - أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا - أمام الاستيطان الأوروبي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أصبحت هذه البلدان في القارات الجديدة مصادر ذات أهمية متزايدة للغذاء والمواد الخام الزراعية.

وشهدت اقتصادات الفلاحين والقرى في أوروبا وآسيا وأفريقيا وتيرة دراماتيكية، أعقب تكثيف استخدام الأراضي في القرى القائمة مستوطنة رائدة، وكان إنشاء قرى جديدة وفتح الغابات أو الغابة عبارة عن سلسلة من التغيير المتتالي من غابة العصر الحجري الحديث إلى نظام الزراعة المتنقلة على الأدغال والأراضي العشبية التي تم إزاحتها أولاً لفترة قصيرة - الأنظمة البور وفي السنوات الأخيرة عن طريق المحاصيل السنوية، وفيما يتعلق بما سبق، حيث كانت ظروف التربة مواتية، كما هو الحال في أحواض الأنهار الكبرى والسهول، قامت القرى الجديدة تدريجياً بتكثيف أنظمتها الزراعية، وفي حين كانت موارد التربة ضعيفة، كما هو الحال في العديد من مناطق التلال والمرتفعات، فتحت مناطق جديدة للزراعة المتنقلة أو للرعي البدوي، ونتيجة للنمو السكاني السريع، لم يستمر النموذج، وسرعان ما تم الوصول إلى حدود النموذج الحدودي، وكانت غلات المحاصيل منخفضة عادة من حيث الإنتاج لكل وحدة من البذور وليس لكل وحدة من مساحة المحصول، ويميل إنتاج الهكتار الواحد وساعة الرجل إلى الانخفاض - باستثناء مناطق الدلتا كما هو الحال في مصر وجنوب آسيا، ومنطقة الأرز الرطب في شرق آسيا، وفي بعض المناطق، كانت النتيجة تفاقم الظروف البائسة للفلاحين، في حين لم يتبق سوى عدد قليل نسبياً من المناطق في العالم حيث ستمثل التنمية على غرار النموذج الحدودي مصدراً فعالاً للنمو خلال الربع الأخير من القرن العشرين، شهدت ستينيات القرن العشرين "إغلاق الحدود" في معظم مناطق جنوب شرق آسيا، وفي أمريكا اللاتينية وأفريقيا، وفتح أراض جديدة في انتظار تطور التكنولوجيات لمكافحة جميع الآفات والأمراض (مثل ذبابة تيتس في إفريقيا) أو لمكافحة الآفات والأمراض¹.

الفرع الثاني: نموذج الحفاظ على التربة

تطور نموذج الحفاظ للتنمية الزراعية من التقدم في المحاصيل ومع الثورة الزراعية الإنجليزية ومفاهيم استنفاد التربة التي اقترحها الكيميائيون وعلماء التربة الألمان الأوائل، وأكد نموذج الحفاظ على تطور سلسلة من النظم الزراعية المتزايدة التعقيد للأراضي والعمالة الكثيفة، وإنتاج واستخدام السماد العضوي، وتكوين رأس المال كثيف العمالة في شكل مرافق مادية لاستخدام موارد الأراضي والمياه بشكل أكثر فعالية، وكان هذا النموذج هو النهج الوحيد لتكثيف الإنتاج الزراعي الذي

¹Udemezue JC1 and Osegbue EG2 ,Theories and Models of Agricultural Development , Annals of Reviews and Research, 01(05), 2018, P 135.

كان متاحاً لمعظم المزارعين في العالم، ومن الواضح أن التنمية الزراعية في نطاق نموذج المحافظة على البيئة كانت قادرة في العديد من مناطق العالم على الحفاظ على معدل نمو الإنتاج الزراعي بحوالي 1.0% سنوياً على مدى فترات زمنية طويلة نسبياً، ولا يتوافق هذا المعدل مع معدلات النمو الحديثة في الطلب على الإنتاج الزراعي والتي تتسم بطابعها¹.

الفرع الثالث: نموذج الأثر الصناعي الحظري

نموذج الحفاظ على التربة لا يعطي تفسيراً شاملاً للتنمية الزراعية، لأنه لا يأخذ في الاعتبار تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وقد أظهرت الدراسات أن التحضر والتصنيع يلعبان دوراً مهماً في تطوير القطاع الزراعي، الاقتصادي الألماني "جوها هيري فون ثونين" كان من أوائل من أكدوا على أهمية التحضر والتصنيع للزراعة، وقد أوضح أن التحضر يحدد مواقع الإنتاج الزراعي ويؤثر على أساليب الإنتاج، كما أظهر أن أفضل المواقع الزراعية هي تلك التي تقع بالقرب من المراكز الحضرية، الاقتصادي الأمريكي "شولتز" أجرى دراسات مماثلة، وقد خلص إلى أن التطور الاقتصادي يحدث في مناطق حضرية صناعية، كما أظهر أن أفضل المواقع الزراعية هي تلك التي تحيط بالمراكز الحضرية الصناعية. يمكن استخلاص بعض التوصيات من هذه الدراسات لتنمية الزراعة في البلدان النامية، على سبيل المثال، يمكن للحكومات أن تدعم اللامركزية الصناعية من أجل تخفيف الضغط السكاني على المناطق الريفية.

في بعض المناطق الريفية، يغلب عليها الطابع الصناعي، مما يؤدي إلى بطالة الريفيين، وقد أكد أحد الباحثين العرب على أهمية التكامل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، وهو ما يسمى بالروابط الأمامية والروابط الخلفية، حيث أن الصناعة تنتج مدخلات الإنتاج الزراعي، مثل أدوات الزراعة والمخصبات ووسائل مكافحة الآفات، كما أن للصناعة روابط خلفية مع القطاع الزراعي، حيث تعتمد على المنتجات الزراعية في إنتاجها، كما أكد الباحث على أهمية التصنيع الزراعي، وهو تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات ذات قيمة أعلى، مثل الأغذية المعلبة ومنتجات الألبان ومشتقاتها. حيث أن التصنيع الزراعي يرفع من قيمة المواد الخام الزراعية، ويحسن دخل المزارعين، ويحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن².

الفرع الرابع: نموذج مدخلات الإنتاج ذات العائد المرتفع

تدرك البلدان النامية أن التكنولوجيا هي المفتاح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، لذلك تسعى هذه البلدان إلى الحصول على التكنولوجيا التي تتناسب مع احتياجاتها، وتطويرها، ودمجها في قطاعات الاقتصاد المختلفة، يواجه استخدام واستعمال التكنولوجيا الزراعية المنقولة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بعض التحديات، وذلك

¹ Udemezue JC1 and Osegbue EG2 , op. cit, p 138.

² مالكي رشيد، تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص 72.

للاختلاف الواسع في الظروف والمتغيرات المحلية، مثل الظروف المناخية والموقع الجغرافي، لذلك، يجب مراعاة هذه الاختلافات عند تطبيق التكنولوجيا الزراعية، والابتعاد عن الوصفات الجاهزة التي قد لا تكون مناسبة للظروف المحلية وأكد شولتز على أهمية الاستثمارات الهادفة في مدخلات الإنتاج الزراعية، مثل البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات، وذلك لزيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي، وتشمل هذه الاستثمارات إنشاء وتطوير محطات التجارب والبحوث لتحسين الأصناف الزراعية وتطوير أساليب الإنتاج.

يعتمد إقبال الفلاحين على تبني التكنولوجيا الزراعية الجديدة على الجدوى الاقتصادية لهذه التكنولوجيا، لذلك، يجب أن تكون التكنولوجيا الجديدة قادرة على زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق دخل أعلى للفلاحين.

وأخيرا فإن نموذجاً منفرداً يصعب عليه تحقيق نمو ملحوظ في القطاع الزراعي في الدول المتخلفة، ولكن استخدام قدر من كل نموذج من النماذج المذكورة يمكن تحقيق معدلات محسوسة من التنمية الزراعية هو المطلوب في هذا المجال. على سبيل المثال، إذا كان هناك وفرة في الموارد الطبيعية الزراعية، فقد يختار المجتمع الاستراتيجية التكنولوجية لزيادة الإنتاج الزراعي، أما إذا كان المجتمع يولي أهمية كبيرة لعلاقات العدالة الاجتماعية، فقد يختار الاستراتيجية الإصلاحية أو الراديكالية¹.

الفرع الخامس: نموذج الانتشار

قصد بالانتشار في مجال التنمية الزراعية، انتقال الأساليب العلمية وطرق الإرشاد من منطقة إلى أخرى، أو من بلد إلى آخر، أو من مزارعين إلى آخرين، ويشمل ذلك العمليات الزراعية، واختيار مستلزمات الإنتاج، وتطبيق نتائج البحوث الزراعية، ساهم هذا النموذج في تطوير مجالات الإرشاد الزراعي، وإدارة المزارع، واقتصاديات الإنتاج، خاصة في علم الاجتماع الريفي، حيث أجريت العديد من البحوث والدراسات حول العوامل المؤثرة في سرعة انتشار التكنولوجيا بين المزارعين، اعتبر العالم Young Arthur أن المعرفة المستمدة من تجارب المزارعين هي الدعامات الأساسية للزراعة العلمية.

كما أكدت الدراسات أن الحضارات القديمة شهدت عملية نقل المعرفة الزراعية بين بعضها البعض، أين اهتم علماء الاجتماع والإرشاد الزراعي بهذا الجانب من النموذج، مؤكدين أن الخبرات المتراكمة للمزارعين هي الأساس الجوهري في تنمية المزرعة، ونقل هذه الخبرات إلى المزارع الأخرى يعد بمثابة محطات للبحوث الزراعية.

في العديد من البلدان النامية، تعتمد برامج الإرشاد الزراعي على الاعتماد على المبتكرات الزراعية التي يتم تطويرها في البلدان المتقدمة، ومع ذلك، فإن هذه المبتكرات قد لا تكون مناسبة للظروف المحلية في البلدان النامية، لذلك، من المهم مراعاة الممارسات المبدعة للمزارعين المحليين عند تطوير برامج الإرشاد الزراعي.

¹ميرك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية، ديوان المطبوعات الجامعية، ب.ط، الجزائر، 1998، ص، 138.

وقد ترسخ هذا الأسلوب في العديد من دول العالم المتقدمة، حيث يتم مراعاة الممارسات المبدعة للمزارعين المحليين عند تطوير برامج الإرشاد الزراعي، وهذا يساعد على زيادة فاعلية هذه البرامج وضمان انتشار المبتكرات الزراعية في المناطق الريفية.

يعتمد هذا النموذج على العديد من المتغيرات، منها مستوى التعليم، وأسلوب الاتصالات، والصفات الشخصية للمزارعين¹.

المبحث الثالث: استراتيجيات النهوض بالقطاع الفلاحي

يسعى القطاع الفلاحي، في إطار تحقيق التنوع الاقتصادي، إلى زيادة الإنتاج الفلاحي، بشقيه النباتي والحيواني، والحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، وذلك من خلال وضع نظام فلاحي متوازن، متنوع ويوفر لهم غذاءً صحيًا، وبيئة نظيفة، وموارد طبيعية مصانة ومنتجة.

المطلب الأول: السياسة الفلاحية والتخطيط الفلاحي

تهدف التنمية الفلاحية إلى تحقيق أهداف محددة، أهمها تنمية النشاط الفلاحي وتطويره، وذلك من خلال وضع سياسات وخطط زراعية فعالة تساهم في تسريع وتيرة النمو واستمراره، مما ينعكس إيجاباً على أداء القطاع الفلاحي ككل.

الفرع الأول: مفهوم وأهداف السياسة الفلاحية

أولاً: مفهوم السياسات الفلاحية

السياسات الزراعية تمثل مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف محددة في القطاع الزراعي، تتضمن هذه السياسات إجراءات لإحداث تحولات نوعية في بنية القطاع الزراعي، مثل تغيير التركيب المحصولي، وتحسين تقنيات الإنتاج، وتطوير هيكل الصادرات الزراعية، كما تسعى السياسات الزراعية أيضاً إلى تحقيق تغييرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية، من خلال زيادة الإنتاجية، وتحسين التسويق، وتعزيز الدخل الزراعي.

تهدف السياسات الزراعية أيضاً إلى تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في القطاع الزراعي، من خلال زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته لتحقيق أهدافها بنجاح، يجب أن تكون السياسات الزراعية متكاملة وفعالة، وتراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحيطة بها².

¹ Theories (Models) of Agricultural Development، sit : <https://www.coursehero.com/file/94989045/Models-of-agricultural-development-Copypdf/> (تم التصفح بتاريخ: 28-05-2023)

² بابا عبد القادر، عدة عايد، السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد3، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، ص ص 73-74.

- السياسة الفلاحية هي "خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة، كما أنها قد تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة، فقد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي كما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان. وتتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية والزراعية والخدماتية وغيرها"¹.

ومن هنا تظهر أهمية السياسة الفلاحية على كل المستويات، سواء التخطيطية أو التنفيذية وينبغي في نجاح السياسة الفلاحية عدم وجود تنافر أو تعارض بين أجزاءها وحتى لا يؤدي ذلك إلى تعطيل تحقيق أهدافها، لذلك يجب مراعاة كل الظروف والملازمات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، وتهيئة كل الوسائل التي تتخذ للتغلب على الصعوبات التي تظهر عند التنفيذ².

من خلال ما سبق يمكن وضع تعريفا للسياسة الفلاحية بأنها:

مجموعة من القوانين المرتبطة بالفلاحة المحلية والمنتجات الزراعية الواردة من الخارج، وعادة ما تطبق الحكومات هذه السياسات الزراعية بهدف تحقيق نتائج محددة على صعيد الأسواق المحلية للمنتجات الزراعية، ومن بين هذه النتائج على سبيل المثال: ضمان مستوى ثابت من الإمدادات أو استقرار الأسعار أو جودة المنتجات أو انتقاء المنتجات الجيدة أو الانتفاع بالأرض أو تشغيلها.

ثانيا: أهداف السياسة الفلاحية

تسعى السياسات الفلاحية إلى تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع الفلاحي، إذ هي المعيار الأساس لإنجاح تلك السياسات ويمكن تحديد أهداف السياسة الفلاحية بما يلي:

-تحقيق الجدارة الإنتاجية: ويعني هذا الهدف جميع الموارد الزراعية الحالية اللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية، كما ينطوي أيضاً على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الزراعية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ارتفاع حجم الصادرات الزراعية : إن من أهداف السياسة الزراعية زيادة كمية السلع والغلات الزراعية التي تصدر إلى خارج البلاد، وهذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يستلزم دراسة قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات

¹ علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 204.

² أحمد أبو اليزيد، السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 8.

ومدى التنافس بين المنتجات الزراعية الوطنية والأجنبية ومن ثمة التركيز على إنتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية.

- عدالة التوزيع: إن عدالة توزيع الدخل هو هدف اجتماعي من أهداف السياسة الزراعية، وتعني عدالة توزيع الدخل محاولة الحد من اتساع الخوارق بين الدخل ومستويات المعيشة ووضع حدود دنيا لمعيشة الفرد، والعدالة التوزيعية تعني أيضاً التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين النشاط الاقتصادي، وهذا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي لعناصر الإنتاجية (العمل ورأس المال والأرض) في كافة محاور النشاط الاقتصادي¹.

الفرع الثاني: أنواع السياسة الفلاحية ومتطلباتها

للسياسة الفلاحية العديد من الأنواع وتمثل أهمها في:

أولاً: أنواع السياسة الفلاحية

تتعدد السياسات الزراعية المعالجة نواحي كثيرة من حيث تقلبات الأسعار وإنتاج المحاصيل الزراعية وعدم قدرتها على تلبية الطلب كل هذه المتغيرات أتت لدراسة أنواع عديدة من السياسات الزراعية وفيما يأتي أنواع السياسات الزراعية:

- السياسة الفلاحية السعرية: تعبر السياسة السعرية عن كافة الإجراءات التي بموجبها يتم تحديد الأسعار لكافة السلع والحاصلات الزراعية المختلفة، وتتباين هذه الإجراءات باختلاف النظم الاقتصادية، ففي ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي تقرر الأسعار وفقاً لآلية السوق للحصول على أقصى الأرباح، أما في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي فإن الأسعار تحدد من خلال التخطيط المركزي وفق جملة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

- السياسة الفلاحية التسويقية: وتتضمن السياسة الزراعية التسويقية جميع الفعاليات لنقل السلعة من المنتج إلى المستهلك وتزداد وتتسع هذه الفعاليات مع التطور الاقتصادي وتشتمل هذه الفعاليات على نقل السلعة من مناطق إنتاجها إلى الأسواق التي تباع بها، وعمليات الفرز والتغليف حيث تترك هذه العملية أثراً إيجابياً على أسعار هذه المنتجات وأخيراً عملية خزن السلعة حيث يتم الاحتفاظ بها لحين بيعها.

- السياسة الفلاحية الائتمانية: السياسة الائتمانية يقصد بها وسائل تمكين المزارعين من الحصول على المبالغ اللازمة لفرض سد الاحتياجات الإنتاجية والاستهلاكية التي يحتاجونها باستمرار، حيث يحتاج المنتج الزراعي لشراء مستلزمات الإنتاج المختلفة مبالغ كثيرة لا يمكن توفيرها من مدخراته الخاصة، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القروض حسب فترة مدياتها فمنها قروض قصيرة الأجل ومنها متوسطة الأجل وقروضاً طويلة الأجل.

¹ أحمد أبو اليزيد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- السياسة الفلاحية الإنتاجية: وتختص السياسة الزراعية الإنتاجية بتنظيم الإنتاج الفلاحي¹.

ثانيا: متطلبات السياسة الفلاحية

إذا ما توفرت المستلزمات الأساسية للسياسة الفلاحية فإنها سوف تحقق أهدافها في التنمية الفلاحية من خلال رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الرفاهية للعاملين مع القطاع الزراعي، ولكي نتعرف على هذه المستلزمات الأساسية لا بد أن نتطرق إلى متطلبات السياسة الفلاحية بما يأتي:

- وجود هيئة تنفيذية: لذا بالإمكان تطبيق برامج السياسة الزراعية وتنفيذها من خلال هيئة حكومية رسمية أو شبه رسمية تتسم بالوطنية من خلال برنامجها العملي الذي تشرف على تطبيقه.

- ذات أهداف وغايات معينة: وتشتمل هذه الأهداف عادة على طموحات المجتمع الريفي ويتم تحقيق هذه الأهداف بفترة قصيرة لدى من يشرف على تنفيذها، وقد يحصل تضارب في الأهداف أحياناً فيما بينها، وعند هذا التضارب يجب أن تكون هناك مفاضلة حيث تتحقق أهداف على حساب أهداف أخرى، فإذا كان مثلاً تعارض لهدف اقتصادي مع هدف غير اقتصادي فعلى منفذ السياسة الأخذ بالهدف الاقتصادي دون غيره².

الفرع الثالث: مفهوم ومبادئ التخطيط الفلاحي

لتحقيق استدامة الفلاحة وتحسين الإنتاجية في المجتمعات الريفية، وجب التخطيط لتنظيم استخدام الأراضي والموارد الطبيعية بكفاءة، وتحسين ظروف العمل للمزارعين، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز اقتصاد البلدان الزراعية.

أولاً: مفهوم التخطيط الفلاحي

اتضح للجميع سواء في الدول النامية أم المتقدمة منها، أنه لا يمكن تحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي دون حصر إمكانيات وموارد هذه الدول بكافة معطياتها المادية والبشرية والمالية والقيام بتوجيه هذه الإمكانيات على النحو الذي يحقق ذلك النمو الاقتصادي في أقل ما يمكن من تلك المعطيات وهذا من غير الممكن القيام به دون اللجوء إلى التخطيط.

فالتخطيط عملية معقدة لها وجوه ومعان عديدة و مختلفة، تختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية لذلك عندما تريد أن تتعرف على مفهوم التخطيط فيجب أن نتعرف عليه من خلال اتجاهين مختلفين، فالاتجاه الأول يرمي نحو الاقتصاد المخطط أو ما تسميه أحياناً بالتخطيط المركزي، والاتجاه الثاني فإنه يرمي إلى التخطيط الشامل للاقتصاد ، وهذا يعني بالاقتصاد في جميع متغيراته ومعطياته الاقتصادية وعندما تعرف التخطيط علينا أن نأخذ بأكثر من تعريف

¹ رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 202-203.

² مسعد السعيد رجب وآخرون، السياسة الزراعية، جامعة عين شمس، ب.ط، القاهرة، مصر، 2002، ص 57.

فالرأسماليون يعرفونه من خلال ما عرفه الأستاذ سميث M.L.Smith، بأن التخطيط يعني الرقابة والتنظيم للنشاط الاقتصادي بمعرفة الدولة تحقيقاً لهدف معين في فترة زمنية محددة، أما الاشتراكيون على لسان الأستاذ أوسكار فيعرف التخطيط بأنه مجموعة من الوسائل اللازمة التي تخضع لسير وعمل القوانين الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا يختلف تعريف الشيوعيين للتخطيط كثيراً عن تعريف الاشتراكيين، حيث يعرفونه بأنه وسيلة لإدارة الاقتصاد القومي عن طريق سلطة اقتصادية مركزية تكون مهمتها توجيه المشروعات والأفراد في مجال الإنتاج والأسعار وتصبح إدارة المشروع مسؤولة أمام هذه السلطة بدلاً من أقلية مسيطرة من حملة الأسهم¹.

وعليه يمكن وضع تعريف للتخطيط الفلاحي على أنه عملية تنظيمية تهدف إلى تحقيق أهداف زراعية محددة، من خلال تنسيق استخدام الأراضي والموارد الطبيعية بشكل فعال، وتحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية للنشاطات الزراعية.

ثانياً: مبادئ التخطيط الفلاحي

يعد التخطيط الزراعي من الوسائل العلمية، التي يمكن استعمالها من خلال الجهود الواعية والرامية إلى تحقيق الأهداف التنموية في القطاع الزراعي، فيتم اختيار أدواته وآلياته وفق مبادئ رئيسية، لا بد من اعتمادها لأجل وضع خطط علمية مدروسة تؤدي إلى أهداف تلك الخطط وعليه تمكن دراسة مجموعة من المبادئ الرئيسة للتخطيط الفلاحي فيما يأتي:

- **الوضوح التام لبرنامج التخطيط :** يجب أن تتسم كافة البرامج التخطيطية بالشفافية من حيث الاتجاهات الرئيسة لمعالم التخطيط الزراعي وأن لا تحصل أية تناقضات في عملية تطبيق تلك الخطط لكي نضمن بلوغ القطاع الزراعي بطريقة متوازنة في عملية التنمية الاقتصادية باتجاه سيرا القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكي يتم تحقيق الأهداف المطلوبة من تلك الخطط والبرامج.

- **إمكان التكامل في أجزاء البرنامج التخطيطي لوحدات المزرعة المختلفة:** يرى من الوجوب في إمكان التنسيق بين الخطط المزرعية المرسومة للقطاع الفلاحي التكامل في جميع أجزاء هذه الخطط، ضمن خطة مدروسة لكافة فروع هذا القطاع، تمثل الهيكل العام الذي تسيّر بموجبه جميع الوحدات الزراعية المكونة للقطاع الزراعي مما يضمن تحقيقها لجميع الأهداف المرسومة لها.

¹ لجلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، ب.ط، الرياض، السعودية، 1991، ص 14.

- مبدأ إلزامية تنفيذ الخطة: عند الانتهاء من وضع الخطة الزراعية للقطاع الزراعي يرى ضرورة تفعيلها من خلال مبدأ إلزامية تنفيذها، لكي لا يكون هناك إهمال لبعض أجزاء هذه الخطة مما ينعكس ذلك على عملية بلوغ أهداف الخطة المرسومة.

- مبدأ الديمقراطية: يتيح هذا المبدأ إعطاء الفرص الملائمة لإنجاح عملية إعداد الخطط الزراعية وذلك باتساع أكبر عدد ممكن من القطاع الزراعي للمشاركة في وضع وإعداد تلك الخطط وهذا ما ينطوي عليه تحقيق أفضل في عمليات تنفيذ تلك الخطط.

- متابعة تنفيذ الخطة: من الضروري جداً في عملية تنفيذ الخطة متابعتها بواسطة أجهزة رقابية تنبثق من اللجان المشاركة في رسم الخطة مما تنعكس نتائج هذه المتابعة لضمان نجاح أهداف الخطة.

- مبدأ موضوعية الخطة: عندما يراد النجاح للخطط التي تهدف إلى تنمية قطاع من القطاعات الاقتصادية، ضرورة دراسة إمكانيات ذلك القطاع لأن تحقيق تلك الأهداف مرهون بتلك الإمكانيات، وإن الابتعاد عن الأخذ بهذا المبدأ سيؤدي حتماً إلى فشل تلك الخطط في عملية التنفيذ¹.

الفرع الرابع: أنواع الخطط الفلاحية

أولاً: خطط حسب العامل الزمني: حيث تقسم حسب هذا المؤشر إلى الأنواع الآتية²:

-الخطط طويلة الأجل: وتعنى هذه الخطط بالبرامج الإنمائية طويلة الأمد، تمتد ما بين 10- 25 عاماً، وتتسم هذه الخطط بأنها تؤتي ثمارها ليس بفترة قصيرة من الزمن، حيث تتطلب سنوات طويلة في عملية تطبيق هذه الخطط ومثال على تلك الخطط التغيير في بنية الاقتصاد القومي من خلال نقلة تطويرية كبيرة لبعض قطاعات الاقتصاد أو إقامة مشروعات ضخمة تتطلب في إقامتها سنوات طويلة.

يعد هذا النوع من الخطط التي تحتل الصدارة في تخطيط الاقتصاد الوطني، أحياناً بالتخطيط المستقبلي الذي يعني التنبؤ العلمي الذي يعلل اتجاهات التطور والنمو الاقتصادي لفترات طويلة نسبياً، وهو لا يعني الابتعاد عن الواقعية، إذ يبنى على قاعدة حقيقية ثابتة ويسير وفق قوانين اقتصادية وموضوعية، كما أنه يعد الانطلاق لوضع الخطط المستقبلية التي تجد مهامها في نقاط واضحة، والخطط طويلة الأجل تعد بشكل أساس لإحداث ما يمكن إحداثه من تغييرات جوهرية في قطاعات الاقتصاد الوطني، والخطط طويلة الأجل تتضمن جملة من المتغيرات الأساسية يمكن ذكرها بما يأتي:

¹ لجلال الملاح، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² النجفي سالم توفيق، إسماعيل عباد حمادي، التخطيط الزراعي، دار الكتب للطباعة والنشر، ب.ط، جامعة الموصل، العراق، ب.س، ص 35.

- إقامة وحدات فلاحية اقتصادية ذات أنماط تعاونية مثل الجمعيات التعاونية الزراعية ومزارع الدولة وغيرها من المؤسسات التعاونية الأخرى؛

- إدخال التحسينات الفنية على القطاعات الزراعية والقطاعات الاقتصادية الأخرى؛

- القيام بالاستثمار الاقتصادي في مناطق لم يتم بها الاستثمار لمشاريع كبيرة تستغرق وقتاً طويلاً؛

- اعتماد العدالة في توزيع عناصر الإنتاج في مناطق مختلفة من البلاد بصورة متوازنة حسب خطط اقتصادية ملائمة لتلك المناطق؛

- تحقيق أفضل كفاءة اقتصادية للقطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق التخصص والتكامل.

- **الخطط متوسطة الأجل:** وهذا النوع من التخطيط ينفذ خلال فترة زمنية متوسطة تكاد أن لا تتجاوز عملية تنفيذها أكثر من خمس سنوات وأحياناً تمتد هذه الخطط من (3 - 7) سنوات وغالباً ما يسمى هذا النوع من الخطط بالخطط الخمسية وتعد هذه الخطط أداة فعالة في إيجاد التماثل والتقارب ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما أن هذه الخطط ملزمة للمؤسسات المسؤولة عن تنفيذها، لأنها تتضمن وسائل عديدة في تحقيق الأهداف وتأمين مستلزماتها المادية والبشرية، وتعد هذه الأهداف ملائمة للمشاريع في وضع خططها الخاصة ومن خلال هذا السرد يتبين لنا أن الخطط متوسطة الأجل دليل ملائم لاعتمادها في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لإدخال عوامل التكنولوجيا الجديدة في مجال الإنتاج الفلاحي.

- **الخطط قصيرة الأجل:** إن هذا النوع من الخطط يعد جزءاً من الخطة الخمسية، ويتطلب تنفيذه فترة زمنية أمدها سنة واحدة لذا يطلق عليها أحياناً بالخطط السنوية، وتنفذ هذه الخطط عادة في السنة التي تلت وضعها، وتعد هذه الخطط من الوسائل الفعالة لتنفيذ أهداف الخطة، وأن الخطط السنوية على غاية من الأهمية وذلك للأسباب الآتية:

✓ تعد هذه الخطط من المؤشرات التي تحدد الخلل والانحراف في بعض أجزاء الخطة السنوية وتصويب هذه الانحرافات؛
✓ عند القيام بعمليات تنفيذ هذه الخطط بالإمكان اكتشاف مصادر إنتاجية جديدة يؤدي استخدامها ليس فقط لتنفيذ مهام الخطط الخمسية وإنما إلى تجاوز نسبة تنفيذ هذه المهام.

- **الخطط القصيرة التي تكون أقل من سنة:** وتسمى غالباً بالخطط الجارية، والخطط الجارية ما هي إلا عبارة عن أجزاء من الخطط السنوية، وتوجد أنواع الخطط الجارية في القطاع الزراعي بالإمكان أن نذكر منها ما يأتي:

- توضع للإنتاج النباتي في المزرعة أو في القطاع الزراعي خطط موسمية تتراوح آجالها للفترات الزمنية (لمدة ثلاثة أشهر أو شهرية أو أسبوعية) وفي ضوء هذه الخطط يجب تحديد كل خطوة إنتاجية للمحاصيل المختلفة ولكافة العمليات الزراعية التي ينبغي إنجازها في المزرعة.

- توضع للإنتاج الحيواني في المزرعة أو في القطاع الزراعي خطط جارية تتراوح فتراتها الزمنية لمدة شهر أو أسبوع أو يوم واحد.

والجدير بالذكر أن الهدف من وضع جداول زمنية لكل خطة هو لبلوغ مجموعة من الأهداف نذكرها باختصار شديد:

✓ ضمان دقة تنفيذ الخطة؛

✓ مواجهة كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة التنفيذ؛

✓ بلوغ الأهداف المرسومة في الخطة.

ثانياً: خطط تصنف حسب إمكانية إلزام تنفيذها¹

تصنف الخطط حسب هذا النوع إلى نوعين من الخطط وذلك حسب درجة إلزامها بالتنفيذ وهي:

✓ الخطط الرسمية؛

✓ الخطط التأشيرية.

وتعني بالخطط الرسمية تلك الخطط التي توضع من الأجهزة المركزية للتخطيط بشكل رسمي لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة والقطاعية وتعتمدها كثير من الدول وخاصة الدول الاشتراكية (السابقة) وكثير من الدول النامية حالياً إن المبررات التي تعطى إلى مركزية الخطة لما تتضمنه هذه الخطط والبرامج من أهداف ينبغي تحقيقها تلك الدول، وثانياً يعطى مبرر الإلزام بتنفيذ الخطة هو وجود جهات عديدة عليها مسؤوليات محددة يقابلها صلاحيات وتحويل للعمل على تنفيذ البرامج التي تحتويها تلك الخطة ضمن الإطار الزمني المحدد لها أما النوع الثاني وهي الخطط التأشيرية، فهي عبارة عن مؤشرات عامة، تمثل المسارات التي يتوقع واضعو هذه الخطط أن يسير عليها الاقتصاد القومي خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة وأغلب هذه الاتجاهات التأشيرية هي عبارة عن بدائل مختلفة وضعت ضمن افتراضات يتبناها راسمو تلك الخطط، وتهدف أغلب هذه الخطط إلى تسهيل مهمة الوحدات الاقتصادية التي يتألف منها الاقتصاد القومي للسير على ما يهتدى بهذه المؤشرات في كافة خططها الاستثمارية والإنتاجية السنوية المتوسطة، وللدولة أثر رئيس في تسهيل بلوغ الأهداف التي تتضمنها هذه الخطط من خلال سياساتها الهادفة لتشجيع الاتجاهات المرغوبة في حركة الاقتصاد وعزل الاتجاهات غير المرغوبة منها.

¹ عبد الغني عبد اللطيف، تنظيم وتخطيط الإنتاج الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، ط 1، 1993، ص 42.

ثالثا: خطط تصنف حسب درجة الشمول

- يصنف هذا النوع من الخطط حسب درجة الشمول أحيانا إلى عدة أنواع وهي:
- ✓ **خطط شاملة:** وتشتمل هذه الخطط الاقتصادية على جميع فروع النشاط الاقتصادي التي تتضمن القطاعات الاقتصادية الرئيسية، الزراعي والصناعي والتجاري.
 - ✓ **خطط جزئية:** ونعني بهذا النوع من الخطط الاقتصادية، هو إعداد خطة اقتصادية لفرع أو لقطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي وتنفيذها، كخطة للقطاع الزراعي، أو القطاع الصناعي، أو قطاع التجارة والخدمات.
 - ✓ **خطط قومية:** وتشتمل هذه الخطط الاقتصادية على جميع أقاليم الدولة الواحدة؛
 - ✓ **خطط إقليمية:** تتخصص هذه الخطة على مستوى إقليم واحد من بين أقاليم الدولة.¹

رابعا: خطط تصنف وفق الهيكل التنظيمي للاقتصاد القومي

- يمكن تقسيم هذا النوع من الخطط حسب مؤشرات معينة إلى الأنواع الآتية:
- ✓ الخطط الاقتصادية العامة وتضع هذه الخطط على مستوى الاقتصاد الوطني بكامل قطاعاته الاقتصادية؛
 - ✓ -خطط اقتصادية إقليمية، تضع هذه الخطط للأقاليم أو المحافظات؛
 - ✓ خطط الوزارات والقطاعات الاقتصادية؛
 - ✓ خطط الوحدات الإنتاجية.
- وترتبط هذه الخطط جميعاً فيما بينها ارتباطاً وثيقاً في ظل اقتصاد مخطط.

خامسا: خطط تصنف حسب طرق تنفيذها:

- تصنف هذه الخطط حسب طرق تنفيذها إلى الأنواع الآتية:
- ✓ **الخطط المباشرة:** وهذا النوع من الخطط يكون تنفيذه ملزماً ومباشراً وذلك لكون السلطة التخطيطية تمتلك وسيلة التحكم بالوحدات الإنتاجية.
 - ✓ **الخطط غير المباشرة:** حيث لا تخضع هذه الخطط بصورة مباشرة إلى التنفيذ ولم يكن هناك التزام قوي في تنفيذ الخطة اتجاه واضعي السياسة الاقتصادية².
 - ✓ - اختيار الوسائل التي هي أقل كلفة من غيرها في تحقيق أهداف السياسة الفلاحية.

¹عبد الغني عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 42.

²حسن الموسوي رحمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 267-268.

المطلب الثاني: التمويل والتأمين الفلاحي

الدعم هو مجموعة من النفقات النقدية أو العينية التي تتحملها الدولة، إما لصالح المواطنين أو لصالح المنتجين، بهدف تحسين مستوى معيشتهم وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

الدعم هو تقديم مساعدات مالية من الدولة لخفض أسعار السلع، إما لصالح الشركات أو لصالح المواطنين، وهو يعتبر من الأمور الحساسة في كثير من المجتمعات، حيث قد يؤدي غيابها أو تقليصه إلى احتجاجات واضطرابات¹.

الدعم الفلاحي: هو مساعدات مالية أو عينية تقدمها الدولة للمزارعين وشركات الأعمال الزراعية، بهدف زيادة دخلهم وضمان توافر السلع الزراعية الأساسية بأسعار معقولة، ومن أمثلة هذه السلع القمح وحبوب العلف والقطن والحليب والأرز والبقول السوداني والسكر والتبغ والبذور الزيتية مثل فول الصويا².

وعليه، يمكن القول بأن الدعم الزراعي هو سياسة حكومية مقصودة لمعالجة حالات معينة، مثل انخفاض أسعار السلع الزراعية أو ارتفاع التكاليف الإنتاجية، أو لتحقيق أهداف معينة، مثل ضمان الأمن الغذائي أو حماية البيئة.

الفرع الأول: مفهوم، مصادر التمويل الفلاحي

يعرف التمويل الفلاحي على أنه فرع من فروع الاقتصاد الزراعي يهدف إلى حل مشكلة ندرة رأس المال الذي تواجهه المزرعة وكيفية استخدامه استخداماً مثلاً سعياً لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية في القطاع الزراعي وتقليل التكاليف الإنتاجية وزيادة نسبة الأرباح التي تعود على المقتصد الزراعي، حيث يدرس التمويل الزراعي إمكانيات توافر رأس المال من مصادر مختلفة، أي أنه يبحث في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها جمع رأس المال الذي تحتاجه المزرعة.

التمويل الفلاحي يشير إلى الاحتياجات الضرورية التي يحتاجها الفلاح لتنفيذ برامجه الإنتاجية، خاصة في ظل نقص رأس المال المتزايد والتضخم المتزايد، واستخدام التكنولوجيا المتزايد في الزراعة، يتم استخدام هذا التمويل لزيادة الموارد في المزرعة بهدف تحقيق أعلى مستويات الإنتاجية أو الإيرادات الفلاحية، وفي النهاية تحقيق أقصى قدر من الأرباح، بجانب تعزيز الموارد الفلاحية، يهدف التمويل الفلاحي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل المخاطر المرتبطة بظروف الإنتاج غير المؤكدة، بالإضافة إلى توسيع نطاق الأنشطة الإنتاجية في الفلاحة.

¹ يasmine زروق، أساليب الدعم التربوي والتأخر الدراسي - دراسة ميدانية بثانوية عمر إدريس القنطرة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 6، العدد 24، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، 2017، ص 173.

² زاوي بومدين، براضي سليمان، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017، ص ص 99-100.

أولاً: أهمية التمويل الفلاحي

يهتم التمويل الزراعي في توفير رأس المال الزراعي للمزارعين أو الهيئات الزراعية عن طريق الإقراض حيث يمكن هؤلاء الأفراد أو الهيئات من الحصول على الآلات والمواشي والتقايي والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي تسهم بدرجة كبيرة في رفع الكفاءة الإنتاجية للمزارع، وكذلك تتجلى أهميته من خلال زيادة الإنتاج الزراعي في تحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين وتحقيق المساهمة الفعالة فيخلق التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي . ولما تترتب على عمليات التمويل الزراعي من فاعلية في توفير رؤوس الأموال الكافية وتوصيلها إلى المنتجين الزراعيين في الأوقات المناسبة وبالشروط الملائمة لذا فإن هذه الفاعلية تتسم بأهمية رفع الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي، وتنعكس هذه المساهمة في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى¹.

ثانياً: مصادر التمويل الزراعي²

يعد رأس المال العنصر الإنتاجي المهم من عناصر الإنتاج الزراعي، حيث يحتاجه المزارع في كل مراحل الإنتاج، ويمكن التعرف على مصادر التمويل التي تزود المزرعة برأس المال بما يأتي:

- **الميراث:** يعتبر الميراث أحد مصادر توفير رأس المال، فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس الأموال إلى الورثة الشرعيين، وبهذا يمثل هذا الحق المكتسب للمزارع مصدراً مهماً لا يستهان به، ويؤدي فعلاً مؤثراً في العملية الإنتاجية.

- **الادخار:** يعد الادخار من المصادر المهمة للحصول على رأس المال، حيث أنه يمثل جزءاً من الدخل الذي يقتطع ولم ينفق على الاستهلاك، بل يضاف إلى رأس المال المستثمر، لذلك يحسب الادخار على المستوى القومي المصدر الرئيس للاستثمار وتكوين رأس المال، إن عملية الادخار لم تكن بالضرورة على القطاع الفلاحي فحسب بل أن مدخرات القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الزراعية تعد أيضاً من مصادر الحصول على رأس المال الفلاحي، وعليه من الضروري رفع القدرة الإنتاجية للقطاع الفلاحي ليكون عاملاً جاذباً لمدخرات القطاعات الاقتصادية الأخرى لتمويل عمليات الإنتاج الزراعي المختلفة.

- **الاقتراض (الائتمان):** من خلال هذا المصدر الذي يعد مصدراً مهماً في تحقيق وفرة رأس المال للمزرعة، وعملية الإقراض أو الائتمان عملية منظمة توفر الفروض للمزارعين بالشروط المناسبة وتستخدم بالكيفية التي تحقق زيادة الإنتاج والدخل.

وتتعدد مصادر الاقتراض التي تعد مصدراً مهماً من مصادر التسليف ويمكن إيجازها فيما يأتي:

¹ سوران وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ب.ط، عمان، الأردن، 2005، ص 164.

² رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 156-157.

أ- الاقتراض من الأفراد: حيث يتجه كثير من المنتجين الفلاحيين إلى الاقتراض من المربين والتجار والسماسرة ويلاحظ أن مثل هؤلاء الأفراد هم أكثر دراية بأموال المنتجين الزراعيين وظروفهم، لذلك هم أكثر معرفة باحتياجات هؤلاء المزارعين من القروض، فيعدون أقدر مصادر التمويل في تقدير الاحتياجات الفعلية للمنتجين الزراعيين.

ب- الاقتراض من ملاك الأراضي: أحياناً يقوم ملاك الأراضي بتقديم القروض اللازمة إلى مستأجريهم من المزارعين ولكن من المآخذ التي تسجل على هذه الطريقة هي أن هؤلاء الملاك لا يقدمون إلى المزارعين قروضاً إلا حسب ما تقتضيه مصالحهم بالدرجة الأولى بغض النظر عن مصلحة هؤلاء المزارعين.

ج- الاقتراض من تجار الحاصلات: يضطر أحياناً كثير من تجار الحاصلات بالقيام بتقديم القروض إلى المزارعين بشروط معقدة مثلاً اعتبار قروضهم بمثابة شراء حاصلاتهم الزراعية وهي في بداية النمو أي البيع بطريقة تسمى البيع على الأخضر وذلك بأسعار زهيدة جداً مستغلين ضيق حالتهم المادية.

د - الاقتراض من البنوك التجارية : يقوم أحياناً كثير من المنتجين الزراعيين بالاقتراض من البنوك التجارية وذلك لضخامة إمكاناتها المالية، إذ أن هذه القروض تكون لآجال طويلة ومعدل فائدة أقل مما هي عليه في مصادر الإقراض الأخرى .

هـ- الاقتراض من شركات التأمين: تسعى هذه الشركات إلى استثمار المبالغ المتجمعة لديها أو جزء منها في القطاع الفلاحي وغالباً ما تكون هذه المبالغ في شكل قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل وخاصة لكبار المزارعين متجنبين صغار المزارعين.

و- الاقتراض من الجمعيات التعاونية: قد يلجأ كثير من المزارعين إلى الاقتراض من الجمعيات التعاونية المتخصصة في التسليف والتمويل الزراعي، أو قد تكون بصورة تعاونية، وبصفة عامة فهي مؤسسات لا تهدف إلى تحقيق الأرباح بل هدفها الأساس هو خدمة أعضائها التعاونيين.

- الإيجار: حيث أن مبالغ الإيجار تمثل وسيلة من الوسائل التي تمكن المزارع من الحصول على رأس المال الفلاحي والمتمثل في الأرض أو الآلات أو غيرها من عناصر الأرض إلى استئجار الأرض لاستخدامها نظير دفع إيجار نقدي أو عيني يتفق عليه، ولكن هناك بعض المآخذ على هذا النظام، فالإيجار يقتصر في أغلب الأحيان على توفير عنصر الأرض للمزارع المستأجر، بينما يبقى المزارع في حاجة رأس المال اللازم للعمليات الزراعية وخاصة رأس المال الجاري.

الفرع الثاني: أنواع القروض الفلاحية

يمكن تقسيم القروض الزراعية نسبة لأجلها (الفترة الزمنية) على ثلاثة أنواع:

أولاً: قروض قصيرة الأجل

تعتبر أساسية جداً للمزارعين، حيث تمتد فترتها من 12 إلى 14 شهراً، وتشمل تكاليف شراء البذور والأسمدة والمبيدات، بالإضافة إلى تكاليف إعداد الأرض وتنظيفها للزراعة، وتكاليف الحصاد وجمع المحاصيل، وتدعم أيضاً عمليات التسويق، كثير من المزارعين لا يملكون رأس المال الكافي لتغطية هذه التكاليف الضرورية، والحصول على هذه القروض يمكنهم من إجراء الاستثمارات اللازمة في المزارع، خاصة في البلدان النامية حيث تعتمد الزراعة على وحدات إنتاجية صغيرة.

استخدام القروض قصيرة الأجل يعزز بشكل دائم كفاءة العمليات، حيث توفر الأدوات والمستلزمات اللازمة للإنتاج بشكل ملائم لاحتياجات المزرعة. تحقيق زيادة في كفاءة الإنتاج يسهم في زيادة دخل المزارعين، مما يؤدي إلى تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، يجب صرف هذه القروض في الأوقات المناسبة وفقاً لجدول العمل الزراعي لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها بشكل فعال.

ثانياً: قروض متوسطة الأجل

تتراوح هذه القروض حسب فتراتها الزمنية بين (12) شهراً و(10) عشرة أعوام، وغالباً ما تشتمل هذه القروض على شراء الآلات والمكائن والمعدات الزراعية وكذلك شراء الأرض الزراعية وشراء الحيوانات وإنشاء بساتين الفاكهة وإصلاح الأراضي، وتهدف هذه القروض إلى زيادة الإنتاج الزراعي والتوسع بالمشاريع التنموية وزيادة دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم وتتجلى أهمية هذه القروض في تشجيع اتجاه الزراعة الكثيفة التي تحقق الكفاءة الإنتاجية الزراعية¹.

ثالثاً: قروض طويلة الأجل

وهذا النوع من القروض تزيد فترة سدادها على عشرة أعوام وغالباً ما تشتمل على القروض التي تستخدم في عملية استصلاح الأراضي الزراعية وإنشاء المشاريع الكبيرة في المزرعة، وإذا ما أحسن استخدام هذه القروض قد تؤدي إلى طفرة كبيرة في التطور وزيادة الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية الزراعية، وكذلك تقسم القروض حسب إنتاجيتها أو الغرض الذي تكون من أجله على ثلاثة أنواع وهي:

- **قروض استثمارية** : وتستعمل هذه القروض في شراء الأراضي الزراعية أو تشييد المباني والمسقفات أو شراء الآلات الزراعية وكل هذه الفقرات تحتسب على رأس المال الثابت في المزرعة.

¹ محمد عبد المنعم عفر، دراسات في التمويل الزراعي، معهد التخطيط القومي، ب.ط، القاهرة، مصر، ب. س، ص 23.

- قروض إنتاجية : وتشتمل هذه القروض على الأموال التي تستلف لاستخدامها في العمليات الإنتاجية الفلاحية وتهدف إلى زيادة الإنتاج واستمراره.

-قروض استهلاكية: وهذه القروض غير إنتاجية ولا تضيف إلى الإنتاجية زيادة تذكر بل تكون سالبة، فهي تمثل عبئاً على المقتصد الزراعي بسبب احتياجها للإنفاق على ما تستهلكه عائلة المزارع في مختلف احتياجاتها الاستهلاكية وهناك نوع آخر لتقسيم القروض من أجله وهو ضمان استرداد القروض ويقسم على نوعين هما:

✓ قروض تعطى وفقاً ل ضمانات شخصية؛

✓ قروض تعطى وفقاً ل ضمانات مادية أو عقارية¹.

الفرع الثالث: مفهوم الائتمان الفلاحي

الائتمان هو نوع من التبادل المالي يقوم على التزام حاضر بدفع مبلغ مالي مع التزام في المستقبل بالسداد، هذا التعريف يثير اعتراض العديد من الاقتصاديين، بما في ذلك فرانسوا بيرو، الذي يرى أن المال الذي يتعهد المدين بسداده للدائن قد يكون متاحاً في وقت إجراء المعاملة، ولذلك لا يمكن اعتباره مالاً مستقبلياً، بالتالي، يصف الائتمان كمبادلة بين التزام حاضر والتزام مستقبلي، أو بمفهوم إجارة رأس المال حيث يتم التخلي عنه مقابل رد المثل لاحقاً دون إشارة صريحة إلى التبادل أو الإجارة من قبل الطرف الآخر.

في المقابل، الإجارة هي شكل من أشكال التبادل تتضمن دفع الثمن في الحال دون الحاجة إلى الثقة بالسداد في المستقبل، مثل البيع الفوري أو الدفع الفوري. بالمقارنة، يعتبر الائتمان توسعاً في التبادلات حيث تُمنح فرصة للتعاملات على أساس الائتمان بدلاً من أن تكون كلها فورية، بحيث يتم السداد في وقت لاحق وفقاً لشروط محددة مسبقاً².

إن عمليات الائتمان كثيرة ومتنوعة فقد تحصل وفق طرق قانونية متعددة، فمثلاً تحصل عن طريق القرض المباشر، والخصم، أو البيع بالأجل، أو الإيجار الأجل، كما يقوم الائتمان في الشركات حيث يشتري المساهم أسهماً بماله الحاضر ليحصل على مال في المستقبل.

يهدف الائتمان الزراعي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للمزارع، وينعكس ذلك على زيادة الإنتاج وكذلك يهدف إلى زيادة دخول المزارعين وزيادة من مدخراتهم ورفع مستوى معيشتهم وتحقيق أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل الصالة على صغار المزارعين لتحريرهم من الفوائد الفاحشة لقروض المرابين والتجار والسماسرة، وتوفير رأس المال اللازم لتنمية إنتاجهم ولكي يحقق الائتمان الزراعي أهدافه فإنه يجب أن تتوافر الشروط الموضوعية فيه وبالإمكان إيجار أهمها بما يأتي:

¹ محمد عبد المنعم غفر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

² رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

- ✓ توفير الائتمان بالمقدار الضروري المناسب لاحتياجات المزرعة ويعني هذا عدم التقثير أو الإفراط لأن كليهما يخلق مشكلات لا تؤدي إلى المسار الصحيح لعملية الائتمان الزراعي؛
- ✓ وضع شروط متماثلة لجميع المزارعين لكي تتمكن من تحقيق الهدف من توفير الائتمان في زيادة الإنتاج الزراعي لكل الفئات والشرائح من المزارعين؛
- ✓ تحقيق موازنة بين مختلف أنواع طرق الائتمان؛
- ✓ الجمع بين المركزية واللامركزية في المنظمات الائتمانية، كل هذه الشروط تخلق مناخاً ائتمانياً للمزارعين لكي تتلاءم مع قدراتهم الإنتاجية لسداد ما تترتب بدمهم من قروض ائتمانية مختلفة وتسهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وزيادة رقعة الرفاهية الاجتماعية التي تحظى بها المجتمعات الريفية¹.

الفرع الرابع: فوائد الائتمان الفلاحي

- يشجع على مبادرات إقامة المشروعات الكبيرة: حيث أن المشروعات الكبيرة تحتاج إلى وفرة رأس المال، وغالباً لا تتوفر رؤوس الأموال الكبيرة لدى أصحاب هذه المشروعات، الأمر الذي يتوجب عليه الاستعانة بالافتراض من المؤسسات المالية أو الأفراد بواسطة إصدار سندات مالية، مقابل فوائد بنسب معينة تدفعها هذه المشروعات إلى الدائنين عند حلول موعد الدفع؛
- التشجيع على زيادة الإنتاج : عند القيام بتوفير المال اللازم الذي يساهم في زيادة الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العوائد المتحققة من خلال توسيع العمليات الإنتاجية؛
- يساعد على الإسهام في استثمار رؤوس الأموال المدخرة: يميل دائماً الأفراد إلى ادخار كثير من أموالهم بسبب عدم استطاعتهم استثمار هذه المبالغ بأنفسهم لأسباب قد تكون قلة أموالهم بحيث لا تشجعهم على إقامة المشروعات التي تحتاج إلى كميات من رأس المال أو قلة خبرتهم في عمليات الاستثمار أو غير ذلك، فيساعد الائتمان على جمع هذه المدخرات الصغيرة فتكون الفائدة التي يخلقها ذات حدين، منها يستفيد أصحاب المدخرات الصغيرة في زج مدخراتهم مشروعات استثمارية كبيرة، ومنها خلق فرص للمستثمرين الذين لا يملكون المال الكافي للقيام بتلك المشروعات؛
- يساعد على تشجيع الادخارات: فلما كان الائتمان يساعد على خلق فرص استثمارية لرؤوس الأموال الفائضة عن حاجة أصحابها، فهذا يشجع الأفراد على عملية الادخار للأموال المتأتية من استثمار المدخرات التي تشجع الآخرين عن التنازل عن أموالهم الحاضرة لقاء أموال يحصلون عليها في المستقبل؛

¹ سوران وفيق العاني، مرجع سبق ذكره، ص 164.

وبالرغم من الفوائد والمزايا الكبيرة التي يحققها الائتمان للمجتمع، فإنه لا يخلو من مخاطر تؤدي إلى نتائج غير محمودة تنعكس على الحياة الاقتصادية للمجتمع، وتنجم تلك المخاطر عن حالة كون السياسة الائتمانية غير حكومية وخاصة إذا أسيء استعمال الائتمان في تطبيقات خاطئة وبالإمكان حصر مجموعة من تلك المخاطر بما يأتي:

- ✓ الإسراف في عمليات الائتمان: تنزلق مصارف كثيرة في تقديم كميات كبيرة من القروض دون دراسة حالة السوق الائتمانية وكذلك الوضع المالي للمدينين وذلك لتحقيق فوائد مصرفية، وقد يؤدي ذلك إلى الإفراط في الإنتاج مما تحدث أزمات ينتج عنها إفلاس كثير من المشروعات فتتعرض الأموال المقترضة للضياع.
- ✓ تقديم القروض من المصارف إلى أصحاب المشروعات الضعيفة غير القادرة على البقاء في الحقل الاقتصادي بسبب ضعفها وعدم كفاءتها مما يعرض أصحاب هذه المشروعات إلى الحصول على اعتمادات مالية كبيرة وحرمان المشاريع الكفؤة من الحصول عليها التشجيع على المضاربة بسبب زيادة دخول أفراد نتيجة للإسراف في العمليات الائتمانية.
- ✓ العمليات الائتمانية تشجع أحياناً ذوي الدخل المحدودة إلى الإسراف في شراء السلع وخاصة الكمالية منها وبأسعار عالية جداً على أساس أنها تسدد بالأقسام وضياع تلك الديون بسبب عدم إمكان هؤلاء الأفراد بالمقدرة على سد تلك الديون¹.

المطلب الثالث: التسويق والتعاون الفلاحي

التسويق الفلاحي يعد جزءاً حيوياً من عملية توصيل المنتجات الزراعية من الفلاح إلى السوق، حيث يلعب التعاون بين المزارعين دوراً أساسياً في تحسين كفاءة التسويق وتعزيز تنافسيتهم.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية التسويق الفلاحي

أولاً: تعريف التسويق الفلاحي

هو فرع من فروع الاقتصاد الزراعي يركز على دراسة كيفية نقل المنتجات الزراعية من المزرعة إلى المستهلك بطريقة تضمن منفعة اقتصادية إضافية، هذه المنافع تأتي على شكلين رئيسيين:

- المنفعة من نقل المنتجات: يستفيد المنتج من تسويق منتجاته بشكل فعال، فيما يستفيد المستهلك من توفر المنتجات دون الحاجة للبحث عنها في أماكن الإنتاج، هذا يساهم في تسهيل عملية البيع والشراء وزيادة راحة المستهلك.
- المنفعة من خزن السلع: يتيح التسويق تخزين السلع الفائضة خلال مواسم الإنتاج الوفير للاستفادة منها في فترات الندرة والشح، لذلك، يتضمن مفهوم التسويق جميع العمليات التي تهدف إلى توفير المنتجات الزراعية للمستهلك في الوقت

¹عبد الرزاق الهلالي، مشاكل الائتمان الزراعي، مطبعة النجاح، ط 1، بغداد، العراق، د. س، ص 21.

والمكان المناسبين، وبالشكل المطلوب وبالسعر المناسب، يساعد هذا التوفير على استمرارية إنتاج السلع الزراعية وتدفقها بشكل فعال من المنتج إلى المستهلك.

من المهم أن يكون هناك تنسيق جيد بين العمليات الإنتاجية والتسويقية لضمان تلبية رغبات المستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وهذا يعني أن العمليات الإنتاجية والتسويقية تترابط بشكل وثيق، بالفعل، وظائف التسويق تبدأ قبل الإنتاج حيث تشمل دراسة السوق وتحديد الاحتياجات، وتستمر أثرها بعد الإنتاج في عمليات الإعلان والترويج، ولا تقتصر على ذلك بل تدخل أيضاً في دراسة اقتصاديات الاستهلاك وتحليل سلوك المستهلك¹.

ثانياً: أهمية التسويق الفلاحي

تختلف النظرة إلى التسويق الفلاحي وذلك لاعتبارات كثيرة تتسم بها أهمية التسويق وتختلف هذه الأهمية التي تتوخاها من العمليات التسويقية باختلاف تلك النظرة فأهمية التسويق للمقتصد الزراعي (الفلاح) وسيلة لتصريف منتجاته الزراعية وتحويلها إلى دخل نقدي يمكنه من تغطية تكاليف إنتاجه وسد التكاليف المعيشية، أما من وجهة نظر المستهلك، فإن التسويق تنحصر أهميته في الحصول على السلع الغذائية والاحتياجات المعيشية الأخرى التي يحتاجها المستهلك ويرغب في شرائها، أما وجهة نظر المجتمع فإن نظاماً من خلاله يزود المجتمع بالاحتياجات الغذائية وغيرها وكذلك يضم التسويق شريحة واسعة من أفراد المجتمع يحصلون من خلاله على دخولهم².

الفرع الثاني: أهداف التسويق الفلاحي

إن الهدف الأساس من العملية التسويقية هو إيصال السلع والحاصلات الفلاحية من المنتج إلى المستهلك ويتمثل هذا الهدف بمجموعة من المظاهر وهي:

- تجميع السلع في مراكز معينة تحظى بخصائص متميزة منها قربها عن مناطق الإنتاج وسهولة الوصول إليها وتوفير الخدمات فيها.

- توزيع السلع وتصريفها، وهذه المرحلة الثانية التي تسلكها تلك السلع والحاصلات في حركتها من السوق بعد تجميعها وهي في طريقها إلى المستهلكين، حيث توزع هذه السلع للمستهلكين إما مباشرة من المنتجين وإما عن طريق الوسطاء من تجار الجملة والتجزئة؛

- الموازنة بين قوى العرض والطلب: لقد تعرفنا على حقيقة الظروف التي تتكيف مع تجميع المحاصيل الزراعية وقوة الطلب على الموجود منها بما يمكن بقدر الإمكان المطابقة بين حالي العرض والطلب من حيث ظروف الزمن والصفات والكميات، لأن المنتجات الزراعية ليست كمعظم المنتجات الصناعية التي تنتج استجابة لأوامر مسبقة على إنتاجها،

¹ مصطفى فكري، أحمد محمد الفيصل، مبادئ التسويق الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، ب.ط، الإسكندرية، مصر، د. س، ص 13.

² رحمان حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

ولأنها بخلاف المنتجات الصناعية، إنتاجها عرضة للظروف الجوية ليس بمقدور المنتج التحكم فيها، لذلك فهي تتباين في الكميات والصفات، فضلاً عن أن الإنتاج الفلاحي موسمي واستهلاكه يستمر لمعظم الأحيان، وورود المحاصيل إلى الأسواق في الوقت الذي يزيد الطلب عليها، لذلك تجهز الأسواق المركزية بوسائل التخزين المناسبة لتحقيق هذا التعادل بين الكميات المطلوبة والمعرضة، وفي كثير من الأحيان تصل السلع إلى الأسواق بدون فرز، لذا تجري عليها عمليات الفرز، ووضعها في رتب معينة كي يختار المستهلكون من بينها ما يرغبون فيه من الصفات، كما تقوم الأسواق المركزية أيضاً بوظيفة التدرج وتسهيل توزيع ما يتركز فيها من السلع بالقدر الذي تستطيع فيه المنشآت أو تجار التجزئة تصريفه خلال مدة معينة، لذلك فوظيفة الأسواق المركزية هي معادلة العرض والطلب من حيث الزمن والصفات والكميات، فضلاً عن أن تركيز المنتجات في مكان معين يوجد فيه البائع والمشتري في وقت واحد يسهل نقل ملكية السلع وتحديد أسعارها¹.

الفرع الثالث: مفهوم وخصائص التعاون الفلاحي

أولاً: تعريف التعاون الفلاحي

تعددت مفاهيم التعاون الزراعي واتحدت أغلب هذه المفاهيم على قاسم مشترك رئيس ألا وهو تبادل المساعدة أو العمل المشترك بين الأفراد والجماعات وذلك لمواجهة الأخطار الطبيعية ومحاولة التغلب عليها من أجل البقاء. لقد كان التعاون الزراعي وليد التفاوت الحاصل القطاع الزراعي من خلال توافر الإمكانيات أو عدم توافرها للسكان الزراعيين لذا كان من الضروري أن تلجأ الزراعة إلى تنظيم قواها الاقتصادية حماية مصالحها، فوجدت من أفضل وسائل التكتل الاقتصادي الزراعي هو التنظيم التعاوني الزراعي لذا أصبحت معرفتنا لمفهوم التعاون الزراعي تتسم بطابعين، الطابع الأول هو المفهوم العادي للتعاون الزراعي الذي يعد مفهوماً فطرياً تابعاً من شعور الإنسان تجاه أخيه الإنسان وهذه صفة غريزية للقيام بالتعاون المتبادل ومساعدة كل واحد للآخر، إلا أن هذا النوع من التعاون لم يكن مرتبطاً بقواعد ونظم معينة ولم تحدده منظمات اجتماعية بل هو تعاون طوعي.

أما التعاون بوصفه مذهباً اقتصادياً اجتماعياً فهو نوع من توحيد الموارد والجهود والعمل الجماعي طبقاً لقواعد ومبادئ معينة لتحقيق غايات اقتصادية واجتماعية مشتركة وهو نظام يمكن أعضائه من الفلاحين ولا سيما صغارهم من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، والأرض التي يستغلها هؤلاء الفلاحون، إما أن تكون أرضهم الخاصة وإما أراضي الدولة الموزعة على صغار المزارعين، وكذلك يعبر مفهوم التعاون الزراعي عن فلسفة وتنظيم هي امتداد للفلسفة والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي العام للدولة التي يطبق فيها، وقد امتد التنظيم التعاوني الزراعي في كثير من البلدان ليشمل مراحل

¹ زكي محمد شبانة، التسويق الزراعي، ب.د.ن، ط 2، الإسكندرية، مصر، 1964، ص 23.

مختلفة من الإنتاج وليقلل من حدة انخفاض الكفاءة الاقتصادية الإنتاجية التي تشتد تحت نظم الحيازة التي لا تسمح بمزايا الإنتاج الكبير¹.

ثانياً: خصائص التعاون الفلاحي

لا شك في أن التعاون الزراعي هو من التنظيمات الجماهيرية التي لها فعاليتها وأهميتها في تنمية وتطوير القطاع الزراعي ناهيك عما تتسم به مبادئ الجمعيات التعاونية بشكل عام مثل الباب المفتوح للعضوية أو ديمقراطية الإدارة أو توزيع الأرباح بنسبة المعاملات التي يقوم بها كل عضو مع الجمعية فضلاً عن خصائص أخرى تتسم بها الجمعيات التعاونية الزراعية بالإمكان ذكر أهمها بما يأتي:

- تتميز الجمعيات التعاونية بأنها تقدم لأعضائها الخدمات ولا تهدف من ذلك الربح؛
- تتميز بتمتع كل عضو فيها بحقوق مساوية لحقوق الآخرين من الأعضاء؛
- تتسم بمبدأ ديمقراطية الإدارة حيث يتمتع كل عضو فيها بحقوق متساوية في إدارة الجمعية؛
- تتميز خدمات الجمعية التي تقدم لأعضائها بأن تكون أسعارها بسعر التكلفة والفائض يوزع على أعضاء الجمعية بنسبة تعامله².

الفرع الرابع: أهداف التعاون الفلاحي

تهدف الجمعيات التعاونية الزراعية إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها عن طريق تنظيم استثمار أراضيهم وجهودهم وإمكاناتهم لرفع مستوى إنتاجهم، فهي تواجه كافة المشكلات والأسباب التي تؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأرض الزراعية وتسعى لحلها والتغلب عليها وهي تتيح للأعضاء مجاًلاً واسعاً للتعليم والإرشاد والتدريب على إدارة المشروعات الاقتصادية وتساعدتهم على أن يعملوا معاً بروح تعاونية ليتمكنوا من الوقوف أمام كبار الوسطاء والمربين وتمكنهم من تطوير الزراعة وحل مشكلة الحيازات الزراعية، وفي إدخال المكائن والوسائل الحديثة في استثمار الأراضي الزراعية التي تؤثر فريادة الإنتاج وتنعكس على حل كثير من المشكلات التي يعاني منها المزارعون، فضلاً عن ذلك فإن النظام التعاوني الفلاحي أهدافاً اقتصادية وأهدافاً اجتماعية بين تفصيلها بما يلي:

- **الأهداف الاقتصادية:** أن من الأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها الجمعيات التعاونية الزراعية هو العمل على زيادة صاف الدخل لأعضاء تلك الجمعيات التعاونية بوصفهم منتجين ومسوقين لمنتجاتهم الفلاحية وهذا ينعكس على رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأعضاء.

¹ عبد الرحمن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² عبد الصاحب العلوان، عبد الله عباوي، المدخل في الاقتصاد الزراعي، مطبعة المعارف، ط1، بغداد، العراق، د. س.، ص 124.

- الأهداف الاجتماعية : إن التعاونيات الفلاحية تقدم أهدافاً اجتماعية، فهي تنمي الاعتماد على الذات وتساعد أعضائها من المزارعين للقضاء على عوامل التخلف وتساهم بتقديم خدمات ذات أهمية في التعليم والإرشاد والثقافة والصحة والعمران والرعاية، وكذلك تعمل هذه التعاونيات الزراعية في الريف على فض المنازعات والصلح بين العائلات والأسر، كما تساعد إمداد القرى بمياه الشرب النقية والكهرباء ووسائل المواصلات وتحسين ظروف الإسكان وتعمير القرى بصفة عامة بما يقربها من المستوى الحضاري للمدينة¹.

¹ عبد الرحمن حسن الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 190-191.

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل تقديم إطار مفاهيمي شامل لتطور الفلاحة عبر التاريخ، مع التركيز على ارتباطها الوثيق بالاقتصاد، حيث تعتمد الفلاحة على استغلال الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه والهواء لإنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، مما يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتربية المواشي، بالإضافة إلى تبني تقنيات زراعية حديثة وإدارة مستدامة للموارد، كما تم التأكيد على دور الفلاحة كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، من خلال خلق فرص العمل، تحسين مستويات الدخل، وضمان الأمن الغذائي، و تم تسليط الضوء على أهمية السياسات الداعمة لتطوير القطاع الفلاحي من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للمزارعين، تعزيز البنية التحتية، وتشجيع الابتكار. إن تعزيز دور الفلاحة في الاقتصاد يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، تحسين مستوى معيشة المجتمعات الريفية، ودعم التنوع الاقتصادي للدول.

الفصل الثاني

مقاربة نظرية للتنويع الاقتصادي

تمهيد

يُعد التنوع الاقتصادي حجر الزاوية لنجاح واستمرار مسيرة التنمية المستدامة في الدول التي تعتمد على اقتصاد أحادي أو تهيمن فيه سلعة أو مادة أولية واحدة على الإنتاج والتصدير، فعندما يرتبط مصير الاقتصاد الوطني بأسعار هذه السلعة أو المادة في الأسواق العالمية، أو بحجم احتياطاتها وإنتاجها، تصبح عرضة للاختلالات الهيكلية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه، بات من الضروري على الدول ذات الاقتصادات الأحادية إحداث تحولات جذرية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو الإقليمي، ويُمكن تحقيق ذلك من خلال تبني مسار تنموي متكامل ومتربط قائم على مبدأ التنوع الاقتصادي، الذي يُساهم في تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتعزيز استقلاله وتوازنه واستدامته.

ويهدف هذا الفصل من البحث إلى استعراض مختلف الجوانب المفاهيمية للتنوع الاقتصادي، وإبراز دور التنوع الاقتصادي كطريق للقضاء على لعنة الموارد والمرض الهولندي مع عرض لبعض التجارب الرائدة في التنوع الاقتصادي، وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التأصيل النظري للتنوع الاقتصادي

المبحث الثاني: لعنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي

المبحث الثالث: تجارب دولية في التنوع الاقتصادي.

المبحث الأول: التأسيس النظري للتنوع الاقتصادي

هناك العديد من التعريفات للتنوع الاقتصادي، ويعود هذا الاختلاف للرؤية التي يتم من خلالها استيعاب هذه الظاهرة، فبعضها يربطها بالإنتاج ومصادر الدخل والبعض الآخر يربطها بهيكل تصدير السلع، حيث يرتبط التنوع بالهيكلية التصديرية للسلع، ووضع سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على مورد واحد وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج إيقاعي واحد من خلال تقلبات الأسعار.

المطلب الأول: ماهية التنوع الاقتصادي

قبل التطرق لمفهوم التنوع الاقتصادي، وجب المرور على أهم نظريات التنمية التي كانت بمثابة تمهيد لظهور سياسة التنوع الاقتصادي والتعرف على طبيعة العلاقة بينهما.

الفرع الأول: نظريات التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتنوع الاقتصادي

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ "عملية التنمية"، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال - في الستينيات من هذا القرن - في آسيا وإفريقيا بصورة جلية، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

أولاً: نظريات التنمية الاقتصادية

تعددت نظريات التنمية الاقتصادية بتعدد الأفكار الاقتصادية خلال الفترات الزمنية ومن أهم نظريات التنمية الاقتصادية:

- **نظرية الدفعة القوية (bigpush theory):** تسمى أيضاً بنموذج الدفعة القوية، ويعد الاقتصادي "بول روزينستين رودان" Paul Rosenstein- Rodan، أول من قدمها في ورقته البحثية وهو في هذا يقول "إن القيام بحد أدنى من الاستثمار هو - شرط ضروري - وإن لم يكن شرطاً - كافياً للنجاح"¹.

تمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجاً كبيراً ومكتفياً في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، ويستند أصحاب الدفعة القوية إلى عدة اعتبارات يمكن تلخيصها في عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية من جهة وتشمل ثلاثة أنواع الأولى عدم قابلية دالة

¹ عبد الهادي عبد القادر السويقي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، ب. د، ب. ط، مصر، 2008، ص 163.

الإنتاج للتجزئة، والثانية عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيراً عدم قابلية عرض الادخار والانفجار السكاني من جهة أخرى؛

- عدم قابلية دوال الإنتاج للتجزئة: ويقصد بها المشاريع الضخمة كإنشاء البنية التحتية من بناء طرق فمثل هذه المشاريع تتميز بارتفاع تكاليف الاستثمار فيها وفي حالة تجزئة وإقامة هذه المشاريع تدريجياً تحول دون إمكانية الاستفادة منها وهذا يعتبر تبذيراً للموارد المجتمع؛

- عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة: والتي يتطلب إقامة الصناعات المعتمدة على بعضها في البلدان المتخلفة مما يساعد على تأمين الطلب على كل هذه الصناعات اعتماداً على بعضها البعض؛

- عدم قابلية الادخار للتجزئة: ان الحجم الكبير من الاستثمارات يتطلب قدر كبير من المدخرات وهذا مما قد لا يتوفر لدى هذه البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض، ويمكن التغلب على هذه المشكلة في حالة كون الميل الحدي للادخار اعلى من الميل المتوسط للادخار، والمتعلقة بالانفجار السكاني، نظراً لارتفاع معدلات النمو السكاني بالدول النامية بصفة عامة مما يتطلب من حكومات هذه الدول مضاعفة جهود التنمية من خلال زيادة معدلات الاستثمار في كافة المجالات بهدف الارتفاع بمستوى معيشة الأعداد المتزايدة من السكان.

- نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو الغير متوازن

- **نظرية النمو المتوازن:** وهي للاقتصادي "روز نشتاين رودان"، ومُفاد نظريته: "لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعه الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق زيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجهِ يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية¹.

- **نظرية النمو الغير متوازن:** فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النمو والنمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق استراتيجية النمو غير المتوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، حيث

¹ رائد خضير عبيس كاظم العبادي، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع الإشارة إلى العراق، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2018، ص 21.

ينتقل التُّمو من القطاعات القائمة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرة الخارجية التي تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرة ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة، حيث يخلق أحدها وفرة خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص، وهذا العمل من شأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة¹.

- **نظرية التنمية القطبية:** وضع هذه النظرية الاقتصادي الفرنسي " فرانسوا بيرو " ومفادها أن تركيز الاستثمارات على صناعة معينة تتمتع بآثار تحريضية كبيرة ستؤدي بالضرورة إلى تحريك مجموعة كبيرة من الصناعات الأخرى لينقل تأثيرها التحريضي إلى مختلف فروع الاقتصاد الوطني وتسمى هذه الصناعة قطب التنمية.

يعرف قطب التنمية: صناعة محركة أساسية تستقطب حولها مجموعة من الصناعات والأنشطة الإنتاجية، ويتوفر لها سوق واسعة وتتمتع بآثار تحريضية كبيرة وتؤدي في حال إقامتها إلى دفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام والحث على تطوير النشاط الاقتصادي في مختلف جوانب هذا الاقتصاد ولكي يؤدي قطب التنمية مهمته لا بد من توافر شروط معينة:

- توافر المواد الطبيعية اللازمة للاستثمار المقام؛
- توافر اليد العاملة؛
- إمكانية إقامته بالحجم الأمثل الذي يتيح الاستفادة من الوفرة السليمة؛
- أن يكون له ارتباط قوي أمامي وخلفي مع الأنشطة الأخرى؛

¹ كبديني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، 2013، ص ص 69-70.

وتلتقي نظرية التنمية القطبية مع نظرية التنمية غير المتوازنة من حيث تركيز كل منهما على عدد محدود من الاستثمارات الأكثر تحريضا والقادرة على تطوير صناعات سابقة (قوة دفع إلى الخلف) وصناعات لاحقة (قوة دفع إلى الإمام) ¹.

- نظرية المراحل:

نظرية مراحل التطور الاقتصادي ، روج لها "روستو" في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل.

وبالرغم من أن "روستو" في هذا الكتاب لم يُعَنَّ أساسا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة ، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني ، بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكياً للمرحلة التي تليها ، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850-1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن يُنسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي: ويتميز بالطابع التقليدي؛
- مرحلة التهيؤ للانطلاق: ولها نفس طابع المجتمع التقليدي ولا تختلف عنها بل هي مكمل له؛
- مرحلة النضج: تتميز بنمو جميع قطاعات الدولة؛
- مرحلة الاستهلاك الوفير: بلوغ البلد شأن التقدم ².

ثانيا: علاقة التنمية الاقتصادية بالتنويع الاقتصادي

هناك رابط أساسي بين التنمية الاقتصادية والتنويع، حيث تعرّف التنمية بشكل عام بزيادة الدخل الفردي الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة دون زيادة الفقر أو التفاوت في الدخل (Meier 1995)، ومن جهة أخرى، يعتبر التنويع الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية فهو نتيجة لها، بدلاً من العكس، يرجع ذلك إلى أن التحول الهيكلي يتم بشكل كبير بفضل قوتين أساسيتين، التغيرات في الطلب مع زيادة الدخل والتغيرات في أنماط التجارة نتيجة للتغيرات في حجم السوق، بالإضافة إلى التغيرات في نسب العوامل، وهما بدورهما يتعززان من خلال التنمية.

¹ معمر بن عيسى، التنمية: تطور مفهوما وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، مجلة أبحاث، المجلد 3، العدد 1، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 3، الجزائر العاصمة، الجزائر، 2023، ص 60.

² معمر بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 61.

لهذا له نتيجتان فوريّتان أولاً، أن التنوع الاقتصادي ليس عملية منفصلة عن التنمية الاقتصادية ولا ينبغي متابعته بمعزل عن ذلك، ثانياً، هناك سؤال حول إلى أي مدى يمكن متابعة التنوع الاقتصادي عندما يكون مستوى التنمية الاقتصادية منخفضاً، وبأي تكلفة؟

في إحدى الدراسات الأولى حول التنوع الاقتصادي، أعرب يونغ (1973) عن مخاوفه من أنه إذا بدأت صناعة التصنيع قبل أن يكون الاقتصاد جاهزاً، فإن إجراءات الدولة لتوسيع الصناعة قد تؤدي ببساطة إلى سوء تخصيص الموارد، و في دراسة أخرى، واعترافاً بأن كوريا الجنوبية قد غيرت هيكلها الاقتصادي بشكل كبير، تساءل "ليبيجر وتوماس" (1993) عما إذا كانت الكفاءة التقنية قد تم تحقيقها بشكل مربح، أين أشارا إلى التكاليف الطويلة الأمد، التي تنعكس في الطبيعة الاجتماعية لتقاسم المخاطر والضوابط الصارمة التي كان يخضع لها النظام المالي في إطار برنامج توسيع الصناعة الثقيلة المدعوم من الدولة، والمشاكل التي ينطوي عليها ذلك، وتبدو هذه النقطة مؤثرة بشكل خاص في ضوء الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 التي ضربت كوريا الجنوبية بشدة¹.

وعليه فالتنمية عملية شاملة تستلزم صياغة وتنفيذ سياسات تنمية تحقق الأهداف العامة ومن ثمة فهي تتضمن إجراءات عدة من أهمها فيما يصب في مصلحة تنوع الاقتصاد، فتحدد أهداف التنمية الاقتصادية هي العملية الأسمى في حين أن عملية التنوع ماهي إلا وسيلة لعملية التنمية الاقتصادية، من خلال تخفيف ودفع الأزمات الخارجية على الاقتصاد والتي تحدث نتيجة الاعتماد على قطاع وحيد أو عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير، وكذلك رفع القيمة المضافة وتحقيق الترابط بين القطاعات المختلفة.

الفرع الثاني: مفاهيم حول التنوع الاقتصادي

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي

كان الاقتصاديون سابقاً يعرفون التنوع الاقتصادي على أنه "عملية تجعل الاقتصاد أكثر تنوعاً من حيث السلع والخدمات التي ينتجها والموجهة للتصدير"².

من خلال التعريف السابق نجد أن الباحث تكلم عن السلع بصفة عامة ولم يأخذ عليه أنه لم يحدد طبيعة هذه السلعة التي تتميز بتقلب أسعارها من جهة وبالضوب من جهة أخرى.

¹UNFCCC Workshop on Economic Diversification Teheran, Islamic Republic of Iran, Background paper prepared by Le-Yin Zhang Lecturer, University College London for the UNFCCC secretariat, 18-19 October 2003, P 23.

²Esanov Akram, **Economic Diversification: dynamics Determinants and policy implication**, Revenu watch institut, 2009, P 04

كما يعرف أيضا "التنوع الاقتصادي عملية مرتبطة بالتحول الهيكلي والتي تكون بإعادة تخصيص الموارد للقطاعات ذات القيمة المضافة لزيادة الإنتاجية رفع نصيب الفرد من الدخل"¹.

تطرق الباحث من خلال تعريفه للتنوع على أنه يكون شامل لمختلف القطاعات، لكنه لم يثني على قطاع المحروقات الزائل، والاحتفاظ بما بقي للأجيال القادمة.

كذلك عرف "التنوع الاقتصادي في التمويل على أنه تنوع محفظة الاستثمار" وبصفة معروفة لدى الجميع أن "التنوع الاقتصادي في سياق الاقتصاد القائم على النفط هو تقليل الاعتماد على قطاع النفط الخام من خلال تطوير اقتصاد غير الزيت"².

وفي المعنى البسيط للتنوع الاقتصادي هو "عدم وضع البيض في سلة واحدة" أي أن الاعتماد على مصدر دخل وحيد يجعل الاقتصاد عرضة لمخاطر هذا المصدر"³.

"التنوع الاقتصادي هو تنوع الصادرات، وهو سياسة هادفة إلى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب أسعارها وكميتها"⁴.

كما يوجد دلالات أخرى للتنوع الاقتصادي على بعدين، بعد الاقتصاد الجزئي والكلّي، فعلى مستوى البعد الجزئي فهو استراتيجية تتميز بتوسيع نطاق منتجات شركة، أما على مستوى الاقتصاد الجزئي فيتمثل التنوع في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد⁵.

من خلال التعاريف السابقة يمكن وضع تعريف شامل للتنوع الاقتصادي على أنه:

هناك دول تعتمد بشكل كبير على مورد واحد لتحقيق دخلها الاقتصادي، خاصة تلك الدول التي تتمتع بشروات طبيعية تجعلها تهمش باقي القطاعات وتعتمد بشكل رئيسي على قطاع واحد قابل للنضوب ومتأثر بتقلبات أسعاره بفعل العوامل الخارجية، هذا الوضع يؤدي إلى خسائر اقتصادية وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يجبر هذه الدول

¹Amina Hallal, **Une reflexion sur la diversification economique en Algerie**, RevenuAfak Ilmia, v 13, n 04, 2021, P 74

²Dr. Salem Al-Jundi, 2012. **Economic Diversification in the United Arab Emirates**, journal of Economic horizons, 2012, V33, n 122, P 02

³مزوزي فضيلة، قويدري محمد، **الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص 67.

⁴خيشر هوارى، عازن حفيظة، **واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات في ظل تجريتي كوريا الجنوبية وماليزيا**، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، صفحة 100.

⁵Dr.Ali Djelaba, Dr.Adel Kerkad, **Diversification economique en Algérie: comment et pourquoi c' est important?**, La diversification économique en Algérie : entre la réalité et les attentes. Une étude prospective, Publications de la Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et de Gestion, 2024, page 14.

على اللجوء إلى الديون والاعتماد الخارجي لهذا السبب، بدأت كل الدول التي تعتمد على قطاع واحد بالبحث عن سبل للتخلص من هذا الوضع واتجهت نحو التنوع الاقتصادي.

التنوع الاقتصادي يعني السعي لزيادة عدد مصادر الدخل لكل دولة، من خلال تنوع هيكل الإنتاج وتأسيس قطاعات جديدة قادرة على توليد دخل، هذا التنوع يهدف إلى تقليل الاعتماد على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، مما يحد من تأثير الاقتصاد بالصدمات الخارجية، ويخلق فرص عمل جديدة، ويساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية للاستفادة منها في المستقبل، هذا التوجه من شأنه أن يعزز معدلات النمو على المدى الطويل.

ثانيا: دوافع التنوع الاقتصادي

كما نعلم أن لكل فكرة سبب في إيجاد هذه الفكرة، كذلك بالنسبة للتنوع الاقتصادي فمن بين دوافع التنوع الاقتصادي ما يلي:

- التخلص من سلبيات ومخاطر السلعة الوحيدة: إن الدول المصدرة للمواد الأولية، تولي أهمية كبيرة لموضوع التنوع الاقتصادي خاصة وأنها تعلم انعكاسات تقلبا أسعار هذه المواد، ولهذا السبب جعل هذه الدول تعتبره دافع للبحث عن التنوع أكثر، أما بالنسبة للبلدان التي تتميز بتنوع اقتصادها تكون أقل تضررا بالتقلبات الاقتصادية، إذ أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا إيجابيا، وتم تأكيد هذه الفرضية من طرف "Massell" سنة 1970 من خلال دراستها التي اعتمد فيها على دراسة 55 بلد متقدم ونامي¹.

- تحسين الأداء: إن الدول التي يعتمد اقتصادها على تنوع موارد مداخيلها تعتبر اقتصاداتها الأفضل على المدى الطويل، وهذا استنادا على العديد من الدراسات والتجارب التي توصل إليها العديد من الباحثين أمثال "Hesse" سنة 2008 و "Lederman" سنة 2007، وتفسير هذه العلاقة أن الإنتاج الصناعي يعطي ديناميكية للتعليم بالممارسة والتي تزيد من حجم الدخل والإنتاجية، كذلك بالنسبة للتنوع فهو يعطي المنتجين الكثير من المعلومات عن الأسواق ويحسن قدرتهم الإنتاجية².

- زيادة النمو والإنتاج: إن نموذج "Romer" ناقش موضوع التنوع الاقتصادي في نظريات النمو، وكان تركيزه حول تنوع المدخلات على النمو، في هذه الحالة إن الاقتصاد المتميز بتنوع سلعه فإن عوائده تكون كبيرة وهو ما يصل بنا إلى النمو الاقتصادي، والدراسات أثبتت أن النمو والإنتاجية مرتبطان بشكل كبير بالتنوع الاقتصادي؛

¹Berthélemy jean-cloud , **commerce international et déversification économique**, Revenu d'économie politique , v 115 , 2005, P 591 .

²Alan Galb, **diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles**, Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre ,2010, P 05.

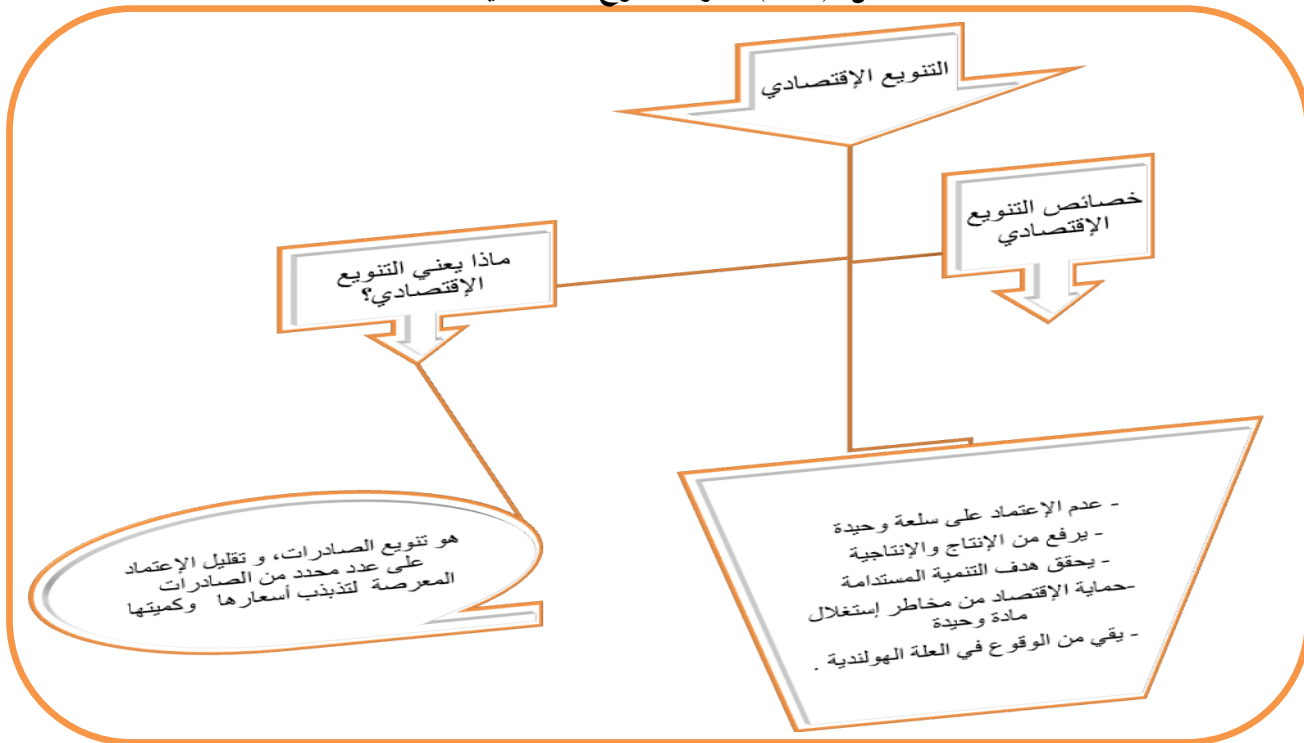
- افتقار الدولة من الموارد الطبيعية: كما يعلم الجميع أن الموارد الطبيعية قابلة للنضوب، فالدول التي تعتمد على هذه الموارد تواجه عائق الاستدامة الاقتصادية ولذا يجب تعويض هذه الموارد بأخرى لأجل مراعاة حقوق الأجيال الصاعدة في حالة انخفاض في احتياطات المواد؛

- تبادل الخبرات والفرص والدروس من التنوع الاقتصادي بما فيها طرق تطوير القدرة المؤسسية، وفهم كيفية دمج التنوع الاقتصادي في خطط التنمية للقضاء على الفقر، ورفع حجم الاستثمارات، الصادرات والعملية الصعبة¹.

ثالثا: مميزات التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق اقتصاد قوي، في عالم مليء بالتقلبات الاقتصادية والمالية، يظهر التنوع كأداة فعالة لتقليل المخاطر وزيادة فرص النمو والازدهار، كما أن اعتماد اقتصاد متنوع، يمكن للدول تقليل اعتمادها على قطاع واحد فقط، مما يُعزز الاستقرار ويخلق بيئة مثالية للابتكار والتنافسية²، وبعد ما تم التعرف سالفًا، يمكن استخلاص أهم مميزات وخصائص التنوع الاقتصادي الرسم التوضيحي التالي:

الشكل: (2-1): مميزات التنوع الاقتصادي.



Source: Réalisé par l'étudiante en se basant sur: Alan Galb(2010) , Ibid, page 09.

¹ نوي نبيلة، أثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية - دراسة تجريبية: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2017، ص 73 - 74.

²Executive Magazine, **Economic Diversification and the Road to Sustainable Development**, Executive Journal, 2021, P20.

ثالثا: أهداف التنوع الاقتصادي

لما نراه من ركود، فقر، تضخم وبطالة وكل المتغيرات السلبية التي تحدث على اقتصاديات الدول الأحادية، كان من الضروري على هذه البلدان أن تنتقل من مما هي عليه إلى الانفتاح على سياسات التنوع الاقتصادي لما لها من أهداف متينة ليصبح الاقتصاد قادر على استقبال الصدمات الخارجية، وسوف نعرض أهم هذه الأهداف فيما يلي¹:

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام: لكي يكون نمو اقتصادي حقيقي وليس وهمي مثل ما يحدث في الدول الريعانية المملوكة لثروات طبيعية طائلة بالمقابل غياب الاستراتيجيات الكفء لإدارتها على أحسن وجه، لهذا يكون النمو هنا ضعيف غير متين وغير مستمر لمدة طويلة، ولهذا فههدف التنوع الاقتصادي هو تمتين النمو الاقتصادي والذي يعرف على أنه زيادة إنتاج السلع والخدمات بصرف النظر عن مكوناته عكس النمو الركيك في الدول الأحادية التي يعتمد النمو فيها على زيادة إنتاج النفط.

- تطوير القطاعات الاقتصادية والتي تتمثل في²:

- ✓ تطوير القطاع الزراعي على ضوء ما يمتلكه من ثروة حيوانية ونباتية؛
- ✓ تطوير قطاع الصناعات التحويلية وسد احتياجاته من المواد الأولية المحلية؛
- ✓ تطوير قطاع الخدمات العامة؛
- ✓ خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدماتية وتقليص دور القطاع العام فيها عدا الصناعة النفطية؛
- ✓ تخفيض إعانات الدعم الداخلية للقطاعات الإنتاجية لتخفيف العبء عن كاهل الإنفاق الحكومي.
- تحقيق استدامة مالية: إن اعتماد البلد على مصدر دخل وحيد وبإمكانه أن ينفذ أو غير مستقر سوف يؤول به الوضع لا محال إلى المرض الهولندي، فسلبيات السلعة الوحيدة في أي اقتصاد سوف تحقق له نمو لكن على المدى القصير فقط، عكس التنوع فكل القطاعات تكون تعمل في نفس الوقت، قطاع يغطي على قطاع وفي حالة الأزمات لا يتزعزع اقتصاد الدولة³.
- تحسين الوصول إلى الأسواق والانفتاح على الخارج، زيادة التمويلات المبتكرة، إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمبتدئة وتنمية المهارات وزيادة فرص التوظيف.

¹ حامد عبد الحسين الجبوري، الأهداف الاقتصادية للتنوع الاقتصادي. تاريخ النصف: 2022/12/22

<https://m.annaba.org/arabic/economicarticles/14732>

² عماري فاطمة الزهراء، أثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات - دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001 -

2018)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020، ص 46

³ حامد عبد الحسين الجبوري، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: ميكانيزمات التنوع الاقتصادي

يُعَدُّ التنوع الاقتصادي استراتيجية حيوية تسعى الدول إلى تبنيها لتعزيز متانتها الاقتصادية وخفض اعتمادها على قطاع أو مورد واحد وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توسيع قاعدة الإنتاج وزيادة مصادر الدخل من خلال تطوير قطاعات اقتصادية جديدة وتنشيطها.

الفرع الأول: نظريات مفسرة للتنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي يعتبر من الشروط الأساسية لبناء اقتصاد مستقر يعتمد على قاعدة متنوعة من الموارد، لتحقيق هذا، يجب أن يكون هناك تكامل عالٍ بين مختلف القطاعات، ومن هنا نلقي نظرة على أهم النظريات التي تفسر التنوع الاقتصادي فقد اهتم الاقتصاديون عبر مختلف مدارس الفكر والمراحل التاريخية بموضوع النمو والتنوع الاقتصادي، بدءًا من الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى يومنا هذا، ومن بين المنظرين الأوائل نذكر¹:

أولاً: آدم سميث Adam Smith : تحدث سميث في كتابه "ثروة الأمم"، حول تقسيم العمل كونه يؤثر على العامل فيصبح ماهراً في عمله، كما أن التخصص الذي يترتب على تقسيم العمل سيؤدي إلى الوصول إلى أفضل الطرق لأداء العمل وإلى إيجاد الأدوات التي تساعد العامل على زيادة الإنتاج، وأكد أيضاً أن تقسيم العمل وما ينطوي عليه من تخصص يؤدي إلى إدخال تحسينات مستمرة على عملية الإنتاج وتؤدي التحسينات بدورها إلى رفع الإنتاج أكثر.

ثانياً: جوزيف شومبيتر Jozef champiter : كانت مجمل أفكار شومبيتر حول التنوع الاقتصادي في كتابه الدورات، تدور حول الاقتصاد هو حالة لا تعطي أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي بدورها سوف تحسن الإنتاج والمنتج وإعطاء طريقة جديدة للإنتاج.

كما يوجد العديد من الدراسات التي سعت إلى وضع نظريات للتنوع الاقتصادي سنلخص أهمها فيما يلي:

نظرية التنظيم الصناعي : تستند هذه النظرية إلى التنظيم الصناعي، أي التنوع في الصناعة وتعني هذه النظرية أن التنوع في الصناعة هو ما يحقق تنوع للإنتاج والصادرات ومصادر الدخل ويرفع في نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في قيمة الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي، وبذلك ينخفض تصدير المواد الأولية شديدة التقلب في أسعارها مما يحقق الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل.

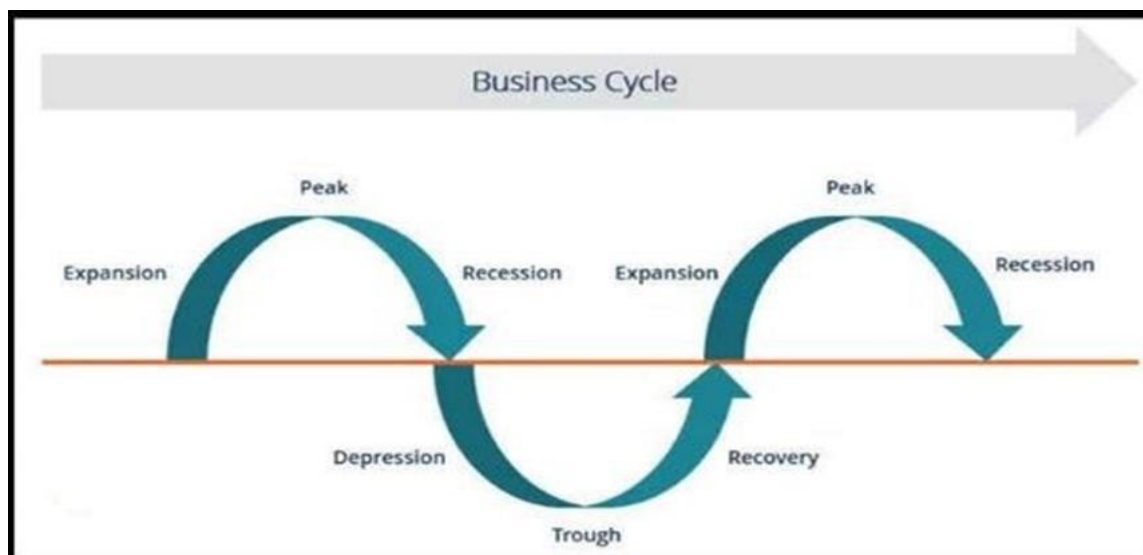
كما يوجد العديد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة كبيرة بين التنوع الصناعي وحجم العمالة، حيث تركزت الصناعة في المؤسسات الكبيرة وغالبا ما تميل إلى أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال، وهذا لا يساهم في حل مشكلة

¹ نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 20، 21.

البطالة، كما أثبتت العديد من البلدان إمكانية تحويل الاقتصاد الأحادي القائم على النفط إلى اقتصاد متعدد القطاعات لكن هذا التحول لا يكون إلا على المدى الطويل.

ثالثاً: نظرية دورة الأعمال: وقد عرفها "wesleymitchell1927" الدورة الاقتصادية هي ارتفاع وهبوط متزامن تقريباً في معظم المؤشرات الاقتصادية، وتقبل هذه التقلبات إلى التكرار بشكل شبه منتظم ومن وقت لآخر.

الشكل (2-2): مراحل دورة الأعمال



Source électronique: <https://www.economicarab.com/2020/03/Definition-Economic-Cycle.html?m=1>

تتكون دورة الأعمال الواحدة من أربع مراحل الرواج expansion، الركود Recession، الكساد Depression والانتعاش Recovery، وتأتي كل هذه المراحل على شكل مدتين الأولى تعرف بالتوسع وتضم مرحلتين الرواج والانتعاش، أما الثانية فتسمى بالانكماش وتضم الركود والكساد، وأعلى قيمة تسمى الذروة Peak وقعر الذروة يسمى قاع Trough.

تعددت الدراسات حول دورة الأعمال في الدول النامية وجدت أن التقلبات في أسعار النفط هي السبب الرئيسي لتلك الدورات. عندما ترتفع أسعار النفط، تنشط الاقتصادات المعتمدة على النفط بزيادة الإنفاق الحكومي، الذي يذهب في الغالب إلى الاستهلاك وليس إلى القطاعات الإنتاجية، لغياب استراتيجيات التنويع الاقتصادي. هذا يؤدي لزيادة استهلاك السلع المعمرة التي تتميز بمرونة عالية في الطلب على المدى القصير، مما يجعل التقلبات الدورية أكثر وضوحاً. وتفترض النظرية أنه لو تم توجيه الإنفاق نحو قطاعات إنتاجية وتنوع الاقتصاد، فإن الاقتصادات ستتجنب الركود في نهاية دورة الأعمال¹.

¹State of Hawaii, **Measuring economic diversification in hawaii**·Research and Economic Analysis Division, Department of Businesses, Economic Development and Tourism, 1961, P, 03.

رابعاً: نظرية التجارة الخارجية

حسب دراسة Hausman and Rodrik في سنة 2003، توصلوا إلى أن كل الذين قاموا بتبني مشاريع وطوروها وابتكروا منتجات جديدة، حققوا أرباح طائلة، لهذا يجب على الدولة أن تقوم بتغيير هيكلها من خلال تنويع الصادرات وتشجيع أصحاب المشاريع على الابتكار وتحفيزهم أكثر¹، وبهذا أكد الباحثان لأبحاث كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو حول نظرية التجارة الخارجية اللذان كان يهتمان بتنويع الصادرات كمحرك لعملية التنمية، فبالنسبة للدول النفطية المعتمدة على مصدر دخل وحيد تعني هذه النظرية التحول من إنتاج وتصدير سلعة واحدة إلى إنتاج وتصدير مجموعة متعددة ومتنوعة من السلع².

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن التنويع الاقتصادي حسب نظرية التجارة الخارجية هو تعدد وتنوع في السلع، لذا يجب على الدول المعتمدة على سلعة واحدة ولما تحمله هذه الأخيرة من تقلبات في أسعارها وخطر أن تعمل على تنمية روح الابتكار في السلع وجعلها سلعة مميزة من حيث الشكل، اللون والحجم لتحظى بالقبول وبهذا يصبح بالإمكان تصديرها.

خامساً: نظرية التعقيد الاقتصادي

يقيس التعقيد تشابك العوامل المؤثرة في إنتاجية المنتجات للدولة، مدى تنوع وتطور مجموعة المنتجات وجودتها³. تم شرح مبدأ التعقيد الاقتصادي ودور المعرفة الإنتاجية في إنتاج المنتجات، حيث استُخدم في هذا السياق "أطلس التعقيد الاقتصادي" الذي أُعدّ من قبل الباحثين "ريكاردو وسمان وسارينو"، وكان المضمون يُعتبر في هذا الأطلس لعبة اللغز كنموذج معرفي في هذه اللعبة، يستخدم اللاعبون أحرفاً منفصلة لتشكيل كلمات، حيث تمثل الحروف مكونات المعرفة الإنتاجية، على سبيل المثال، إذا كان اللاعب يمتلك حرف "م"، يمكنه تشكيل كلمة "مأمور"، في هذا السياق، يُحاول مقياس التعقيد الاقتصادي تقدير عدد وتنوع الحروف التي يملكها اللاعبون بجديّة، حيث يُعد هذا التنوع مؤشراً على قدرة الدولة على تركيب كلمات متنوعة، ويُمكن القول بأن تنوع الكلمات يُعكس مقدار تنوع المنتجات التي يمكن للدولة إنتاجها⁴.

¹ عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 139.

² Sunanda Sen, International trade theory and policy, Review of literature, working paper, 2010, N 635, 2003, p p 2-3-19

³ منتدى الاستراتيجيات الأردني، فضاء المنتجات الأردني الجزء الأول، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، كانون الثاني، 2011.

⁴ عبد الحميد زعباط، مرجع سبق ذكره، ص 142.

الفرع الثاني: محددات التنوع الاقتصادي

هناك عدة دراسات حول العوامل والمحددات التي تؤثر على التنوع الاقتصادي بالنجاح أو بالفشل، ومن خلال الشكل التالي سوف نتعرف على العوامل التي تؤثر على التنوع الاقتصادي وطريقة التأثير:

الجدول (1-2): محددات التنوع الاقتصادي

طريقة تأثير كل عامل على التنوع الاقتصادي	محددات التنوع الاقتصادي
حسب دراسة Ben Hammouda et others (2006) القياسية أن للاستثمار دور مهم في عملية التنوع الاقتصادي، كما توصلت هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين الاستثمار ومؤشر التنوع الاقتصادي أي كلما يرتفع الاستثمار يقابله انخفاض في مؤشر التنوع وهذا ما يعبر عن تنوع الاقتصاد¹ حسب دراسة Maier et Adrian أن لرأس المال البشري أهمية كبيرة في تنوع السلع المصدرة، فالمنطقة التي تتميز بمهارات كبيرة للعمال يؤدي إلى زيادة الأنشطة وابتكار لأنشطة مختلفة مما يرفع من عملية التنوع²	<u>عوامل مادية:</u> - عامل الاستثمار: - عامل رأس المال البشري:
كما نعلم أن السياسة المالية هي مجموعة أنشطة تقوم بها الحكومة، تربط بين الإنفاق والإيرادات لمواجهة التقلبات الاقتصادية³، وتؤثر السياسة المالية في التنوع الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق على التعليم والبنية التحتية مثلا لما لها أهمية كبيرة مستقبلا فهي تحسن عائد الاستثمار مما يرفع في الإنتاج وبالتالي التنوع الاقتصادي. "السياسة الصناعية هي عملية تتوصل فيها الدولة إلى تشخيص مصادر الانسداد في الأنشطة الاقتصادية الجديدة وإيجاد حلول ملائمة لها، وأهم هدف تسعى له هذه الأخيرة هو التنوع الاقتصادي". إن سياسة التصنيع تلعب دور مهم في الرفع من عملية التنوع الاقتصادي، فالأسواق تطلب السلع المصنعة عكس الطلب على صادرات النفط فهو محدود نتيجة تقلبات أسعاره و بدأت الدول تكتشف مصادر جديدة للطاقة⁴.	<u>السياسات العامة</u> - السياسة المالية: - السياسة الصناعية:

¹Ben Hammouda H and others, **Diversification: towards a new paradigm for Africa's development**, Africa Trade Policy Center, work in progress Economoc Commission for Africa, N 35,2006, p74.

²Maier Jorg and Adriam Wood, **Africa's Export structure in a Comparative perspective**, study number04, UNCTAD, Geneva, 1998, p76.

³بـيرم جمال عبد اللطيف غزال، السياسة المالية، الموسوعة السياسية، تم التصفح بتاريخ 2022/11/12. <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%DA9>

⁴نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص 84.

متغيرات الاقتصاد الكلي - التضخم: في حالة نسب التضخم تكون مرتفعة تقلل من القدرة التنافسية للصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات و تكاليف عناصر الإنتاج مما يخفض في نسبة الصادرات ما يتعارض مع أهداف السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وتحقيق تراجع في الادخار والاستثمار. - سعر الصرف: حسب دراسة زاوية رشيدة وبوخاري عبد الحميد، في دراستهم القياسية تم التوصل إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف و التنوع، فعند ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى إبطاء النمو أما الانخفاض في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وتسارع النمو وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي¹	محددات أخرى - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمة لضرورة لتحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي حيث تخلق فرص عمل، تعمل على ابتكار سلع جديدة بإمكان تصديرها، كذلك تحد من نسبة الفقر و تعزز النمو والتنمية وتحقق التنوع الاقتصادي. - التكنولوجيا: بإمكان التكنولوجيات أن تساعد في جعل عالمنا أكثر إنصافاً وأكثر سلماً وأكثر عدلاً. ويمكن للإنجازات الرقمية أن تدعم كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وأن تعجل بتحقيقه بدءاً من إنهاء الفقر المدقع، فالدولة المملوكة للتكنولوجيا يكون اقتصادها متين، فمثلاً الآلات تزيد في سرعة الإنتاج وبالتالي ترتفع الإنتاجية كذلك تربط بين مختلف القطاعات وترفع من إضافاتهم لاقتصاد الدولة ما يحقق التنوع الاقتصادي .
المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على المراجع التي تم التمهيش بها في الجدول.	

الفرع الثالث: أشكال التنوع الاقتصادي

يمكن التمييز بين عدة أشكال للتنوع الاقتصادي سوف نعرض أهمها فيما يلي:

- **التنوع العمودي diversification verticale**: يطلق عليه أيضا التنوع الرأسي، ونقصد به عملية التحول من إنتاج وتصدير السلع الأولية إلى إنتاج وتصدير السلع المصنعة².

¹ زاوية رشيدة، بوخاري عبد الحميد، دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، عدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2020، ص 927.

² يحيوي عبد الحفيظ، القطاع الفلاحي ومحددات التنوع الاقتصادي في الجزائر 2010-2020، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022، ص 498.

من خلال التعريف السابق يقصد هنا الباحث أن التنوع هو إضافة مراحل إنتاجية للمواد المحلية أو المستوردة كالزراعة مثلاً.

- **التنوع الأفقي diversification horizontal** : هو نوع من أنواع التنوع الاقتصادي، حيث تقوم المؤسسة بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة تتكامل مع خبرتها الحالية في الإنتاج من حيث المعرفة والتكنولوجيا.

- **التنوع الجغرافي diversification géographique** : تسمى كذلك العناقد ونعني به قيام المؤسسة بالخروج من سوقها التقليدي والعمل في مناطق أخرى مختلفة تماماً عن المنطقة السابقة في ظروف مختلفة تماماً عن السابقة، لهذا وجب على الشركة أن تكون جديرة للتكيف مع الأوضاع الجديدة لتحسين الإنتاج أكثر.

- **التنوع الجانبي diversification latérale** : ويطلق عليه أيضاً التنوع المتجانس، يقصد بالتنوع الجانبي قيام المؤسسة أو الشركة بالدخول والمغامرة في نشاط جديد من خلال تصنيع منتجات جديدة مبتكرة، لا تتشابه مع منتجاتها التي كانت تعمل فيها، وهو أخطر أشكال التنوع لأنه يجعل الشركة لتغيير جذري في إنتاجها¹.

- **التنوع الشامل diversification totale** : وهو شكل تسعى من خلاله المؤسسة تنوع في منتجاتها في نفس الوقت التعرف على الأسواق واختراقها.

- **التنوع المالي diversification financière** : ويقصد به توزيع مجموعة من رؤوس الأموال على أنشطة استثمارية التي لا يمكن أن تخسر كلها في آن واحد².

المطلب الثالث: طرق قياس ومجالات التنوع الاقتصادي

تعتبر مجالات التنوع الاقتصادي من العناصر الحيوية التي تسهم في تعزيز استدامة النمو الاقتصادي وتخفيف المخاطر الاقتصادية، يتضمن التنوع الاقتصادي توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في بلد أو منطقة معينة من خلال دعم قطاعات جديدة ومختلفة بخلاف القطاع الرئيسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد.

¹Paterne Ndjambou, **La Diversification Economique Territoriale Au Gabon: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives**, Thèse De Doctorat Présentée A L'université Du Québec, 2013, P 85 .

² نور الدين شارف، فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،

المجلد 6، العدد 2، 2017، ص 37.

الفرع الأول: مؤشرات لقياس التنوع الاقتصادي.

هناك نوعين من المؤشرات التي تقيس التنوع الاقتصادي، النوع الأول هو مؤشرات التنوع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي، أما النوع الثاني هو قياس درجة التنوع، وسنعرض كل منهما كما يلي¹:

أولاً: مؤشرات التنوع الاقتصادي المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي

تتمثل مؤشرات التنوع الاقتصادي المتعلقة بالأداء الاقتصادي في²:

- معدل درجة التغير الهيكلي: وهو نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام بالمقابل نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج الداخلي الخام، ففي حالة كانت نسبة المساهمة للقطاع الحقيقي أعلى من قطاع النفط معناه هناك تنوع في الدولة والعكس؛

- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي: ونعني به أنه في حالة عدم استقرار نسب الناتج المحلي الخام، دائماً تكون متغيرة وغير ثابتة، وذلك راجع إلى تقلبات أسعار النفط صعوداً ونزولاً وبهذا يعني أن الاقتصاد غير متنوع والعكس؛

- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة: ارتفاع إيرادات النفط مع التقليل من استخدام هذه الإيرادات مؤشر إيجابي للتنوع، وهو ما يدل على تطوير مصادر إيرادات جديدة؛

- تطور الصادرات الغير النفطية: إن الارتفاع على المدى المتوسط والطويل لصادرات غير النفطية مؤشر على ارتفاع التنوع الاقتصادي؛

- نسبة مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي: فعند مساهمة كلا القطاعين في الناتج معناه هناك تنوع اقتصادي؛

- تطور العمالة حسب كل قطاع: إن هذا المؤشر يعكس حجم العمالة المطلوبة حسب كل قطاع ومن خلاله بالإمكان معرفة مدى وجود تنوع اقتصادي في الدولة؛

يحمد الباحث على كل هاته المؤشرات، لكن تبقى دائماً غير دقيقة ولا تعطي نتائج نهائية وموثوقة لاختلاف وتشتت المؤشرات المستخدمة لقياس التنوع الاقتصادي.

ثانياً: مؤشرات قياس درجة التنوع الاقتصادي

يقيس التنوع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، وتعطي هذه المؤشرات مقاييس مقارنة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها وسوف نتعرف على أهمها فيما يلي:

¹ غربي آسيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ورقة بحثية حول التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط - حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية-، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص ص 12- 13.

¹ يجباوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 502.

- **مؤشر جيني (Gini index):** يستخدم هذا المؤشر أو المعامل لقياس مدى تركيز التنوع الاقتصادي وعدم توزيعها بشكل عادل أو غير متساوي، كما يعتبر من أحسن المؤشرات وأبسطها، كما أنه يعتمد في قياسه على منحني "لورينز"، ويقاس بالمساحة المحصورة بين منحنى "لورينز" ووتر المثلث الإجمالي مساحة المثلث، وتعطى الصيغة الرياضية لمؤشر جيني بالعلاقة التالية:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^n (X_k - X_{k-1})(Y_k - Y_{k-1})$$

حيث:

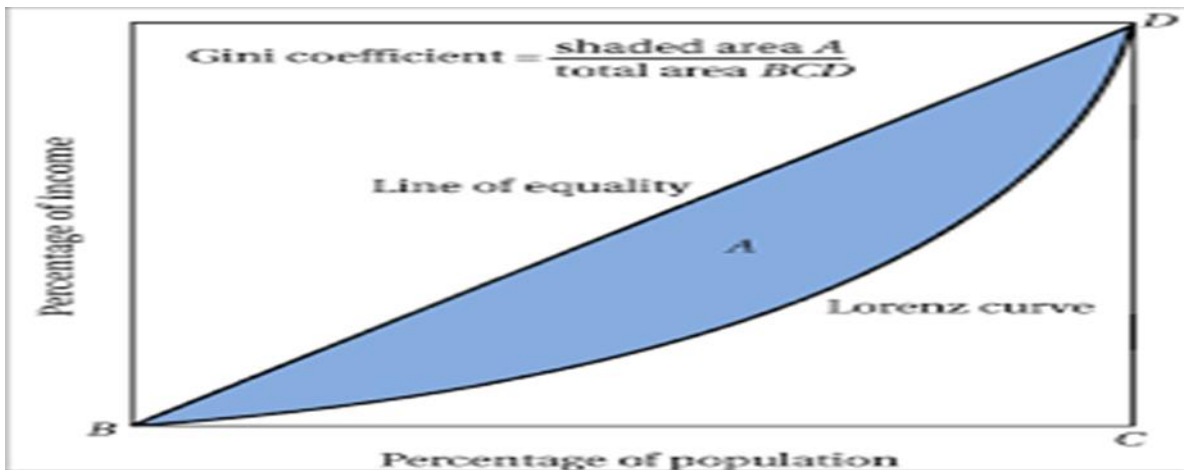
X_k التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي ويمثل المحور الأفقي (حصة القطاعات في الناتج المحلي)

Y_k التكرار النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)

n عدد القطاعات

كما أن قيمة مؤشر جيني تتراوح بين الصفر والواحد أي كلما كانت قيمة معامل جيني أقل كانت عدالة توزيع الدخل أفضل¹.

الشكل (2-3): مؤشر جيني



المصدر: <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=>

- **مؤشر أنتروبي (Entropie):** هو مقياس يؤثر تطبيقه على عدة نطاقات منها البيولوجيا وعلم النفس والتواصل وعلوم الإدارة والاقتصاد، وقد استخدم لقياس التنوع الاقتصادي الإقليمي، ويعطى بالعلاقة الرياضية التالية:

$$Ent = \sum_{i=1}^n S_i \ln \frac{1}{S_i}$$

¹ يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 502.

حيث: n : عدد القطاعات.

S_i : حصة النشاط الاقتصادي في الصناعة.

كلما كان مؤشر أنثروبي مرتفع كلما كان التنوع الاقتصادي أكبر والعكس¹.

- **مؤشر هيرفندال (Herfindahl)**: يعتبر كمقياس للتنوع الاقتصادي وتركيز الصادرات، يعطى بالعلاقة الرياضية التالية:

$$H = \sum_{i=1}^n S_i$$

S_i حصة العمالة في الصناعة

كلما يكون مؤشر هيرفندال قريب من الصفر كلما كان التنوع عالي، وبالتالي تركيز أقل في الصناعة المهيمنة .
والزيادة تشير إلى مزيد من التركيز في القطاع المهيمن أو مزيد من التخصص، وتنوع أقل².

- **مؤشر هيرفندال-هيرشمان³ (Herfindahl-Hirschman index)**: من أشهر المقاييس وأفضلها في قياس مدى درجة التنوع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

X_i الناتج المحلي الإجمالي في القطاع

X الناتج المحلي الإجمالي

N عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

إن مؤشر $H.H$ يأخذ القيمة صفر عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) ويأخذ القيمة واحد عندما يكون مقدار التنوع صفرا وهي تعني أن الناتج متمركز في قطاع واحد.

¹ Liu, X., Wang, J , **Entropy-based measures for analyzing the dynamics of complex systems**, *Entropy*, v 23, n10, 2021, p1345, view: 13/ 3/2023.: <https://doi.org/10.3390/e23101345> .

² عماري فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص ص، 63-64.

³ ضيف أحمد، عزوز أحمد، **واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص23.

- مؤشر فلاديمير كوسوف¹: هو مؤشر لقياس درجة التنوع الاقتصادي، تعطى الصيغة الرياضية لفلاديمير كوسوف كما يلي:

$$\text{Cos} = \frac{\sum_{i=1}^n \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^n \alpha_i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^n \beta_i^2}}$$

حيث:

α_i تمثل الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس

β_i تمثل الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة

فكلما أصبحت قيمة $\text{Cos} = 0$ يعني أنه هناك تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حالة الابتعاد عن قيمة الصفر فيدل على نقص في التغيرات الهيكلية للاقتصاد.

الفرع الثاني: مجالات التنوع الاقتصادي

يوجد عدة مجالات وأشكال وأنماط للتنوع الاقتصادي، نمط يخص قاعدة الإنتاج ونمط آخر يخص التنوع في التجارة الخارجية وتنوع الأسواق وسوف نميز كلاهما في ما يلي:

أولاً: تنوع القاعدة الإنتاجية

تعدّ تنوع القاعدة الإنتاجية أحد الأبعاد الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يساهم في تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، يعد هذا التنوع ضرورياً لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية وضمان استدامة النمو على المدى الطويل وتتضمن هذه الأخيرة:

- تنوع الإنتاج على مستوى المؤسسة: ويكون هذا النوع من التنوع عندما تقرر المؤسسة إنتاج سلعة جديدة دون التخلي عن إنتاجها السابقة، وتقوم المؤسسة بهذه الاستراتيجية لغرض تقليل المخاطر أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام أو رغبة منها لتحقيق معدل نمو مرتفع وأرباح أكثر²؛

¹ بوعبدلي ياسين، البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات - الطاقات المتجددة بديلاً - ، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، 2018، ص22.

² صادق هادي، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2014، ص 07.

- تنوع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي: ويكون التنوع الاقتصادي في هذه الحالة عندما تكون هناك حالة تساوي في المساهمة لكل القطاعات الاقتصادية في الناتج والدخل الوطني، ويقصد بهذه القطاعات الفلاحة، السياحة، الصناعة والخدمات.

- استراتيجية التصنيع: ويمكن تقسيمها إلى قسمين استراتيجيتين ذات توجه داخلي، تقوم الدولة بإتباعها بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مناسبة لها، وتعني هذه الاستراتيجية إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة التصنيع أو الإحلال للواردات تهدف إلى تخفيض أو منع استيراد المنتجات الصناعية، وعادة ما تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحل تجسيد هذه الاستراتيجية، ويقع على عاتق الدولة في هذه المرحلة توفير مضلة من الحماية الكافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية لهذه الصناعات، أما القسم الثاني فيتمثل في استراتيجية التنمية الصناعية نحو الخارج، وتقوم على إنشاء صناعات معينة على فرص تصدير كل أو جزء من إنتاجها، وقد انتهجت الدول التي لم تنجح فيها استراتيجية إحلال الواردات في تحقيق ما كان مأمولا.

وغالبا ما تعتبر كلتا الاستراتيجيتين بديلان لبعضهما، فالاتجاه الأول يدعو إلى ضرورة التوجه نحو التصنيع بإحدى الاستراتيجيتين، خاصة الثانية منها على اعتبار أن التصنيع الذي يشجع الصادرات ويحفز الصناعة على التجديد والابتكار، لأنه يخضع لاختبار السوق العالمية، ولا يستطيع الترهل معتمدا على السوق المحلية، بينما يرى الاتجاه الثاني أنه ليس ثم ما يبرر اعتبار هاذين المنهجين بديلا للآخر، ولكن المهم في بداية التصنيع هو ضرورة التنبيه إلى الصناعات التي تعطي الأولوية¹.

ثانيا: تنوع مجالات التجارة الخارجية

إن الحديث عن تنوع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبيها الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة كليهما يمكن التعرف على مدى الاعتماد على تصدير سلعة وحيدة، عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، وكذا طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد على هذه ستؤثر على إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، يعني أن تنوع هيكل الصادرات هو الحل الأمثل لاستمرارها.

كما يقصد هنا بعملية تنوع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فقط، بل كذلك بمنتجات تم تحويلها ومعالجتها وتصنيعها، ومن ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، كما أن شدة التنوع في الإنتاج السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية

¹ محمد كريم قروف، التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقارنة للقواعد والدلائل، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 2، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016، ص 120.

الاقتصادية بالسلب، ولهذا فإن تنوع الواردات يعني تقليل من أصنافها عكس الصادرات، فعندما مثلاً يكون البلد كان يستورد نوع واحد من الغذاء ويصبح هذا النوع بإمكانه أن ينتج فيقوم بشطبه من قائمة الواردات وهكذا إلى أن يقلل من نسبة الاستيراد¹.

المبحث الثاني: لعنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي

في ظل تناقض غريب شهدته العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، واجهت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية نموًا اقتصاديًا بطيئًا للغاية مقارنةً بالدول الفقيرة في هذه الموارد، يطلق الاقتصاديون على هذه الظاهرة اسم "لعنة الموارد الطبيعية".

المطلب الأول: دراسة استقصائية لأطروحة لعنة الموارد

بإمكان الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية أن تُدرّ ثروات هائلة على الدول التي تمتلكها. لكن غالبًا ما يكون أداء هذه الدول من حيث التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد أسوأ من الدول ذات الموارد الأقل. فمثلاً، دول مثل أنغولا وجنوب إفريقيا والسودان والكونغو والعراق وفنزويلا غنية بالنفط أو الماس أو المعادن، ومع ذلك لا تزال شعوبها تعاني من انخفاض في دخل الفرد وتدني في مستوى المعيشة. ففي الفترة من 1980 إلى 2006، تراجع دخل الفرد بنسبة 6% في فنزويلا، و45% في الغابون، و 85% في العراق، في المقابل، حققت اقتصادات شرق آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ معدلات نمو كبيرة ومستويات معيشة قريبة من المستوى الغربي على الرغم من كونها جزراً صخرية (أو شبه جزر) مع عدم وجود موارد طبيعية قابلة للتصدير تقريباً.

وحسب (Henri Ondo Atangana 2019)، فإن اكتشاف الموارد الطبيعية في الدول النامية وخاصة في إفريقيا، بدلاً من أن يساهم في تحقيق ميزة اقتصادية اجتماعية مستدامة، أصبح يُعتبر "لعنة". مفارقة تفوق الاقتصاديات فقيرة الموارد على الاقتصاديات غنية الموارد هي أمر ثابت تاريخياً أيضاً، ففي القرن السابع عشر، تفوقت هولندا الفقيرة على إسبانيا الغنية بالذهب والفضة التي جلبتها من مستعمراتها. وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، تفوقت اقتصادات الدول الفقيرة بالموارد مثل اليابان وسويسرا على الاقتصادات الغنية بالموارد مثل روسيا².

¹ بلعما أسماء، مرجع سبق ذكره، ص، 22.

² Sachs. J D, Warner.A , **Natural resource abundance and economic growth** , 1995, p41.

الفرع الأول: مفهوم ظاهرة نقمة الموارد أو لعنة الموارد

تعني نقمة الموارد التناسب العكسي ما بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى، أي أنها تبين مدى وجود تناقض بين زيادة الموارد الطبيعية غير المتجددة الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سلبية للتنمية.

فنعني بلعنة الموارد في المفهوم الضيق: "التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد من جهة ومعدلات النمو من جهة أخرى، وظهور نتائج سيئة للتنمية"¹.

تشير نقمة الموارد المعروفة أيضاً باسم مفارقة الوفرة إلى التناقض المتمثل في أن البلدان التي لديها وفرة من الموارد الطبيعية (مثل الوقود الأحفوري وبعض المعادن) تميل إلى تحقيق نمو اقتصادي أقل، وديمقراطية أقل، ونتائج إنمائية أسوأ من البلدان التي تمتلك موارد طبيعية أقل، و هناك العديد من النظريات والكثير من النقاش الأكاديمي حول أسباب هذه النتائج السلبية واستثناءاتها، إذ يعتقد معظم الخبراء أن لعنة الموارد ليست عالمية أو حتمية، لكنها تؤثر على أنواع معينة من البلدان أو المناطق في ظل ظروف معينة².

الفرع الثاني: تطور أطروحة لعنة الموارد

يختلف خبراء الاقتصاد حول تأثير ثروات الأرض على الاقتصاد، فيرى البعض أمثال سميث ودافيد ريكاردو أن هذه الثروات مفيدة وتساعد على تنمية الدول واتفق مع هذا الرأي العديد من خبراء الاقتصاد الذين عاشوا بعد الحرب العالمية الثانية من بينهم (Rostow 1961) بقوله أن "ثروات الموارد الطبيعية ستمكن البلدان النامية من الانتقال من التخلف الاقتصادي إلى الإقلاع الصناعي مثل أستراليا وأمريكا وبريطانيا، فمساندو هذا الاتجاه اعتقدوا أن ثروات الأرض ستساعد على بناء المصانع وخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات.

لكن ظهرت آراء أخرى ينتمون إلى المدرسة البنيوية وأهم روادها "راوول بريش"، ترى أن ثروات الأرض قد تكون ضارة، حيث أوضح هؤلاء أن الدول التي تعتمد على ثروات الأرض قد تواجه صعوبات اقتصادية.

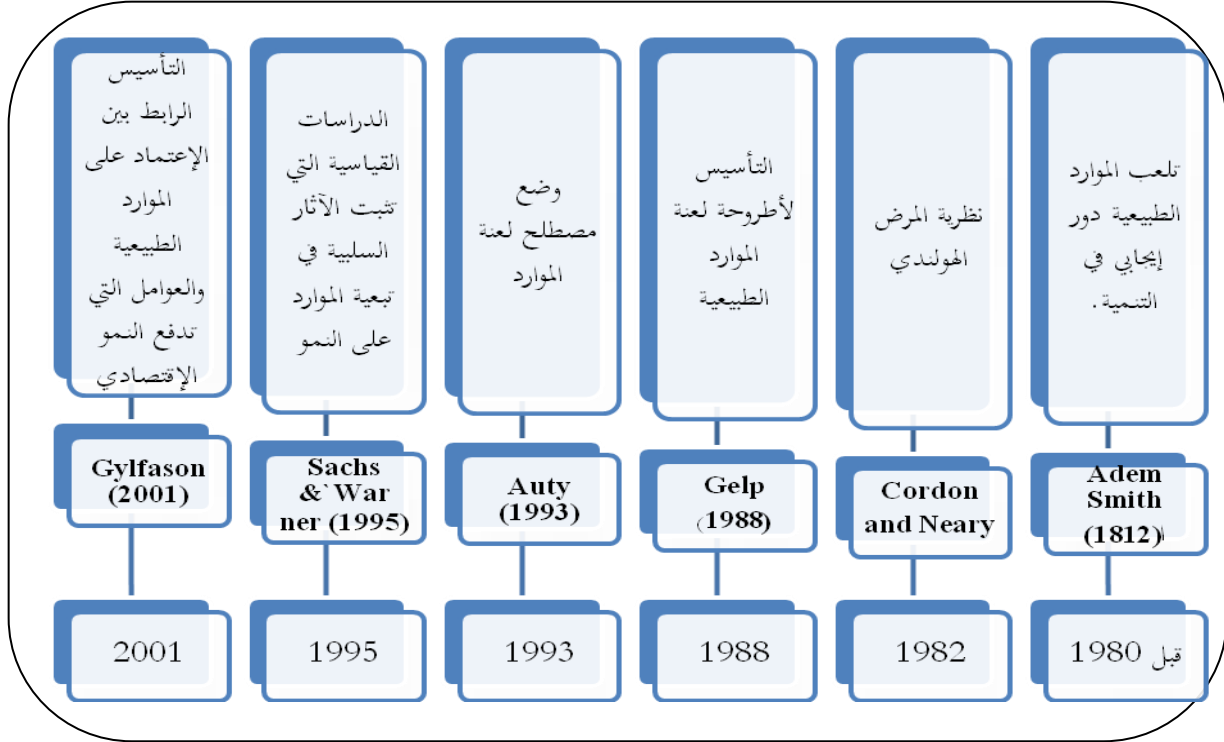
وجدوا أن الدول التي تصدر المواد الخام مثل النفط والحديد تواجه مشاكل أكثر من الدول التي تصدر المنتجات المصنعة مثل السيارات والأدوات الإلكترونية، وفسر بعضهم ذلك بأن الطلب على المواد الخام لا يزداد بنفس سرعة الطلب على المنتجات المصنعة لذلك، قد تضطر الدول التي تعتمد على ثروات الأرض إلى بيعها بأسعار رخيصة.

¹ صادق هادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج - دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج-، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019، ص 12.

² Venables, Anthony J, Using Natural Resources for Development: Why Has It Proven So Difficult?, Journal of Economic Perspectives.v30, n1, 2016, p184-161.

ورغم ظهور هذه النظرية إلا أن النظرة الإيجابية للموارد الطبيعية ضلت قائمة حتى أوائل الثمانينات أين ظهرت نظرية جديدة تسمى "المرض الهولندي" شرحت هذه النظرية كيف أدى اكتشاف الغاز الطبيعي في هولندا إلى إضعاف الصناعة الهولندية، أدى ذلك إلى انتشار فكرة أن ثروات الأرض قد تكون ضارة¹.

الشكل (2-4): التطور التاريخي للجنة الموارد



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Badeeb, R. A, Lean, H. H., Clark, J, **The evolution of the natural resource curse thesis: A critical literature survey.** Resources Policy, p: 51-134.

الفرع الثالث: بعض الدراسات التي أثبتت وجود الظاهرة

هناك مجموعة من الدراسات التي قام بها جملة من الباحثين المختصين، والتي أثبتت حقيقة وجود ما يعرف بلجنة الموارد، التي تصيب الاقتصاديات التي تعتمد أساسا على مورد طبيعي وحيد لتحريك الاقتصاد ومن هذه الدراسات:

– دراسة غوبيند نانكاني (Gobind Nankani) 1979: أكد أن الاقتصاديات التي تحظى بثروات طبيعية معدنية تسجل أداء ضعيف في القطاعات الأخرى كالزراعة وتنوع الصادرات، استقرار الإيرادات كما أنها لا تستطيع معالجة التضخم وتعاني من البطالة والدين الخارجي وهذا بالمقارنة مع الاقتصاديات التي لا تمتلك ثروة طبيعية².

¹ منصور منال، لجنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، مجلة دراسات، المجلد 6، العدد 3، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، ص 181.

² صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

- دراسة ريتشارد اوتي Richard Auty: تبين من خلال الدراسة أن الدول الغنية بالموارد والثروات الطبيعية قد فشلت في استغلالها وهو ما يؤكد عدم تحقيقها للنمو والتنمية الاقتصادية.

- دراسة (J.D.Sachs & A.M.Warner) 1995: وتوصل فيها الباحثان إن أن الاقتصاديات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية بالنسبة للنتائج الداخلي الخام لسنة 1971 نسبة كبيرة من مجموع الصادرات تتجه نحو تحقيق معدلات نمو منخفضة في الفترات اللاحقة من 1971 إلى 1989.

كما استخلصا هذان الاقتصاديان أن من أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المثيرة للدهشة هو أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة مع الدول التي لا تملك موارد، غير أن هذا الارتباط السلبي يبدو للوهلة الأولى كلغز لأنه لا يخطر على البال أن تؤدي وفرة في الموارد الطبيعية إلى تراجع مختلف قطاعات الاقتصاد، لأن قبل كل شيء، وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة ثروة البلاد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات المحلية من الموارد ورفع مداخيل الاقتصاد وترجيح تكلفة معدلات التبادل التجاري لصالح البلد المصدر لهذه الموارد وبالتالي يجب أن يعرف هذا الاقتصاد زيادة في معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وليس العكس¹.

- دراسة (S.Van Wijnbergen) 1984: الذي يعتبر نقمة الموارد كونه يؤدي إلى آثار غير مرغوب فيها على القطاع الإنتاجي المحلي من خلال رفع سعر الصرف الحقيقي والإسمي للعملة المحلية وهذا بدوره يؤثر سلبا على تنافسية الصادرات البلد من المنتجات الصناعية والفلاحية ويترب عنه تراجع في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري (الفلاحة، الصناعة)، التي تعتبر أكثر القطاعات خلقا لليد العاملة مقارنة بقطاع الموارد الطبيعية².

المطلب الثاني: القنوات المحتملة للعنة الموارد

لا يكفي عند تحليل العلاقة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي التركيز فقط على تأثير الموارد على النمو، بل يجب أيضا فهم كيفية تأثير الاعتماد على تلك الموارد على ضعف الأداء الاقتصادي بمعنى آخر معرفة الميكانيزمات والقنوات التي تربط الاعتماد على المورد بالأداء لاقتصادي الضعيف.

ويمكن تقسيم هذه القنوات إلى قسمين، قنوات اقتصادية وقنوات سياسية.

¹ Richard M. Auty, **Sustained Development in Mineral Economies: The Resource Curse**, Thesis Routledge, New York, 1993 ,

https://www.google.dz/books/edition/The_Political_Economy_of_Violence/WqMwJDVENZEC?hl=ar&gbpv=1&dq=Richard+M.+Auty+Sustained+Development+in+Miner (view: 09/07/2023) 21:09.

² شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الإقتصاد الجزائري -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - الجزائر، 2012، ص 5-6.

الفرع الأول: القنوات الاقتصادية

أولاً: تدهور معدلات التبادل

وتعود لـ "راؤول بريش"، هي نظرية اقتصادية طورها راؤول في عام 1950، تفترض النظرية أن معدلات التبادل بين المنتجات الأولية (مثل المواد الغذائية والمواد الخام) تميل إلى التدهور مع مرور مع مرور الوقت مقارنة بأسعار السلع المصنعة ما يضع مصدري الموارد الخام في وضع غير مواتي في التجارة الخارجية.

ثانياً: المرض الهولندي

نشأ هذا المصطلح تاريخياً لوصف تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف حقول الغاز الطبيعي في بحر الشمال خلال النصف الثاني من القرن الماضي، ويعتبر المرض الهولندي القنوات الاقتصادية الأبرز للجنة الموارد الطبيعية ونعني بالمرض الهولندي حسب "frankel" عند حدوث طفرة في أسعار الموارد الطبيعية يزداد الدخل المحلي وكذلك الطلب على السلع، تؤدي هذه الزيادة إلى تضخم تقدير سعر الصرف الحقيقي (يأخذ شكل ارتفاع قيمة العملة الاسمية إذا كان لدى الدولة سعر صرف عائم أو شكل تدفقات نقدية إلى الداخل والتضخم إذا كان لدى الدولة سعر صرف ثابت) ونتيجة لذلك تزداد الأسعار النسبية للسلع غير المرتبطة بالموارد ويصبح تصديرها باهض التكلفة مقارنة بأسعار السوق العالمية، ويؤدي ذلك إلى انخفاض القدرة التنافسية لهذه السلع غير المرتبطة بالموارد والاستثمار الذي يجذبها، يسمى هذا التأثير السلبي على النمو الاقتصادي للبلد المصدر للموارد بـ "تأثير الإنفاق"¹.

ثالثاً: تقلبات الأسواق

تُعَدُّ تقلبات الأسواق هاجساً كبيراً للدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير الموارد الطبيعية، حيث تُلقِي هذه التقلبات بظلالها السلبية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بدءاً من النمو الاقتصادي وصولاً إلى مستويات الفقر والتحصيل العلمي.

تحمل تقلبات الأسواق عدة آثار أهمها²:

- النمو الاقتصادي: تؤدي تقلبات أسعار الموارد الطبيعية إلى عدم استقرار النمو الاقتصادي، ففي فترات ارتفاع الأسعار، قد تُحقق الدول إيرادات مرتفعة، مما قد يؤدي إلى إنفاق مفرط دون استثمار حكيم. بينما في فترات انخفاض الأسعار، قد تواجه هذه الدول عجزاً مالياً، مما يُعيق فرص النمو والاستثمار؛

¹ حجيعة عبد المنعم، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمحروقات مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1980-2018، أطروحة دكتوراه علوم في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، 2022، ص ص 67-68.

² الزهراني محمود، أثر تقلبات أسواق الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في الدول المنتجة: دراسة تحليلية، مجلة الإقتصاد والتنمية، المجلد 1، العدد 33، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، 2019، ص ص 45-62.

- الاستثمار: تُثبت تقلبات الأسواق الاستثمار في قطاعات أخرى غير قطاع الموارد الطبيعية، ففي ظلّ عدم اليقين بشأن مستقبل إيرادات هذه الدول، قد يُحجم المستثمرون عن ضخّ أموالهم في مشاريع جديدة؛
- توزيع الدخل: تُؤدّي تقلبات أسعار الموارد الطبيعية إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فعادةً ما يستفيد من ارتفاع الأسعار فئة محدودة من كبار المصدّرين، بينما تُعاني الطبقات الفقيرة من تداعيات انخفاضها؛
- الفقر: قد تُؤدّي تقلبات الأسواق إلى ازدياد معدلات الفقر، ففي فترات انخفاض الأسعار، قد تفقد شرائح من السكان وظائفها أو مصادر دخلها، ممّا يُفاقم من مشكلة الفقر؛
- التحصيل العلمي: قد تُؤثّر تقلبات الأسواق على جودة التعليم، ففي ظلّ عدم استقرار الإيرادات الحكومية، قد تُضطرّ الدول إلى تقليص ميزانيات التعليم، ممّا يُؤثّر سلبيًا على جودة الخدمات التعليمية المقدّمة؛
- النمو الفردي: أظهرت الدراسات أنّ النمو في الناتج الفردي يتأثّر سلبيًا بتقلب نمو الناتج غير المتوقع، ونظرًا لاعتماد الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية بشكل كبير على إيرادات هذه الموارد، فإنّ تقلب أسعارها يُؤدّي إلى تقلب كبير في نمو الناتج غير المتوقع، ممّا يُؤثّر سلبيًا على النمو الفردي.

الفرع الثاني: القنوات السياسية

- الفساد والجودة المؤسسية

توجد العديد من الدراسات التي تناولت دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية، مثل دراسة "Acemoglu" في عام 2003، التي أظهرت أن جودة المؤسسات تؤثر بشكل كبير على الفروقات بين البلدان في دخل الفرد، من جانب آخر، تتناول الأدبيات المتعلقة بـ "لعنة الموارد الطبيعية" تأثير المؤسسات، ومن أبرز الدراسات في هذا السياق دراسة "Mehlum" عام 2006، فقد حاولت هذه الدراسة فهم سبب تمكن بعض البلدان الغنية بالموارد من تحقيق نمو اقتصادي في حين فشل آخرون، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة المؤسسات تحدد ما إذا كان البلد سيتفادى لعنة الموارد أم لا، كما وجدت أن الجمع بين المؤسسات الضعيفة ووفرة الموارد الطبيعية يؤدي إلى انخفاض مستويات النمو، بينما تسهم المؤسسات الداعمة للمنتجين في تعزيز استفادة البلدان من مواردها الطبيعية بشكل كامل¹.

المطلب الثالث: المرض الهولندي (المفهوم -الميكانيزمات)

تتردد على مسامعنا عبارة "المرض الهولندي" كشبحٍ يُحيّم على الدول الغنية بالموارد الطبيعية، يُهدّد ازدهارها ويُعيق تقدّمها، فما هو هذا المرض؟ وكيف ينبغي لهذه الدول التصدي له؟

¹ حجابة عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 68.

الفرع الأول: مفهوم المرض الهولندي

توصل الخبراء إلى اقتراح وراء الأداء الاقتصادي الهزيل للبلدان الغنية بالموارد أو ما يعرف بنقمة الموارد الطبيعية، حيث يرى بعض الاقتصاديين أن المرض الهولندي يعتبر من أهم التفسيرات الاقتصادية لنقمة الموارد.

أولاً: نشأة المرض الهولندي

قد تكون تسمية المرض الهولندي لظاهرة الاعتماد على العوائد الريعية واضمحلال الأنشطة الإنتاجية الصناعية حديثة العهد إلى حد ما، ولكن لهذه الظاهرة جذور تاريخية قد تعود إلى بدايات القرن السادس عشر، وجميع الحالات المتجسدة في وجود ثروات سخية في هذا البلد أو ذاك بفضل اكتشافات وهبتها الطبيعة من موارد طبيعية ثمينة سواء في مجال المعادن النفيسة (الذهب، ألماس، النحاس، اليورانيوم، البوكسيت)، أو في مجال مستلزمات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) أو على شكل محاصيل زراعية ذات قيمة تجارية وعائد نقدي كبير (البن، الشاي، الكاكاو، السكر، إلخ...) (المساعدات الأجنبية وتحويلات المهاجرين¹).

يقول المؤلف الإسباني الشهير "ميجويل دي سيرفانتس سافيدرا" الذي كتب في القرن السادس عشر رواية "دون كيشوت دي لمانشا" "إن نعمة الثروة لا تتمثل في مجرد تملكها أو التبذير في الإنفاق ولكن في استخدامها بطريقة حكيمة" وكان هذا في وقت تمتعت فيه إسبانيا بفرص الحصول على ثروة كانت قد اكتشفت مؤخرا من الموارد الطبيعية، بما في ذلك الذهب في الأمريكيتين، وبما أن فكر المدرسة التجارية هو السائد آنذاك والذي يعتبر أن قوة الدولة وتقدمها من كمية احتياطاتها من المعادن النفيسة، أدى هذا التوسع في الاحتفاظ بالمعدن النفيس إلى تخلفها عن التطورات الحاصلة في أوروبا آنذاك والمتمثلة في الثورة الصناعية، ورغم أن الأعراض الأساسية للمرض لوحظت أول مرة في القرن التاسع عشر عقب استعمار حمى البحث عن الذهب في كاليفورنيا عام 1849 إلا أن مصطلح "المرض الهولندي" دخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ أكثر من أربعين سنة و أول من نشر المصطلح كان مجلة الاقتصادي البريطانية Theeconomist في أحد أعدادها الصادرة في 26 نوفمبر 1977، عندما جرت مناقشات حول المشكلات المحتملة النشوء في بريطانيا العظمى عقب اكتشاف حقول النفط في البحر الإيرلندي، حيث أشارت إلى الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الهولندي في أعقاب استغلال احتياطيات الغاز الطبيعي في رواسب Slochteren في الستينيات، حاولت من خلاله توضيح الظاهرة الغربية على الاقتصاد الهولندي بعد صدمة النفط الأولى سنة 1973 إذ أن هولندا التي سجلت أداء اقتصاديا جيدا لعدة سنوات متتالية واجهت حالة من الركود، فإذا كانت أغلب الدول الأوروبية عانت من ارتفاع أسعار النفط من جهة، كانت هولندا أكثر تأثرا من أي دولة بهذا الارتفاع في الأسعار من جهة ثانية، وكذلك لم يرتفع

¹ حنا سامي، المرض الهولندي: مفهومه وتداعياته الاقتصادية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2020، ص ص 45-63.

الإنتاج الصناعي منذ 1974، وانخفض إجمالي الاستثمار الخاص إلى 15%، أما حصة الأرباح في الدخل الوطني التي حققت عتبة 16.8% في المتوسط سنويا بين سنتي 1965، 1970 بلغ متوسطه 3.5% فقط خلال السنوات الخمس التي تلت الصدمة النفطية الأولى¹.

ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي للمرض الهولندي

يعرف المرض الهولندي بأنه: "مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية السلبية التي تنشأ من حدوث زيادة كبيرة من الإنفاق الممول بإيرادات النفط والغاز، فإذا كان الإنفاق موجهها أساسا إلى سلع منتجة محليا، يمكن أن ترتفع السلع المحلية وترتفع قيمة سعر الصرف، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول رأس المال والعمالة إلى إنتاج سلع غير تبادلية وإلى تآكل القدرة التنافسية للاقتصاد الغير الرسمي".

تم وضع مفهوم شامل للعللة الهولندية: على أنها انتعاش اقتصاد دولة ناتج عن ارتفاع مفاجئ للدخل والناجم عن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية للدولة والمؤدي إلى آثار وخيمة على القطاعات الإنتاجية مما يؤدي إلى تدهورها وتراجع إنتاجها².

الفرع الثاني: النماذج الخاصة بالمرض الهولندي

تضع النماذج الخاصة بالمرض الهولندي التركيز على التشوهات القطاعية الناتجة عن ظهور قطاع في حالة ازدهار وتساعد في فهم صعوبات الدول المصدرة للموارد الطبيعية، وسيتم عرض فيما يلي النماذج الخاصة بالمرض الهولندي التي قدمها "غريغوري" وأكملها "كوردون ونيري"، فالنموذج المقدم من قبل "غريغوري" في اعتباره معدل الصرف كمتغير تعديلي وحيد، بينما يضيف نموذج "كوردون ونيري" معدل الأجور كمتغير تعديلي آخر.

أولا: حسب نموذج غريغوري (1976)

يؤدي ارتفاع صادرات المواد الخام في المرحلة الأولى إلى زيادة في الصادرات العامة، مما يؤدي إلى تقوية العملة المحلية (تحسين شروط التبادل)، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة مقارنة بالسلع المتداولة محليا، وهذا يؤدي إلى تقليل حجم الصادرات (باستثناء القطاع الذي يشهد ازدهارا) وزيادة حجم الواردات بسبب تقوية سعر الصرف، مما يضر بالصناعة المحلية المتعرضة للمنافسة الدولية (فقدان حصص السوق) بالتالي، يقلل ازدهار المورد الطبيعي من حجم

¹ عامر محمد، هوارى علي، خنوس سميحة، تشخيص أعراض المرض الهولندي - حالة الجزائر 2000-2020 -، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2023، ص 231.

² محمد هاني، ياسين مراح، صدمات السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2018، ص 2017.

الصناعات التي تنتج بدائل للواردات وصناعات الصادرات خارج المورد الطبيعي، سيستفيد ظهور القطاع المزدهر فقط من مالكي الموارد الطبيعية وعمال قطاع السلع غير المتبادلة.¹

ثانياً: نموذج "كوردن ونيري" لتفسير ظاهرة العلة الهولندية

وفي محاولة لتوضيح آثار أو معرفة إذا كان اقتصاد الدولة يعاني من العلة الهولندية قام الاقتصاديان (W. Max Cordan) و (J. peter Neary) بوضع نموذج يشرح من خلاله ظاهرة المرض الهولندي بحيث ركز من خلاله على ثلاثة قطاعات، قطاع المصدر (قطاع المناجم)، قطاع المنتجات القابلة للتبادل (السلع المصنعة) وقطاع المنتجات الغير قابلة للتبادل (الخدمات)، كما افترض أن كل قطاع يساهم فيه عاملي إنتاج عنصر نوعي (رأس المال) وعنصر متحرك (العمل).

ويدرس النموذج آثار نمو وازدهار القطاع المصدر (Boom) على قطاع المنتجات القابلة للتبادل الأخرى (السلع المصنعة) وفي هذا الصدد يميز الباحثان بين أثرين:

✓ أثر حركة الموارد: هذا الأثر راجع إلى انتقال عنصر الإنتاج الحركي (العمل) من قطاع المنتجات القابلة للتبادل خارج القطاع المصدر إلى القطاع المصدر (Boom) والقطاع غير قابل للتبادل وذلك نتيجة ارتفاع الأجور وكذلك زيادة الطلب على عنصر العمل؛

✓ أثر الإنفاق: مرتبط بارتفاع الإنفاق الناتج عن ارتفاع المداخيل نتيجة تحسن معدلات التبادل، ففي حالة إنفاق الدخل كاملاً مع عدم كون المنتجات غير قابلة للتبادل سلعة رديئة، تترجم الزيادة في الدخل بالزيادة في الطلب على هذه السلعة، وأمام حالة ارتفاع الطلب على العرض سيكون هناك ارتفاع في الأسعار المحلية للسلع الغير قابلة للتبادل، الشيء الذي يخفض السعر النسبي بين سعر السلع القابلة للتبادل خارج القطاع المصدر والسلع الغير قابلة للتبادل وفي المقابل ينحدر إنتاج السلع القابلة للتبادل خارج القطاع المصدر.²

الفرع الثالث: تأثيرات العائد

وفقاً لنظرية الداء الهولندي، يمكن تقسيم التأثيرات الرئيسية للعائد على الاقتصاد إلى تأثيرات قصيرة ومتوسطة المدى وتأثيرات طويلة المدى.

¹ Sid Ahmed A, Celso Furtado et le développement à partir de l'exportation des ressources naturelles non renouvelables, Cahiers du Brésil Contemporain, v 33, n 34, 1998, p83-85.

² Sid Ahmed A, op.cit, p 91.

- تأثيرات الإيرادات على المدى القصير والمتوسط.

سمة شائعة في اقتصاد البترول هي الاتجاه السريع لزيادة الصادرات بسبب المرونة - الدخل من الطلب المرتفع على السلع الأولية في البلدان الصناعية، نتيجة لتدفق الإيرادات الضخمة، ستكون الموازنات العامة فائضة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وهو رد فعل مباشر من الدولة، عبر إعادة تقييم الإيرادات بشكل خاص.

هذا يجعل الأفراد أكثر ثراء بشكل اصطناعي وبالتالي أكثر تطلّباً في ما يتعلق بجودة السلع المادية التي سيطلبون بها بشكل أكبر، ونظراً لعجز القطاعات الإنتاجية عن تلبية احتياجات مجتمع تغير نمط حياته بسرعة، ستتجه الطلبات الجديدة نحو الأسواق الدولية، مما يعرض القطاعات الإنتاجية المحلية للخطر من خلال الاستيراد هذا السيناريو سيدفع قطاع الخدمات الذي يسوق السلع المستوردة، مما سيؤدي أيضاً إلى عدم تكافؤ إعادة توزيع الدخل، نظراً لأن جزءاً واحداً فقط من السكان يستفيد من زيادة الموارد، لا ينبغي أيضاً ننسى أن تحسين مستوى حياة العمال يشجع على تحقيق المشاريع العمرانية الكبيرة والمرافق العامة، وبالتالي يمكن تسجيل إنشاء وظائف مؤقتة، مما سيمتص البطالة الحالية ويجذب السكان الريفيين إلى المدن، مغادرين بذل الريف والزراعة، بالمقابل، ينشأ إعادة تخصيص لعوامل الإنتاج نتيجة لزيادة العائدات الحافزة لعوامل الإنتاج في القطاعات المزدهرة والخدمات. ويتعلق الأمر بالظاهرة المعروفة بـ "تأثير حركة الموارد"¹.

- تأثير الدخل الطويل الأجل

تحقيق دخل من استخراج الموارد بشكل مفرط قد يؤدي في البداية إلى فائض تجاري، مما يترجم إلى تقييم أعلى للعملة المحلية، وهو ما قد يثني عن إنتاج السلع القابلة للتسويق دولياً، في المرحلة التالية، تسهم الفوائض النقدية، التي تُنفق على السلع المستوردة، في تعزيز التضخم، كما أشار (Mouhoubi (2010 في الواقع، في غياب إنشاء ثروة حقيقية، يظهر تأثير مباشر في زيادة الطلب وبالتالي الأسعار، وهو ما يُعرف بـ "التضخم الناتج عن زيادة كتلة النقد"، بالإضافة إلى ذلك، تؤدي التقلبات المفاجئة في أسعار النفط العالمية، التي تخلق دورات من التوسع والإفلاس، إلى صعوبة إدارة الاقتصاد بكفاءة، و تؤثر تقلبات أسعار السوق العالمية سلبيًا على الانضباط المالي، وتخطيط الدولة، والتنمية المستدامة.

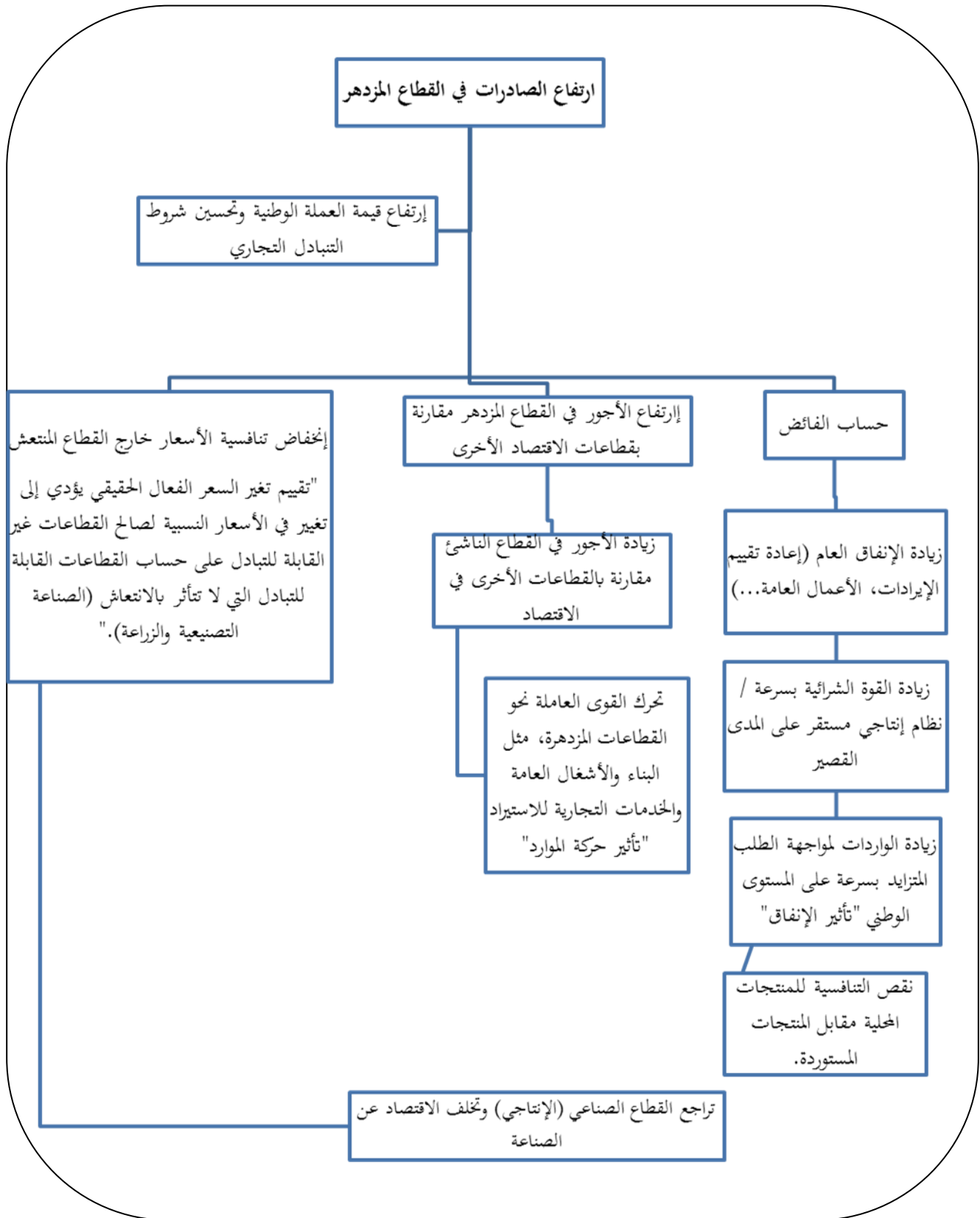
تؤدي هذه الحالة إلى ضعف في التوازن الخارجي، الذي يترجم بدوره إلى ضعف في التوازن الداخلي (المالية العامة) وفي الاقتصاد بشكل عام، مما يفرض على الاقتصاد تطوير سياسات صناعية جديدة لتنويع وتحسين موقعه التنافسي في الأسواق العالمية².

والرسم البياني التالي يوضح أساسيات المرض الهولندي.

¹ Sid Ahmed A, op.cit, p92.

² Sid Ahmed A, Du dutchdisease à « l'OPEP disease », **Quelques conditions théoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole** Revue du Tiers-Monde oct/dec1987, p67 .

الشكل (2-5): آليات المرض الهولندي



المبحث الثالث: تجارب دولية في التنوع الاقتصادي

التنوع الاقتصادي هو استراتيجية تهدف إلى تقليل اعتماد دولة على قطاع أو سلعة واحدة، يمكن أن يساعد التنوع في تقليل المخاطر الاقتصادية، وتعزيز النمو، وخلق فرص عمل جديدة، وهناك العديد من التجارب الدولية الناجحة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: التنوع الاقتصادي في النرويج

غالبًا ما يُنظر إلى النرويج على أنها مثال نموذجي لكيفية إدارة الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، كدولة غنية بالنفط، أثبتت النرويج نجاحها في صناعة النفط من خلال الاستفادة من مزاياها في إنشاء بنية تحتية قوية والحفاظ عليها وبالتالي تعزيز اقتصادها وتطويره، وعليه يهدف هذا المطلب إلى الوقوف على التجربة النرويجية من خلال تحديد أسباب النجاح والمبادئ والسياسات التي تتبناها النرويج لتحويل تركيزها من إنتاج النفط فقط إلى تنوع الاقتصاد.

الفرع الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد النفطي في النرويج

تم اكتشاف النفط في النرويج منذ عام 1965 بعد أن كانت تعتمد على صناعة صيد الأسماك والتجارة البحرية¹، لذا اهتمت الحكومة النرويجية بالنفط المكتشف حديثًا والذي قد يؤثر سلبًا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في النرويج من حيث أن الدولة ليست مستعدة لمثل هذه الثروة الضخمة، وموارد النفط والغاز عرضة للنضوب وأن الدخل من هذه المصادر قد لا يكون مستقرًا وخاضعًا لتقلبات أسواق النفط، لذا شجعت النرويج الشركات الوطنية على إنتاج النفط وبعد توفر النفط، تحولت الدولة إلى تبني سياسة تعتمد أخذ الوقت والتعامل ببطء مع النفط ريثما تكون الدولة مستعدة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا لاستيعاب مصدر طبيعي مكتشف حديثًا، وبالتالي فإن الدولة تحقق نعمة الزيت وتجنب لعنته².

أعلنت لجنة الطاقة في البرلمان النرويجي في عام 1970 مبادئ مهمة تدعم صناعة النفط، وأكدت المبادئ على³:

✓ - الرقابة الوطنية على القرارات المتعلقة بالعمليات النفطية؛

✓ تزويد البلاد بالاحتياجات الضرورية من الطاقة؛

✓ خلق فرص جديدة للاستثمار النفطي؛

¹ نوي نبيلة، دراسة قياسية لأثر التنوع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال الفترة 2003-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022، ص 643.

² Salman H, Dutch Disease and the Arab economy (economics), 2008, view: 22/06/2023, <https://www.iiste.org/Journals/index.php/JEDS/article/download>

³ Nasser M, Oil policy: the Nigerian experience, 2012, view: 22/06/2023, https://www.zbw.eu/econis-archiv/bitstream/11159/8233/1/1750102129_0.pdf

- ✓ حماية البيئة والصناعات المعاصرة من أي آثار سلبية قد تنتج عن صناعة النفط؛
- ✓ على الدولة أن تراعي التوازن بين الأهداف الوطنية والدولية في مجال صناعة النفط؛
- ✓ إنشاء شركة حكومية وطنية تتولى المصالح التجارية للدولة والمهام التشغيلية في قطاع النفط؛
- ✓ تعزيز الأنشطة النرويجية على المستوى الدولي لإدخال نهج النرويج في قطاع النفط؛
- ✓ شدد أيضا على الحاجة إلى تطوير أساس متين لاتخاذ القرار فيما يتعلق بسياسة الامتياز وكيفية استخدام عائدات النفط؛

- ✓ حذرت الدولة من أن تصعيد عمليات الاستكشاف قد ينتج عنه آثار سلبية؛
- ✓ إشراك الصناعات الوطنية في العمليات النفطية المختلفة.

الفرع الثاني: استراتيجيات صناعة النفط في النرويج

تم التأكيد على ضرورة التخطيط الاستراتيجي الشامل في هذا الصدد، أين ناقش البرلمان النرويجي التداعيات المحتملة للتنقيب عن النفط وحصرها على النحو التالي¹:

- نقل الموارد المالية والبشرية من الصناعات التقليدية إلى الصناعات النفطية يقوض الصناعات التقليدية؛
- إن عمليات النفط وزيادة الاستهلاك المحلي تؤدي إلى زيادة الحاجة إلى العمالة مما يرفع من تكاليف الإنتاج للصناعات التقليدية؛

ولهذه الأسباب، قد تفقد الصناعات التقليدية قدرتها على الصمود في وجه المنافسة على الصعيدين الوطني والدولي، لذلك دعا البرلمان إلى أن أي زيادة في العمليات النفطية يجب أن تتم بشكل تدريجي، على أساس خطة استراتيجية مدروسة جيدا، كما نصت الحكومة النرويجية على أن الشركات العالمية يجب أن تساهم في تطوير الصناعة المحلية، وشجعت هذه الشركات على المساهمة في التكنولوجيا النرويجية في تطوير قطاع النفط.

فيما يتعلق بعائدات النفط، تضمنت استراتيجية النرويج ما يلي:

- تحصيل ومراجعة عائدات النفط بدقة وأمانة من أجل حماية المصلحة العامة؛
- عمل تخطيط إنمائي شامل يشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية واستخدام بعض عائدات النفط لخلق صناعات جديدة وتحويل المشاريع للجيل القادم؛

كما اعتمدت سياسات للصناعة النفطية تمثلت في:

¹ بوخاري لخلو، لعاب وليد، إشكالية إختلال التوازن الهيكلي وطرق معالجته في الإقتصاديات النفطية- دراسة حالة النرويج والإمارة العربية المتحدة -، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد 8، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص 48 - 53.

- سياسة التشاور:

ركزت السياسة الاقتصادية النرويجية في إدارة عائدات النفط على استراتيجية شاملة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مع تجنب الاعتماد المفرط على النفط. اتفقت الحكومة والبرلمان على تكليف وزارة المالية بتخطيط اقتصادي شامل بالتنسيق مع الوزارات المختصة، خصوصًا وزارة النفط، لضمان سيطرة الدولة على العمليات النفطية ودعم الصناعة الوطنية في هذا القطاع. تم التشديد على موافقة البرلمان على خطط تطوير حقول النفط، ما يعزز الرقابة الوطنية ويحمي الصناعات الأخرى من التأثيرات السلبية.

أوصت لجنة حكومية متخصصة في 1983 بتوسيع عمليات النفط بشكل معتدل لحين جاهزية الاقتصاد، واقترحت إنشاء صندوق سيادي للاستفادة من عائدات النفط وتوجيهها للأجيال القادمة، مع الحفاظ على توازن اقتصادي يمنع تضرر الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط. في 1990، أُسس هذا الصندوق ليكون جزءًا من الميزانية العامة بشرط عدم سحب أكثر من 4% سنويًا، ما يدعم الاستدامة الاقتصادية¹.

- سياسة الحماية:

كانت حماية الصناعة الجديدة مجرد ترتيب مؤقت لتعويض المكاسب الاجتماعية طويلة الأجل من التكاليف الاجتماعية الأقرب والتي ستتطلب زيادة الدخل القومي بما يتجاوز ما كان ينبغي أن يكون عليه لو لم تكن الصناعة الجديدة محمية، أدت سياسة الحماية في فترة وجيزة إلى إنشاء سوق ضخم للسلع والخدمات المتعلقة بسوق النفط².

- سياسة المعرفة:

كان المفهوم العام للصناعة النفطية في الدولة هو التفاوض على العمليات النفطية من مرحلة الاستكشاف المبكرة إلى مجال التطوير والاستخراج والتكرير بما في ذلك الأنشطة الجيولوجية والتقنية والتمويلية وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال المشاركة الفعالة في جميع جوانب النفط، وبناءً على ذلك، اشترطت الحكومة على الدولة أن تشارك في المفاوضات مع شركات النفط العالمية وأنشأت شركة وطنية (نفط شتات) لتصبح شريكًا مفاوضًا لشركات النفط العالمية الكبرى.

سياسة شروط الترخيص النرويجية فيما يتعلق بصناعة النفط هي إلزام شركات النفط الدولية بتقديم دورات تدريبية للمهندسين النرويجيين لاكتساب المهارات والكفاءات أثناء العمل لدى الشركات الأجنبية عند عودتهم إلى النرويج يمكنهم استبدال المهندسين الأجانب، تلزم النرويج الشركات الأجنبية أيضًا بنقل الكفاءات والتعاون لتطوير تقنيات جديدة، وشجعت الشراكة بين الشركات المحلية والأجنبية، وجعلت الأبحاث إلزامية، وبناءً على ذلك، نمت الكفاءات النرويجية

¹Vadar Ovesen, work paper **Petroleum fiscal regimes and revenue managementsystems**, view: 30/06/2023:

<https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/081512.pdf>

² Vadar Ovesen, ibid.

والتطورات في صناعة النفط بسرعة في فترة زمنية قصيرة جدًا مما أدى إلى تعزيزها موقف النرويج القابل للتفاوض في صناعة النفط الدولية¹.

- سياسة التنويع:

اعتمدت النرويج دائمًا سياسة التنويع من أجل تقليل الاعتماد على عائدات النفط وحماية البلاد من المخاطر الناجمة عن التغيرات في سوق النفط والغاز الطبيعي.

في الستينيات، تمتعت النرويج بنمو اقتصادي قوي نسبيًا، وفائض كامل في الحساب الجاري ومتوسط العمالة، لذلك لم تكن هناك حاجة للاندفاع نحو تنمية النفط، على عكس معظم البلدان النامية، فقد وفر هذا الوضع الاقتصادي المستقر للبلاد أساسًا قويًا قابل للتفاوض في صناعة النفط الدولية، تحسن موقف النرويج القابل للتفاوض أكثر عندما ارتفعت أسعار النفط في السبعينيات².

الفرع الثالث: تقييم التنويع الاقتصادي في النرويج

سننتقل إلى أهم مؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي في النرويج:

أولاً: مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي

إن رصد تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يتيح لنا معرفة مدى تنوع الهيكل الاقتصادي للنرويج ، ولهذا فإننا ندرج الجداول التالية :

الجدول (2-2): إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في النرويج

السنة	الفلاحة	البناء	التصنيع	الخدمات	النفط والغاز
2010	%2.5	%5.4	%12.9	%54.8	%21.4
2011	%2.7	%5.8	%12.7	%55.3	%20.3
2012	%2.8	%6.1	%12.4	%55.7	%20.0
2013	%2.9	%6.4	%12.2	%56.2	%19.5
2014	%3.0	%6.7	%12.0	%56.7	%18.8
2015	%3.1	%7.0	%11.8	%57.3	%18.0
2016	%3.2	%7.3	%11.6	%57.8	%17.2
2017	%3.3	%7.6	%11.4	%58.3	%16.4
2018	%3.4	%7.9	%11.2	%58.8	%15.6
2019	%3.5	%8.2	%11.0	%59.4	%14.8
2020	%3.6	%8.5	%10.8	%59.9	%14.0

Source: <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS?locations=NO>

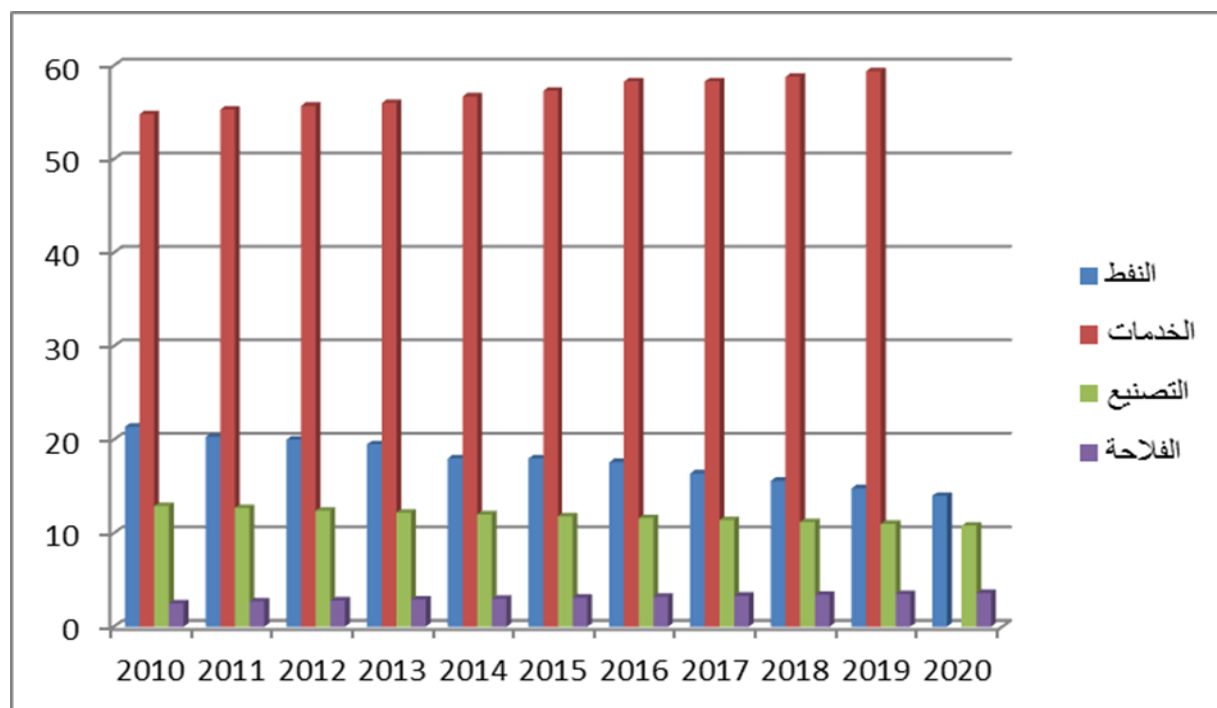
- Statistics Norway Statistical yearbook of Norway 2011، 2013، 2015، 2017، 2019، 2021، (<https://www.ssb.no/en>)

<https://stats.oecd.org/>

¹iiLarryCatá Backer, **Sovereign Wealth Funds as RegulatoryChameleons: The Norwegian Sovereign Wealth Funds andPublicGlobalGovernance Through Private Global Investment**, LAW JOURNAL, Pennsylvania State University, 10/5/2009, p 56 -57.

²iiLarry CatáBacker,Reference mentioned earlier, p 57.

الشكل (2-6): إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في النرويج



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال تحليل البيانات الموضحة في الشكل والجدول أعلاه، يظهر أن الاقتصاد النرويجي يعتمد على عدة قطاعات تتباين مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي. فقد شهد قطاع النفط تحديداً انخفاضاً ملحوظاً في مساهمته، حيث تراجعته قيمته من 21.4% في عام 2010 إلى 14.0% في عام 2020، هذا الانخفاض يعكس توجهاً نحو تقليل الاعتماد على النفط، ربما لأسباب تتعلق بالاستدامة وتنويع الاقتصاد.

في المقابل، ارتفع قطاع الخدمات بشكل ملحوظ خلال نفس الفترة، حيث ازدادت مساهمته من 54.8% في عام 2010 إلى 59.9% في عام 2020، ويعزى ذلك إلى توسع الخدمات المختلفة التي تشمل خدمات محلية ودولية، وخاصة تلك المرتبطة بقطاع النفط والنقل البحري والخدمات المالية الدولية، ما يجعل قطاع الخدمات أحد الركائز الأساسية للاقتصاد النرويجي.

أما بالنسبة لقطاعات التصنيع والبناء والزراعة، فقد حافظت على استقرار نسبي في مساهمتها بالناتج المحلي خلال الفترة من 2010 إلى 2020، مما يشير إلى توازن في الأداء الاقتصادي لهذه القطاعات وعدم تأثرها بتقلبات ملحوظة. تجدر الإشارة إلى أن قطاع الصناعة في النرويج يشمل نشاطات متنوعة، ويشكل نسبة تتراوح بين 10% و12% من الناتج المحلي، وهو ما يعكس أهمية تنوع النشاطات الصناعية وعدم اقتصرها على الصناعات المرتبطة بالنفط. ورغم أن

قطاع النفط لا يزال يحتفظ بمساهمة معتد بها تقدر بحوالي 20٪، إلا أن الاقتصاد النرويجي يظهر ملامح التنوع وعدم الاعتماد الكلي على هذا القطاع.

أما قطاعا البناء والزراعة، فتبقى مساهمتهما في الناتج المحلي النرويجي منخفضة نسبياً مقارنة ببقية القطاعات، مما يشير إلى أن الاقتصاد النرويجي يعتمد بشكل أكبر على القطاعات الخدمية والصناعية المتنوعة لدفع عجلة النمو.

ثانياً: تنوع الصادرات في النرويج

من بين المؤشرات المهمة في قياس التنوع الاقتصادي هو قياس مدى تنوع صادراته لأن تصدير البلد لسلعة ما تقابلها اكتفائه محلياً من هذه السلعة وسوف يتم عرض ذلك في الجدول الموالي.

الجدول (2-3): صادرات النرويج خلال الفترة 2010 – 2020

السنة	السلع الأخرى	السلع المصنعة	خدمات نفطية	خدمات خارج النفط
2010	2.8%	14.2%	25.2%	52.8%
2011	2.8%	15.7%	26.1%	51.4%
2012	2.7%	17.1%	23.0%	50.2%
2013	2.7%	17.4%	22.9%	49.0%
2014	2.7%	19.7%	19.8%	47.8%
2015	2.7%	21.0%	18.7%	46.6%
2016	2.7%	19.3%	19.6%	45.4%
2017	2.7%	22.6%	19.5%	44.2%
2018	2.7%	19.9%	22.4%	43.0%
2019	2.7%	21.2%	21.3%	41.8%
2020	2.7%	23.5%	20.2%	40.6%

المصدر: <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.MANF.CD?locations=NO>

شهدت مساهمة قطاع النفط في الصادرات تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة من 2010 إلى 2020، حيث انخفضت من 25.2٪ في عام 2010 إلى 20.2٪ في عام 2020، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار النفط العالمية، ما أثر سلباً على العوائد النفطية كجزء من إجمالي الصادرات النرويجية.

في المقابل، حافظت مساهمة قطاع الخدمات خارج النفط في الصادرات على استقرار ملحوظ عند نسب تتراوح بين 42٪ و 50٪، مما يعكس تنوع هذا القطاع وقوته، ويعود هذا الأداء المستقر إلى النمو المتواصل في الاقتصاد النرويجي، وتوسع إنتاج السلع والخدمات التي تشمل الخدمات المحلية والدولية، ما عزز من مساهمة هذا القطاع في الصادرات الكلية.

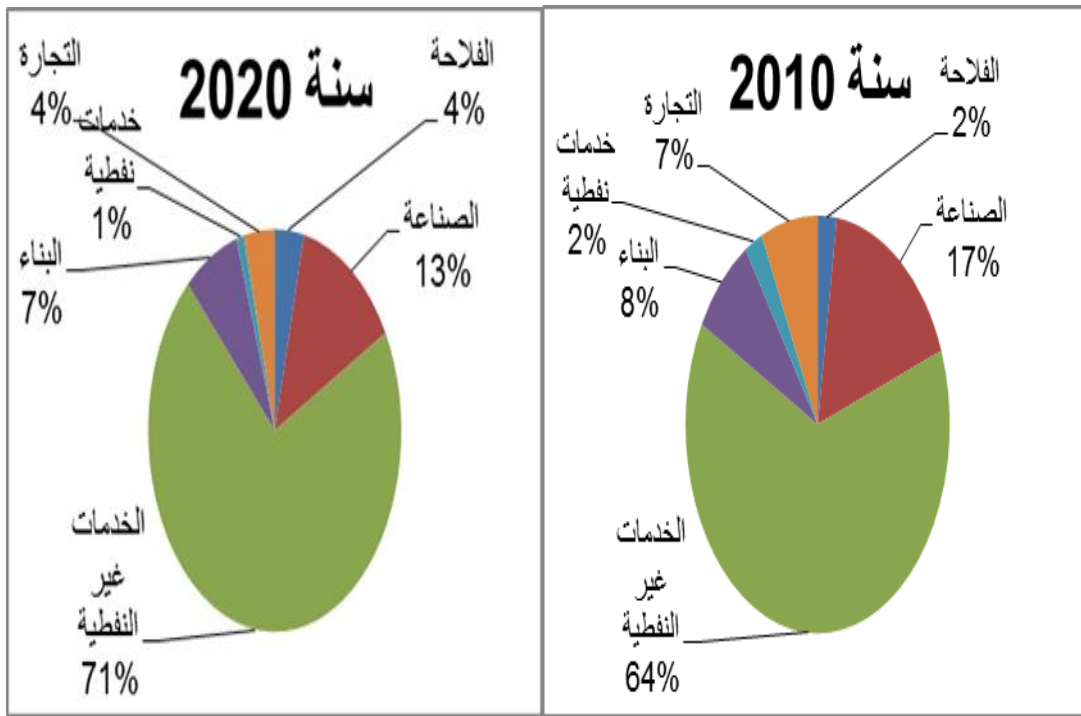
أما فيما يتعلق بقطاعات السلع المصنعة والسلع الأخرى، فقد ظلت مساهمتهما في الصادرات ثابتة نسبياً خلال الفترة نفسها، ما يشير إلى استقرار هذا النوع من السلع كجزء من الاقتصاد النرويجي دون تقلبات كبيرة، مما يعكس قدراً من الثبات في القدرة التنافسية والإنتاجية لهذه القطاعات.

ثالثاً: نسبة العمالة

في عام 2020، كان قطاع الخدمات هو القطاع الذي استحوذ على النسبة الأكبر من العمالة في النرويج، ما يعني أن معظم القوى العاملة كانت تتركز في هذا القطاع، الذي يتسم بتنوع واسع في وظائفه ونشاطاته. وعلى النقيض من ذلك، كانت مساهمة قطاع الفلاحة في توزيع العمالة أقل بكثير، مما يشير إلى اعتماده على عدد أقل من العمال مقارنة ببقية القطاعات.

كما تشمل نسبة العمالة في القطاع الصناعي مجالات مختلفة، بما في ذلك استخراج النفط وقطاع التجارة، مما يبرز التنوع في الأنشطة الصناعية التي تعتمد عليها النرويج. ووفقاً للشكل المرفق، يظهر بوضوح توزيع العمالة عبر مختلف القطاعات بين عامي 2010 و2020، مما يعكس التغيرات الهيكلية في الاقتصاد النرويجي.

الشكل (2-7): توزيع العمالة على مختلف القطاعات لسنتي 2010 و2020.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :- <https://data.worldbank.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS?locations=NO>

- <https://www.ssb.no/en>

يتضح من هذه البيانات أن التركيز النسبي للعمالة في قطاع الخدمات قد أصبح أكثر وضوحاً في عام 2020، ويرجع هذا إلى عوامل متعددة، من بينها التنوع الديموغرافي في النرويج، الذي يسهم في تنوع الطلب على الخدمات، إلى جانب بيئة الأعمال الداعمة، وثقافة الخدمة القوية التي تعزز من توسع هذا القطاع وتشجيع النمو فيه.

الفرع الثالث: أسباب نجاح التجربة النرويجية

لم تتخلص النرويج تمامًا من تبعية النفط، لكنها نجحت بشكل كبير في تنوع اقتصادها، إليك بعض العوامل التي ساعدت في ذلك¹:

- صندوق الثروة السيادية:

- ✓ تم إنشاء صندوق الثروة السيادية للنرويج في عام 1990 لتخزين عائدات النفط؛
- ✓ هدفه تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد للأجيال القادمة؛
- ✓ يستثمر الصندوق في الأسهم والسندات والعقارات في مختلف أنحاء العالم؛
- ✓ ساهم الصندوق في دعم جهود النرويج لتنوع اقتصادها.

- التركيز على الابتكار:

ركزت النرويج بكثافة في التعليم والبحث والتطوير، ساعد ذلك على خلق بيئة مواتية للابتكار، مما أدى ذلك إلى ظهور العديد من الشركات الناشئة الناجحة في قطاعات مثل التكنولوجيا والطاقة النظيفة.

- دعم الصناعات غير النفطية:

قدمت الحكومة النرويجية دعمًا ماليًا وتنظيميًا للصناعات غير النفطية، مما ساعد ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأدى ذلك إلى تنمية قطاعات مثل السياحة والتصنيع والزراعة.

- سياسة حكومية فعالة:

اتبعت الحكومة النرويجية سياسة اقتصادية رشيدة، ركزت الحكومة على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية، ما ساعد ذلك على خلق بيئة اقتصادية مستقرة ومواتية للنمو.

- ثقافة العمل الجاد:

يتمتع الشعب النرويجي بثقافة عمل قوية، يتميز العمال النرويجيون بمهاراتهم العالية وإنتاجيتهم، مما ساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الاستفادة من الموقع الجغرافي:

تتمتع النرويج بموقع جغرافي استراتيجي على ساحل بحر الشمال، ساعد ذلك على تنمية قطاعات مثل الشحن والخدمات اللوجستية.

¹ بوبكر صابة، ناجي بن حكيم، التنوع الاقتصادي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 11، العدد 1، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2021، ص ص 13-15.

-التعاون الدولي:

تشارك النرويج بشكل فعال في التعاون الدولي، ساعد ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة أيضاً على تبادل الخبرات مع الدول الأخرى.

-الحكومة الرشيدة:

تتمتع النرويج بمستوى عالٍ من الحكومة الرشيدة، كما تتميز الحكومة النرويجية بالشفافية والمساءلة، ساعد ذلك على خلق بيئة اقتصادية آمنة وموثوقة.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات المتحدة العربية من بين الدول النفطية التي تحتل مكانة كبيرة في السوق النفطية العالمية، إلا أنها مؤخراً تحاول إيجاد طريقة لفك اقتصادها على قطاع النفط من خلال التنويع الاقتصادي.

الفرع الأول: نظرة عامة حول اقتصاد الإمارات العربية المتحدة

إن دولة الإمارات العربية المتحدة من أولى الدول الرئيسية المنتجة للنفط في منطقة الخليج وعلى المستوى العالمي، ولها دور في منظمة الأوبك مما يجعلها تؤثر على تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية.

جدول(2-4): تطور احتياطي النفط في الإمارات العربية المتحدة

احتياطيات النفط (مليون برميل/ السنة)	لسنة
97800	2000
97800	2001
97800	2002
97800	2003
97800	2004
97800	2005
97800	2006
97800	2007
97800	2008
97800	2009
97800	2010
97800	2011

2012	97800
2013	97800
2014	97800
2015	97800
2016	97800
2017	97800
2018	97800
2019	97800
2020	97800

المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): <https://opecorg.org/ar/Home>

تعد الإمارات 6 من أكبر احتياطات النفط ومن خلال الجدول أعلاه يقدر احتياطي النفط في الإمارات العربية المتحدة 97800 مليون برميل، وهو ما يقارب 7% من احتياطي العالم، وترتكز هذه الاحتياطات في أبوظبي. أي أن احتياطي النفط في الإمارات العربية المتحدة لم يتغير خلال الفترة من 2000 إلى 2020، يرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها¹:

- اكتشافات جديدة: لم يتم اكتشاف أي احتياطات نفطية جديدة كبيرة خلال هذه الفترة؛
- الإنتاج: تم استخراج كميات كبيرة من النفط خلال هذه الفترة؛
- الاستهلاك: ارتفع استهلاك النفط في الإمارات العربية المتحدة خلال هذه الفترة.

جدول (2-5): تطور العائدات النفطية في الإمارات العربية المتحدة

السنة	العائدات النفطية (بمليار درهم)
2000	56.2
2001	51.64
2002	40.926
2003	56.738
2004	73.377
2005	164.775
2006	176.265
2007	269.323
2008	122.380
2009	121.276
2010	169.323
2011	262.380
2012	297.197
2013	493.812
2014	273.122
2015	321.342

¹<https://oapecorg.org/ar/Home>

2016	336.122
2017	355.901
2018	416.121

المصدر: الإمارات العربية المتحدة، دائرة الإحصائيات الاقتصادية، قسم الحسابات القومية.

يوضح الجدول أعلاه تطور الإيرادات النفطية خلال الفترة من 2000 إلى 2018، حيث شهدت هذه الإيرادات نمواً إجمالياً، باستثناء انخفاض ملحوظ في عام 2009 بسبب تراجع أسعار النفط الناتج عن الأزمة المالية العالمية. ففي البداية، ارتفعت الإيرادات النفطية من 56.2 مليار درهم في عام 2000 إلى 122.380 مليار درهم، ووصلت إلى 179.276 مليار درهم كأدنى قيمة بعد الارتفاع، نتيجة انخفاض أسعار النفط، لكن مع تعافي الاقتصاد العالمي بين عامي 2009 و2012، عادت الإيرادات للارتفاع، ومع ذلك، لم يدم هذا الانتعاش طويلاً، إذ بدأت أسعار النفط بالتراجع مجدداً، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات من 297.197 مليار درهم في عام 2012 إلى 273.122 مليار درهم في عام 2014.

بعد ذلك، عادت الإيرادات للارتفاع مرة أخرى نتيجة استقرار الأسعار، وبالرغم من هذا التذبذب، إلا أن الإيرادات النفطية لعبت دوراً مهماً في تمكين الحكومة من تبني سياسات توسعية، استهدفت تنفيذ مشاريع ضخمة، خاصة في القطاع السياحي، مما دعم تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية المستدامة.

الفرع الثاني: مسار تنويع الاقتصاد الإماراتي

لمواجهة مخاطر الاعتماد على النفط وتحقيق التنويع الاقتصادي، اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تنويع مصادر الإنتاج والتصدير، تم ذلك من خلال وضع استراتيجيات قصيرة وطويلة المدى مبنية على أسس قوية وأهداف طموحة لبناء مستقبل أكثر إشراقاً.

أولاً: رؤية الإمارات 2021

تهدف رؤية الإمارات 2021 إلى جعل الدولة من أفضل دول العالم بحلول عام 2021، تركز الرؤية على:

- ✓ التطور العلمي والتكنولوجي؛
 - ✓ تحقيق نقلة نوعية في التعليم والرعاية الصحية والاقتصاد؛
 - ✓ رسم واقع معرفي جديد يرسخ مكانة الدولة محلياً وعالمياً.
- وتعتبر هذه الرؤية إحدى استراتيجيات التنويع، حيث قامت بتنفيذها على ثلاثة مراحل¹:

– استراتيجية الحكومة 2008-2010:

وهدفها تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، وضمان توفير الرخاء للمواطنين، وتتميز ب:

¹ إستراتيجية الحكومة، مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الإطلاع: 2024/06/25، [https://uaecabinet.ae/ar/uae-strategy-](https://uaecabinet.ae/ar/uae-strategy-2011-2013)

- ✓ تأسيس مرحلة جديدة من العمل الحكومي؛
- ✓ مواكبة أفضل الممارسات العالمية؛
- ✓ التركيز على تحقيق الرخاء للمواطنين؛
- ✓ مواكبة التغيرات الاقتصادية.

- استراتيجية الحكومة 2011-2013:

وههدفها جعل الحكومة أكثر كفاءة وفعالية، وتركيز عملها على خدمة المواطن، وتتميز ب:

- ✓ التركيز على المواطن؛
- ✓ ضمان أن تكون جميع أعمال الحكومة قابلة للقياس والإنجاز؛
- ✓ حكومة تتسم بالمرونة والإبداع وتتطلع إلى المستقبل؛
- ✓ اعتماد مبادئ توجيهية من مجتمع متلاحم محافظ على هويته، بيئة مستدامة، مجتمع آمن وقضاء عادل، اقتصاد معرفي تنافسي، نظام صحي بمعايير عالمية، نظام تعليمي رفيع المستوى، مكانة عالمية متميزة.

- استراتيجية الحكومة للفترة 2014-2016:

وترتكز على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال سن قوانين وتشريعات ملائمة مع التغيرات العالمية وتفعيل عمليات السياسات المالية والنقدية والتجارية لبلوغ رؤية أهداف 2021.

ثانيا: رؤية أبوظبي 2030

وتسعى هذه الرؤية الاقتصادية 2030 إلى بناء اقتصاد مستدام يضمن تطبيق منهج متوازن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتهدف الرؤية إلى:

- ✓ بناء بيئة أعمال، منفتحة، فاعلة، مؤثرة، مندمجة مع الاقتصاد العالمي؛
- ✓ تبني سياسات مالية، منضبطة ولديها القدرة على التجاوب مع الدورات الاقتصادية؛
- ✓ تأسيس بيئة سوق مالي ونقدي، مرنة، بمستويات تضخم يمكن السيطرة عليها؛
- ✓ تحفيز تطبيق تحسينات ضخمة على كفاءة سوق العمل؛
- ✓ تطوير بنية تحتية:فعالة، مرنة، قادرة على دعم النمو الاقتصادي المتوقع؛
- ✓ تطوير قوة عاملة تتمتع بمستوى عالي من المهارات والإنتاجية؛

✓ تمكين الأسواق المالية لتصبح الممول الرئيسي للقطاعات والمشاريع الاقتصادية¹.

ثالثاً: خطة دبي 2021

تهدف خطة دبي 2021 إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ الرفع من مكانة دبي كمركز أعمال عالمي؛
- ✓ جعل دبي كواحدة من أهم خمسة مراكز عالمية للتجارة والنقل والتمويل والسياحة؛
- ✓ الانتقال إلى نموذج نمو فريد؛
- ✓ الانتقال من الاعتماد على تراكم عوامل الإنتاج إلى نموذج مستدام مدفوع بالابتكار والإنتاجية المرتفعة لكفاءة رأس المال والعمالة؛
- ✓ تهيئة بيئة اقتصادية، تسهل ممارسة الأعمال، تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- ✓ الاعتماد على قاعدة متنوعة من الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة، ما يمنح اقتصاد الإمارة القدرة على مواجهة أي صدمات محتملة؛
- ✓ الوصول إلى مدينة ذكية ومستدامة².

رابعاً: خطة الشارقة 2021

- هدفت خطة الشارقة السياحية 2021 إلى زيادة التدفقات السياحية إلى الإمارة لتصل إلى 10 ملايين سائح بحلول عام 2021، تركز حكومة الإمارة على أربع محاور استراتيجية لتحقيق هذه الرؤية:
- ✓ جعل الشارقة كوجهة رائدة في السياحة العائلية عن طريق تقديم باقات وعروض متنوعة مصممة خصيصاً للعائلات وتوفير مرافق سياحية تناسب احتياجات العائلات؛
 - ✓ إتباع مقاربة مبتكرة في القطاع السياحي لتحسين تجربة السائح من خلال توفير حلول مبتكرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير الخدمات السياحية؛
 - ✓ تطوير وتنمية القدرات والمقومات السياحية عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص لتوفير المرافق السياحية ذات المستوى العالمي والاستثمار في تنمية البنية التحتية السياحية؛

¹ رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030، تم التصفح بتاريخ: 10/08/2023

<https://u.e/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/local-governments-strategies-and-plans/abudhabieconomic-vision-2030>

² خطة دبي 2021، تم التصفح بتاريخ: 10/08/2023

<https://mbrsgcdn.azureedge.net/cmsstorage/mbrsg/files/d8/d85db1b8-550f-4488-bbe8-5b04a5e8f159.pdf>

✓ الترويج والتسويق الفعال لعناصر الجذب الثقافية والتراثية، من خلال إبراز ميزات الشارقة كوجهة ثقافية وتراثية فريدة و استخدام مختلف قنوات التسويق للترويج للإمارة¹.

خامساً: الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة "Operation 300Bn" للفترة 2017-2031

تشكل هذه الاستراتيجية خطة عمل وطنية تهدف إلى النهوض بالقطاع الصناعي وتعظيم مردوده ليكون رافداً رئيسياً للاقتصاد الوطني، وتهدف إلى:

✓ بناء مظلة تشريعية وقانونية ولوجستية، من خلال توفير الآليات والأدوات الممكنة، توفير بيئة صناعية إنتاجية ومرونة اقتصادية؛

✓ وضع حزمة من التسهيلات والإعفاءات غير المسبوقة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي؛

✓ دعم وتسويق المنتج الصناعي المحلي و تعزيز جودة وتنافسية المنتج الصناعي المحلي².

الفرع الثالث: مؤشرات التنوع الاقتصادي في الإمارات العربية

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتشخيص مستوى تنوع الاقتصاد ومدى اعتماده على مصادر دخل متعددة، من أبرز هذه المؤشرات هي نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنوع الصادرات، ونسبة العمالة في القطاعات المختلفة. باستخدام هذه المؤشرات، يمكن تقييم مدى تنوع الاقتصاد الإماراتي، وذلك من خلال تحليل مساهمات قطاعات مثل السياحة، والصناعة، والتكنولوجيا، والخدمات المالية، التي تعمل الحكومة على تعزيزها كبداية للنقط، و تحليل هذه المؤشرات يوفر صورة شاملة عن نجاح سياسات الإمارات في توسيع قاعدة الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط، مما يعزز من قدرتها على مواجهة تقلبات السوق العالمي وضمان استدامة النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي في الامارات العربية المتحدة

مرة أخرى نؤكد أن الناتج المحلي من بين المؤشرات الدالة على مدى تنوع اقتصاد الدولة أو لا، ولهذا سوف نتطرق لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية فيما يلي:

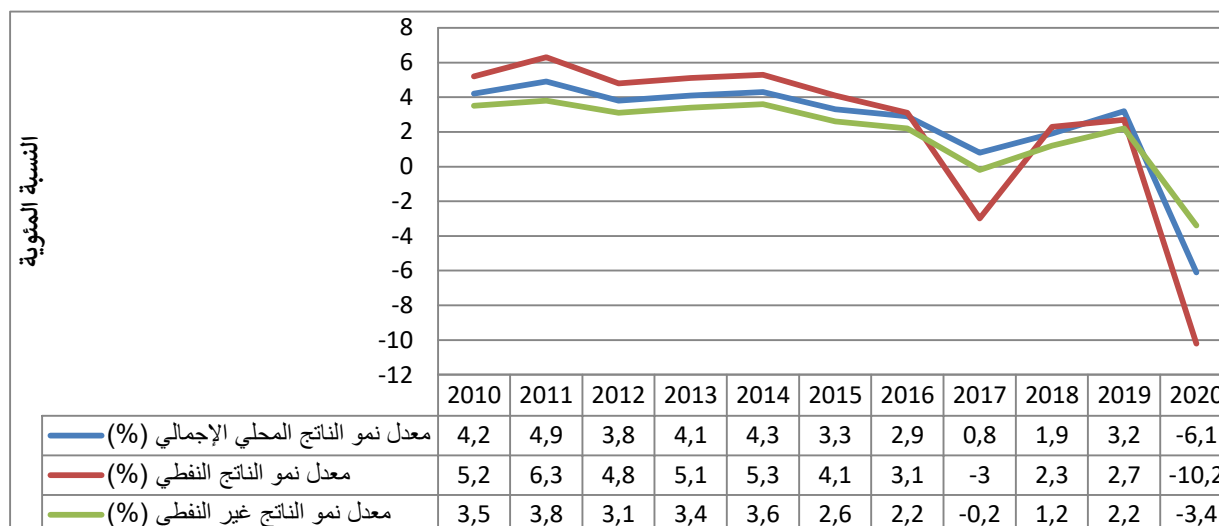
¹ خطة الشارقة السياحية، 2021، تم الاطلاع بتاريخ: 2024/07/12.

<https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiati->

² إستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة. العين الإخبارية، (اكسبو) تم الإطلاع بتاريخ: 2024/07/12-[https://al-ain.com/article/operation-](https://al-ain.com/article/operation-300bn-industry-uae-en)

[300bn-industry-uae-en](https://al-ain.com/article/operation-300bn-industry-uae-en)

الشكل (2-8): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات (2010-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: وزارة الاقتصاد الاماراتية، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2019، ص 26.

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح التنويع الاقتصادي في الهيكل الإنتاجي لدولة الإمارات والأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، أن اقتصاد الإمارات شهد تنويعاً ملحوظاً في هيكله الإنتاجي، حيث تزايدت مساهمة القطاعات غير النفطية بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2010 إلى 2016، مما ساهم في تحقيق معدل نمو مستقر لم يقل عن 3% سنوياً. بنهاية 2014، نما القطاع غير النفطي بمعدل 3.6% بينما تراجع القطاع النفطي بسبب انخفاض أسعاره عالمياً، هذا التنويع ساهم في مرونة الاقتصاد أمام الأزمات، كما يتضح من نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 4.3% في 2014 رغم أزمة أسعار النفط، مما يعكس قدرة الإمارات على تجاوز الأزمة بفضل تنوع اقتصادها.

وفي 2017، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 0.8%، بينما تراجع القطاع النفطي بمعدل نمو سلبي قدره -3% نتيجة سياسة الحكومة بخفض إنتاج النفط، متأثرة بارتفاع أسعاره عالمياً، هذه الاستراتيجية تتماشى مع رؤية الإمارات 2021، التي تهدف إلى تعزيز القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط. من 2017 وحتى 2020، شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً متزايداً حتى جاءت أزمة كورونا، التي تسببت في إغلاق عالمي وأثرت بشكل كبير على اقتصاديات العالم، بما في ذلك الإمارات..

ثانياً: مساهمات القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي

تعتبر مساهمات القطاعات الاقتصادية من أهم مؤشرات الدالة على تنوع الاقتصاد لأن كل ما كانت قطاعات الدولة تقدم للاقتصاد بصفة متوازنة كان الاقتصاد متنوع.

الجدول (2-6): مساهمات القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي في الإمارات خلال الفترة (2010-2020)

قطاعات الإنتاجية	2020	2015	2010	2005	2000
الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية	1.02	0.06	0.85	1.72	3.51
الصناعات الاستخراجية	27.49	31.46	31.65	36.24	33.87
الصناعات التحويلية	8.75	0.83	8.96	12.05	13.47
الكهرباء والغاز والماء	2.21	1.96	-	-	-
التشييد والبناء	10.23	10.54	11.59	7.02	6.53
تجارة الجملة والتجزئة	12.45	11.97	12.98	10.09	8.63
المطاعم والفنادق	7.25	9.01	8.48	6.09	6.69
النقل والتخزين والاتصالات	9.87	9.01	8.48	6.09	6.69
العقارات وخدمات الأعمال	11.48	12.24	10.67	7.05	7.39
الخدمات الاجتماعية والشخصية	18.23	-	-	-	-
قطاع المشروعات المالية	7.45	7.70	7.01	8.30	5.76
قطاع الخدمات الحكومية	6.23	5.78	5.41	9.91	10.65
الخدمات المنزلية	-	-	-	-	-
المجموع	100	68.82	63.59	63.93	66.0

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية للهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات العربية.

من خلال ملاحظة الجدول السابق الذي يبين مساهمات القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي في الإمارات خلال الفترة (2010-2020) يتضح:

- ✓ الاعتماد الكبير للناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الأولية والخدمات؛
- ✓ أهمية الصناعات الاستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات رغم تراجع حصتها في الناتج المحلي الإجمالي من 33.87% سنة 2000 إلى 27.40% سنة 2020، وذلك نتيجة مساهمة باقي القطاعات بدرجات متفاوتة؛
- ✓ يعتبر القطاع التجاري أحد أهم القطاعات الداعمة لنمو الاقتصاد الإماراتي، فهو يتميز بمعدلات نمو سريعة تخدم الاقتصاد المحلي عن طريق توفير المعروض السلعي للاستهلاك وللمختلف الصناعات، بالإضافة إلى دوره في نقل السلع والبضائع؛
- ✓ التراجع الملحوظ في مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج والتي لم تتعدى نسبة 1% سنة 2020؛
- ✓ ارتفاع مساهمة القطاعات الغير النفطية في إجمالي الناتج المحلي في سنة 2020 رغم انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، الأمر الذي يعكس مدى أهميتها في النمو الاقتصادي، حيث تساهم هذه القطاعات خصوصا قطاعي السياحة والتجارة مساهمة فاعلة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية.

الفرع الرابع: الدروس المستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة

اتسمت دولة الإمارات العربية المتحدة بنجاحها في انتهاج نموذج اقتصادي رائد في مجال التنوع الاقتصادي، واستطاعت أن تواصل نموها رغم حالات الركود التي يشهدها الاقتصاد العالمي، فبعد التطرق لتجربة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي يمكننا أن نلخص مجموعة من الدروس التي يمكن الاستفادة منها:

- الرؤية المستقبلية الهادفة لقادة الدولة وقوة العزيمة والإرادة السياسية لتحقيقها، بمعنى ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي تتضمنها خطط تنمية متكاملة والكثير من العمل لأجل تحقيق المخطط له¹؛
- التنوع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، القيام بإصلاحات متكاملة، الاستثمار في الموارد البشرية والمؤسسات والبنيات التحتية والعمل على توفير مناخ جديد للعمل؛
- يعتمد تحقيق التنوع الاقتصادي بشكل أساسي على وجود إطار مؤسسي جيد، فنتائج التجارب التنموية المختلفة تعتمد أساساً على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، وهو ما يقتضي حوكمة المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ سياسة التنوع الاقتصادي وإخضاعها لضوابط الشفافية؛

- يشكل الإبداع والابتكار أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي، فالاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية من شأنه الحد من التكاليف، تطوير قطاعات جديدة، رفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية، فالمزاي التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية بقدر ما تتحقق عبر الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة؛
- نجاح سياسة التنوع الاقتصادي، مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتوفير البيئة المحفزة لنمو وتوسع استثماراتهم، حيث تلعب السياسات الأفقية دوراً مهماً ورئيسياً في هذا الإطار كونها تمكن من توفير مناخ ملائم لأعمال المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب، وهي تتضمن تحسين التعليم ورفع مستوى المهارات، تشجيع البحث والتطوير وإنشاء بنية تحتية مناسبة لممارسة الأعمال، بالإضافة إلى بعض السياسات العمودية التي تحمي الشركات المحلية الناشئة من المنافسة الخارجية، ويمكن أن تتخذ شكل استثمارات في البنية التحتية، أو حوافز انتقالية تأخذ طابع تخفيضات في الضرائب أو في الرسوم الجمركية، حتى يتسنى للمنتجين المحليين خفض تكاليفهم ومواجهة منافسيهم².

وعليه فالإمارات المتحدة العربية اعتمدت استراتيجية التنوع باتباع جملة من التدابير التي تستهدف الخروج من التبعية للنفط وجعل هذا المورد الناضب وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المتكاملة الاقتصادية، الاجتماعية

¹ بن شيخة نوال، توفيق بن شيخ، تجربة الإمارات المتحدة العربية كنموذج رائد في التنوع الاقتصادي، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022، ص 165.

² بوفنش وسيلة، إقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017، ص 236.

والبيئية، فمن المنطقي أن سياسة التنويع بنتها الإمارات على أساس استخدام الأموال الإيرادات المتأتية من النفط والغاز في تحقيق التنويع الاقتصادي بمستوياته الإنتاجية، السوقية والمكانية والقطاعية.

المطلب الثالث: تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي

عملت ماليزيا على بناء نموذج تنموي مستدام لا يكون مرتبط بالموارد الريعية وتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية، فقد عمدت إلى تنويع اقتصادها منذ استقلالها، فقامت بتطبيق عدة سياسات تنموية أثبتت مع مرور الزمن الأثر الإيجابي في تنويع الصادرات الوطنية، والتركيز على الصناعات ذات القيمة المضافة للاقتصاد، وهذا بفضل سياساتها الرشيدة وحوكمة مواردها مما مكنها من تنويع اقتصادها وخلق نموذج اقتصادي رائد والسير قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: نظرة حول الاقتصاد الماليزي

انشغلت ماليزيا منذ حصولها على استقلالها في عملية بناء الدولة وكيفية تعزيزها، وتعد فترة مُجدِّ مهاتير هي الفترة التي شهدت الطلاقة للنموذج التنموي للتنمية، حيث نجح في بلورة رؤية واضحة المعالم للتنمية، بحيث شملت كل الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية)، إذ قدم تصوراً متكاملاً للتنمية الاقتصادية مما أتاح له إرساء دعائم الاقتصاد القوي¹.

- المقومات الطبيعية والاقتصادية الماليزية

تحتل ماليزيا موقعا استراتيجيا هاما في جنوب شرق آسيا، وهي تزخر بمقومات طبيعية وموارد اقتصادية هامة مكنتها من بناء اقتصادها، حيث يشكل احتياطي الغاز الطبيعي النسبة الأكبر، يليها القصدير الفحم، الخشب. كما ساعدت طبيعة مناخها على جعلها بلدا زراعيا منتجا لعديد المنتجات الزراعية التي شكلت مصدرا هاما وثروة طبيعية يعتمد عليها الاقتصاد الماليزي.

بداية ماليزيا دولة إسلامية تقع في جنوب شرق قارة آسيا، تتكون من إقليمين منفصلين، هما شبه الجزيرة الماليزية التي كانت تعرف باسم "غرب ماليزيا، وإقليم سراك وصباح أو شرق ماليزيا ويفصل بين الإقليمين بحر الصين الجنوبي تبلغ مساحتها 330 ألف كلم ومناخها استوائي دائم الأمطار والحرارة على مدار السنة، وتتمتع بثروات طبيعية من القصدير

¹ قبحا محمود جودت، وأبو جابر، إبراهيم حسن، دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا؛ مهاتير مُجدِّ نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 15، كلية العلوم السياسية، جامعة القدس، فلسطين، 2022، ص 24، تم التصفح بتاريخ: 2023/06/25.

والنفط والغاز والأخشاب والنحاس واليوكساييت، وتتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك عدة فئات عرقية كبيرة هم الملايو والصينيون والهنود¹.

الفرع الثاني: محاور سياسة تنوع الاقتصاد الماليزي

تهدف سياسة التنوع الاقتصادي في ماليزيا إلى تنوع مصادر الدخل وإحداث تحول جوهري في اقتصاد البلاد من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد قائم على التصنيع في المقام الأول، وهذا من خلال اعتماد جملة من المحاور.

- تنمية المهارات البشرية:

من خلال تحسين جودة وأداء وأساليب التربية والتعليم والمراكز العلمية البحثية، والعمل على تعزيز مفاهيم الإبداع والابتكار بين المواطنين الماليزيين من خلال العمل على تبني أفكارهم ومشاريعهم وحمايتهم، ويبدو ذلك واضحا وجليا في المنح المالية الهائلة التي تقدمها الحكومة للجامعات من أجل تشجيع البحث العلمي والابتكار.

- تشجيع الصادرات:

إن تشجيع الصادرات يسمح بتحسين مستوى معيشة السكان وعلاج التفاوت الاقتصادي المتوازن بين العرقيات، وكذا تحسين وتطوير المجتمع الماليزي على مختلف الأصعدة مثل: التعليم والصحة والخدمات ضف إلى ذلك تطوير وتنمية القدرات والمهارات البشرية وهذا من خلال ما يلي:

- تقديم العديد من التسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة بكافة أشكالها وأنواعها.
- إصدار سياسات مالية مناسبة هدفها تقديم جملة من الحوافز الضريبية والإعفاءات المتمثلة فيما يلي:
 - ✓ إعفاءات ضريبية تصل إلى حد 25% من قيمة الصادرات المباعة للمصانع ذات التوجه التصديري، علاوة تصدير تصل إلى 60% من قيمة الصادرات وذلك لصالح المصانع المحلية والأجنبية بماليزيا؛
 - ✓ عدم إدماج المصاريف ذات الصلة بترويج الصادرات عند حساب الضرائب؛
 - ✓ توفير الضمانات على قروض التصدير خصوصا للأسواق الجديدة والناشئة؛
 - ✓ الإعفاء من الضرائب المحلية والرسوم على البضائع المخصصة للتصدير؛
 - ✓ إنشاء مناطق صناعية حرة في أماكن مناسبة ومحددة (هناك اثنتا عشرة منطقة صناعية حرة في ماليزيا حاليا)؛
 - ✓ قيام وزارة التجارة والصناعة الماليزية بتوعية المصدرين الماليزيين بالفرص التجارية الواحدة والقيام بدراسة الأسواق وكذلك تقديم المساعدة لرجال الأعمال الأجانب؛
 - ✓ قيام الحكومة الماليزية بعقد الاتفاقيات الثنائية من أجل تسهيل دخول المنتجات الماليزية؛

¹ بوريب خديجة، النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012، ص160.

✓ سعي الحكومة إلى ربح المصانع الصغيرة والمتوسطة الماليزية بالشركات والمصانع الأجنبية في المناطق الصناعية الحرة وذلك بهدف إنعاش الاقتصاد المحلي، ووضعت الحوافز والإعفاءات الضريبية المناسبة للطرفين.¹

- تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي

لقد كان للقوانين والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الماليزية ومنها قانون الاستثمار الأجنبي أكبر الأثر في تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي لإقامة المصانع المخصصة للتصدير مع وجود السياسات التحفيزية لترويج الصادرات.

الفرع الثاني: استراتيجيات تنوع الاقتصاد الماليزي

منذ خمسة عقود، شرعت ماليزيا في رحلة تحول اقتصادها من الاعتماد على الربيع إلى اقتصاد متنوع، فبعد أن كانت تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات المواد الأولية مثل المطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب، شهد الناتج المحلي الإجمالي تغيراً ملحوظاً لصالح القطاعات المنتجة، ويعود ذلك إلى سياسة تنوع اقتصادي حكيمة تم تنفيذها ضمن خطط تنمية شاملة، شجعت هذه السياسة الاستثمار الخاص وركزت على تعزيز الإنتاجية المحلية، وتواصلت جهود التنوع الاقتصادي من خلال تحويل الاستثمارات إلى قطاعات منتجة وبناء اقتصاد معرفي تنافسي، وذلك في إطار تحقيق رؤية 2023.²

- المرحلة الأولى:

من الستينات إلى أوائل السبعينات من القرن الميلادي الماضي وركزت السياسات خلالها على دعم الصناعات الإحلالية بدلا من الاستيراد مثل صناعة الغذاء والشراب والبلاستيك والمواد الكيميائية.

- المرحلة الثانية:

كانت في السبعينات إلى أوائل الثمانينات من القرن الميلادي الماضي وركزت السياسات خلالها الصناعات ذات التوجه التصديري كصناعة الإلكترونيات والمنسوجات وغيرها.

- المرحلة الثالثة:

من عقد الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الميلادي الماضي وركزت السياسات الصناعات الثقيلة والمرتكزة على المعرفة، والموارد المحلية كصناعة زيت النخيل الحكومية فيها على دعم.

¹ سامي فؤاد براك، واقع إستراتيجية التنوع الإقتصادي في ماليزيا رؤية 2020، مجلة طلبة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 5، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سي الحواس بركة، باتنة، الجزائر، 2022، ص 182-183.

² بن سانية عبد الرحمان، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2011 ص 60.

المرحلة الرابعة:

بدأت في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى عام 2010 وتركزت السياسات الحكومية على دعم الصناعات ذات التقنية العالية كصناعة الأدوية والكيميائية والبتروكيميائية والصناعات التي تقدم خدمات مساندة لعملية التصنيع كالمعامل والمختبرات والتسويق والتوزيع والإمداد.

خطة 2020:

- ✓ هي خطة طويلة المدى تحتوي على سياسات وتوجيهات واسعة النطاق تشمل جوانب مختلفة تتمثل فيما يلي:
- ✓ القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع لكي يلتقي الجميع حول وعى واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي؛
- ✓ تقديم نموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي ويتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية؛
- ✓ التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعني انسحاب الدولة من النشاط العام ولكنها تعني تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط، إذ ارتبط ذلك بمفهوم الدولة التنموية¹.

الفرع الثالث: مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد الماليزي

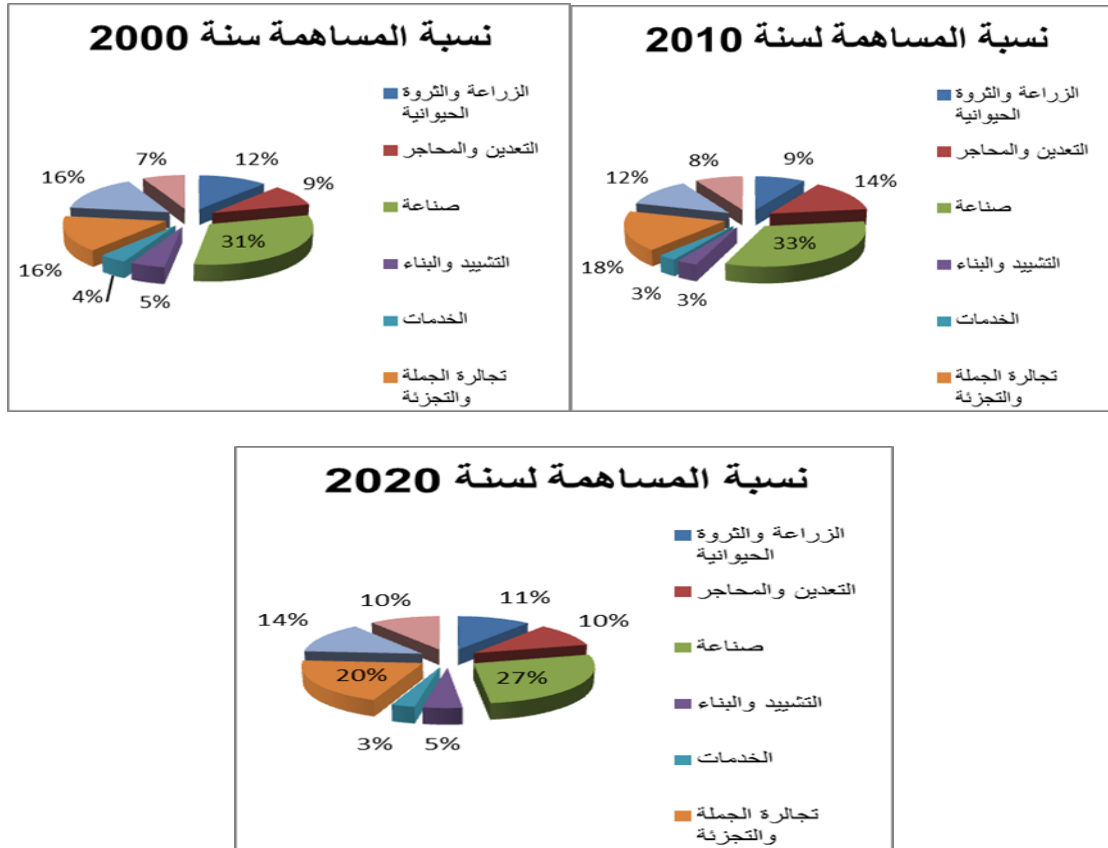
اعتمدت ماليزيا سياسة لتدعيم وتنويع الأنشطة الإنتاجية، وهذا من خلال أشكال متعددة محاولة منها في الرفع من نسبة مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي.

- التنوع في الأنشطة الإنتاجية

عرف الاقتصاد الماليزي تحولات من اعتماده على قطاع المورد الواحد إلى اقتصاد متنوع قائم على تنويع في الأنشطة الإنتاجية والشكل الموالي يوضح:

¹ منى طواهرية، عائشة قادة بن عبد الله، التجربة التنموية الماليزية: قراءة في مقومات النجاح والدروس المستفادة عربيا، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2022، ص 182-183.

الشكل (2-10): نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الماليزي خلال السنوات 2000 - 2010.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الواردة في التقارير الإحصائية السنوية ووزارة الإحصاء الماليزية خلال سنوات 1990-2020.

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الماليزي نلاحظ:

- ✓ ارتكاز الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الماليزي على القطاعات الأولية والخدمات؛
- ✓ أهمية الصناعات التحويلية بالمقارنة مع بقية القطاعات رغم تراجع حصيلتها في الناتج المحلي الإجمالي من 33% سنة 2010 إلى 27% سنة 2020، وذلك نتيجة ارتفاع مساهمة أغلب القطاعات الاقتصادية بدرجات متفاوتة؛
- ✓ يلعب القطاع التجاري دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي الماليزي، حيث يتميز بمعدلات نمو متسارعة تساهم في خدمة الاقتصاد المحلي من خلال توفير السلع الاستهلاكية ومستلزمات الصناعات المختلفة، كما يلعب هذا القطاع دورًا هامًا في نقل السلع والبضائع بين الدول من خلال عمليات إعادة التصدير؛
- ✓ تطور مساهمة القطاعات الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الماليزي، الأمر الذي يعكس مدى أهميتها في النمو الاقتصادي حيث تساهم هذه القطاعات خاصة قطاعي التجارة والصناعة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية.

- التنوع في الصادرات:

لبلوغ غاية التنوع الاقتصادي، لا بدّ من إعادة هيكلة الصادرات، فعندما ينجح اقتصاد ما في تنوع قطاعات نشاطه التنافسية في السوق الدولية، فهذا يدل على قدرته على تجاوز مجرد تلبية الاحتياجات المحلية من خلال موائمة أنشطته الإنتاجية.

والجدول الموالي يوضح مؤشر تنوع الصادرات الذي تتراوح قيمته بين 0 و 1 فكل ما تقترب قيمته إلى 0 يدل على وجود تنوع أكثر.

الجدول (2-7): مؤشر تنوع الصادرات في ماليزيا 2000-2020

السنوات	2000	2005	2010	2015	2020
مؤشر تنوع الصادرات	0.52	0.50	0.46	0.44	0.44

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) 1999-2020.

بالاعتماد على الجدول الذي يوضح مؤشر تنوع الصادرات في ماليزيا، يظهر أن هذا المؤشر يتجه نحو الانخفاض سنوياً، مقترباً من الصفر، هذا الاتجاه نحو الصفر يشير إلى تزايد التنوع في الصادرات الماليزية، حيث انخفاض قيمة مؤشر التنوع يعكس تنوعاً أكبر في هيكل الصادرات، حيث يتم تصدير مجموعة واسعة من المنتجات بدلاً من الاعتماد على عدد محدود من السلع، ما يعزز مرونة الاقتصاد الماليزي ويقلل من اعتماده على مصادر محددة للدخل. كما يعكس هذا الاتجاه مدى نجاح السياسات الاقتصادية الماليزية التي تسعى لتنوع مصادر الدخل القومي عبر تعزيز مختلف القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الإلكترونيات، والزراعة، والصناعات التحويلية.

- المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي

إن المؤشر المركب لتنوع الاقتصاد، أداة فعالة لقياس مدى ابتعاده عن الاعتماد على بعد واحد فقط من أبعاد التنوع الاقتصادي، وهي ظاهرة متعددة الأوجه، والشكل التالي يوضح قيم مؤشر التنوع الإجمالي (المركب) في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020:

الشكل (2-11): المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: سامي فؤاد براك، مرجع سبق ذكره، ص 191.

يُظهر الشكل الذي يعرض المؤشر المركب للتنوع الاقتصادي في ماليزيا للفترة من 2000 إلى 2020 تراجعاً مستمراً في قيمة المؤشر كل عام، مما يشير إلى تنوع متزايد في الاقتصاد الماليزي. في هذا السياق، انخفاض قيمة المؤشر يعني أن الاقتصاد أصبح أقل اعتماداً على مصادر دخل محددة، واتجه نحو هيكل اقتصادي متنوع يغطي مجموعة واسعة من القطاعات مثل التصنيع، والخدمات، والتكنولوجيا.

هذا التنوع يعكس نجاح ماليزيا في تطوير قطاعات جديدة وتقليل الاعتماد على الصناعات التقليدية مثل الزراعة أو النفط، مما يعزز من قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو المستدام، وعليه فالتنوع الاقتصادي يجعل ماليزيا أكثر مرونة أمام الصدمات الاقتصادية العالمية، ويزيد من فرص النمو بفضل اعتمادها على عدة قطاعات بدلاً من الاعتماد على قطاع واحد، مما يوفر قاعدة أقوى لمواجهة التقلبات العالمية.

الفرع الرابع: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

تتجلى عوامل نجاح التجربة التنموية الماليزية في النقاط التالية¹:

- يتميز المناخ السياسي في ماليزيا بالاستقرار والمرونة في انتقال السلطة مقارنة بدول الجوار ومعظم دول العالم النامي، فلم تشهد ماليزيا عمليات استيلاء عسكري على السلطة في تاريخها المعاصر؛
- تتميز عملية اتخاذ القرارات في ماليزيا بالتفاوض والمشاركة بين الأحزاب السياسية التي تقوم على أسس عرقية، مما يجعل النظام السياسي في البلاد ديمقراطياً توافقياً بامتياز؛
- حافظت ماليزيا على موقف حيادي في الصراعات الإقليمية والدولية ورفضت التجارب النووية وسباق التسلح، مما ساعد على توجيه التمويل نحو التنمية بدلاً من التسلح؛
- أصرت الحكومة الماليزية على تعزيز مشاريع البنية التحتية وضمان الاستقرار الاقتصادي، باعتباره السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي؛
- اعتمدت ماليزيا على توطين الكفاءات، واعتمدت على السكان الأصليين وعملت على توحيدهم لخدمة الأهداف القومية، وتعزيز المصالح ووجهات النظر المشتركة بين الملاويين والصينيين؛
- اهتمت ماليزيا بتطوير المؤشرات الاجتماعية المتعلقة برأس المال الاجتماعي، من خلال تحسين جودة الحياة في مجالات المعيشة، التعليم، الصحة، والإسكان، كما سعت دائماً لاستقطاب الكفاءات الأجنبية وتوطينهم للاستفادة من معارفهم العلمية والفنية في مختلف المجالات.

¹ النموذج التنموي الماليزي، سلسلة محاضرات، تاريخ الاطلاع 2024/04/23 على الرابط: [http://archive.univ-](http://archive.univ-biskra.dz/moodle2019/pluginfile.php/30048/mod_resource/content/1/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9.pdf)

[biskra.dz/moodle2019/pluginfile.php/30048/mod_resource/content/1/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9.pdf](http://archive.univ-biskra.dz/moodle2019/pluginfile.php/30048/mod_resource/content/1/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9.pdf)

خلاصة الفصل الثاني:

إن تركيز الاقتصاد على مصادر إنتاجية قليلة يُعيبه ويُجعله عرضةً لمخاطر جمة، كما أوضحنا في مبحثي "المرض الهولندي" و"نقمة الموارد"، فعلى سبيل المثال، استمرار اعتماد بعض الدول على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات والإيرادات المالية العامة يُؤثر سلباً على باقي قطاعات الاقتصاد، وذلك لما يتميز به النفط من تقلبات حادة في الأسعار على مستوى الأسواق العالمية، مما يؤدي بدوره إلى زعزعة استقرار الاقتصاد وتعريضه للصدمات والأزمات. ولما أن النفط يُعدّ من الموارد الطبيعية الناضبة، فإنّ ذلك يُطرح تحديات كبيرة فيما يتعلق باستدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، ومن هنا تأتي أهمية التنوع الاقتصادي كحلٍّ أمثلٍ لتفادي هذه المخاطر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

يُعرّف التنوع الاقتصادي في الدول النفطية على أنه الحدّ من الاعتماد المفرط على النفط والغاز، وذلك من خلال تطوير القطاعات غير النفطية وزيادة الصادرات والإيرادات غير النفطية، ولم يعد يُنظر إلى التنوع الاقتصادي من منظور ضيقٍ يتمثل في تنوع الصادرات فقط، بل يشمل أيضاً تنوع هيكل الإنتاج والدخل، وتنوع الاستثمارات في كل من القطاعين العام والخاص.

نظراً لتزايد الاهتمام بقضية التنوع الاقتصادي، ظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية التي سعت إلى وضع نظريات اقتصادية مختلفة لشرح مفاهيم التنوع الاقتصادي، ومن بين هذه النظريات: نظرية التنظيم الصناعي، ونظرية دورة الأعمال، ونظرية التجارة الخارجية، ونظرية المحفظة، ونظرية التجمعات الصناعية، كما نجد نظرية النمو غير المتوازن لـ "Hirschman" التي أكّدت منذ زمن بعيد على أهمية التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وشرحت أيضاً الآليات التي من خلالها يمكن تحقيق هذا التنوع.

إنّ نجاح عملية التنوع الاقتصادي مرهون بمجموعة من العوامل والمحددات، منها محددات مادية تتمثل أساساً في الاستثمار، خاصةً في القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تلعب دوراً هاماً في تحقيق التنوع الاقتصادي، ويمكننا الاستشهاد ببعض النماذج الناجحة في هذا المجال، مثل النموذج الماليزي والنرويجي والإماراتي، إلا أنّ الدور الذي يلعبه القطاع الخاص يرتبط بشكل وثيق بالدور الذي تلعبه الدولة في مساندته، ويتجلى هذا الدور بشكلٍ أساسي في توفير البنية التحتية اللازمة وخلق بيئة محفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال، بالإضافة إلى تحديث القوانين والتشريعات، والاستثمار في رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم والتدريب.

الفصل الثالث

توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع

الاقتصادي في الجزائر

تمهيد

يرتبط الاقتصاد الجزائري ارتباطاً وثيقاً بقطاع النفط، حيث يمثل النفط أحد أهم مصادر الدخل الرئيسية للبلاد، ومع ذلك، يعتبر هذا الارتباط غالباً ما يكون عرضة لما يعرف بـ "المرض الهولندي"، الذي يشير إلى الظاهرة التي تحدث عندما يؤدي التركيز الزائد على قطاع واحد، مثل النفط في حالة الجزائر، إلى تضخم القيمة النقدية للعملة المحلية، مما يجعل الصادرات غير النفطية أقل تنافسية على الساحة الدولية.

ومن أجل التغلب على هذا التحدي، اعتبرت الحكومة الفلاحة من بين القطاعات الرئيسية التي يجب تعزيزها وتطويرها لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، حيث تمتلك البلاد مقومات فلاحية هائلة تشمل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة وموارد مائية وافرة، لذا قامت الحكومة الجزائرية بجهود مستمرة لتنمية وتحسين قطاع الفلاحة، بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، من تحسين إنتاجية القطاع وزيادة قيمة الصادرات الزراعية من خلال تقديم الدعم والتشجيع للمزارعين والمستثمرين في القطاع الزراعي، بما في ذلك توفير التمويل والتكنولوجيا والمعدات اللازمة.

بهذه الجهود المتواصلة، يمكن لقطاع الفلاحة أن يصبح عاملاً مساهماً بشكل أكبر في الاقتصاد الجزائري، ويساهم في تحقيق التوازن في الاقتصاد، مما يقلل من تأثير المرض الهولندي ويزيد من متانة الاقتصاد الجزائري في مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تأثير وفرة الموارد على هيكلية الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: سياسات النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومعوقاته

المبحث الأول: تأثير وفرة الموارد على هيكلية الاقتصاد الجزائري

تهدف الجزائر منذ سنوات إلى تنويع اقتصادها للتخفيف من تبعيتها للقطاع النفطي والغازي وتعزيز متانة اقتصادها في ظل التقلبات العالمية، خاصة وأن التنويع الاقتصادي هدفه تطوير القطاعات الأخرى كقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة وغيرها، كما تعتمد مقاربة التنويع الاقتصادي على تعزيز الاستثمارات في كل القطاعات وتعزيز التنافسية وبيئة الأعمال بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وهو ما يجعل اقتصاد كل دولة متنوع ومستقل على تبعيته لقطاع النفط.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للنفط في الجزائر

إن ما يحصل في السوق النفطية العالمية من تطورات، تفرض الضرورة المستعجلة على الدول النفطية التخلي عن نماذج النمو التقليدي المبنية على النفقات العمومية والتي تعتبر الصناعة النفطية مصدر لها، إذ أن الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة، ومدى تأثيرها على أسعار النفط تجبر الجزائر مثلها مثل باقي الاقتصاديات النفطية على اقتراح نموذج جديد قائم أساسا على التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على القطاعات الأخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في أسعار السلع الأساسية أو الأزمات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول النفط

ترتبط الجزائر بقطاع النفط ارتباطا كبيرا، إذ تساهم في الإنتاج وتصدير كميات هامة من البترول الخام كمادة بترولية مهيمنة على الصادرات بالإضافة إلى اعتماد هيكلها الاقتصادي والاجتماعي على الريع البترولي وبذلك تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كتحدي الدول النفطية الفعالة، سواء ضمن منظمة الدول للبترول أو في إطار السوق العالمية.

أولا: تعريف مادة النفط

النفط أو البترول هو عبارة عن وقود أحفوري تكون من بقايا الأحياء البحرية القديمة، قبل ملايين السنين أين كانت تعيش الطحالب والنباتات في البحار الضحلة، وبعد موتها وسقوطها نحو قعر البحر، فإن المواد العضوية خلطت مع الرسوبيات الأخرى ودفنت معها، وعبر ملايين السنين تحت ضغط عال وحرارة عالية، فإن بقايا تلك الأحياء تحولت إلى ما نطلق عليه اليوم بالوقود الأحفوري، فالفحم والغاز الطبيعي والنفط يكونون جميعا وقودا أحفوريا إذ تشكلوا تحت شروط مماثلة¹.

واليوم فإن النفط موجود في احتياطات ضخمة تحت الأرض حيث كانت البحار القديمة موجودة من قبل، ويمكن العثور على هذه الاحتياطات تحت البر أو تحت قعر المحيط، ويتم استخراج النفط الخام بواسطة آلات حفر عملاقة.

¹ حمزة بن الزين، وليد قرونفة، أثر تطور أسعار النفط على توازنات الأسواق الدولية خلال فترة 2011-2021 دراسة حالة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 14.

عادةً ما يكون النفط الخام أسود اللون أو بنيًا غامقًا، ولكنه من الممكن أن يكون مصفرًا قليلاً أو محمراً أو برونزياً أو حتى مخضرًا.

والتنوع في اللون يدل على التركيبات الكيميائية المتفرقة لمخزونات النفط الخام المختلفة، فالبتروال الذي يحوي قليلاً من المعادن أو الكبريت مثلاً يميل لأن يكون ذو لون فاتح (وأحياناً يكون صافٍ تقريباً)¹.

ثانياً: أسعار النفط

النفط بالدولار ثابت القيمة أو ما يسمى سعر النفط الحقيقي، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساساً لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس². سعر النفط هو ما يقابل السلعة النفطية معبراً عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معاً³.

يمكن استنتاج تعريف لسعر النفط على أنه وحدة واحدة من النفط وما يقابلها من قيمة نقدية خلال فترة زمنية معينة.

ثالثاً: أنواع سعر النفط

يطلق على سعر النفط عدة مصطلحات أهمها:

– الأسعار المعلنة the posted prices :أسعار نظرية، وهمية لا تساوي حقيقتها، بل تفرضها شركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط،⁴ وهي من الأسعار المعتمدة في التسعير العالمي للنفط حتى الحرب العالمي الثانية⁵.

– السعر الفعلي The Realized Prices (المتحقق) : وهو عبارة عن السعر المعلن منقوص منه الحسميات والخصميات، أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسميات التي يمكن إدراجها كما يلي:

¹ حمزة بن الزين، وليد قرونقة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² عبد الله حسين ، مستقبل النفط العربي ، بيروت، بيسان للنشر، ط 1، 2000، ص 240.

³ أحمد الدوري محمد، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات، ب.ط، الجزائر، 1983، ص 195.

⁴ حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ب.ط، بيروت، لبنان، 2000، ص 94.

⁵ Chitour Chems Eddine, La politique et le nouvel Ordre Pétrolier International, Dahlab, Alger, 1995, P 114.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

- حسميات الموقع الجغرافي: وتقدم للدول المنتجة التي لا تتمتع بموقع جغرافي يسمح لها بتصدير النفط الخام مباشرة إلى السوق النفطية العالمية؛
- حسميات المحتوى الكبريتي: وتقدم مقابل النفط ذات المحتوى الكبريتي المرتفع و مستوى الشوائب العالي؛
- حسميات درجة الكثافة: وتعطى لمشتريين النفط الثقيل والخفيف حيث تقدم للعنصر الأول بنسبة عالية وللعنصر الثاني بنسبة اقل؛
- حسميات قناة السويس: تعطى للدول التي تصدر نفوطها مباشرة إلى السوق النفطية دون أن تمر بقناة السويس؛
- سعر الإشارة The Reference Prices: يعني نفط الإشارة متوسط سله من النفوط المتقاربة في درجات كثافة متقاربة أو متباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا أو إشارة لتعبير مجموعة من النفوط بموجب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة مثل: النفط العربي الخفيف، نفط غرب تكساس¹؛
- سعر الكلفة الضريبية The Tax-Paid Prices: يعني كلفة البرميل النفطي المستخرج زائدا المدفوعات النقدية والضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويعد من الأسعار الداخلية التي يتم بموجبها اتفاق بين الشركة النفطية (الأم) وبين فروعها².
- السعر الفوري أو الآني The Spot Prices: هو عبارة عن قيمة السلعة البترولية نقدا في السوق الحر للبترول بصورة فورية أو آنية³.

رابعا: العوامل المؤثرة على أسعار النفط

والمعتاد اقتصاديا سعر أي وحدة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة، وعليه يتم التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة وهذا ما يسمى بحالة التوازن، بالإضافة إلى عوامل أخرى سوف نتطرق لها.

- العوامل الاقتصادية:

من العوامل المؤثرة على الطلب والعرض العالميين للنفط:

- من حيث الطلب: الطلب على البترول إلى نوعين، النوع الأول يتمثل في الطلب بغرض الاستهلاك، حيث أنه يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات النفطية كما أن زيادة

¹ حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² بن دخيس عبد الكريم، أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018، ص 584.

³ Jean Pierre Angelier , *énergie international 1987-1988*, Economica, 1997, P 66.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

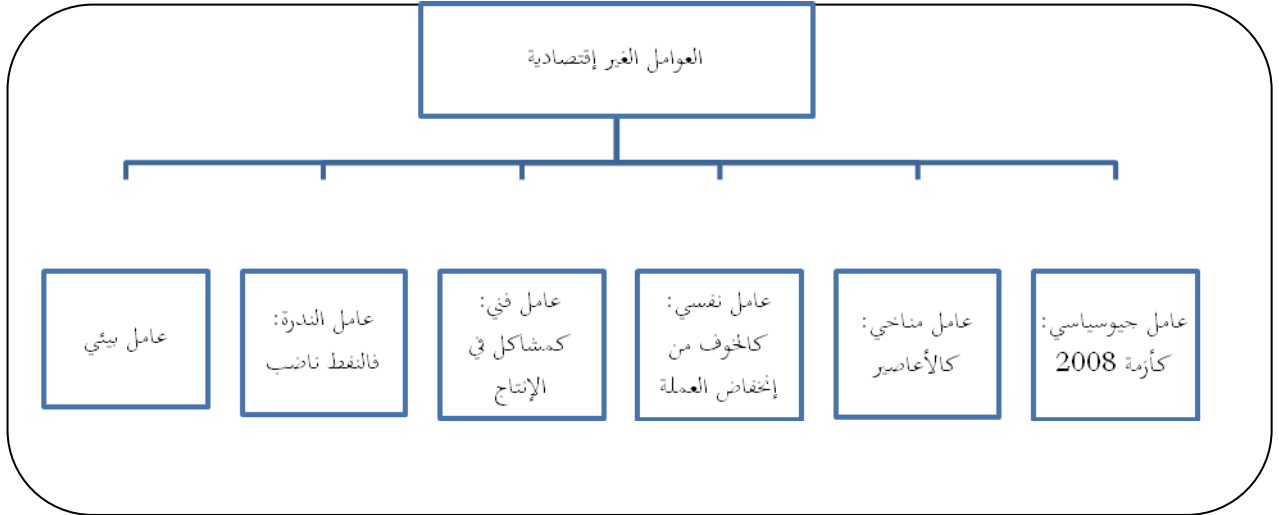
استهلاك البترول لكل من الصين والهند أثر على الطلب العالمي على النفط، أما النوع الثاني فهو الطلب بهدف المضاربة " الأسواق المستقبلية" فقد عرفته الأسواق في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وذلك بدخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية بهدف تحقيق الأرباح مما أثر على الطلب العالمي على النفط¹.

- من حيث العرض: إن الإمكانيات المتاحة من مخزون النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجاتها إلى النفط لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره من أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية من أهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط².

- العوامل الغير اقتصادية:

وهي عوامل مؤثرة على العوامل الاقتصادية السابقة أهمها:

الشكل (3-1): العوامل المؤثرة على أسعار النفط



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على أحمد الحمزة، أمين البار، مرجع سبق ذكره، ص 1103.

الفرع الثاني: مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط

النفط من أهم موارد الاقتصاد الجزائري، لكن الاعتماد الكبير عليه يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، وسوف نبرز هذا الارتباط فيما يلي:

¹ عبد الكريم دبار، رحيمة بوضييع صالح، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020، مجلة التنمية الاقتصادية المجلد 6، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص 04.

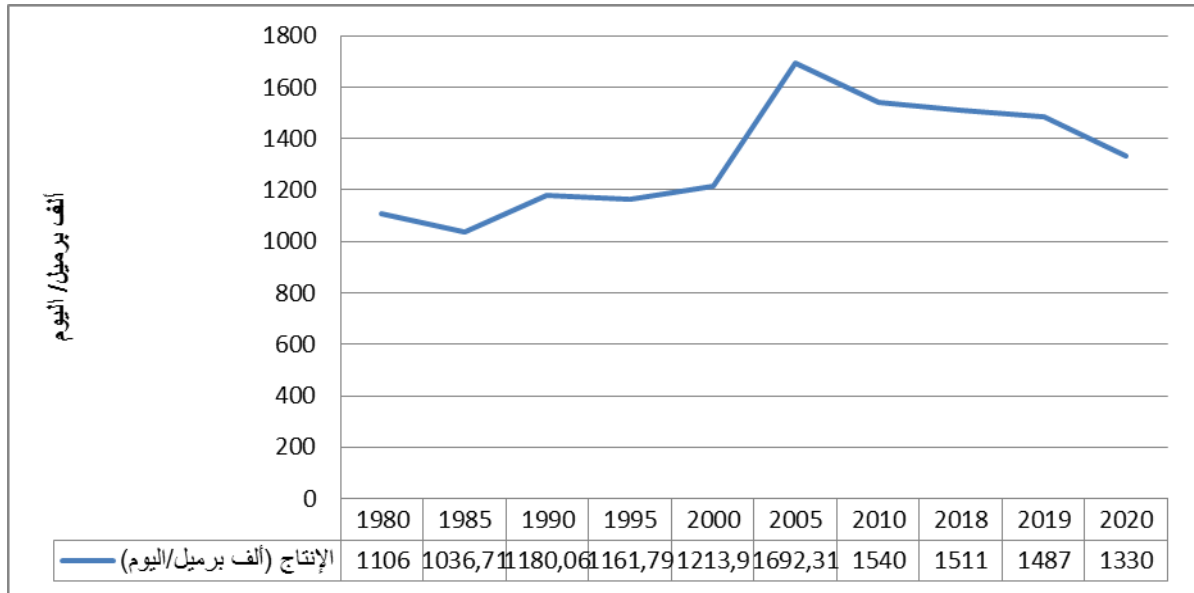
² أحمد الحمزة، أمين البار، العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2022، ص 1101.

أولاً: الاحتياطات من المحروقات: وتعرف احتياطات البترول كما يلي¹:

هو كمية النفط التي يمكن استخراجها تقنياً بتكلفة مجدية من الناحية المالية بناءً على سعر النفط الحالي، بناءً على ذلك ستتغير الاحتياطات بتغير السعر، على عكس مصادر النفط التي تتضمن كل النفط الذي يمكن استخراجه تقنياً بأي سعر، ربما تتعلق الاحتياطات ببئر، أو خزان (مكمن)، أو حقل، أو دولة، أو العالم، ترتبط التصنيفات المختلفة للاحتياطات بدرجة يقينها.

يشير حجم النفط الموجود في خزان (نفط المكمن) (oil in place) إلى إجمالي الكمية المقدرة من النفط في خزان معين، وتشمل كميتي النفط القابلة وغير القابلة للإنتاج، لا يمكن استخراج سوى نسبة ضئيلة من هذا النفط وإحضارها إلى السطح، ويعود السبب في ذلك إلى خصائص الخزانات (المكمن) والتحديات على التكنولوجيات المستخدمة في استخراج النفط، وتعتبر النسبة القابلة للإنتاج فقط احتياطياً. يطلق على النسبة ما بين الاحتياطات وكمية النفط الإجمالية في خزان معين «عامل الاستخلاص» (عامل الاسترداد)، يعتمد تحديد عامل الاستخلاص لحقل معين على عدة سمات للعملية، بما في ذلك الطريقة المستخدمة في استخراج النفط والتطورات التكنولوجية.

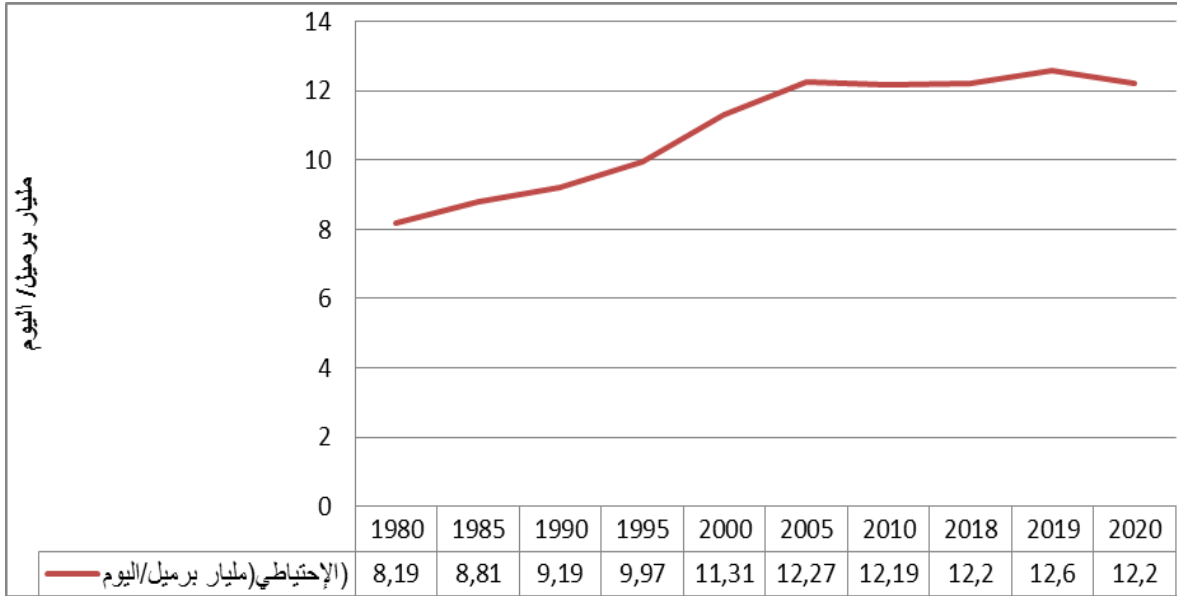
الشكل (2-3): مستوى الإنتاج النفطي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: BP. Statistical Review Of World Energy (various editions)

¹ سولام صلاح الدين، تداعيات إنخفاض أسعار النفط على كفاية احتياطات الصرف الأجنبي في الدول النامية - حالة الجزائر -، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 10، العدد 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2021، ص 452.

الشكل (3-3): إمكانيات الاحتياطي النفطي للجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: BP. Statistical Review Of World Energy (various editions)

بتحليل الجدول والشكلين السابقين نلاحظ أن كل من الإنتاج واحتياطي النفط في الجزائر دائما مستقران ومتناسبان طرديا، كما أنه من خلال الإحصائيات يتبين أن إنتاج واحتياطي البترول يمثلان جزءا هاما من اقتصاد البلاد، وتعتبر الجزائر منتجا ومصدرا للنفط منذ الخمسينيات وحاليا أيضا إذ يصل أحيانا إنتاجها واحتياطها إلى 1511 ألف برميل يوميا و 12.6 مليار برميل في اليوم على التوالي.

لكن هذا لا يعني أن الاقتصاد الجزائري قوي، فدائما الحكومة تسعى إلى تنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد المطلق على قطاع وحيد معرض للتقلبات ولتأثير العوامل الخارجية عليه، لذا وجب تعزيز القطاعات الأخرى مثل الفلاحة، الصناعة والسياحة وهو ما يهدف إلى تحقيق استدامة اقتصادية.

ثانيا: تحليل تطور أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

يعتبر سعر النفط من بين المؤثرات الرئيسية على الاقتصاد الجزائري، لذا أي تقلبات تحدث تؤدي إلى انخفاضه أو ارتفاعه وبالتالي الانعكاس على الاقتصاد ككل بالسلب أو الإيجاب.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

الجدول (3-1): قيم متغيرات معدلات النمو والإنفاق الحكومي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	النمو الاقتصادي %	سعر برميل النفط (دولار)	الإنفاق الحكومي الحقيقي (مليار دينار)
2000	3,735632	28,724	2982,795
2001	2,883721	24,718	3359,515
2002	5,286344	24,838	3891,381
2003	6,73788	28,826	3798,293
2004	4,097715	38,328	3898,206
2005	5,580357	54,587	3647,109
2006	1,682516	66,025	3938,147
2007	3,255485	74,664	4689,605
2008	2,349689	98,6	5474,747
2009	1,631543	62,163	6242,088
2010	3,414314	80,253	5653,086
2011	2,869898	112,897	6206,328
2012	3,269587	111,523	7058,1
2013	2,70108	109,441	6028,478
2014	3,699422	99,615	7024,692
2015	3,567447	52,821	8218,542
2016	3,079417	44,206	7712,235
2017	1,28	54,204	7350,895
2018	1,107595	71,166	7392,61
2019	0,992167	64,516	7993,198
2020	-5,39351	42,12	7732,126
2021	2,625938	70,89	7323,397

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، البنك المركزي، المديرية العامة للميزانية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وعلى مخرجات (Excel 2010).

ثالثا: تحليل تطور أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي للجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة (2001-2005) سجلت معدلات نمو اقتصادي موجبة ومرتفعة نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة، وصلت أقصاها سنة 2003 (6.73%)، وانخفضت بعدها وسجلت 1.68% سنة 2006، ثم عاودت الارتفاع نوعا ما سنتي 2007 و2008 ثم لم يستمر هذا الارتفاع وانخفض سنة 2009 إلى نسبة 1.63 نتيجة

تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 حيث انعكست سلبا على أسعار النفط والتي انخفضت من 137.33 دولار للبرميل في شهر جويلية 2008 إلى حدود 39.74 دولار للبرميل خلال شهر جانفي 2009¹.

وانطلاقا من سنة 2010 عاودت معدلات النمو الاقتصادي الارتفاع واستمرت على هذا النحو حتى سنة 2014 مسجلة معدل نمو 3.69%، وجاء هذا تزامنا مع تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة 2008، ومع بروز دول ناشئة ومهمه في السوق النفطية (الصين والهند)، وكذلك مع تسجيل أسعار النفط ارتفاعا من 62.16 دولار للبرميل سنة 2009 إلى 109.44 دولار للبرميل سنة 2013.

سجلت سنة 2015 انخفاضا في معدل النمو مقارنة بسنة 2014، وبلغ 3.56% بعد أن كان 3.69% سنة 2014، استمر في الانخفاض نتيجة تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري إلى أن وصل إلى 0.99% سنة 2019، وقد سجل سعر برميل النفط سنة 2015 قيمة 52.82 دولار للبرميل وسنة 2016 قيمة 44.2 دولار للبرميل، ولمواجهة تداعيات هذه الأزمة والمحافظة على مكتسبات المرحلة السابقة قامت الحكومة بتبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد والذي تضمن إجراءات استعجالية قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية العامة، ومحاولة بناء اقتصاد قوي خارج المحروقات، كما تضمن أهداف الفترة الثانية (2020-2030) والمتتمثلة أساسا في تحقيق معدل نمو اقتصادي خارج المحروقات في حدود 6.5% سنويا، إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع من استمرار تدني معدلات النمو الاقتصادي كما لاحظناه سابقا، بل تفاقم الأمر أكثر وسجلت معدلات النمو قيمة سالبة سنة 2020 بنسبة 5.39%- وهو معدل مخيف نتج إثر تعرض الجزائر لصدمتين كادت أن تعصف بها وهي أزمة الانتقال السياسية سنة 2019 وأزمة كوفيد-19 التي بينت أثرها على الاقتصاد الجزائري والعالمي وخاصة الطلب العالمي، حيث انخفضت أسعار النفط وبلغت 42.12 دولار للبرميل وهو أدنى سعر منذ سنة 2005، هذا وغيره من الأسباب أدت إلى هذا الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي، ولكن سرعان ما سجلت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا وقيمة موجبة ومقبولة نسبيا مقارنة بالأربع سنوات السابقة، حيث سجلت سنة 2021 نسبه 2.62% وهذا نتيجة لعدة أسباب أهمها تخفيف إجراءات الغلق العالمية وتراجع المخاوف من أزمة كوفيد-19، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني والتي تضمنتها قوانين المالية لسنتي 2020 و2021.

¹ حسبية مداني وآخرون، ورقة ملتقى بعنوان: أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017 دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)، الملتقى العلمي الوطني حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ج2، 14 نوفمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص445.

رابعا: تحليل تطور أسعار النفط على النفقات الحكومية

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع مستمر للنفقات الحكومية من 3359.51 مليار دج سنة 2001 إلى 6242.08 مليار دج سنة 2009 وهذا تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط من 24.71 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 98.6 دولار للبرميل سنة 2008، ويعود ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال الفترة (2009-2001) بشكل عام إلى سد متطلبات الإصلاح وتطوير البنية التحتية وتوسيعها في قطاع النفط والغاز، والقطاع العقاري، والخدمات الاجتماعية، وفي تفعيل دور القطاع الخاص من أجل تعزيز النمو وتنويع الاقتصاد.

عرفت أسعار النفط انخفاضا سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية 2008 وبلغ سعر برميل النفط لهذه السنة 62.16 دولارا للبرميل بعدما كان في السنة السابقة في أعلى مستوى له منذ الاستقلال بسعر 98.6 دولار للبرميل، هذا ما اثر على الإنفاق في السنة الموالية (2010) وانخفض بنسبة 10.41% عن السنة السابقة، ولكن لم يدم هذا الانخفاض في أسعار النفط وسرعان ما عادت للارتفاع حيث سجلت الفترة (2010-2014) متوسط سعر برميل النفط يقدر بـ 102.65 دولار للبرميل أي بلوغ أسعار النفط أسعار قياسية وهذا تزامنا مع ارتفاع الطلب على هذه المادة نتيجة تعافي الاقتصاد العالمي من آثار أزمة 2008 وعودة آلة التصنيع إلى العمل بأقصى طاقتها، مما جعل إيرادات الصادرات النفطية في الجزائر تبلغ مستويات قياسية هذا ما شجعها على الاستمرار في التوسع في الإنفاق ومواصلة توطيد النمو الاقتصادي بتخصيص مبلغ ضخم لهذا البرنامج، ارتفعت النفقات الحكومية خلال الفترة (2010-2015) بنسبة 31.12%، كما سجلت سنة 2015 والمقدرة بـ 8218.54 مليار دج، ونظرا لارتباط ميزانية التجهيز بإيرادات الجباية البترولية ومع انخفاض سعر برميل النفط إلى 52.22 دولار للبرميل سنة 2015 و44.2 دولار للبرميل سنة 2016 نتيجة عدة أسباب أهمها ازدهار صناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، ورفض منظمة الأوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الذي تسبب بدوره بتراجع الطلب على النفط، ما أدى بالدولة إلى تبني سياسة مالية تقشفية عن طريق تجميد بعض المشاريع والإبقاء فقط على المشاريع الضرورية والتي هي قيد الانجاز، إضافة إلى الخصوصية، وأمام هذه الوضعية وجدت السلطات الجزائرية صعوبات كبيرة لتمويل الإنفاق الحكومي الذي عاد إلى التزايد بشكل لا يتوافق مع حجم الإيرادات خلال الفترة (2018-2019)، ما دفعها إلى اللجوء للتمويل غير التقليدي (عن طريق البنك المركزي لتمويل العجز) في ظل استنفاد كل طرق التمويل التقليدية وعدم اللجوء للاقتراض الخارجي بحجة عدم تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستمرار سياسة الإصلاح الاقتصادي والمالي.

شهدت الفترة (2020-2021) صدمتين تعرض لهما الاقتصاد الجزائري، بدأت بالأزمة المتولدة عن الصدمة السياسية سنة 2019، والثانية أزمة كوفيد-19 وانحيار أسعار النفط. حيث سجلت سنة 2020 تراجعا حادا في أسعار برميل النفط بنسبة 53.15% عن السنة السابقة، كما سجلت النفقات الحكومية تراجعا نتيجة إتباع الدولة سياسة

التكشف في النفقات وتهاوي أسعار النفط حيث سجلت سنة 2021 أدنى مستوى لها منذ سنة 2015، وبمقارنة سنتي 2019 و 2021 نجد أن نسبة الانخفاض في الإنفاق بلغت 9.14%، وفي سنة 2021 استمر الانخفاض وبلغ نسبة 33.35%، ومن أهم أسباب هذا الانخفاض هو إجراءات الغلق والحجر المفروضة من قبل الدولة وتراجع الإنتاج في عديد القطاعات مع شلل بعضها وتجميد أغلب المشاريع وتراجع الصادرات النفطية، ولعل أهم الإجراءات المتخذة من قبل وزارة المالية لترشيد الإنفاق في ظل أزمة جائحة كوفيد-19 هي:

طبقا لقرار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2020/03/22 المتعلق بالتسوية فإنه تقرر تكليف السيدات والسادة الآمرون بصرف ميزانية الدولة بما يلي¹:

✓ تخفيض نفقات ميزانية التسيير لسنة 2020 بنسبة 30% ما عدا نفقات المستخدمين، وبهذا الشأن سيتم تجميد الإعانات المالية المفتوحة بعنوان نفقات التسيير في حدود النسبة المذكورة أعلاه وفقا لأبواب التقييد المعنية في مدونة الميزانية؛

✓ تجميد الاعتمادات المالية المتعلقة بالمشاريع (البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة) التي لم يتم الالتزام القانوني بها، وعند الاقتضاء التي لم يتم فيها إلى غاية اليوم، تبليغ الأمر بالخدمة باستثناء المشاريع المنصوص عليها والموجهة لمناطق الظل وكذا المشروع المتعلق بدراسة ومتابعة وإنجاز مركز مكافحة السرطان بسعة 120 سرير، الجلفة؛

✓ طلب ترخيص مسبق من المصالح المختصة لوزارة المالية، من أجل تحرير أقساط الإعانات والمساهمات الممنوحة من طرف الدولة للمؤسسات العمومية تحت الوصاية؛

✓ انطلاقا من ذلك، يطلب من الآمرين بصرف ميزانية الدولة ملأ الجداول المرفقة بعناية، في ظل احترام التدابير المذكورة أعلاه وبالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة المالية، وقد تعين توقيف وضعية الاعتمادات المالية المعنية بالتنسيق مع الطرفين في اجل أقصاه 02 أفريل 2020، ومنح عناية خاصة للقطاعات ذات الأولوية وتلك المنصوص عليها في إطار تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا كوفيد-19 ومكافحته.

المطلب الثاني: استخدامات إيرادات النفط

حضيت الجزائر بمرتبة من المراتب الأولى ضمن قائمة 12 دولة التي سجلت عائدات لا بأس بها من النفط لسنة 2022 بعائد يبلغ 26,1 مليار دولار، ويتواجد عموما في جنوبها، ووفقا لشركة سوناطراك الجزائرية، فإن 47% من احتياطات البترول والغاز في حاسي مسعود ووادي ميا، الغاز في حاسي الرمل والنفط في حاسي مسعود، إليزي تحتوي

¹الإذاعة الجزائرية، النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء بتاريخ 2020/03/22، تم التصفح بتاريخ: 2023/10/25،

<https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20200322/191339.html>

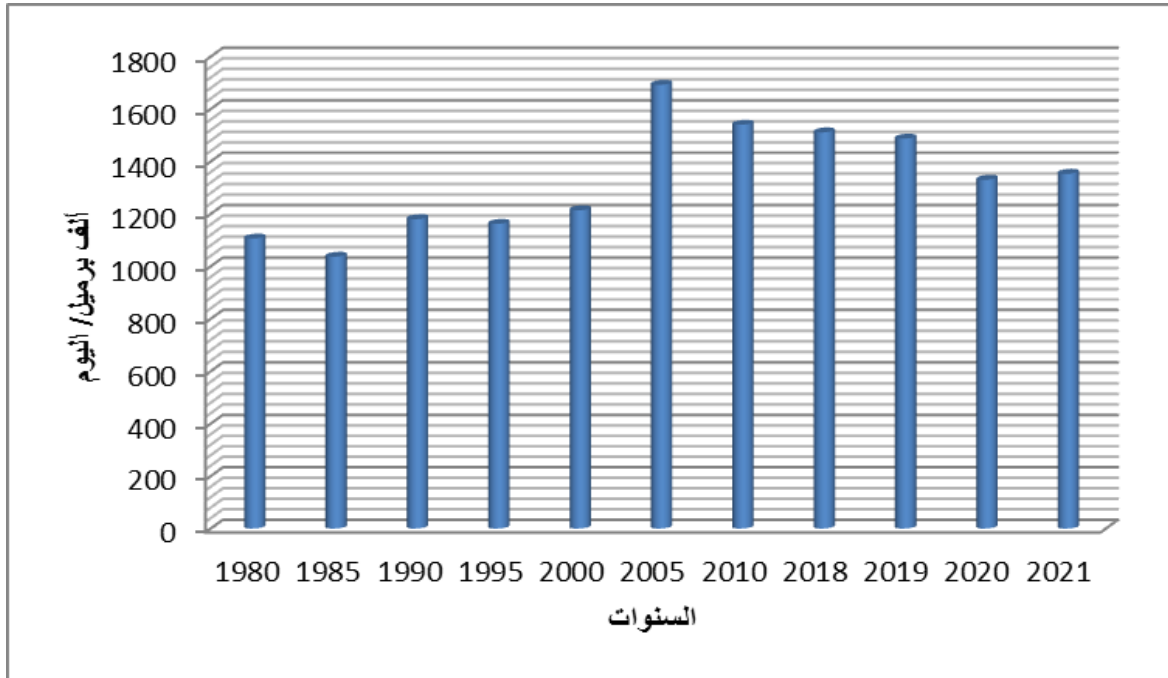
الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

على 14% من الاحتياط والبقية تتوزع على مناطق عدة، ويتم البحث عن النفط والغاز في كل من حاسي مسعود، حاسي الرمل، عين أمناس، رورد نوس، تين فويتا بنكورت، قاسي الطويل، حاسي بركين، رهود أولاد جمعة، توات، القاسي، عين صالح¹.

الفرع الأول: النفط مصدر مهم للطاقة

يطلق على النفط مصطلح «الذهب الأسود» بسبب أهميته الاقتصادية العالية، كما يعدّ النفط مصدر مهم للطاقة والمادة الأولية الخام للعديد من الصناعات الكيماوية على اختلاف منتجاتها، والجزائر تعتمد عليه بالدرجة الأولى لتغطية الطلب المحلي والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (3-4): تطور إنتاج الطاقة النفطية في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: BP. Statistical Review Of World Energy various editions

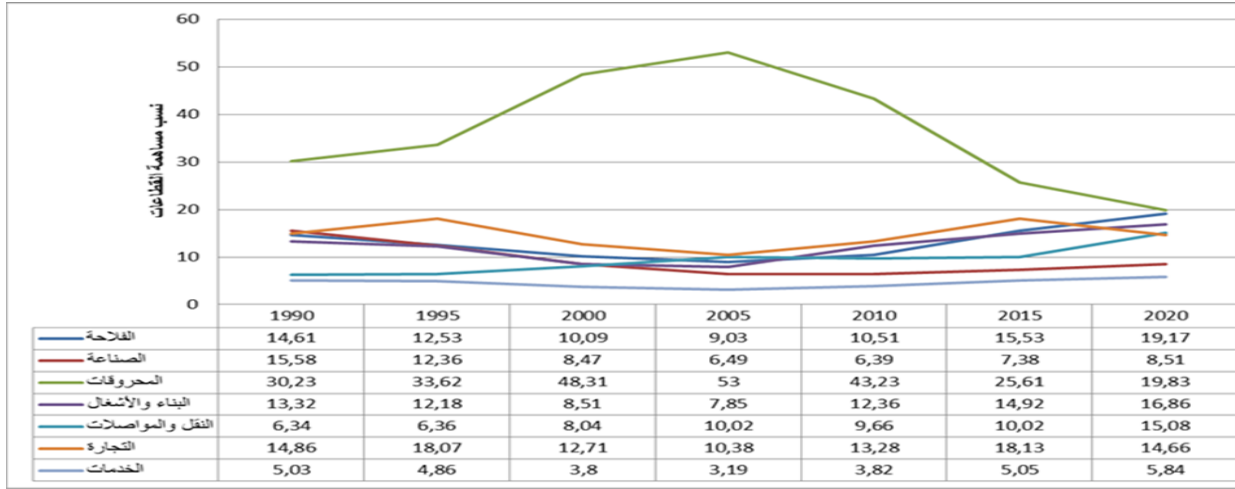
الفرع الثاني: النفط من القطاعات الاقتصادية المحركة للنمو الاقتصادي

يرتبط النمو الاقتصادي الجزائري بنمو قطاع النفط، وعليه فالعلاقة بينهما متناسبة طرديا، ويتضح ذلك من خلال مساهمة قطاع المحروقات بصورة مباشرة بإنتاجه في تكوين الناتج الوطني الخام، وبصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى، والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ سولم صلاح الدين، مرجع سبق ذكره، ص 445.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (3-5): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Production-nation-selon-activite-.pdf>

الجدول (3-2): متوسط الفترة لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020)

القطاع	الفلاحة	الصناعة	المحروقات	البناء والأشغال	النقل والمواصلات	التجارة	الخدمات
متوسط الفترة	13,15	9,27	39,04	12,15	10,12	15,06	5,68

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر السابق.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن هناك سبعة قطاعات تؤثر على الاقتصاد الجزائري لكن هذا التأثير يختلف من قطاع إلى آخر، وتتمثل هاته القطاعات في قطاع الفلاحة، الصناعة، المحروقات، البناء والأشغال، النقل والمواصلات، التجارة والخدمات.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن متوسطات فترة الدراسة تبين هيمنة واحتلال قطاع المحروقات المرتبة الأولى في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي فقد قدر بـ 39,04%، ثم يليه قطاع التجارة بـ 15,06%، الفلاحة بـ 13,15، ثم كل من قطاعي البناء والأشغال والنقل والمواصلات بـ 12,15% و 10,12% على التوالي، ليكون قطاعي الصناعة وقطاع الخدمات هما القطاعات الأقل تأثيرا على الاقتصاد بنسبة 9,27% و 5,68% على التوالي.

وعليه من خلال النتائج السابقة نتأكد بأن الاقتصاد الجزائري تابع لقطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2020).

الفرع الثالث: المورد الأول من المداخل المالية

تأمل دائما الجزائر لتنويع صادراتها بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض لتحصيل العملة الصعبة، إلا أن التبعية المفرطة لاقتصادها لقطاع المحروقات، جعلها دائما تتعرض لانعكاسات سلبيات نتيجة اعتماد قطاع وحيد فقط، والجدول الموالي يوضح تطور أسعار البترول والصادرات النفطية مقارنة مع الصادرات الكلية:

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (3-3): تطور الصادرات النفطية والغير النفطية خلال الفترة (1990-2020) الوحدة: ألف برميل/ اليوم

السنوآت	الصادرات النفطية	صادرات خارج قطاع النفط
1990	10865	439
1995	9731	509
2000	21419	612
2005	45094	907
2010	55527	152
2015	35724	2063
2020	927	--

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات <https://www.ons.dz/IMG/pdf/aqc2016-2018ed2021-ara.pdf>

لقد عرفت هيمنة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي والتي وصلت إلى قرابة 40 %، ونسبة 98% من الصادرات، هذا الوضع عرف تقلص بالمقابل لقطاع خارج المحروقات والذي لا يزال يراوح في نسبة 2% من الصادرات، والجدول أعلاه يوضح تطور إجمالي الصادرات والفرق الشاسع بين صادرات المحروقات وخارج المحروقات، حيث نلاحظ أن الصادرات النفطية في الجزائر في عام 1990، كانت حوالي 10865 ألف برميل يوميًا، ولكنها انخفضت بشكل ملحوظ إلى 9731 ألف برميل يوميًا في عام 1995، هذه الفترة كانت مليئة بالتحديات الاقتصادية والسياسية للجزائر، والتي أثرت على قدرتها على تصدير النفط.

في عام 2000، ارتفعت الصادرات النفطية بشكل كبير إلى 21419 ألف برميل يوميًا، مما يعكس زيادة في الإنتاج أو الطلب العالمي على النفط.

خلال الفترة 2005-2010، استمرت الصادرات النفطية في النمو بشكل ملحوظ، حيث وصلت إلى 45094 ألف برميل يوميًا في عام 2005 وبلغت ذروتها في عام 2010 عند 55527 ألف برميل يوميًا، هذا النمو يمكن أن يكون نتيجة لاستثمارات في قطاع النفط أو زيادة في أسعار النفط عالميًا.

بعد عام 2010، بدأت الصادرات النفطية في الانخفاض بشكل ملحوظ، حيث تراجعت إلى 35724 ألف برميل يوميًا في عام 2015، وصولًا إلى 927 ألف برميل يوميًا فقط في عام 2020، هذا الانخفاض الحاد يمكن أن يُعزى إلى مجموعة من العوامل مثل انخفاض أسعار النفط العالمية، تراجع الإنتاج، وتأثيرات الأزمات الاقتصادية والسياسية. هيمنة صادرات المحروقات في ارتفاع دائم مقارنة بصادرات خارج القطاع إلا في حالات حدوث الأزمات النفطية كأزمة 2014-2015 وأزمة كوفيد-19- أين انخفض سعر البترول ما انعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري.

أما بالنسبة للصادرات الغير النفطية، كانت محدودة للغاية خلال هذه الفترة 1990-2010، حيث بلغت الصادرات غير النفطية 439 ألف برميل يوميًا سنة 1990، وارتفعت ببطء شديد لتصل إلى 907 ألف برميل يوميًا في عام 2005. هذه الأرقام تعكس تركيز الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على النفط مع عدم وجود تنوع كبير في الصادرات، في عام 2010، انخفضت الصادرات غير النفطية بشكل حاد إلى 152 ألف برميل يوميًا، ومع ذلك، في

عام 2015، شهدت قفزة كبيرة إلى 2063 ألف برميل يوميًا، مما يشير إلى محاولات الجزائر لتنويع اقتصادها والاعتماد بشكل أقل على النفط، عكس سنة 2020، لا توجد بيانات متاحة للصادرات غير النفطية لعام 2020، مما قد يشير إلى عدم وجود صادرات تُذكر خارج قطاع النفط، أو ربما تأثرت البيانات بشكل كبير بالجائحة العالمية .

المطلب الثالث: تشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

للكشف عن أعراض العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري سنحاول فيما يلي فحص النظام الاقتصادي الجزائري ومعرفة إذا يوجد حالة إصابة للاقتصاد من خلال نموذج Max Corden.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول نموذج ماكس كوردن¹

يعتبر هذا النموذج من النماذج الأساسية التي تشرح ظاهرة المرض الهولندي ويعتمد على فرضيات تتمثل في فرضية وجود اقتصاد صغير يتكون من ثلاثة قطاعات والجدول التالي يوضح:

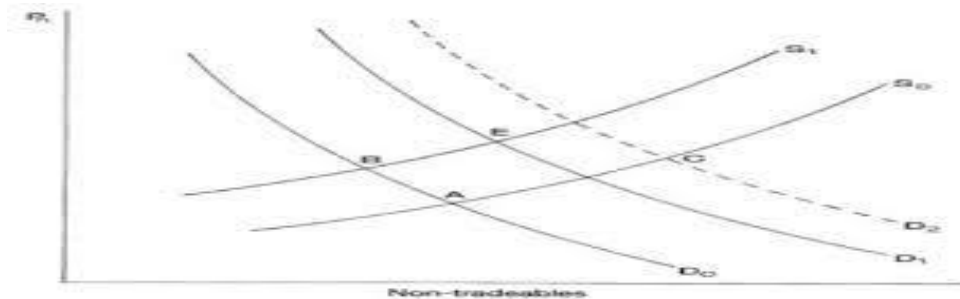
الجدول رقم (3-4): فرضية الثلاث قطاعات لنموذج Max Corden

القطاع المنتعش Booming sector	القطاع المتأخر Lagging sector	قطاع السلع الغير القابلة للتبادل التجاري
وهو قطاع الموارد الطبيعي (البترول، الفحم)	قطاع يصدر سلع خارج قطاع الموارد الطبيعية ويتمثل في قطاع الفلاحة.	أي ينتج سلع لا تتبادل في الخارج، كقطاع الخدمات والنقل... إلخ.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على M.Corden مرجع نفسه ص 361.

- فرضية: أن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال) وعامل إنتاج متحرك ومشترك بين كل القطاعات (العمل)، مع ثبات المخزون للعوامل ومرونة أسعارها، حيث يعمل هذا النموذج والمتمثل في الشكل الموالي (3-6) أين تظهر أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري P_n على المحور العمودي وعلى المحور الأفقي يمثل إنتاج السلع خارج التبادل التجاري، المنحنى D يمثل منحنى الطلب على منتجات القطاع N أما منحنى S فيمثل عرض منتجات هذا القطاع.

الشكل (3-6): نموذج Corden



المصدر: <https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fwww.asjp.cerist.dz>

¹Corden·M., **Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation**, Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1994 ,P : 360-363

يدرس النموذج أثر الانتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاديات الأخرى، وقد توصل Corden أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثراً على الاقتصاد المعني، وهما أثر النفقات وأثر حركة الموارد.

- **أثر النفقات:** ويكون نتيجة ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع B (قطاع المورد الطبيعي)، وإذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخيل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين، وإذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على منتجات القطاع N، وينعكس هذا في المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من D_0 نحو D_1 وبالتالي ارتفاع الأسعار P_n وبالتالي تحول الموارد من القطاعين B و L لصالح القطاع N؛

- **أثر حركة الموارد:** يؤدي انتعاش القطاع B إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه ويترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاعين L و N نحو القطاع B ويؤدي هذا التأثير حسب Max Corden إلى أثراًين مهمين:

- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع المزدهر B يجعل إنتاج القطاع L ينخفض، ويسمى هذا بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي وهو مباشر لأن القطاع N لم يكن له دخل، وهذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي؛

- تحول لليد العاملة من القطاع N نحو القطاع المنتعش B بسعر صرف حقيقي ثابت، وفي هذه الحالة يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من S_0 إلى S_1 (انخفاض إنتاج القطاع N بسبب تحول الموارد منه نحو القطاع B) وبالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات، ويظهر هذا الطلب الإضافي في منحنى D_2^1 .

وينتج من الأثرين ما يسمى بالأثر الغير مباشر لتراجع القطاع الصناعي، كما يلاحظ من خلال التحليل أن إنتاج قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري الخارجي يمكن أن يكون أكثر أو أقل من الحالة الابتدائية، حيث أن أثر النفقات يتجه لزيادة وأثر حركة الموارد يجعله ينخفض، في الختام، أوضح "كوردين" حالتين خاصتين تميزان انتعاش قطاع الموارد الطبيعية:

- حالة عدم استخدام عامل إنتاج متحرك، فإن الأثر الوحيد هو أثر النفقات، حيث يؤدي نمو قطاع الموارد الطبيعية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من القطاعات الأخرى، مما يؤدي إلى نموها؛

¹ Corden M., Booming Sector and Dutch Disease Economics, ibid, p 365.

- حالة وجود قطاع صناعي وقطاع فلاحي مصدر للخارج، في هذه الوضعية فإن المرض الاقتصادي الهولندي يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي وتراجع القطاع الفلاحي.

أما من ناحية التوزيع الإقطاعي، فإن كلا الأثرين يخفضان المداخل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر، وهذا المشكل الرئيسي للمرض الهولندي لأن زيادة الأسعار النسبية لما لا يقبل التداول دوليا يصحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها وهذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين في استثمار أموالهم في قطاعات السلع والخدمات التي يصعب استيرادها أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية وهذا من أهم أسباب التفاوت في نمو القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دوليا، وتزايد اعتماد الاقتصاد على الاستيراد.

كما يرى كوردن¹، أن هيمنة كل أثر من الأثرين تعتمد على عدة متغيرات، ففعالية أثر النفقات فإنها تتوقف على مدى الميل في استهلاك الخدمات في الاقتصاد، وأما أثر حركة الموارد فإن تأثيره يرتبط بكثافة استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فإذا كان قطاع الموارد الطبيعية يتميز بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط، فإن في هذه الحالة أثر النفقات سوف يهيمن على أثر حركة الموارد، وعندما يتحقق في الاقتصاد كل من الأثرين فإنه ينتج:

- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي؛

- ارتفاع مخرجات القطاعات الغير مصدرة؛

- ينخفض الإنتاج الصناعي؛

- تنخفض صادرات القطاع الصناعي.

الفرع الثاني: اختبار العلة الهولندية على حالة الاقتصاد الجزائري حسب نموذج Max Corden،:

يُعد نموذج ماكس كوردن أداة مفيدة لتحليل تأثير نمو قطاع الموارد الطبيعية على باقي قطاعات الاقتصاد، يمكن استخدام هذا النموذج للتعرف على طبيعة اقتصاد الدول خاصة التي تعتمد على قطاع وحيد مزدهر والذي يعني أن هذا الاقتصاد يعاني من العلة الهولندية.

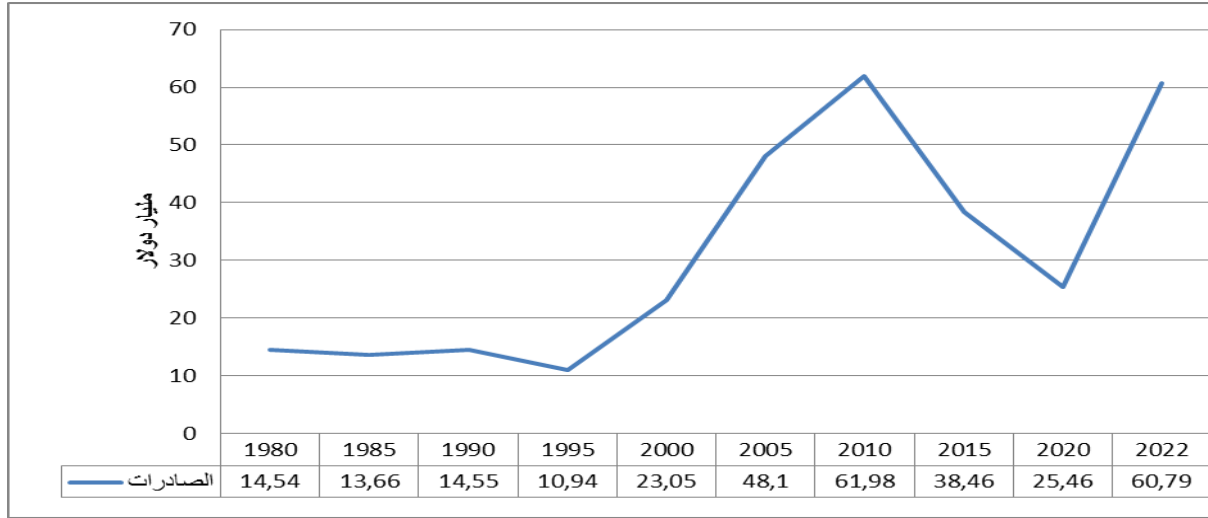
أولاً: الزيادة المفرطة في إجمالي الصادرات من القطاع المصدر (Boom)

في الآجال القصيرة تظهر آثار نتيجة اعتماد أي اقتصاد على الربيع، ومن بين هذه الآثار ارتفاع إجمالي الصادرات نتيجة مرونة الدخل على الطلب المرتفعة على المواد الأولية من قبل الدولة الصناعية.

¹Corden .M, Neary P, Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy , The Economic Journal , Vol 92, december 1982 ,P 826.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

الشكل رقم (3-7): تطور صادرات السلع والخدمات في الجزائر بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=DZ>

من خلال الشكل نلاحظ أن قيمة الصادرات في ارتفاع مستمر من سنة 1980 إلى غاية سنة 2022، ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى قطاع النفط الذي تتراوح نسبته بين 97% و 98%، أما بالنسبة لسنة 2020 فيفسر بأزمة كوفيد 19، كذلك سنة 2009 يوجد انخفاض ويفسر بالأزمة المالية العالمية والكساد الاقتصادي.

ثانيا: ارتفاع سعر الصرف وتحسن معدلات التبادل

تنص نظرية المرض الهولندي على أن الزيادة في الدخل الناتجة عن قطاع واحد مزدهر يعمل على تعطيل عن طريق رفع قيمة العملة الوطنية مما يجعل القطاع الصناعي أقل تنافسية، كما أن أي ارتفاع في مؤشر معدلات التبادل يعكس التحسن الذي يطرأ على معدلات التبادل¹.

الجدول (3-5): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي، مؤشر معدلات التبادل وأسعار البترول

السنوات	سعر الصرف الحقيقي 2010 = 100	مؤشر معدلات التبادل للسلع الإضافية 2000 = 100
1990	221,10	73,9
1995	117,40	57,9
2000	119,40	100
2005	101,7	165,10
2010	100	225,1
2015	96,60	188,30
2020	91,2	131,80

المصدر: إحصائيات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/TT.PRI.MRCH.XD.WD?locations=DZ>

¹ Corden .M, Neary P, ibid, p 884.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي في انخفاض خلال فترة الدراسة، أما بالنسبة لمعدلات التبادل فنلتبس تحسنا مطلقا إلا في حالات كسنة 2014 وقيمة المؤشر تعكس ذلك سنة 2015 ويعود ذلك نتيجة تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثالثا: ارتفاع النفقات العمومية وتبعية ميزانية الدولة المتزايدة على الجباية البترولية

حسب نظرية العلة الهولندية فإن الزيادة في مداخيل الدولة تدفع بالنفقات العمومية إلى الارتفاع، وهو ما يعرف في النظرية بأثر الإنفاق، وفي السنوات الأخيرة عرفت النفقات العمومية ارتفاعا كبيرا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في التمويل للميزانية¹ والشكل الموالي يوضح ذلك:

الجدول (3-6): المداخيل البترولية والنفقات العامة في الجزائر (1990-2020) مليون/دج

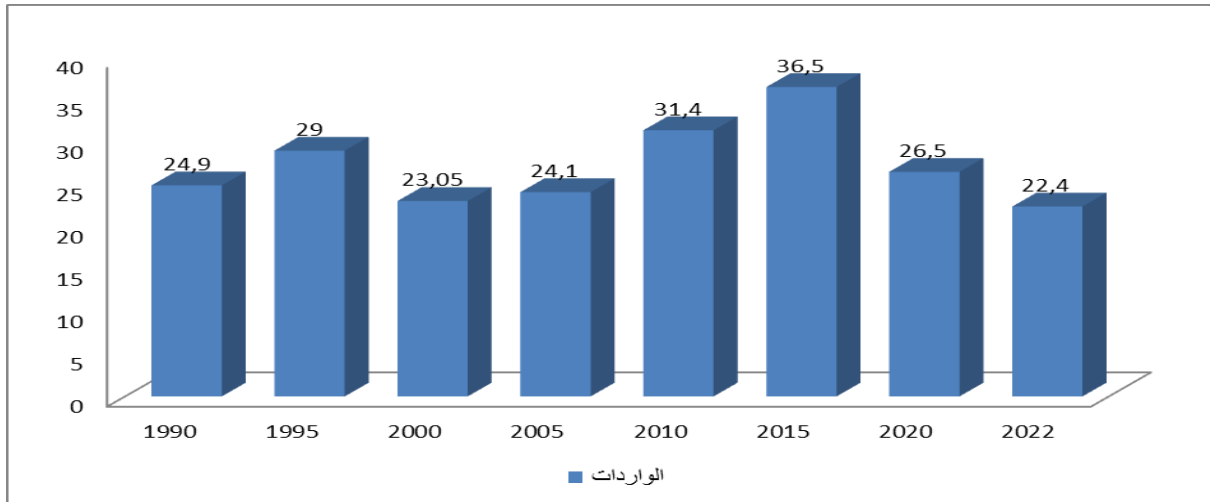
السنوات	نفقات عامة	جباية بترولية
1990	136,5	76,2
1995	759,61	336,15
2000	1178,12	720
2005	2052	899
2010	4466,94	29,05
2015	7746,94	2373,5
2020	7372	1874

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية والسنوات التكميلية من سنة 1990 - 2021.

رابعا: ارتفاع الطلب على الواردات

الارتفاع في المداخيل يجعل القطاع الإنتاجي عاجز عن إشباع حاجات مجتمع حدث في مستوى معيشته تغير سريع، مما يجعله يعتمد على الأسواق العالمية كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل (3-8): تطور نسبة واردات السلع والخدمات في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS?locations=DZ>

¹ Corden .M, Neary P, I bid, 888.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

من خلال الشكل، يتضح أنه قبل عام 2000 كانت نسب نمو السلع والخدمات في ارتفاع، مما يشير إلى أن الجزائر كانت تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، لكن مع بداية سنوات التنمية، شهدنا انخفاضاً ملحوظاً، ليعود بعد ذلك الارتفاع إلى مستويات أعلى حتى عام 2020، وذلك نتيجة لأزمة كورونا وإغلاق العالم.

خامساً: هيكل القيمة المضافة لكل القطاعات

كما نعلم أن القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري مصدرها الأساسي هو النفط، وعليه سنتعرف من خلال الجدول التالي على القيم المضافة التي تساهم بها باقي القطاعات من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3-7): هيكل القيمة المضافة لكل القطاعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ألف دينار

القيمة المضافة	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2020
التجارة	638342	2835316	4362921	668130	701283227	202259343	201987214
الفلاحة	627254	1965595	3461714	5816158	801015258	1935113	902598511
الصناعة	669219	1939047	2907496	4182949	6174049	9193704	1153521
الخدمات	215942	762918	130448	2057711	369400	6284041	7916662

Source : - <http://www.ons.dz/IMG/pdf/Production- nation-selon-activit- SJ.pdf>

Ministère des finances، DGPP، Direction du Recueil des informations، rétrospective statistique، produit intérieur brut(SCN) 2000-2017، Structure du PIB(en%)، Alger ; disponible sur : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>، consulter le 27 /07/2023

من خلال الجدول أعلاه، وبعد تحليل تركيبة القيمة المضافة لكل قطاع نستنتج أن القيمة المضافة الإجمالية خارج قطاع النفط مرتبطة بـ:

✓ قطاع الفلاحة والصيد البحري بقيمة 19% من القيمة المضافة؛

✓ قطاع التجارة بنسبة 24%، والخدمات بنسبة 17%؛

✓ نلاحظ أيضاً المساهمة الضعيفة لقطاع الصناعة.

ومن خلال ما سبق تم التوصل إلى أن الجزائر واقعة في طائلة المرض الهولندي، وأحدثت تراجع لباقي القطاعات نتيجة اعتمادها المفرط على القطاع الأولي والوحيد (النفط) وعدم الاستفادة من مداخله لتطوير القطاعات المنتجة الرئيسية وهي إحدى مظاهر الداء الهولندي.

المبحث الثاني: سياسات النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر

تعتبر السياسات الزراعية الأداة المعتمدة لأجل النهوض بالقطاع الفلاحي، كونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين من جهة زيادة الإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي، ومن جهة أخرى العمل على زيادة حجم الصادرات الفلاحية، وفي هذا السياق، يمكن أن نتساءل هل استطاعت الجزائر أن تحقق هذه الأهداف من خلال السياسات الفلاحية المتعاقبة خلال مسارها التنموي؟ ومن أجل ذلك سوف نتطرق من خلال هذا المبحث لهذه السياسات.

المطلب الأول: مراحل تطور القطاع الفلاحي (1962-1979)

كما هو معروف، شهدت الجزائر استقلالها في عام 1962، وكان الاقتصاد في حالة تدمير تام بسبب الاستعمار وآثاره، لذا، عملت الجزائر على تعزيز اقتصادها عبر تبني سياسات زراعية تهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال تطوير الإنتاج الزراعي والمساهمة في تحسين ظروف المعيشة.

الفرع الأول: مرحلة التسيير الذاتي

لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية يتسم بالخصائص التالية:

✓ الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي؛

✓ -ازدواجية في القطاع الزراعي، حيث نجد قطاعاً تسوده الأساليب التقليدية المتأخرة، ويستغله الجزائريون، وآخر حديثاً، يضم أخصب الأراضي، ويستعمل أحدث الأساليب، يستغله الأوروبيون؛

✓ عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

✓ عجز مستمر في الميزان التجاري والميزانية¹.

هذه باختصار شديد أهم الخصائص التي كانت تميز الاقتصاد الجزائري حقبة الاستعمار، زد على ذلك أن السنوات الأولى من الاستقلال شهدت خللاً اقتصادياً وديمقراطياً خطيرين، إذ انخفض الناتج القومي بحوالي الثلث (3/1)، وذلك نتيجة للهجرة الجماعية المقصودة من الأوروبيين، وخصوصاً الفنيين والإطارات في مختلف القطاعات، من أجل ضرب الاقتصاد الوطني، وأمام هذا الوضع، استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع الشاعرة، دون سابق تدريب أو تكوين، وباشروا في تسييرها، ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل في سن قوانين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي.

إن اختيار التسيير الذاتي لم يكن عفويًا، ولكنه مبني على معطيات تاريخية واجتماعية ورؤيا مستقبلية واضحة، لأنه يستجيب للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها، ولهذا كان الإسراع إلى تبني مثل هذا الإصلاح الزراعي².

اعتمدت سياسة التسيير الذاتي على الإبقاء على المزارع كما هي دون تقسيمها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان إدارتها جماعياً من قبل العمال الذين تولوا إدارتها بعد رحيل الفرنسيين، كما شملت هذه السياسة استلام الدولة للأراضي التي كان يملكها المستوطنون والتي لم تُحل بعد الاستقلال، وكذلك تأمين أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين، بالإضافة إلى الملكيات الكبيرة، حيث تم إنشاء لجان للتسيير الذاتي لإدارتها، وليس ملكيتها.

¹ عبد الله يوسف صايغ، *إقتصاديات العالم العربي*، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1984، ص 338.

² Ahmed Benbitour, *L'Expérience algérienne de développement 1962-1992 leçons pour l'Avenir* (Paris: Editions techniques de l'Enterprise. [n. d.]), p. 10.

في الوقت نفسه، مُنحت مساحات كبيرة من الأراضي للمجاهدين (مزارع قدماء المجاهدين) لثدار بشكل جماعي، ونتيجة لهذه الإجراءات، أصبح الأجراء الزراعيون والفلاحون الذين لم يمتلكوا أراضٍ خلال فترة الاستعمار يمتلكون ملكيات جماعية من خلال الاستيلاء على المزارع والأراضي التي تركها الفرنسيون، وتم انتخاب لجان للتسيير الذاتي لمتابعة وتوجيه الأعمال الزراعية المشتركة.

مع نهاية عام 1962، أصدرت الحكومة مراسيم لتشريع هذه المبادرة التي بدأت من القاعدة وثقنت من الأعلى من خلال المراسيم والقوانين، وفي نهاية عام 1963، تم تأميم حوالي مليون هكتار من الأراضي التي خلفها المستعمرون وكل المزارع المملوكة من الأجانب، ثم توسعت عملية التأميم بعد عام لتشمل الملاك الجزائريين المتعاطفين مع النظام القديم، حيث قدرت مساحة هذه الأراضي بـ 200,000 هكتار، وفي عام 1966، تم تحويل جزء من أراضي التسيير الذاتي إلى تعاونيات زراعية إنتاجية لقدماء المجاهدين، مع منحها الصبغة القانونية.

كان التسيير الذاتي، وتعميمه، يُعد السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال، من الناحية الاقتصادية، كان له أهمية كبيرة، حيث كان يشمل 80% من الأراضي المزروعة باستمرار، ويُساهم بنسبة 20% من الدخل الإجمالي للقطاع الفلاحي.

وعلى العموم، يمكن اختصار أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتياً في ما يلي:

- المرحلة الأولى: وتمتد من عام 1962 إلى عام 1967، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها، ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعاً لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع؛

- المرحلة الثانية: وتمتد من عام 1967 إلى عام 1975، وخلال هذه المرحلة اتخذت الدولة إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية (للتخفيف من المركزية الإدارية التي كانت تميز المرحلة السابقة)، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة، كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة، وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة أولى، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية، كما أنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها، كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق، وذلك بإنشاء دواوين وطنية لهذا الغرض، وتوحيد جهاز التمويل بتخصيص مصلحة لذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري، ولعل الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها في هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال، دون إيلاء عناية بتوفير الشروط لتحقيق استقلالية تسيير فعالة؛

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

- المرحلة الثالثة: وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة، حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل، حيث عملت تلك الإصلاحات على إلغاء منصب المدير المعين، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج المزارع المسيرة ذاتياً، ورفع أسعار المنتجات الزراعية¹.

ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على القروض بالرغم من كل تلك الإجراءات والمحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل، فإنه من الناحية العملية كان فاشلاً وفي هذا السياق يقول إسماعيل العربي: «الم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الزراعة، ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أية فعالية حقيقية على العمال، وفي الحقيقة، فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة»².

ولهذا، فقد اتضح أن تطوير القطاع الفلاحي لن يتأتى إلا بتطبيق سياسة فلاحية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييراً جذرياً؛ وهذا ما كانت تهدف إليه السياسة الزراعية الجديدة، المتمثلة في الثورة الزراعية.

جدول (3-8): توزيع الأراضي المؤتمة في مرحلة التسيير الذاتي

العينات	عدد المزارع	النسبة لعدد المزارع	مساحة المزارع	النسبة للمساحة الكلية
أقل من 100 هكتار	67	3,1	373000	14,1
من 100 إلى 500 هكتار	682	30,9	213000	8,1
من 500 إلى 1000 هكتار	620	29,0	448000	17,0
من 1000 إلى 2000 هكتار	510	23,0	711000	26,9
من 2000 إلى 5000 هكتار	286	12,9	743000	28,2
أكثر من 5000 هكتار	22	1,1	144000	5,5

المصدر: بويهي محمد، القطاع المسير ذاتياً ومشاكله المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1987، ص 21.

يوضح هذا الجدول توزيع الملكيات العقارية وكيفية توزيعها، حيث نجد أن أكثر من 96% من المزارع تتجاوز مساحتها 100 هكتار، بالإضافة إلى ذلك، يوجد 818 مزرعة تتراوح مساحتها بين 1000 و5000 هكتار، مما يشير إلى سياسة التجميع التي اتبعتها الدولة، هذه السياسة تُشكل عائقاً رئيسياً في استغلال وإدارة هذه المزارع، نظراً لكبر مساحتها.

¹Dominique Badillo, 'Stratégie agro alimentaire pour l'Algérie', collection maghreb (TT) contemporain (Paris Office des Publications Universitaires, 1980), p. 39.

²إسماعيل العربي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

الفرع الثاني: مرحلة الثورة الزراعية (1971-1980)

نظراً للركود والتخلف الذي أصاب القطاع الفلاحي، جاءت الثورة الزراعية بموجب الأمر رقم 71 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971، بهدف معالجة هذه المشاكل، كان الهدف من هذه الثورة القضاء على التفاوت الواضح في الملكيات الزراعية وإعادة توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، وذلك من أجل:

- زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛

- زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة؛

- القضاء على علاقات الإنتاج القديمة¹.

وبصفة عامة، فإن الثورة الزراعية ترمي إلى القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي خلق بني جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية، ووفقاً لميثاق الثورة الزراعية، فقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض، وتتمثل في:

- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم؛

- التعاون في الزراعة، وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض؛

- الاستغلال الخاص، حيث إن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وإنما تقضي على استغلال الإنسان².

وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها، حيث كانت:

- المرحلة الأولى 1972 بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف العمومي، وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية.

- المرحلة الثانية التي انطلقت في 1973، فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد؛

- المرحلة الثالثة في 1975، "وانتهت إلى المناطق السهلية لتحديد عدد رؤوس الماشية، الذي يجب ألا يتعدى 105 رؤوس للمربي الواحد، أما الفائض فيؤمّم ويوزع على المربين الصغار"³.

¹ بلعبيكي أحمد، مترجم، المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، ب.ط، بيروت، لبنان، 1997، ص 255.

² أحمد بلعبيكي، المسألة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، ب.ط، بيروت، باريس، 1985، ص 210.

³ Temmar.Hamid M, **Stratégie de developpement independant. Le Cas de l'Algérie**, Un bilan (TV) Paris: Office des Publications Universitaires, 1987, p. 118.

وعلى العموم، فإن الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكاسبين أساسيين، شكلا العناصر المشجعة في مجهود التنمية الزراعية، وهما:

- إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها؛
 - تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبياً، تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع مما لو كانت مجزأة ومتفرقة؛
- إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، نظراً إلى أسباب وعوامل عديدة، يحصرها "عبد القادر جغلول" في مشكلات : تتمثل الأولى في نقص الأراضي، وتدور الثانية حول مسألة التعاون والبرجوازية الزراعية، أما الثالثة فتتمحور حول التعاون وإدارة الدولة¹، وهي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الفلاحي.

وعليه فالثورة الزراعية واجهت صعوبات عملية حالت دون تحقيق الأهداف النظرية المرجوة في المجال الزراعي بشكل خاص، والتنمية الوطنية بشكل عام، فقد كانت الأهداف الطموحة للثورة الزراعية غير متوافقة مع الظروف الموضوعية للواقع الجزائري، خاصة في المناطق الريفية التي كانت مجال التطبيق الرئيسي، بالإضافة إلى ذلك، لم تكن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية صارمة بما فيه الكفاية، مما عرقل تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع.

كما عانت الوحدات الإنتاجية من عجز دائم وخسائر مستمرة، مما أدى إلى تدخل البنك للإشراف عليها، كما نفشت بين عمال الأرض والفلاحين ممارسات فردية سيئة مثل اللامبالاة والإهمال والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي، وما إلى ذلك، أسهمت هذه العوامل في إلحاق الضرر بالتعاونيات الإنتاجية وزادت من عوامل فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الأولية للقطاع الفلاحي (1980-2000)

شهدت مرحلة الإصلاحات الأولية في القطاع الفلاحي تحولاً ملحوظاً، حيث تم تبني سياسات تهدف إلى تحسين الإنتاج الفلاحي وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدلاً. ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على مضمون هذه السياسات.

الفرع الأول: إصلاحات الثمانينات

خلال هذه الفترة، باعتبارها مرحلة حكم جديدة (وفاة الرئيس هواري بومدين، ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد)، انتشر على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي عموماً، وحصر

¹ عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل أحمد خليل، دار الحداثة، ط1، بيروت، لبنان، 1982، ص 205.

الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت أثناء العملية التنموية السابقة، وبهذا يكون ممكناً طرح البدائل التي تساعد على الاستمرار في القيام بتنمية حقيقية، ففي المجال الزراعي، أعيدت بعض الأراضي الموممة إلى أصحابها الذين يفلحونها وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي (خصوصاً في الجنوب).

وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة، وتوفير الظروف اللازمة، فقد أنشئ مثلاً عام 1982 البنك الفلاحي لتنمية الريفيّة الزراعية، لتقديم القروض إلى الفلاحين، وذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة، وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي.

أما من الناحية الواقعية، فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الزراعي على الخصوص، تساعد على الخروج من التبعية للخارج، فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان، وأصبحت مهمشة على حساب القطاع الصناعي، الذي هو أيضاً لم يستطع تحقيق التنمية المنشودة.

وتتجلى مظاهر الفشل في هذه السياسات الزراعية في المؤشرات التالية:

- السياسة الاستثمارية: التي تدل بوضوح على التحيز الكبير نحو القطاع الصناعي وغيره من القطاعات الأخرى، حيث لم يحظ القطاع الزراعي بأهمية نسبية، كما حظي بها القطاع الصناعي، بل إنه عرف تهميشاً لازمه منذ الاستقلال؛

- السياسة السعرية، التي لم تكن في خدمة القطاع الزراعي، فقد عرفت التوجه نفسه الذي عرفته السياسة الاستثمارية، إذ كان سعر القمح مثلاً يخضع للتسعير الإداري الذي لا يراعي التكلفة الحقيقية والعائد، مما يؤدي إلى إجحاف في حق المزارعين، وبالتالي لا يحفزهم على بذل المزيد من الجهد لتحقيق مستوى أعلى من الإنتاجية بالنسبة إلى هذا المحصول، وغيره كثير (وقد سبق وأشرنا إلى هذه النقطة)؛

- السياسة التسويقية، حيث يرغم الكثير من المنتجين بإتباع مراحل محددة مسبقاً لتسويق منتجاتهم، كأن يتم تسليم حصيلة الإنتاج إلى تعاونيات أنشئت لهذا الشأن وفق أسعار محددة مسبقاً وغير قابلة للتفاوض، وفي الغالب لا تتماشى مع تكاليف الإنتاج.

من خلال هذه الإشارات تتبين لنا المكانة الثانوية التي أوليت لقطاع الفلاحة، ولعل الخلل في ذلك يعود إلى السياسات الزراعية التي لم تركز بما فيها لكفاية على هذا القطاع الحيوي، بحيث أدى ذلك إلى ارتفاع وتيرة الواردات الغذائية، والدخول في تبعية غذائية، وتحمل خزينة الدولة أعباء مالية من النقد الأجنبي، كان من الممكن اقتصاها أو

توجيهها إلى مجالات أخرى، والجدير بالذكر، أن الجزائر قد عاشت خلال هذه الفترة ظروفًا اقتصادية صعبة، ساهمت فيها التغيرات العالمية التي عرفتها أسواق النفط خصوصاً، وبالطبع، زادت حدة وضعية القطاع الزراعي المزريّة¹.

وحسب وجهة نظر الباحث "عبد الله دعيدة": فإن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية والنمو الجزائري لا يصمد أمام الصدمات الخارجية، وبخاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط الديمغرافي، والاعتماد المطلق على تصدير منتج واحد، مما جعل الاقتصاد الجزائري لا يصمد أمام الصدمات الخارجية وبخاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط.

وقد تميزت بداية الثمانينيات بالاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد سمي ببرنامج «ضد الندرة»، حيث خصص له مبلغ 10 مليارات دولار عام 1982 على حساب الاستثمار والتشغيل. «والنتيجة التي يمكننا استخلاصها أن هذه الوضعية المزريّة للاقتصاد الوطني حالة الركود الذي أصاب معظم المؤسسات العمومية، سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير، أو الاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد ونصف، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وتدهور أسعار النفط»².

وهذه الأخيرة استمرت في التراجع بعد ذلك، فبعدما كان سعر البرميل نحو 21.08 دولاراً في نهاية الثمانينيات، انخفض إلى 20 دولاراً في بداية التسعينيات، ليواصل انخفاضه مسجلاً عام 1994 نحو 14.19 دولاراً للبرميل، و كنتيجة لهذا التدهور، انخفضت إيرادات الدولة، مما أثر سلباً في قدراتها الاستيرادية، خصوصاً أمام العجز في الإنتاج المحلي.

ولتجاوز الوهن الذي أصاب القطاع الزراعي تحديداً خلال هذه المرحلة، فقد تم تنفيذ بعض المحاولات الإصلاحية، حيث حدد القانون رقم 19/87 الصادر في شهر ديسمبر 1987 كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأموال الوطنية، كما حدد حقوق وواجبات المنتجين. وقد وضع هذا القانون لتحقيق أهداف معينة، وتبيان كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة وتحديد طبيعتها القانونية، «إذ تعتبر عملية إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي بمثابة تنظيم جديد، مع ظهور تسمية جديدة، وهي المستثمرات الفلاحية بدلاً من المزارع الاشتراكية»³.

ومن بين ما كان يهدف إليه كذلك تعريف قواعد استغلال الأراضي الفلاحية مع ضمان استغلال أمثل للأراضي الفلاحية بغية إشباع الحاجات الغذائية للسكان وحاجيات الاقتصاد الوطني، مع السماح للمنتجين بالقيام بمسؤولياتهم في

¹ بن دعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، ورقة قدمت إلى: الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر -، مركز دراسات الوحدة المغربية، بيروت، 1999، ص 358.

² المصدر نفسه، ص 358.

³ شرابي شرابي، الاقتصاد الجزائري: مطبوعة بيداغوجية، قسنطينة، جامعة منتوري، 2003-2004، ص 27-28.

استغلال الأراضي، ويضمن هذا القانون استغلالية فعلية للمستغلين، حيث يبقى الدخل مرتبطاً بنتيجة إنتاجهم فقط، وضمن هذا القانون، ومن أجل تحقيق تطوير شامل، شرعت الدولة في تنفيذ ما يلي¹:

- تطوير لامركزية هياكل دعم ومساندة الترقية الفلاحية؛

- التعريف بالمحاور الكبرى للتخطيط الفلاحي؛

- التركيز على التوجيه العام للنشاطات الفلاحية.

واستناداً إلى القانون نفسه، فقد تضمنت مادته 6 و 7 الموافقة للمنتجين الفلاحيين المعنيين بالاستغلالات الفلاحية الجماعية على حق التمتع القائم في مجموع الأراضي المشكلة للاستغلالات الفلاحية الجماعية، بواسطة ضريبة يتكفل قانون المالية بتحديد أساسها وطرق التغطية، كما توافق الدولة للمنتجين الفلاحيين أنفسهم على حق الملكية بالنسبة إلى كل الأملاك المتعلقة بإرث الاستغلال زيادة على الأرض، بمعنى الشيوخ، وبأسهم متساوية يمكن تحويلها وقابلة للحجز.

والجدير بالذكر أن ملامح السياسة الزراعية في عقد الثمانينيات قد تمثلت في وضع منهجية جديدة لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام، مع وضع وتطبيق برامج خصصتها، والسعي إلى تنمية الخدمات المساندة وفئات الإنتاج، وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة، مع التحولات الدولية خارجياً، والتحول نحو التعددية السياسية، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر داخلياً، وذلك بالمرور عبر مرحلة انتقالية، أصابها الكثير من المشاكل والصعوبات وزاد من تعقيدها الشلل الكبير الذي مس كل قطاعات البلاد جراء المأساة التي ألمت بالجزائر.

الفرع الثاني: السياسات الفلاحية في التسعينيات

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين الكثير من التحولات والتطورات المهمة، كان بعضها نتيجة لأحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي (بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانحيار المنظومة الاشتراكية)، وتفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة نظراً إلى انخفاض الاحتياطيات من العملة الصعبة التي أصبحت لا تغطي أي من شهرين من الاحتياجات الاستيرادية)²، بالإضافة إلى ظهور منظمة التجارة العالمية كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني، ومن الناحية الداخلية، فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة الأمن التي كانت نتائجه وخيمة جداً بالنسبة إلى عالم الريف تحديداً، وتفاقم إشكالية الاختلالات في ما بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية، نظراً إلى ما أصاب القواعد الموردية الزراعية من التدهور الكمي والنوعي، إضافة إلى ما ميز عقد التسعينيات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده، وتراجع فرص العمل، انعكس

¹ الديوان الوطني للإحصائيات، المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، العدد 15، 1991، ص 157.

² دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 361.

كل ذلك على السياسات الزراعية عندئذ، التي تميزت بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص، مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك، كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كلياً أو جزئياً إلى القطاع الخاص، غير أنه ومع نهاية التسعينيات، بدأت السياسات الزراعية تحديداً، تعرف اتجاهات نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، والرفع من أداءات القطاع الزراعي، وبالتالي تحسين شروط الحياة الاقتصادية العامة، وسوف تتم معالجة أهم السياسات الزراعية التي طبقت خلال هذه الفترة، في ما يلي:

- الإطار العام (الفلسفة الاقتصادية) للسياسات الزراعية في التسعينيات: مع نهاية القرن العشرين، وتزامناً مع انهيار المعسكر الاشتراكي وصعود النظام الليبرالي كقوة مهيمنة، بدأت غالبية البلدان العربية في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وتعديلات مختلفة، جاءت هذه الإصلاحات في محاولة لمواكبة التغيرات الإقليمية والدولية، والتغلب على الآثار التراكمية للمشاكل الاقتصادية التي تراكمت خلال المراحل السابقة. سعت هذه البرامج إلى تعزيز الأداء التنموي الحقيقي من خلال تقليص الدور المباشر للدولة في العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، ومنح القطاع الخاص دوراً أكبر في التنمية، بما في ذلك خصخصة نشاطات القطاع الفلاحي، من جانبها، بدأت الجزائر منذ مطلع التسعينيات، رغم التحديات السياسية غير المستقرة، بالاهتمام بشكل متزايد بتنفيذ سياسات فلاحية تتماشى مع برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، شملت هذه السياسات فتح المجال لخصخصة القطاع الفلاحي، بما يتيح له التكيف مع التحولات العالمية، شملت الآثار الإيجابية لهذه السياسات تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وتقليص العجز في الموازنة، وارتفاع مستوى المعيشة والأجور، وتراجع معدلات التضخم، وتحسين تراكيب المحاصيل وزيادة الإنتاجية، ومع ذلك، شهدت الجزائر أيضاً آثاراً سلبية مثل زيادة معدلات البطالة، وتأثر بعض الفئات الاجتماعية بارتفاع الأسعار ومستوى المعيشة.

كما سعت الدولة إلى التخفيف من الآثار السلبية من خلال الدخول في مفاوضات طويلة مع المنظمات الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، للاستفادة من بعض الامتيازات، ومنذ عام 2008، استمرت الجزائر في عقد جولات متواصلة من المفاوضات، وركزت السياسات الجزائرية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وتعزيز الاستثمار الخاص، وتقليص الديون الخارجية. على الرغم من تعدد البرامج والخطط، فإن الهدف الرئيسي لجميعها كان رفع القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وصولاً إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي وتتلخص أهم مرتكزات استراتيجية التنمية الفلاحية خلال عقد التسعينيات في ما يلي¹:

✓ استرجاع الأراضي المؤلمة؛

✓ استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية؛

¹ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينيات، القاهرة، المنظمة، 2000، ص 17.

✓ دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج؛

أما عن الإطار العام للسياسات الزراعية والفلسفة الاقتصادية التي تحكمها في عقد التسعينيات، فيمكن حصر أهم أهداف ذلك في النقاط التالية:

✓ الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات؛

✓ ترقية المنتجات ذات النوعية الإنجابية الحقيقية؛

✓ وضع خطط تنمية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية؛

✓ ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين؛

✓ العمل على وقف تدهور وانحيار القطاع الزراعي؛

✓ المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين؛

✓ مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب اقتصادية واجتماعية؛

✓ السعي إلى رفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفة الإنتاج؛

✓ تشجيع وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية، كالقروض أو الإعفاءات الضريبية ... إلخ.

المطلب الثالث: الإصلاحات التنموية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى آفاق 2030)

أولت الحكومة الجزائرية اهتمامًا كبيرًا بالقطاع الفلاحي، حيث وضعت خطة عملية تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي وتوفير التسهيلات اللازمة للمزارعين، ومع أن الفلاحة في الجزائر ليست قضية بسيطة بسبب عدة عوامل، فإن الجزائر تعد اليوم أكبر مستورد للمواد الغذائية والزراعية، على الرغم من إمكانياتها الكبيرة في هذا القطاع، وفي هذا السياق، سنستعرض دور الدولة في تعزيز وتطوير القطاع الزراعي في الجزائر من خلال ما يلي:

الفرع الأول: مراحل الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي

تبنت الحكومة الجزائرية مجموعة من السياسات والبرامج الإصلاحية بهدف تعزيز وتطوير القطاع الفلاحي. وسنستعرض ذلك فيما يلي:

– المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004)

هدف هذا البرنامج إلى تعزيز التكوين التقني وتقديم الدعم المالي والنظامي، لتحقيق بناء قطاع فلاحي عصري وذو كفاءة عالية. يتضمن ذلك المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها واستغلالها بشكل عقلاني، معتمداً على مجموعة من

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

السياسات الفلاحية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعقار واستصلاح الأراضي الفلاحية، وكذلك التمويل والدعم والقروض الزراعية، فضلاً عن سياسات تنوع وتكثيف الإنتاج وغيرها¹.

الجدول (3-9): مخصصات الفلاحة من البرامج التنموية

البرنامج التنموي	المبلغ الإجمالي مليار دينار	نصيب الفلاحة مليار دينار	نسبة الفلاحة من المبلغ الإجمالي
برنامج دعم الإنعاش (2001-2004)	525	65,3	12,43

المصدر: مرزوق سعد، زيان نورة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة (1980-2017)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص 39.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد تم تخصيص مبلغ قدره 525 مليار دينار له، وقد تم تعزيز دور الإنفاق كآلية لدعم النمو وتقليص نسب البطالة، مع التركيز على البنية التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، تم تخصيص 12% من هذا المبلغ لقطاع الزراعة والصيد، وهو مبلغ يعتبر ضئيلاً نسبياً، يعود ذلك إلى أن القطاع الزراعي قد استفاد من دعم إضافي من خلال البرنامج الوطني للتنمية الريفية، الذي يهدف إلى توسيع الإنتاج الزراعي، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار لسكان الريف، بالإضافة إلى المساهمة في مكافحة الفقر والتمهيش، خاصة في المناطق الريفية، وخلق فرص عمل جديدة، وتوسيع المساحات الزراعية، وزيادة التشجير².

- أهداف المخطط الوطني للتنمية: من الأهداف التي جاء هذا المخطط لتحقيقها³:

- الرفع من مستوى الأمن الغذائي الوطني خاصة المنتجات الغذائية؛
- رفع نسبة الإنتاج الوطني بهدف تغطية الاستهلاك السكاني؛
- التركيز على إيجاد مميزات للمنتجات بهدف تطويرها وترقيتها؛
- الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تحقيق تنمية مستدامة؛
- تشجيع المنتجات الفلاحية بهدف الرفع من صادراتها؛
- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عمليات الاستصلاح المختلفة.

- محاور المخطط الوطني للتنمية الريفية

المحور الأول: وتضمن خمس برامج أساسية تمثلت في:

يحيى عبد الحفيظ، القطاع الفلاحي ومحددات التنوع الاقتصادي في الجزائر (2010-2020)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022، ص 490-491.

مرزوق سعد، زيان نورة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة (1980-2017)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021، ص 39.

³ يحيى عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 492.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

✓ البرنامج الموجه لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي،

✓ برنامج تكتيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛

✓ برنامج تكتيف أساليب الإنتاج؛

✓ برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي؛

✓ برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرة الفلاحية.

المحور الثاني: وتضمن أربعة برامج أساسية، هي:

✓ البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى حماية البيئة وتأمين المناطق الجبلية؛

✓ برنامج التشغيل الريفي؛

✓ برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛

✓ برنامج حماية البيئة المحافظة وتنمية الهضاب والمناطق الجبلية والصحراوية¹.

الجدول (3-10): هيكل الغلاف المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة

المجموع	2004	2003	2002	2001	
53.4	12	18.8	15.1	7.5	الصندوق الوطني لضبط والتنمية الريفية
0.21	0	0.7	0.7	0.7	الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية
2.28	0	1.14	1.14	0	صندوق ضمان المخاطر الفلاحية
55.89	12	20.01	16.31	7.57	المجموع

المصدر: جعفري جمال، العجل عدالة، مبادرات الإصلاح للقطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي - دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2015-

، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018، ص 106.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الحصة المالية الأكبر يتم تمويلها من قِبَل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، يليه صندوق ضمان المخاطر الفلاحية وصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية، بنسبة 2.28% و 0.21% على التوالي، وهذا يعني أن الغلاف المالي الموجه للقطاع الزراعي محدود جداً، بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم هذه التمويلات تستفيد منها فئة من المزارعين غير المستحقين، في حين أن المزارعين القادرين على استغلال هذه التمويلات بشكل إيجابي والمساهمة في تحقيق الأهداف الحكومية ولا يحصلون على الدعم الكافي.

¹ مرزق سعد، زيان نورة، مرجع سبق ذكره، ص 43

- سياسة التجديد الفلاحي والريفي¹ (2008_2014)

تبنت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية برنامج التجديد الفلاحي الذي تم تنفيذه في عام 2008، بهدف تحقيق توافق وطني بشأن مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي. تستند هذه السياسة الجديدة إلى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج، والاستفادة من القدرات الكبيرة التي يمتلكها بلدنا ومجتمعنا. تتكون سياسة التجديد الفلاحي والريفي من محورين أساسيين هما:

المحور الفلاحي : هدف إلى زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الفلاحية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، يعتمد على ثلاثة برامج رئيسية، تنفذ عن طريق: وحدات الاستبيان الحقلية، مراكز الامتياز المتكاملة "المستثمرات الفلاحية الرائدة"، المهارات والبنية التحتية.

المحور الريفي : يهدف إلى حماية وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية ومن خلال هذا كله تسعى الحكومة لتحقيق ثلاثة أهداف كبرى تتمثل في :

- رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة إلى 80% سنوياً؛
- رفع حصة الصناعة من 05% إلى 10% في القيمة المضافة والتي يتم تحقيقها سنوياً؛
- تقليص نسبة البطالة إلى أقل بكثير من 10% خلال الخمس سنوات المقبلة.

الجدول (3-11): مخصصات الفلاحة من البرامج التنموية

البرنامج التنموي	المبلغ الإجمالي مليار دينار	نصيب الفلاحة مليار دينار	نسبة الفلاحة من المبلغ الإجمالي
البرنامج التكميلي لدعم النمو (2009-2005)	4202,7	337,2	8%

المصدر: مرزق سعد، زيان ريان، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستعمال منهجية الحدود خلال الفترة (1980-2017)، مجلة البحوث

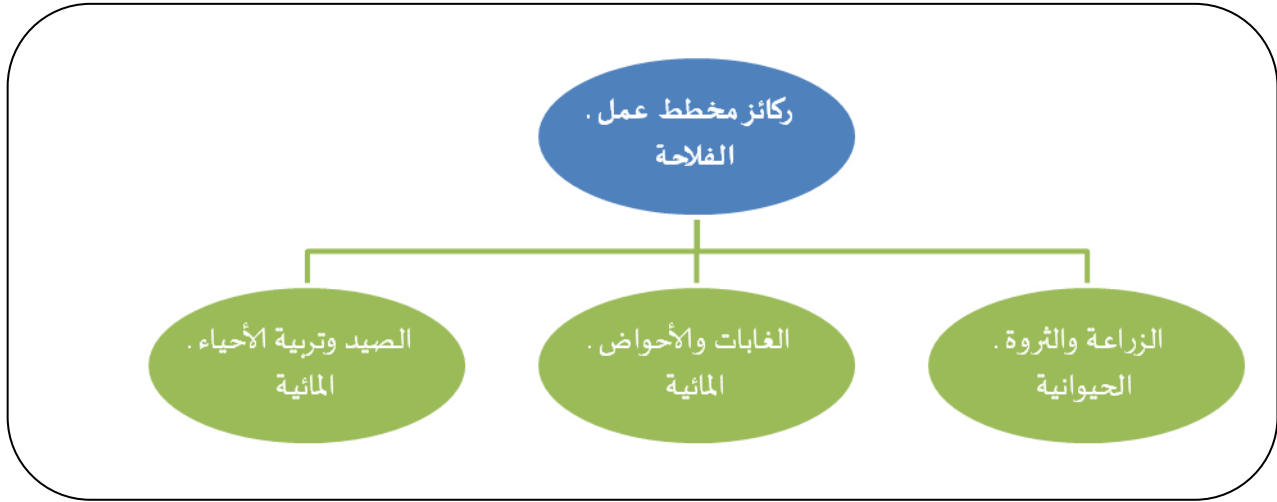
والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021، ص 39.

من الجدول السابق، نلاحظ أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي قد رُصدت له اعتماديات مالية قدرها 4202.7 مليار دج، وُخصّص لقطاع الزراعة 8% من هذا المبلغ الإجمالي، بالمقارنة مع المخطط الأول، نرى أن النسبة قد ارتفعت قليلاً، لكن تبقى دون المستوى المطلوب، حيث تظل نسبة التمويل منخفضة.

- **مخطط عمل الفلاحة (2015_2020):** يقوم بمخطط عمل الفلاحة على ثلاث ركائز أساسية:

¹ فضيلة مزوزي، محمد قويدري، الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد 1، 2021، ص 74.

الشكل (3-9): ركائز مخطط عمل الفلاحة



المصدر: جعفري جمال، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 108.

تقوم الركيزة الأولى على الزراعة والثروة الحيوانية وتهدف إلى تعديل وتحديث وتتمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، أما الركيزة الثانية فتقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغابي وكذا تشجيع السياحة، في حين تقوم الركيزة الثالثة على متابعة ودعم برامج الاستثمار في مجال الصيد وتربية المائيات، كما يهدف مخطط الفلاحة فيما يخص الركائز المذكورة أعلاه إلى: متوسط نمو في القطاع الفلاحي ب 5%، قيمة الإنتاج تقدر 4300 مليار دينار جزائري ومحاولة الوصول إلى 1500000 منصب شغل.

الجدول (3-12): مخصصات الفلاحة من البرامج التنموية

البرنامج التنموي	المبلغ الإجمالي مليار دينار	نصيب الفلاحة مليار دينار	نسبة الفلاحة من المبلغ الإجمالي
برنامج توظيف النمو (2010-2014)	21124	1566	7,67%

المصدر: مرزوق سعد، زيان نورة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

يظهر الجدول السابق أن برنامج توظيف النمو الاقتصادي قد حُصِّص لقطاع الزراعة مبلغ قدره 1566 مليار دج من أصل 121124 مليار دج، أي حوالي 7%، تُعتبر هذه المبالغ ضئيلة جداً مقارنة بالأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها، مثل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز التنمية.

- برنامج النمو الاقتصادي الجديد (برنامج التنويع الاقتصادي) آفاق 2030: (البرنامج الخماسي للتنمية 2015-2019 وبرنامج الاستثمارات العمومية 2016-2030)

جاء هذا البرنامج الخماسي (2015-2019) مكملًا لمسار التنمية الذي بدأته الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة ويعتبر هذا البرنامج مبادرة رامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد، وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، ويعمل هذا البرنامج على دعم مسيرة النمو والتنمية ويشجع على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر وخاصة القطاعين الزراعة والمياه، وإعادة واسترجاع النفايات، والصناعة والسياحة¹. وفي ظل رصيد معتبر في احتياطات الصرف والمقدر بحوالي 179 مليار دولار خلال سنة 2014، واحتياطي صندوق ضبط الموارد بـ 2200 مليار دج. تم تخصيص مبلغ 22100 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار، وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، ومن أهم هذه الأهداف²:

- ✓ تخفيض نسبة البطالة؛
- ✓ الرفع من مستوى معيشة المواطنين؛
- ✓ تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7%؛
- ✓ ضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد الوطني؛
- ✓ مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- ✓ تطوير وتكوين الموارد البشرية وذلك بتشجيع وترقية وتكوين الإطارات واليد العاملة المؤهلة؛
- ✓ العمل على تشجيع الاستثمارات المنتجة للثروة؛
- ✓ تطوير وتدعيم الأنشطة التي تعتمد على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة؛
- ✓ العمل على توفير مناخ مناسب للأعمال وذلك بتخفيف الإجراءات ومنح العقارات والقروض... الخ؛
- ✓ محاربة البيروقراطية وعصرنة الإدارة الاقتصادية وتعميم الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية راقية؛
- ✓ تطوير وترقية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين المحلي والأجنبي.

كان لانخفاض أسعار النفط المستمر بدءًا من عام 2014 تأثير سلبي على إيرادات الدولة، مما أثر بدوره على تمويل برنامج دعم النمو الاقتصادي وجعل تنفيذه صعبًا في ظل الظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد. نتيجة لذلك، اضطرت السلطات الوطنية إلى تجميد جميع العمليات التي لم تبدأ بعد والتي لا تُعتبر ضرورية، مع التركيز على العمليات ذات الأهمية القصوى، في ضوء هذا الظرف المالي الصعب، تم إغلاق كافة صناديق التخصيص المخصصة لإدارة مشاريع

¹ مشري محمد الناصر، الشريف بقة، تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 57، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، سوريا، فيفري 2017، ص40.

² نسيلي جهيدة وآخرون، ورقة ملتقى بعنوان: واقع التحكيم بين البطالة والتضخم بالجزائر في ظل المخططات التنموية 2000-2019، الملتقى العلمي الوطني حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، ج2، 14 نوفمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، ص68.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

الاستثمارات العامة، وجمعها ضمن صندوق واحد لتجنب تعدد الصناديق، وذلك ضمن استراتيجية ترشيد الإنفاق الحكومي التي تبنتها الدولة لمواجهة تراجع الإيرادات.¹

استجابةً لهذا الوضع، أطلقت الحكومة برنامجًا جديدًا ليحل محل البرنامج الخماسي للتنمية تحت اسم "برنامج الاستثمارات العمومية"، وقد صادق مجلس الوزراء بتاريخ 2016/07/26 على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، الذي يعتمد سياسة موازنة جديدة تغطي الفترة من 2016 إلى 2019، يشمل هذا البرنامج النقاط التالية:²

✓ تحسين الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن تغطية نفقات التسيير؛

✓ خفض محسوس لعجز الخزينة؛

✓ تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية؛

✓ ويعتمد كذلك تنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.³

ويمكن تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة مراحل، تتمثل المرحلة الأولى في مرحلة الإقلاع (2016-2019) والهدف منها تحسين إيرادات الجباية المحلية لتغطية نفقات التسيير وتخفيض العجز في الميزانية وتعبئة موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي، وتتمثل المرحلة الثانية في مرحلة الانتقال (2020-2025) والهدف منها تدارك الاقتصاد المحلي، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في مرحلة الاستقرار (2026-2030) والهدف منها تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يصل إلى 6.5%.

ولقد تضمن هذا البرنامج تعديلات هيكلية تخص الفترة (2020-2030) تتمثل في:

✓ توقعات بتضاعف الناتج المحلي الإجمالي الفردي إلى 2.3 مرة مقارنة بسنة 2015؛

✓ زيادة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 5.3% سنة 2015 إلى 10% سنة 2030 ؛

✓ تطوير القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات؛

✓ التحويل الطاقوي الذي يسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك المحلي للطاقة؛

¹ بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2020، مجلة كلية السياسة والاقتصاد: العدد 5، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، مصر، جانفي 2020، ص 54.

² République Algérien Démocratique et Populaire, Ministère de finances, **Le nouveau modele croissance (synthèse)**, Juillet, 2016, p2.

³ كاكبي عبد الكريم ، بوعبدلي عبد الحميد ، ورقة ملتقى بعنوان: تقييم أداء السياسة المالية وأثرها على البرامج الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، الملتقى العلمي الوطني حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ج 2، 14 نوفمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 141.

✓ تنويع الصادرات بهدف دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع¹.

ويمكن حصر الأهداف الرئيسية للنموذج الاقتصادي الجديد في النقاط التالية²:

✓ استحداث وتطوير فروع نشاط جديدة (تنويع الاقتصاد) بما يسمح بتعويض القطاع الطاقوي والبناء والأشغال

العمومية. فالهدف من تنويع الاقتصاد خارج المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة سنة 2030؛

✓ تعزيز النمو في القطاعات خارج المحروقات بمعدل سنوي يصل إلى 6.5%؛

✓ تعزيز أنظمة الاستثمار والرفع من إنتاجية رأس المال، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين المحلي

والأجنبي؛

✓ تحقيق الملاءة الخارجية وهذا على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تتحقق إلا بعد فترة معينة، وعليه يتسم

تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج الفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض في الطاقة الأحفورية

قابل للتصدير هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات.

وبالرجوع إلى فترة البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019)، وكما قلنا سابقا بأن هناك تطور سالب لأهم

المؤشرات الاقتصادية بسبب التدني المستمر لسعر برميل النفط ابتداء من سنة 2014، وهو ما يؤكد الارتباط الوثيق

للاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي، وكملخص لبرنامج التنويع ما يلي:

- تم تجسيد نموذج النمو الجديد آفاق 2030، الذي صادقت عليه الحكومة 2016، في إطار سياسة تنويع الاقتصاد

الوطني وإصلاحه هيكليا مع تحقيق معدل نمو 5،6% خارج المحروقات والتحول إلى دولة ناشئة خلال العشرية القادمة من

خلال تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني، يهدف هذا البرنامج إلى بعث سياسة تنموية جديدة تتميز ب:

✓ نمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المدروسة؛

✓ مراعاة متغيرات الاقتصاد الكلي والتأثير على السياسات العمومية؛

✓ معدل ودرجة مساهمة القطاعات المستهدفة لهذا النموذج في الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ تحقيق التوازن المرجو من خلال تطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية، وتقليل الفارق بين

الواردات والصادرات خارج المحروقات.

أن تنويع الاقتصاد الوطني يشترط انتقاء بعض الشعب والفروع التي تمكن من وضع استراتيجية من شأنها تقليص

فاتورة الواردات من جهة، وتطوير الصادرات من جهة أخرى مانحة بذلك ميزان المدفوعات عناصر الاستقرار المقاومة

¹ بن محمد هدى، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2020، مرجع سبق ذكره، ص55.

² بوعزيز ناصر، بن خديجة منصف، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر - بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية: المجلد 10، العدد

2، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، أبريل 2017، ص91.

المنشودة، وبهذا الشأن، فقد تم تحديد حوالي خمسة عشرة شعبة استراتيجية تتطلب بذل جهود بخصوص الاستثمار، وعلى الجزائر وضع أدوات لسياسة اقتصادية قادرة على إعادة النشاط لتلك الشعب، لاسيما: الصناعة والكهرباء البتروكيميا والصيدلة والالكتروميكانيك والزراعة الغذائية والسياحة والحديد والصلب، والكيمياء والميكانيك والطيران والنسيج والخدمات بالتركيز على ترقية تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تشكل ميادين تحظى فيها الجزائر بقدرات وأسواق واعدة¹.

المبحث الثالث: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومعوقاته

من الضروري استعراض أهم القدرات الفلاحية التي تمتلكها الجزائر، خاصة وأن بعض الدول تعاني من نقص في هذه الموارد، مثل عدم تجهيز أراضيها للزراعة، أو قلة رأس المال اللازم لإقامة استثمارات زراعية، أو نقص الموارد المائية بمختلف أنواعها، ورغم أن الجزائر تمتلك إمكانات فلاحية متنوعة وهبة طبيعية، فإن السؤال المطروح هو هل تستطيع الجزائر تحقيق الأهداف المحددة والنتائج المرجوة في هذا القطاع؟ ومن خلال هذا المبحث، سيتم مناقشة بالتفصيل المشاكل والعقبات التي تعيق تطوير القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر

تعد الموارد والقدرات الاقتصادية الفلاحية من الركائز الأساسية في تحليل اقتصاديات الإنتاج الفلاحي، حيث تُعتبر مدخلات مهمة في العملية الإنتاجية وتساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الإنتاج الفلاحي، يعتمد تحقيق هذه الأهداف بشكل كبير على الخصائص النوعية والكمية للموارد المتاحة لذلك، من الضروري تسليط الضوء على الموارد والقدرات المتاحة في القطاع الفلاحي لتحديد الإمكانيات الإنتاجية وتحديد أفضل الخيارات بين البدائل المختلفة للتنمية الفلاحية.

الفرع الأول: موقع الجزائر

تتأثر الظروف المناخية بعامل الموقع الجغرافي للبلد، وهذا بدوره يؤثر في الطبيعة الفلاحية للدولة وينعكس ذلك في طبيعة تركيب المحصول وهو الميزة النسبية للإنتاج الفلاحي.

– **الموقع الفلكي للجزائر²**: تقع الجزائر فلكيا بين دائرتي عرض 19 د و 37 د شمال خط الاستواء، وبين خطي طول 12 د شرق خط غرينتش و 9 د غرب خط غرينتش.

¹ وسيلة شكرو، عمر غزالي، إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي- فرع الصناعات الغذائية- في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2020، ص ص 226-239.

² ميس بكير، أهمية الموقع الجغرافي للجزائر، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2023/11/25: <https://mawdoo3.com/%D8%A3%>

وتكمن أهمية الموقع الفلكي للجزائر في:

- الامتداد من العروض الحارة في الجنوب إلى العروض المعتدلة في الشمال، ما يفسر تنوعها المناخي؛
- يمر مدار السرطان بالجنوب الجزائري حيث تتعامد عليه أشعة الشمس صيفا، فتتأثر بذلك درجة الحرارة؛
- يمر بالجزائر خط غرينتش (وهو خط الطول 0 د) بالقرب من مدينة مستغانم، ويستعمل كمرجع للتوقيت العالمي الموحد.

- الموقع الجغرافي للجزائر:

- تقع الجزائر في الجزء الغربي من شمال إفريقيا، تشرف شمالا على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي طوله 1200 كم، يحدها جنوبا النيجر ومالي، وشرقا تونس وليبيا، وغربا المغرب الأقصى والصحراء الغربية وموريتانيا.
- **المساحة والأبعاد:** وتبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كم²، تحتل بذلك المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا (بعد انقسام السودان) والمرتبة العاشرة عالميا، تتمثل أبعاد مساحة الجزائر فيما يلي:
 - 1970 كم: من الجزائر العاصمة إلى تمراست؛
 - 1829 كم: من تندوف إلى أقصى نقطة في الشرق عين آمناس؛
 - 1944 كم: من تندوف إلى أقصى نقطة في الشمال الشرقي.
- **أهمية موقع الجزائر¹:**

للجزائر موقع مهم على الصعيد الإقليمي والقاري والعالمي وسنجد ذلك من خلال:

الأهمية الإقليمية: تتوسط الجزائر منطقة المغرب العربي، وتنتمي إلى الدول المتوسطية القريبة من أوروبا، مما يجعلها حلقة وصل هامة بين قطبي المغرب العربي الشرقي والغربي. كما أنها تُعد جسراً طبيعياً للعالم العربي والإسلامي، مما يمنحها موقعاً استراتيجياً مهماً في المنطقة.

من جهة أخرى، تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط، مما أكسبها أهمية تاريخية وجغرافية كرافد من روافد الحضارة المتوسطية، أصبحت الجزائر محورا رئيسيا للتبادل والتعاون مع القارة الأوروبية، خاصة من خلال ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر إسبانيا وإيطاليا.

الأهمية القارية: يتعدى البعد الاستراتيجي للجزائر الإطار الإقليمي ليشمل القارة الإفريقية، فمن حيث المساحة، تمثل الجزائر من مساحة القارة، كما تعتبر الجزائر بوابتها الشمالية، تمكن دول الساحل الإفريقي، بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية من الوصول إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط، ومنه إلى بقية موانئ العالم.

¹ مراد الشوابكة، أين تقع الجزائر، موقع موضوع، تاريخ الاطلاع 2023/03/24 : <https://mawdoo3.com>

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

الأهمية : امتداد العروض الحارة إلى المعتدلة و يمر بها مدار السرطان وخط غرينيتش.

الأهمية العالمية: اكتسبت الجزائر مكانة دولية بارزة بفضل موقعها الذي يتوسط القارات الثلاث: إفريقيا، وآسيا، وأوروبا، جعلها هذا الموقع ملتقى للطرق التجارية البرية والبحرية، فضلاً عن المواصلات الجوية التي تتجه في مسارات متعددة، مثل الرحلات من أوروبا إلى وسط وجنوب القارة الإفريقية، أو من أوروبا إلى شرق إفريقيا والشرق الأوسط، بفضل موقعها الجغرافي الممتاز، كجزء من بلدان البحر الأبيض المتوسط وقربها من أوروبا، بالإضافة إلى اتساع أراضيها وتوغلها داخل القارة، استطاعت الجزائر أن تبرز بشكل ملحوظ في العلاقات الدولية عبر العصور، سواء في الماضي أو الحاضر.¹

الفرع الثاني: الموارد الأرضية والمائية والبشرية في الجزائر

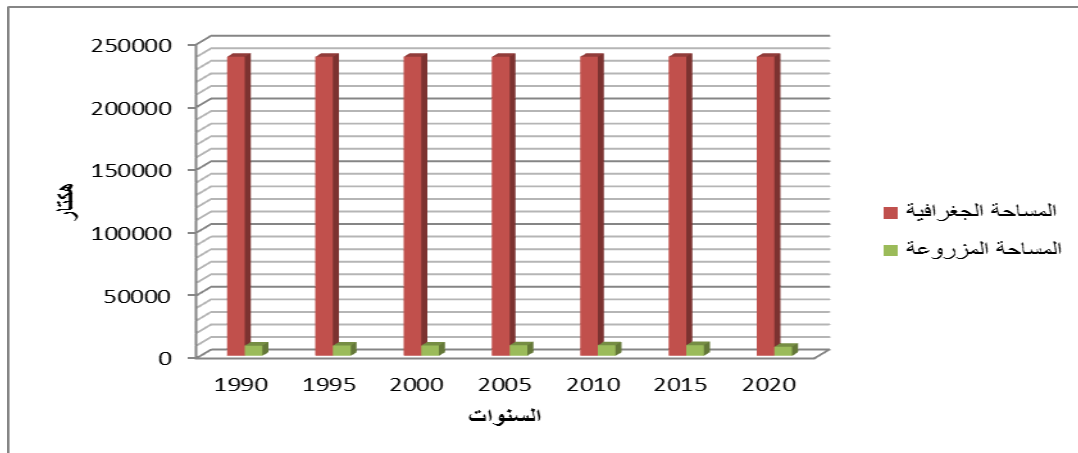
بعد الماء، تلعب موارد الأرض دوراً حيوياً في تحقيق الإنتاج الزراعي وتوفير المواد الغذائية الزراعية، مما يساهم في تأمين الغذاء للمليارات المتزايدة من السكان، تسهم هذه الموارد بشكل كبير في توفير الغذاء الكافي لشعوب العديد من البلدان النامية ومختلف المناطق حول العالم.

الجدول (3-13): توزيع الأراضي المستخدمة في الزراعة بالقطر الجزائري

السنوات	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة
1990	238174,10	8067,00
1995	238174,10	8176,30
2000	238174,10	8226,00
2005	238174,10	8389,64
2010	238174,10	8435,03
2015	238174,10	8488,03
2020	238174,10	7240,49

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، لسنوات من الموقع: <http://www.aoad.org>

الشكل (3-10): المساحة الزراعية الكلية والمساحة المستغلة للزراعة (1990-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

¹ مراد شوابكة ، مرجع سبق ذكره.

من خلال الشكل والجدول أعلاه، يتضح لنا أن المساحة الممكن استغلالها للزراعة بالتقريب 18% من المساحة الكلية للبلاد، وهي ثابتة أما بالنسبة للمساحة المستغلة فتساوي بالتقريب 3,3% من المساحة الإجمالية وهذا ما يوضحه تطور هذه المساحة الضعيف خلال فترة الدراسة، مما يستوجب تنمية هذه الأراضي واستغلالها الاستغلال الأمثل لتوفير احتياجات البلاد وتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائيين.

- الغطاء النباتي

أما بالنسبة للغطاء النباتي، الذي تغطي الغابات منه حوالي 4,2% أي 1,79% من إجمالي المساحة، فهو غير كافٍ لضمان التوازنات الطبيعية والمناخية المتدرجة حسب انحدار المناخ والتربة، ينتشر الغطاء النباتي من الشمال إلى الجنوب على شكل نطاقات تتوافق مع تدرج الهواطل.

يتوزع الغطاء النباتي في الجزائر من الشمال إلى الجنوب تبعاً لتدرج خصوبة التربة، وكمية التساقط، وتتوزع الأقاليم النباتية كما يلي:

الجدول (3-14): توزيع الأقاليم النباتية في الجزائر

إقليم البحر الأبيض المتوسط	إقليم الهضاب	الإقليم الصحراوي
يتميز الغطاء النباتي في هذا الإقليم بالكثافة، والتنوع، والخضرة الدائمة وهذا يعود إلى خصوبة التربة (تربة جيدة)، وارتفاع كمية التساقط، ما يسمح بنمو غابات الصنوبر، والفلين، والأرز، والعراعر، والبلوط الأخضر.	يعتبر إقليم الهضاب (السهوب) إقليماً انتقالياً بين الإقليم التلي، والإقليم الصحراوي، تقل فيه النباتات، بسبب قلة الأمطار، وفقر التربة، أهمها الشيوخ، والحلفاء، والدرين، وبعض النباتات الشوكية.	نباتاته نادرة بسبب الجفاف الذي يسود المنطقة، أهمها الشيوخ، والصبار، والنخيل في الواحات، وتتميز بما يلي: سريعة الظهور والاختفاء حسب كمية الرطوبة المتوفرة. تتواجد في الأودية الجافة التي تخزن بعض كميات الرطوبة، أو تنمو في الواحات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: <https://zahramoh.blogspot.com/2020/03/bem2020.html>

أهمية الغطاء النباتي¹:

- ✓ يعتبر القاعدة الأساسية في الهرم الغذائي للكائنات الحية؛
- ✓ يلعب دوراً رئيسياً في حفظ التوازن البيئي، والاستقرار الإيكولوجي؛
- ✓ يثبت التربة، ويقاوم عوامل التصحر والتعرية والانجراف؛
- ✓ يساهم بشكل مباشر في تلطيف الجو، وتحسين المناخ.

¹ محمد معفي، النبات الطبيعي بين الإباداة والاستفادة، دراسة قانونية على ضوء التشريع الجزائري، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017، ص 538.

جدول(3-15): أهم مكونات الغطاء النباتي في الجزائر

النسبة من مجموع مساحة الغابات	المساحة بالهكتار	النباتات
35	800.000	الصنوبر الحلبي
20,5	463.000	أشجار الفلين
15,7	354.000	أشجار البلوط
9,6	217.000	أشجار العرعار
18,8	426.000	نباتات أخرى

المصدر: كتاب سنة رابعة متوسط، وزارة التربية الوطنية، الجمهورية الشعبية الجزائرية، ص 33. على الموقع:

<https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fakhbara24.news%2Fp>

- الموارد المائية المتاحة:

تنوع مصادر المياه في الجزائر نظرا لتنوع المناخ، وشساعة المساحة الجغرافية الاجمالية، حيث تقسم الموارد المائية فيها بحسب مصادرها إلى ثلاث موارد رئيسية: موارد مطرية، وموارد سطحية وجوفية، لكونها بلد متوسطي يمتد على شريط ساحلي طوله 1200 كلم.

- الموارد المطرية¹:

تغطي الجزائر مساحة جغرافية قدرها 2,381,741 كلم²، حيث تشغل الصحراء نسبة 90% من هذه المساحة، تتميز الصحراء بانخفاض مستوى التساقط فيها إلى حد أن معدلات الأمطار تكون شبه معدومة في معظم أوقات السنة، في المقابل، يسود مناخ البحر الأبيض المتوسط في المناطق الساحلية الشمالية، بينما يتميز المناخ القاري في المناطق الداخلية والسهوب بمعدلات تساقط أقل مقارنة بالمناخ الصحراوي، حيث يبلغ حجم التساقطات السنوية حوالي 12.4 مليار م³.

تتركز تساقطات الأمطار بشكل أساسي في المناطق التلية التي تستحوذ على 90% منها، ويلاحظ أن توزيع معدلات التساقط السنوي في الجزائر يتناقص في اتجاهين من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب.

من الشمال إلى الجنوب: يتناقص معدل التساقط بسبب التنوع التضاريسي الكبير بين الشمال والجنوب، خاصة بسبب السلاسل الجبلية الهامة مثل الأطلس التلي والأطلس الصحراوي التي تعمل كحاجز طبيعي أمام انتقال السحب الممطرة، في الأطلس التلي، يتلقى المناطق المرتفعة كمية أمطار قد تتجاوز 1000 ملم سنوياً، بينما تتراوح الأمطار في الهضاب العليا والأطلس الصحراوي بين 400 و600 ملم سنوياً، مع استثناء بعض المرتفعات التي تتلقى بين 200

¹ صادق هادي، مختار عصماني، الموارد المائية في الجزائر، بين الوفرة والاستخدام... وتحديات الوفاء بالاحتياجات المستقبلية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022، ص 83-84.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

و400 ملم بسبب تأثير الارتفاع، من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي، تقل كمية الأمطار لتصبح أقل من 200 ملم سنوياً، في الصحراء الجنوبية، تكون الأمطار مرتبطة بأمطار المنطقة المدارية، وتكون قليلة وصيفية.

من الشرق إلى الغرب: يتناقص معدل الأمطار من الشرق إلى الغرب، وهو من أهم خصائص المناخ الجزائري، هذا التناقص يمكن تفسيره بوجود جبال الريف والأطلس المتوسط في المغرب وشبه الجزيرة الإيبيرية التي تعترض الرياح المحيطية الممطرة. كما أن ارتفاع المناطق الشرقية للجزائر يفوق ارتفاع المناطق الغربية.

الجدول (3-16): حجم التساقطات المطرية حسب المناطق بحجم التدفقات

المنطقة	متوسطات التساقط المطرية في السنة (ملم)	حجم التدفقات الناتجة عن التساقط (مليار م ³ في السنة)
وهران - الشط الشرقي	318	94,3
الشلف - زهرز	418	23,8
الجزائر - الصومام	442	29,20
قسنطينة - سيبوس	581	67,17

المصدر: مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: الإمكانيات والتحديات، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 8، العدد 6، 2016، ص 106.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التساقط في الجزائر لا تعتبر من بين أحسن المعدلات على مستوى العالم، ولكن رغم ذلك تتميز بتفاوتها بين مختلف مناطق الوطن، سواء فيها تعلق بالتفاوت بين الشرق والغرب، أو بين الشمال والجنوب.

- موارد جوفية¹:

هي المياه المخزنة في باطن الأرض، وقد تمتد إلى عمق آلاف الأمتار تحت سطح الأرض، خاصة في المناطق الصحراوية. تتراوح أعماق هذه المياه بين 10 أمتار و2000 متر، تُعد المياه الجوفية من أهم مصادر إمدادات المياه لجميع الأغراض، سواء كانت منزلية أو زراعية. تتواجد المياه الجوفية أيضاً في الرواسب الوديانية والصخور، وتوزع الموارد المائية الجوفية حسب كل منطقة هيدروغرافية في الجزائر، كما يوضحه الجدول التالي:

¹ فريجة محمد هشام، ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر، ملتقى دولي الأمن المائي تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، جامعة المسيلة، 14-12-2016،

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

الجدول (3-17): توزيع الموارد المائية الجوفية حسب كل منطقة هيدروغرافية

النسبة (%)	المياه الجوفية (هـم/ السنة)	الحوض الهيدروغرافي
5,42	375	وهران - الشط الشرقي
3,61	250	الشلف - زهور
10,83	750	الجزائر - الحضنة - الصومام
7,94	550	قسنطينة - سييوس - ملاق
72,20	5000	الصحراء
100	6925	المجموع

المصدر: les ressources en eau « direction des études et des aménagements hydrauliques » Ministère des ressources en eau·Algérien . p12، mars 2016· Algérie·d'Algérie

- موارد سطحية:

تتمثل المياه السطحية في المياه التي تتواجد على سطح الأرض، إما في شكل سيول ناتجة عن هطول الأمطار، أو في شكل ثلوج على الجبال والمرتفعات، التي تتحول بفعل ارتفاع درجات الحرارة إلى وديان وجدول مائية أو أنهار، تصب هذه المياه في البحار والمحيطات أو تختفي في الصحاري أو تتسرب إلى باطن الأرض. ما يميز المياه السطحية هو أنها متجددة، حيث تشكل الأمطار المصدر الرئيسي لهذه المياه في المناطق الجافة وشبه الجافة في الجزائر، بالإضافة إلى الثلوج التي تتساقط على قمم جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي خلال فصل الشتاء¹.

الجدول (3-18): البنية التحتية للموارد المائية السطحية في الجزائر

القدرة	البنية التحتية
5,7 مليون متر مكعب/ اليوم	8800 بئر
8,6 مليون متر مكعب/ اليوم	80 سدا
2,1 مليون متر مكعب/ اليوم	11 محطة تحلية المياه
5 مليون متر مكعب/ اليوم	100 محطة معالجة للمياه
254 ألف متر مكعب/ اليوم	23 محطة للتنقية من لمعادن

المصدر: فناك، 2019، من الموقع الإلكتروني: <https://water.fanack.com/>

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على المياه السطحية، وحالياً، يوجد في البلاد ما يقرب من 80 خزان سطحي وتهدف إلى رفع عددها إلى 139 بحلول عام 2030، تهدف هذه الخزانات لتلبية احتياجات مياه الشرب والطلب على الري في الهضاب المرتفعة، ومع ذلك تواجه السدود معدلات تبخر مرتفعة، بالإضافة إلى الطمي وتسرب المياه من ضفافها

¹ خيرة مغري، إقتصاديات الموارد المائية في الجزائر - دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانات والتحديات)، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد 7، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2016، ص 108.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

وأساساتها، وبشكل أكثر تحديداً، تعني فترات الجفاف الطويلة أن السدود نادراً ما تكون ممتلئة، مما يؤثر على الاعتماد عليها كمصدر للمياه¹.

ولإدارة التوزيع غير المتساوي للموارد المائية، فقد تم تخصيص استثمارات كبيرة للمشروعات التي تهدف إلى نقل المياه من المناطق ذات الفائض في المياه إلى المناطق التي تعاني من نقص المياه.

الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية العنصر الأساسي والمحرك الرئيسي لأي قطاع إنتاجي، وقطاع الفلاحة بشكل خاص، فهي القادرة على تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، خصوصاً إذا كان العاملون يمتلكون مؤهلات علمية وتقنية تساعد في رفع مستوى الإنتاج الفلاحي.

في الجزائر، يعتمد الإنتاج الزراعي بشكل أساسي على العنصر البشري، حيث تُنفذ معظم العمليات يدوياً، وذلك بسبب قلة المعدات اللازمة أو عدم القدرة على استخدامها، للتعرف على الوضع الحالي للموارد البشرية في القطاع الفلاحي، سنتناول تطور حجم القوة العاملة في هذا القطاع ومقارنتها بالقوة العاملة الكلية.

الجدول (3-19): تطور القوى العاملة الفلاحية إلى القوى العاملة الكلية خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	القوى العاملة الكلية (ألف نسمة)	القوى العاملة الفلاحية (ألف نسمة)	نسبة القوى الفلاحية إلى الكلية (%)
1990	4282	905	21,13
1991	4288	932	21,57
1992	4305	984	21,98
1993	4313	1012	22,64
1994	4325	1023	23,65
1995	4459	1084	24,31
1996	4610	1154	25,03
1997	5815	1180	20,29
1998	6012	1200	19,96
1999	6170	1250	20,25
2000	6244	1288	20,62
2001	6318	1326	20,98
2002	6800	2100	30,88
2003	7000	2112,72	30,18
2004	7796	2125,51	27,62
2005	9493	1381	14,54
2006	7798	1617	20,73
2007	9493	1381	14,54
2008	10109,65	1609,63	21,75
2009	10544	2358,34	22,36
2010	10544	2358,34	22,9
2011	10662	2442,60	21,68
2012	11423	2476,50	21,13
2013	11964	2528,90	21,13
2014	11454	2550,60	22,26
2015	11931	4959,80	41,57
2016	10845	2545,19	23,46
2017	10858	2608,77	24,02
2018	12400	2648,98	21,36
2019	12700	2693,55	21,20
2020	12102	2650	21,89

المصدر: إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة لكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 16-18-21-38-41-27-28-24، من 1990 إلى

2020.

¹ فنّاك، 2019، مرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول، نلاحظ تطوراً ملحوظاً في حجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي من سنة 1990 حتى 2022، فقد ارتفعت القوى العاملة من 950 ألف عامل في عام 1990 إلى 2225 ألف عامل في عام 2000، بزيادة نسبتها 145%، وهو ما يُعزى إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ومع ذلك، شهدت بعض السنوات تذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، مثلما حدث في عام 2008 عندما انخفض عدد العمال إلى 2421 ألف عامل، يُفسر هذا الانخفاض بعدة عوامل، منها تراجع اهتمام الفلاحين بالمشاريع الزراعية وعدم توفر الطرق الحديثة لتعزيز القطاع¹. يمكن استنتاج أن زيادة عدد العمال في القطاع الفلاحي تتزامن مع تبني الدولة لمخططات تنموية، كما يتضح من الارتفاعات الملحوظة في بعض السنوات. على سبيل المثال، في عام 2002، ارتفعت نسبة القوى العاملة الزراعية إلى 30.88% من إجمالي القوى العاملة، نتيجة لاعتماد المخطط الوطني للتنمية الريفية. وفي عام 2009، وصلت النسبة إلى 22.36% بفضل سياسة التجديد الريفي، كما سجلت أعلى نسبة في عام 2015، حيث بلغت 41.57% نتيجة لاعتماد برنامج مخطط الفلاحة.

المطلب الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر

تمتع الجزائر بوفرة من الإمكانيات البشرية والطبيعية التي تم تناولها سابقاً، فضلاً عن موارد نباتية وحيوانية أخرى، والتي سنتناولها في هذا الجزء.

الفرع الأول: الإنتاج النباتي

يتصف الإنتاج النباتي في الجزائر بالتنوع نظراً لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، حيث يعتمد أساساً على الحبوب والخضر والتمور... إلخ أبرز ما يميز الإنتاج النباتي في الجزائر هو تنوعه، حيث يشمل مجموعة واسعة من الأصناف النباتية، يعود هذا التنوع إلى تعدد التضاريس الجغرافية واتساع المساحات المخصصة للزراعة²، فضلاً عن وفرة الموارد المائية من سدود وآبار، وقد ساهمت البرامج والسياسات الزراعية التنموية، في تطور الإنتاج الزراعي خلال فترة الانتعاش التي مرت بها الجزائر، ونفصل ذلك في ما يلي:

- **الحبوب:** تعتبر الحبوب ركيزة الأمن الغذائي وأهم المحاصيل الزراعية في الجزائر، ومن أهم محاصيل الحبوب القمح الصلب، القمح اللين الشعير والصويا والذرة بأنواعها.

¹ بركاني أمينة، أحمد دريش، تطور وضعية القوى العاملة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 7، العدد 1، كلية العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020، ص 358.

² هميسي أمينة، خنفر مانع، واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2023، ص 232.

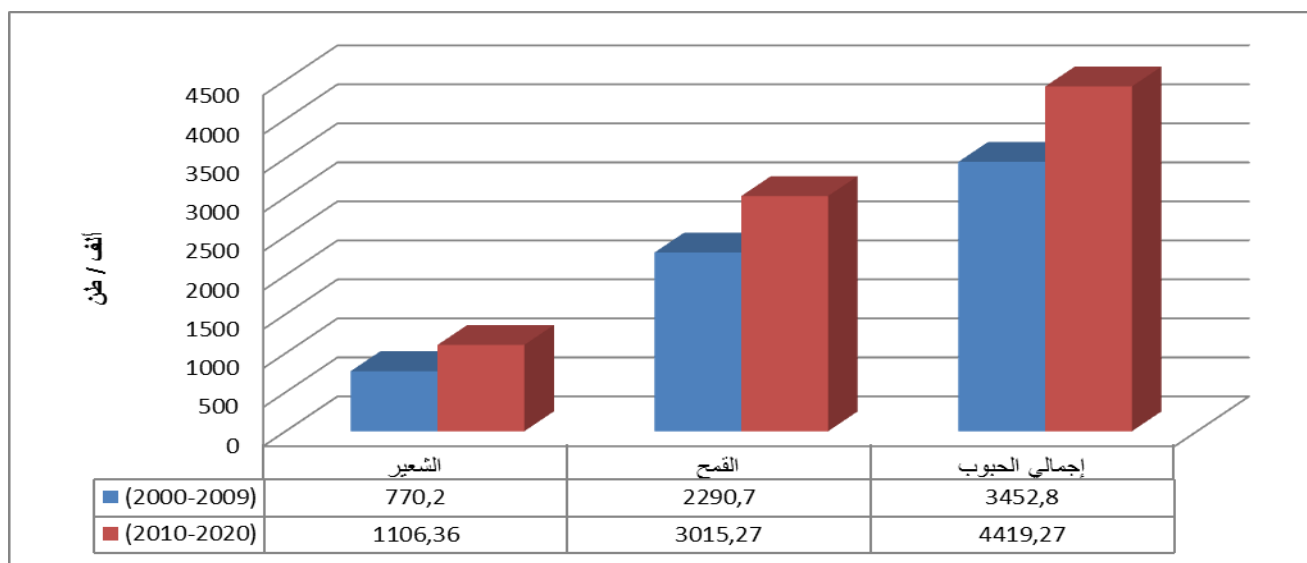
الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

الجدول (3-20): تطور بعض المنتجات الفلاحية الوحدة: ألف طن.

الحبوب السنوات	القمح	الشعير	إجمالي الحبوب
2000	1509	574	2299
2001	2039	416	2656
2002	1760	596	3176
2003	2964	1221	4265
2004	2730	1211	4032
2005	2414	1032	3527
2006	2630	31	4017
2007	2630	31	3601
2008	1278	387	1702
2009	2953	2203	5253
2010	2952	1503	4558
2011	2554	1104	3727
2012	3432	1591	5137
2013	3299	1498	4912
2014	2436	939	3436
2015	2656	1030	3829
2016	2440	919	3445
2017	2436	969	3478
2018	3981	1957	6065
2019	3876	1647	5633
2020	3106	1213	4392

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا: المنظمة العربية للتنمية الريفية، الجلدات رقم: 26-28-30-33-36-38، السنوات 2008، 2010، 2012، 2015، 2018، 2021.

الشكل (3-11): تطور إنتاج الحبوب خلال الفترتين (2009-2000) (2020-2010)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

تحتل الحبوب مرتبة هامة في النظام الغذائي لدى الفرد الجزائري والاقتصاد الوطني، حيث أن خلال الفترة (2020-2000)، إنتاجية المحاصيل تتميز بالتذبذب، فإنتاجية القمح لم تسجل ارتفاعا محسوسا إلا في الأعوام 2001،

2003، 2014، 2018، وسبب الزيادة هو تحسن الظروف المناخية و هطول الأمطار، تحسين شبكات الري لصالح المزارعين، استخدام بذور جيدة¹، تُعد إنتاجية القمح في الجزائر من بين الأدنى في المنطقة العربية، حيث تتفوق عليها دول مثل السعودية ومصر، وعلى الرغم من التدرع بالظروف المناخية كسبب رئيسي لهذا التراجع، فإن التذبذب الواضح في الإنتاج يعود إلى نوعية العمليات الزراعية وطرق استخدام الأسمدة الكيماوية، فقد ساهمت السياسات الزراعية التي تم تطبيقها في رفع الإنتاجية بشكل طفيف، ولكن يبقى هناك حاجة لاهتمام أكبر من الدولة لزيادة الإنتاجية الزراعية، فهي العامل الأساسي في تعزيز الإنتاج.

أما بالنسبة لإنتاجية الشعير، فهي تتبع نفس نمط التذبذب الذي يعاني منه القمح، حيث سجلت أدنى مستوياتها في عامي 2006 و2007، بينما ارتفعت في عامي 2013 و2018، مما يعكس ضعفاً عاماً في إنتاج المحصول في الجزائر، بشكل عام، تبقى مردودية الحبوب في الجزائر دون المستويات المطلوبة، ويرجع ذلك إلى قلة الأسمدة المستعملة وجودتها، إضافة إلى كفاءة استخدامها وفقاً للمعايير العلمية والتوقيت المناسب.

رغم الإجراءات التي اتخذتها السياسات الزراعية السابقة، مثل توفير مستلزمات الإنتاج والبذور المحسنة، لم ترتق الإنتاجية إلى المستوى المطلوب، خصوصاً بالنسبة للقمح والشعير، الأسباب تشمل ضعف الدعم المقدم للفلاحين، وافتقارهم للتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى توجيههم لزراعة المحاصيل الأكثر ربحية.

- الخضر:

تُركز زراعة الخضر في شمال الجزائر، حيث تتوفر الموارد المائية الكافية للري، تُزرع الخضر في جميع الولايات، وتتميز بتنوعها من منطقة إلى أخرى بناءً على المناخ والتربة وتوافر المياه، تعتمد زراعة الخضر على الري المستمر نظراً لنموها السريع واستقرارها، ومن بين المحاصيل الرئيسية التي تحظى بأهمية كبيرة وتتمتع بنمو ملحوظ من حيث الإنتاج والمساحات المزروعة، نجد البطاطا والطماطم والبصل والجزر².

¹ هميسي أمينة، خنفر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 223.

² وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإنتاج النباتي، 2020-2021، تم التصفح بتاريخ: 22-06-2023 <https://madr.gov.dz>

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

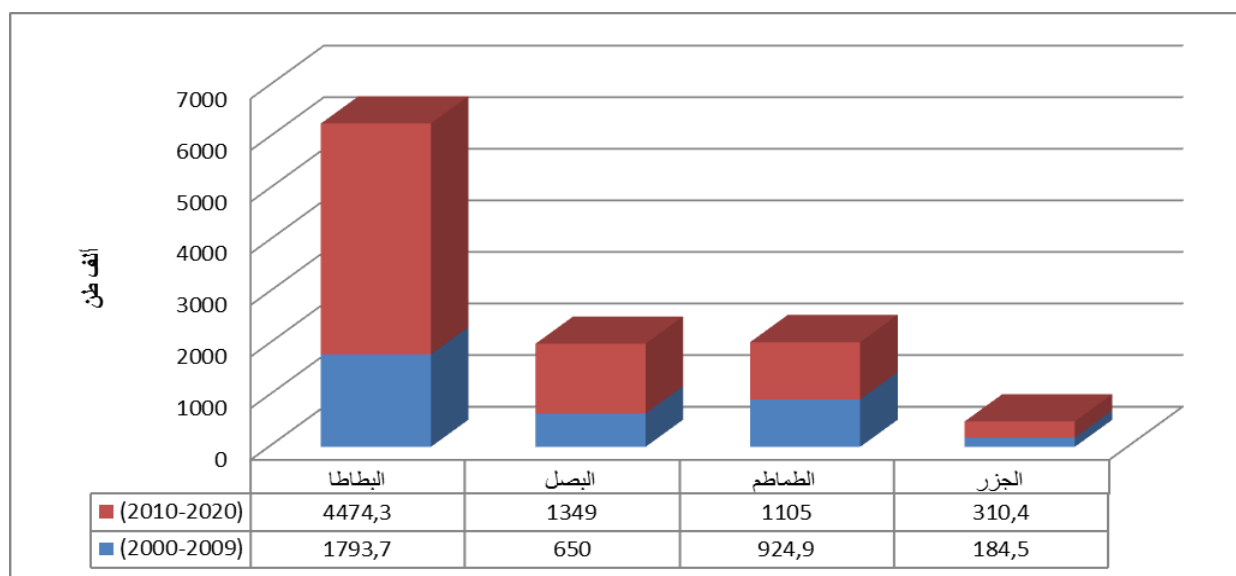
الجدول (3-21): تطور إنتاج الخضروات (2000-2020) الوحدة: ألف طن

الخضروات السنوات	بطاطا	طماطم	بصل	جزر
2000	1207	341	215	115
2001	967	373	280	125
2002	1333	401	393	147
2003	1879	456	658	91
2004	1896	1092	685	198
2005	2156	1023	703	163
2006	2180	796	826	229
2007	1506	567	759	252
2008	2172	559	980	254
2009	2636	641	1001	271
2010	3300	718	1001	323
2011	3862	771	1144	342
2012	4219	796	1183	354
2013	4928	975	1344	396
2014	4673	1065	1340	386
2015	4539	1163	1436	391
2016	4759	1280	1525	420
2017	4606	1286	1420	406
2018	4653	1309	1476	431
2019	5020	1157	1487	419
2020	4659	1635	1484	447

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الريفية، المجلدات رقم: 26-28-30-33-36-38، السنوات 2008، 2010، 2012،

2015، 2018، 2021

الشكل (3-12): تطور إنتاج الخضروات (2000-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

خلال الفترة من 2010 إلى 2020، ارتفعت المساحة المخصصة لزراعة الخضروات في السوق بنسبة 44% مقارنةً بالفترة من 2000 إلى 2009، من خلال البيانات المتوفرة، نلاحظ أن البطاطا تصدر قائمة إنتاج الخضروات بنسبة 34%، تليها البصل والطماطم بنسبة 10%، بينما تشكل باقي المحاصيل النسبة المتبقية. كما يظهر الجدول زيادة إيجابية

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

في معدلات نمو جميع أنواع الخضروات منذ عام 2000 حتى 2020، ومع ذلك، هناك حالات من الانخفاض في بعض أنواع الخضروات، والتي يمكن تفسيرها بطبيعة البذور والمناخ، أما حالات الزيادة، فهي تُعزى إلى التمويلات الناتجة عن البرامج التنموية التي تهدف إلى تحسين وتطوير القطاع الفلاحي.

– **الفواكه والتمور:** اشتهرت الجزائر بوفرة ثمرها وجودتها العالية خاصة دقلة "نور" مما يؤهلها لتحتل الصدارة كأكبر مصدر للتمور ذات المواصفات العالمية، وتنتشر زراعة النخيل في الصحراء بتسعة ولايات هي بسكرة، أدرار، وادي سوف، ورقلة، غرداية، بشار، تمنراست، تندوف وإيليزي، أما بالنسبة لمحاصيل الفواكه في الجزائر فهي كثيرة ومتنوعة بتنوع المناخ وكل ولاية تشتهر بمحصول لكن أهمها الحمضيات والعنب¹.

الجدول (3-22): تطور إنتاج الفواكه والتمور خلال الفترة (2000-2020) الوحدة: ألف شجرة.

التمور	الفواكه	الإنتاج
		السنوات
365	1476	2000
437	1774	2001
418	1930	2002
455	2208	2003
442	2117	2004
516	2432	2005
492	2791	2006
526	2216	2007
552	2653	2008
600	3037	2009
644	2705	2010
724	2983	2011
783	3067	2012
848	4231	2013
934	4205	2014
990	4962	2015
1029	4796	2016
1058	4942	2017
1094	1463	2018
1136	5006	2019
1151	4552	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الريفية، الجلدات رقم: 26-28-30-33-36-38، السنوات 2008، 2010، 2012،

2015، 2018، 2021.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن إنتاج الفواكه والتمور في الجزائر شهد تطوراً مستمراً خلال فترة الدراسة، الفئة الرئيسية المنتجة للفواكه تشمل أشجار الحمضيات، العنب، والبرتقال، بدءاً من عام 2001، بدأ الإنتاج يشهد تحسناً ملحوظاً، حيث بلغ عدد الأشجار 1774 ألف شجرة، واستمر في الارتفاع سنوياً بنسب متفاوتة، ارتفعت هذه النسب بشكل ملحوظ خلال سنوات الدعم الحكومي (مثل عام 2003، حيث بلغ عدد الأشجار حوالي 2208 ألف شجرة،

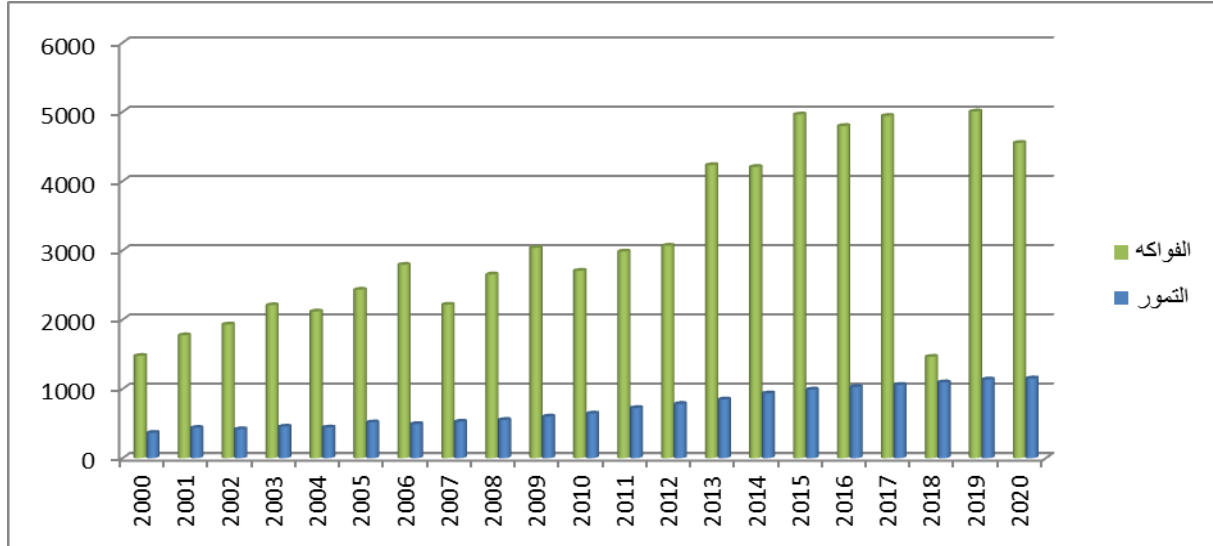
¹ وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

وعام 2009، حيث وصل إلى 3037 ألف شجرة، وعام 2019، حيث بلغ 5006 ألف شجرة)، ومع ذلك، شهدت السنوات التي تلتها مشاكل طبيعية ونقص في الأسمدة وغياب الدعم انخفاضًا في هذه الأرقام، وهو ما يتوافق مع أدنى القيم المسجلة في الجدول.

أما بالنسبة للتمور، فتمتلك الجزائر بمكانة مرموقة في إنتاجها، حيث تُعتبر التمور الجزائرية من بين الأفضل عالميًا، خاصة نوع دقلة نور، خلال فترة الدراسة، شهدت إنتاجية التمور اتجاهًا تصاعديًا عامًا، وفقًا للديوان الوطني للإحصائيات لعام 2005، بلغ عدد النخيل حوالي 7.6 مليون نخلة، أي ما يعادل 75.2% من إجمالي أشجار النخيل المزروعة، من بين هذه الأشجار، يأتي نخيل دقلة نور في المقدمة بنسبة 38.4%، تليه الدقلة البيضاء بنسبة 38.14%، ثم النوع الآخر من النخيل بنسبة 23.1%.

الشكل (3-13): تطور إنتاج الفواكه والتمور خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني

يعتبر الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي أو من خلال مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من مختلف المنتجات الحيوانية، إذ كانت الثروة الحيوانية مورد رزق للشعب الجزائري إبان الفترة الاستعمارية لما توفره من أنواع مختلفة من الأغذية والألبسة ومستلزمات، والجدول الموالي يبين أهم المنتجات الحيوانية في الجزائر¹.

¹ حورية عباس، الإنتاج الحيواني في الجزائر المستعمرة ومساهمته في التجارة الخارجية مع فرنسا خلال الفترة 1870-1919، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022، ص 922.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

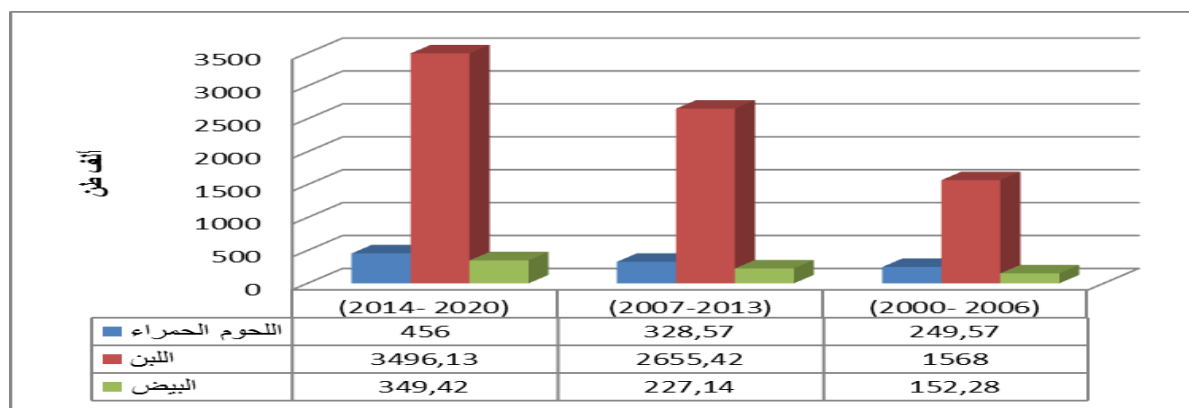
الجدول (3-23): تطور إنتاج اللحوم الحمراء واللبن والبيض خلال الفترة (2000-2020) الوحدة: ألف طن

الإنتاج السنوات	اللحوم الحمراء	اللبن	البيض
2000	390	1030	101
2001	255	1650	108
2002	285	1544	161
2003	365	1588	165
2004	373	1709	181
2005	420	1682	172
2006	212	1773	178
2007	229	1851	195
2008	235	1878	184
2009	271	2377	193
2010	263	2854	224
2011	267	3165	229
2012	240	3063	266
2013	242	3400	299
2014	252	3648	303
2015	525	3895	385
2016	537	3586	401
2017	543	3521	394
2018	507	3280	314
2019	534	3189	341
2020	508	3354	308

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الريفية، الجلدات رقم: 26-28-30-33-36-38، السنوات 2008، 2010،

2012، 2015، 2018، 2021.

الشكل (3-14): تطور إنتاج اللحوم الحمراء واللبن والبيض خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه

بلغ معدل إنتاج اللحوم الحمراء 456 ألف طن، مما يمثل زيادة بنسبة 50% مقارنةً بالعقد الأول، أما إنتاج البيض واللبن، فقد شهد تطور، وذلك بفضل الدعم المقدم عبر البرامج التنموية فقد قدرت نسبة المزارع التي تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية بنحو 20% فقط، بينما تعمل 50% منها بطاقة تقل عن 80% من طاقتها الكاملة، بالإضافة إلى ذلك، يخضع إنتاج الألبان لبرامج دعم تهدف إلى تحديث وتعزيز الإنتاج، مثل المكافآت التحفيزية للإنتاج، والتسمين، وتحسين

الجينات، رغم هذه الجهود، يظل الإنتاج أقل من 60% من احتياجات الاستهلاك المحلي، مما يستدعي استيراد مسحوق الحليب لتلبية الفجوة، وقد قدر متوسط النمو السنوي لسوق منتجات الألبان خلال السنوات الأخيرة¹.

المطلب الثالث: مساهمات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وأهم عراقيه

يلعب القطاع الفلاحي دورًا محوريًا في تأمين الغذاء، توفير فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر القطاع مصدرًا رئيسيًا للمواد الخام التي تُستخدم في الصناعات الغذائية والأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما يعزز من قيمة الاقتصاد الوطني، ومع ذلك، يواجه هذا الأخير العديد من العراقيل التي تعيق تقدمه وفعاليته ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى ذلك.

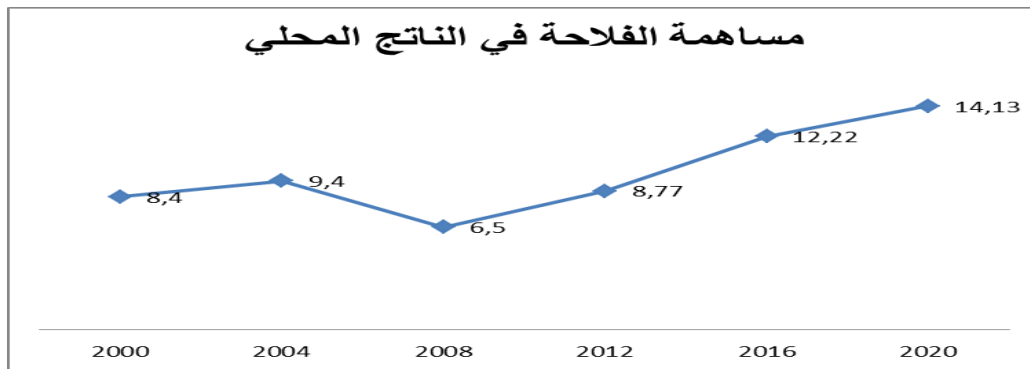
الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري

للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، وينعكس ذلك من حجم مساهمته في الدخل الوطني، إذ يعتبر من بين المؤشرات الرئيسية التي تبين تطوره، مكن تقييم هذا الدور من خلال المؤشرات الاقتصادية والتقنية المتاحة، تهدف الدول النامية إلى زيادة الدخل الوطني كأحد أهداف التنمية الاقتصادية الأساسية، ولكن مدى تحقيق هذه الزيادة يعتمد على الإمكانيات المادية والفنية المتاحة للدولة.

أولاً: مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر مؤشر الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات التي تقيس اقتصاد الدولة، خاصة مدى اعتمادها على سياسة التنويع الاقتصادي، وفي الجدول أدناه سنحاول التطرق لمساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي:

الشكل (3-15): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي في الفترة (2000 - 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصدرين: - بجاوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 506،

- إحصائيات البنك الدولي، الموقع: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=Dz>

تم ملاحظ من خلال الشكل أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج المحلي عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة (2000_2020)، حيث ارتفعت من 8,4 سنة 2000 إلى 9,4 سنة 2004، نظرا للسياسات الإصلاحية

¹ هميسي أمينة، خنفر مانع، مرجع سبق ذكره، ص 243.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

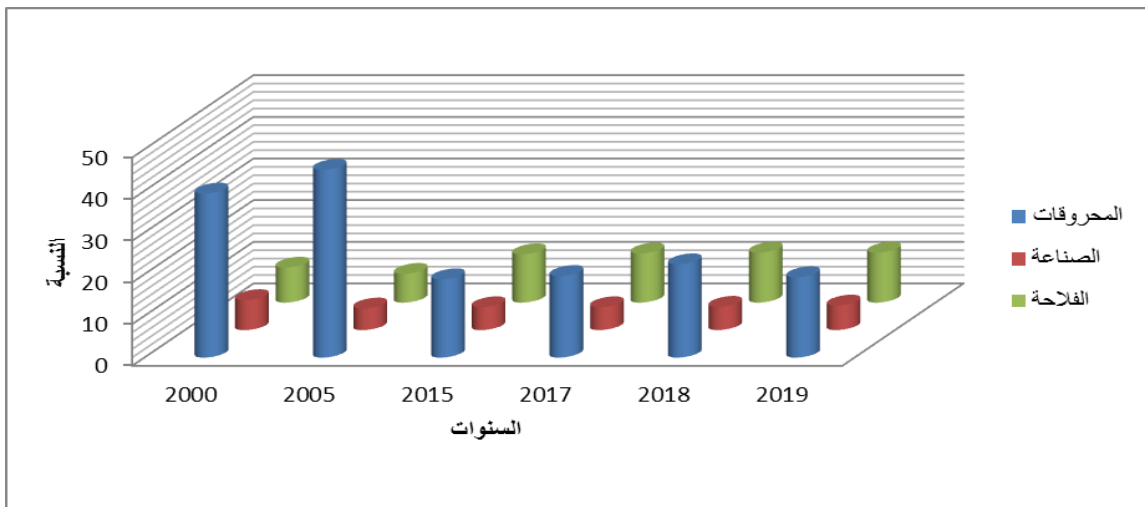
التي انتهجتها الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)، ثم عاودت الانخفاض إلى 6,5 % سنة 2008، بسبب الوفرة المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى تخلي الكثير من الفلاحين عن نشاطهم والتوجه لاستثمارات أخرى، كذلك إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الفلاحية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى¹، ونظرا لجهود الدولة ونتيجة الصدمة البترولية 2014، عاودت نسبة المساهمة بالارتفاع لتصل إلى 12,22 % سنة 2016، ما يعكس رغبة الدولة في تنويع الاقتصاد معتمدة أساسا على القطاع الفلاحي، وتبقى النسبة في ارتفاع لتبلغ الذروة سنة 2020 بنسبة 14,15 % ويعود هذا الارتفاع إلى أزمة كورونا التي جعلت العالم مغلق ما خفض في التعاملات التجارية

(تراجع في الواردات الفلاحية)، وهو ما دفع بالجزائر للاعتماد على نفسها، وهذا ما يؤكد أنه بالإمكان اعتماد الفلاحة كقطاع هام منتج للاقتصاد الوطني، فبالرغم من الواقع المعاكس لهذا القطاع إلا أن مساهمته في الاقتصاد الوطني في تحسن من سنة إلى أخرى.

ثانيا: مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يحتل المرتبة الأولى من حيث القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام، هذا يعكس حقيقة أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على مورد واحد في اقتصادها، أما بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزائر، فهي تسهم أيضًا في القيمة المضافة للناتج الداخلي الخام، ولكن هذه المساهمة تكون أقل بكثير. سيتم توضيح ذلك بشكل مفصل في الشكل التالي:

الشكل (3-16): مساهمة القطاع الفلاحي في القيمة المضافة للناتج المحلي الخام مقارنة بالقطاعات الأخرى



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر رقم 52، 2020

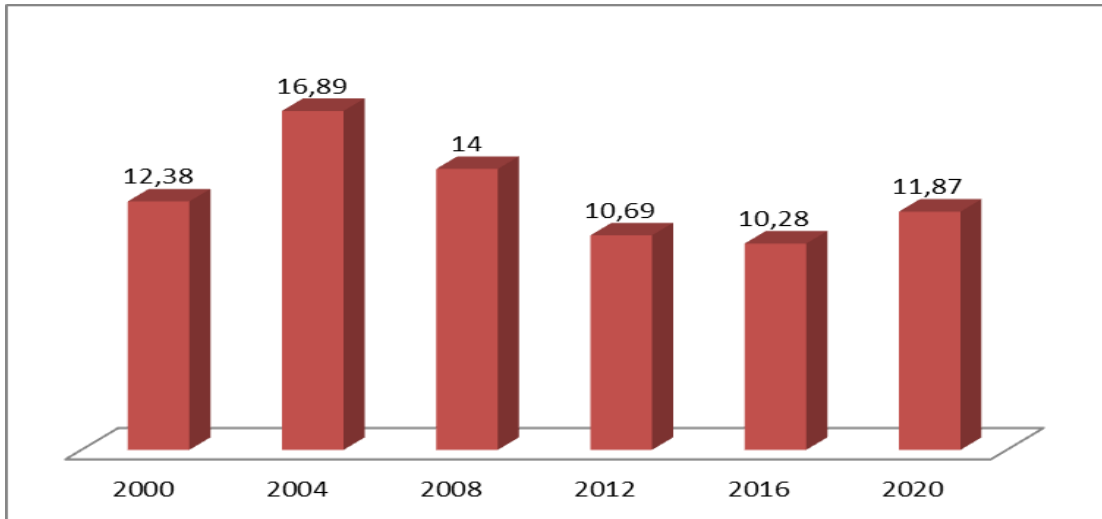
¹ دحماني عزيز، العرابي خديجة، دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر - زراعة التمور نموذجاً - مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017، ص 28.

يظهر الشكل قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام مقارنةً بالقطاعات الأخرى، ففي عام 2000، بلغت نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي 8.4%، ثم انخفضت إلى 6.9% في عام 2005، يعود هذا الانخفاض إلى زيادة عائدات المحروقات ضمن إجمالي الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى ضعف مردودية القطاع الفلاحي المرتبطة بالتغيرات المناخية وسوء إدارة المستثمرات الفلاحية ومع ذلك، شهدت الفترة من 2015 إلى 2019 زيادة في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، حيث ارتفعت النسب إلى 11.6%، 11.8%، 12%، و 12% على التوالي، يعود هذا الارتفاع إلى زيادة حجم الاستثمارات في القطاع، حيث استفاد من تمويل كبير في إطار سلسلة من البرامج التنموية التي نفذتها السلطات العامة بين عامي 2001 و 2019، شملت هذه البرامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بتكلفة حوالي 7 مليارات دولار، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التنمية الخماسية في إطار سياسة التجديد الفلاحي (2010-2014) بميزانية بلغت 286 مليار دولار، وأخيراً برنامج مخطط عمل الفلاحة (2015-2020)، ساهمت هذه البرامج التنموية في تحسين وضعية القطاع الفلاحي، رغم وجود بعض النقائص في التنفيذ.

ثالثاً: مساهمة قطاع الفلاحة في توفير مناصب الشغل

القطاع الفلاحي يوفر بدوره مناصب الشغل، وله دور كبير في تخفيض البطالة، والجدول الموالي يبين ذلك كما يلي:

الشكل (3-17): مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل خلال الفترة (2000 - 2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: إحصائيات البنك الدولي على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=Dz>

يوضح الشكل أعلاه أن اليد العاملة الفلاحية تنخفض وترتفع بحسب ظروف الاستثمار في القطاع، فكل ما تكون سياسة داعمة للقطاع نلاحظ ارتفاع اليد العاملة (سنة 2004 ارتفعت إلى 16,89%) والعكس في حالة عدم توفر الدعم (2012 انخفضت إلى 10,69) ويعود هذا التراجع إلى هجرة القوى العاملة من هذا القطاع إلى قطاعات

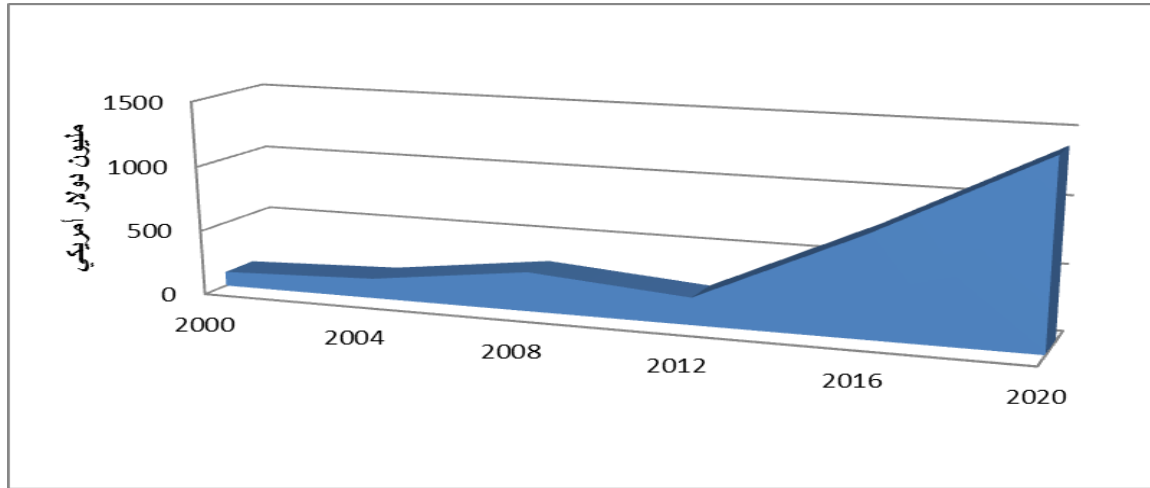
الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

اقتصادية أخرى نتيجة الفوارق في مستوى المداخل ونقص الإمكانيات المادية لدى الفلاح¹، بينما سنة 2020 نلاحظ أن النسبة ارتفعت إلى 11,87% ويعود هذا الارتفاع إلى أزمة كورونا التي كانت بمثابة نعمة على قطاعات ونقمة على قطاعات أخرى، ولكن في المقابل وبما تحظى به الجزائر من إمكانيات باستطاعتها أن تضاعف النسب السابقة بشرط تبني استراتيجيات مدروسة ومحكمة.

رابعاً: مساهمة القطاع الفلاحي في الصادرات

يلعب القطاع الفلاحي دوراً مهماً في الميزان التجاري، ولتبيان الأهمية سنتطرق إلى مساهمة القطاع الفلاحي في صادرات الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم (3-18): قيمة صادرات القطاع الفلاحي (2000-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، (2002-2021)

يوضح الشكل أعلاه تطور قيمة الصادرات الفلاحية في الجزائر في الفترة (2000-2020)، إذ نلاحظ أن الصادرات الفلاحية انتقلت من 111,36 مليون دولار سنة 2000 إلى 1404,6 مليون دولار سنة 2020 ما يعني أن صادرات القطاع الفلاحي في تطور كبير خاصة خلال في حالة الأزمات (أزمة 2014 وكورونا)، ففي حالة تدهور أسعار المحروقات تتجه الدولة مباشرة إلى قطاع الفلاحة كونه القطاع الاستراتيجي القادر على تخفيض نسبة الاعتماد على قطاع النفط.

خامساً: مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الاكتفاء الذاتي (2000-2020)

يُعتبر الاكتفاء الذاتي هدفاً رئيسياً تسعى إليه أي دولة، وتعد المواد الغذائية الأكثر مؤشراً على مدى تحقيقها لأنها الغذائي، ويوضح الجدول التالي تطور الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2020.

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 31-33-36، الخرطوم، 2016.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (3-24): تطور الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر

الوحدة: مليون دولار.

السنة	الواردات الغذائية	الصادرات الغذائية
2000	14,2358	38,87
2005	40,3419	92,81
2010	01,5515	116,29
2015	84,5793	192,44
2020	01,7601	477,6

المصدر: من إعداد الباحثة على الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عند المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأعداد من 22-25-35-41 على الموقع: <http://www.aoad.or>

من خلال الجدول أعلاه، نجد أن أعلى نسبة للصادرات من المواد الغذائية كانت في عام 2020 حيث بلغت 477.6 مليون دولار، مقارنة بـ 38.87 مليون دولار في عام 2000، مما يدل على زيادة الصادرات الغذائية على مدار الفترة من عام 2000 إلى عام 2020، أما فيما يتعلق بالواردات، فقد سجلت أعلى قيمة لها في عام 2017 بلغت 8069 مليون دولار، تلاها تراجع ملحوظ لتصل إلى أدنى قيمة في عام 2020 بلغت 7601.10 مليون دولار، ومع ذلك، بالمقارنة بين الصادرات والواردات الغذائية خلال الفترة المدروسة، نجد أن قيمة الواردات مرتفعة جداً بالمقارنة مع الصادرات، مما يوضح ضعف الإنتاج الغذائي رغم الجهود الحكومية المبذولة من خلال برامج وسياسات التنمية.

الفرع الثاني: معوقات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر تحقيق الأمن الغذائي للسكان أحد أهم الركائز للقطاع الفلاحي، وهو ما يعني القضاء التدريجي على نقص الغذاء، ولهذا تسعى الدولة الجزائرية، قدر الإمكان، إلى ضمان وتحسين موضوع الأمن الغذائي وتقليص التبعية الغذائية أو التقليل منها، لكن من الواضح أنه على الرغم من هذه الجهود والإجراءات المتخذة، إلا أن القطاع الزراعي يواجه العديد من التحديات والمشاكل المتعددة التي تعيق تطوره، ومن أهم هذه المشاكل والمعوقات التي تعيق سير القطاع¹:

– **المعوقات الطبيعية:** الإهمال وسوء الإدارة من الأسباب الرئيسية لفقدان الأراضي الزراعية لخصوبتها، مما يجعلها غير صالحة للزراعة، وتزايد مشكلة تدني الإنتاجية الزراعية يرجع إلى جهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشادات الفلاحية وهذه العوامل تمثل أبرز المعوقات الطبيعية التي تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر.

– **مشكل العقار الفلاحي:** وقد عرف العقار الزراعي أو ما يعرف بالأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية بمقتضى نص المادة 04 من القانون 25/90 المتعلق بالتوجيه العقاري المعدل والمتمم كما يلي: "كل أرض تنتج بتدخل الإنسان

¹ جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينيات، القاهرة، 2000، ص 172.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

سنوياً أو خلال عدة سنوات، إنتاجاً يستهلكه البشر أو الحيوان، أو يستهلك في الصناعة استهلاكاً مباشراً أو بعد تحويله¹.

والجزائر تعاني من هذا المشكل والذي يتبلور في تراجع ونقص وتشتت المساحات الزراعية، والجدول الموالي سنتطرق إلى المساحات الزراعية المخصصة في الجزائر منذ سنة (1962-2020).

الجدول (3-25): تطور المساحة الفلاحية في الجزائر

السنوات	1962	1972	1982	1992	2002	2012	2022
المساحة الفلاحية (مليون هكتار)	44,9	45,3	39,1	38,8	39,8	41,4	41,3
% من إجمالي المساحة	18,85	19,06	16,41	16,31	16,73	17,39	17,36

المصدر: المنظمة العربية للزراعة والتنمية الريفية، الكتاب السنوي، المجلد 41، 2022.

الجدول يوضح تطور المساحة الفلاحية في الجزائر منذ عام 1962 حتى عام 2022، حيث شهدت المساحة الفلاحية تراجعاً بقدر 3.8 مليون هكتار في عام 2022 مقارنة بعام 1962، في الفترة من 1962 إلى 1972، سجلت المساحة الفلاحية ارتفاعاً نسبياً بمقدار 0.21% من إجمالي المساحة الفلاحية، ويرجع هذا الارتفاع إلى تطبيق إصلاحات التسيير الذاتي والثورة الفلاحية، أما في الفترة من 1982 إلى 2022، فقد شهدت المساحة الفلاحية تذبذباً وانخفاضاً مقارنة بعام 1962، ويمكن تفسير ذلك بشكل رئيسي بسبب النمو الديمغرافي المتسارع الذي شهدته الجزائر في تلك الفترة، وفقاً لتقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2018، تحتل الجزائر مساحة فلاحية صالحة تبلغ 8.4 مليون هكتار، وتمثل هذه المساحة حوالي 20.3% من إجمالي المساحة الفلاحية للبلاد.

بالإضافة إلى النقص الكمي في المساحات الزراعية، تعاني الأراضي الزراعية الصالحة من التشتت، حيث أظهر معامل جيني لتوزيع المساحات الفلاحية قيمة تبلغ 0.64% (معدل لتوزيع الأراضي)، وهو رقم يشير إلى عدم العدالة في توزيع المساحات الفلاحية بين المستثمرين، حيث يحتكر عدد قليل من المستثمرين نسبة كبيرة من هذه المساحات².

- نقص المياه: إن الماء أساسي للتنمية بمختلف أنواعها الاجتماعية، الاقتصادية والصحية وللحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية غير أن الضغط الشديد على الموارد المائية الناتج عن تزايد الطلب والإسراف في الاستخدام أدى إلى ندرة في الموارد المائية مما أثر بشكل كبير على التنمية الفلاحية، وعليه يمكن حصر مشاكل القطاع الفلاحي نقص المياه في الجزائر في النقاط التالية:

¹ الجريدة الرسمية، القانون 25/90 المؤرخ في 18/11/1990، المتضمن قانون التوجيه العقاري المعدل والمتمم لسنة 1990، عدد 49.

² زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص 116.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر

- تعدد أسباب مشاكل المياه في الجزائر فهناك مناطق تعاني من نقص المياه، وأخرى من عجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وأخرى بالهذر الناتج من سوء إدارتها؛
- محدودية الموارد المائية التي تعتبر أخطر تحديات المستقبل التي تواجه أقطار المعمورة، إذ يسود الجفاف بلدان مختلفة، فالجزائر من بين البلدان المعرضة للجفاف خاصة المنطقة الشمالية من البلاد لاعتمادها على الزراعة البعلية (المطرية) المرتبطة بسقوط الأمطار بالرغم من التحسن الذي شهدته في العشرية الأخيرة، كما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول (3-26): التغير في الجفاف حسب العقود المدروسة

السنوات	(1971-1962)	(1981-1972)	(1991-1982)	(2001-1992)	(2012-2002)	(2022-2013)
نسبة الجفاف	77,27	60,6	56,76	99,9	42,81	22

المصدر: التقرير الفني السنوي، المركز العربي، أكساد، 2014 و 2022، ص 57- 97 على التوالي من الموقع:

<https://acsad.org/%d8%a7%d9%84%d8>

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل نسب التغير في الجفاف حسب عقود في الجزائر، أن نسبة الجفاف متغيرة من سنة إلى أخرى، مما يعني أن هناك تقلبات جوية ومناخية تؤثر على الموسم الفلاحي، ويشكل تساقط الأمطار العامل الرئيسي لذلك، وكون الفلاحة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على مياه سقوط الأمطار فهذا يعتبر أمر كارثي في حالة حدوث جفاف.

المعوقات التكنولوجية: تكنولوجيا الزراعة تلعب دوراً أساسياً في تحسين معدلات الإنتاج والإنتاجية في الدول النامية، يعزى الانخفاض في الإنتاجية بشكل رئيسي إلى الاعتماد على تكنولوجيا تقليدية وبسيطة، منذ بداية التسعينات، توسع استخدام القطاع الزراعي في هذه الدول في استخدام تقنيات متقدمة مثل الجرارات، والحاصدات، والبذور المحسنة، والأسمدة الحديثة.

- **مشكل العتاد الفلاحي:** بالنسبة لآلات الزراعة، والتي تعد عنصراً أساسياً يساعد الفلاح على تنفيذ العمليات الفلاحية بكفاءة وفي الوقت المناسب، فهي تساهم في رفع الإنتاجية للهكتار وتساهم في جني المحاصيل في الوقت المناسب لتحقيق أقصى عائد ممكن، يمكن أن نسلط الضوء على عدد الجرارات والحاصدات التي تستخدم في الجزائر والتي تلعب دوراً حيوياً في العمليات الزراعية.

الفصل الثالث: توجهات القطاع الفلاحي في سياق تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

الجدول (3-27): عدد الجرارات والحصادات المستخدمة فلاحيا في الجزائر وبعض الدول المختارة

الدولة	2017	2018	2019	2020
مصر	136683	136144	136145	134100
البحرين	16	16	16	16
تونس	40438	17125	17403	20400
الجزائر	110968	111505	112095	112610
سوريا	114575	112033	112034	112035
السعودية	1674	1674	1674	1674
المغرب	61000	61000	72000	000.72

المصدر: المنظمة العربية للزراعة والتنمية الريفية، الكتاب السنوي، المجلد 41، 2022.

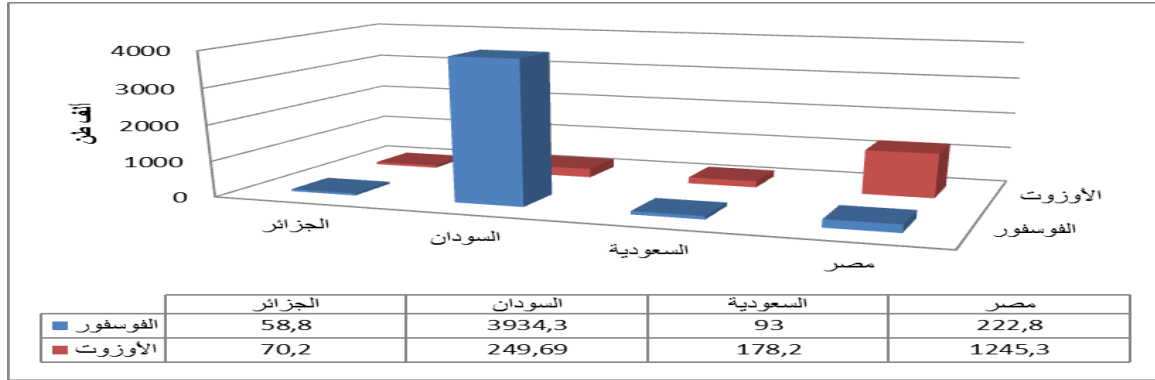
يبدو من الجدول أعلاه أن مستوى الاعتماد على الجرارات والحصادات في الجزائر يعد مقبولا إذا ما قورن بدول مجاورة مثل المغرب وتونس، وبعض دول آسيا مثل البحرين والسعودية، لكنه يظل ضعيفا بالمقارنة مع دول أخرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط مثل مصر وسوريا، يمكن تفسير هذا الضعف في الاعتماد على الجرارات والحصادات في الجزائر بسبب صعوبة الفلاحين في اقتناء هذه الآلات نظرا لارتفاع أسعارها، مما يدفع الفلاحين إلى استئجارها خلال فترات الحراثة والحصاد، وهذا يؤدي عموما إلى تأخر في عمليات الزراعة والحصاد عن أوقاتها المثلى، مما يؤثر سلبا على الإنتاجية الفلاحية، يجدر بالذكر أن نوعية المعدات المتاحة، سواء كانت قديمة أم حديثة، يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء الفلاح وقدرته على إتمام العمليات الزراعية في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة¹.

- مشكل البذور والأسمدة الفلاحية:

بالنسبة للبذور والأسمدة الفلاحية، فهي تُعد من أبرز العوامل المؤثرة في تحقيق الإنتاجية الفلاحية العالية، خاصة في الأراضي التي تعاني من نقص المغذيات الطبيعية وتعرض للآفات مثل الحشرات والأعشاب الضارة، يُعتبر معدل استخدام هذه المواد مؤشرا على الوعي والكفاءة لدى الفلاحين، وكذلك على تقدم العمليات الفلاحية، يمكننا توضيح متوسط استخدام الأسمدة الفلاحية والمبيدات الحشرية في الجزائر عبر مقارنتها مع بعض الدول المختارة، وذلك من خلال الجدول التالي:

¹ غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر - مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، ط 1، بيروت، لبنان، 2010، ص 326.

الجدول (3-19): حجم استخدام الأسمدة (الفوسفور، الأوزوت) في الجزائر وبعض من الدول المختارة لسنة 2020.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المنظمة العربية للزراعة والتنمية الريفية، الكتاب السنوي، المجلد 41، 2022.

من خلال الشكل أعلاه، نجد أن متوسط حجم الأسمدة المستخدمة فلاحيا في الجزائر ضعيف جدا مقارنة بمصر والسعودية، ويمكن أن نفسر ضعف استخدامها بمجموعة من العوامل أهمها ضعف تكوين الفلاحين، ضعف قدرتهم على شراء الأسمدة؛ عدم الحصول على الأسمدة المدعومة حكوميا في أوقاتها ما يتسبب في عدم استغلالها، منع استخدام الأسمدة في المناطق التي تحتوي مياه جوفية كبيرة حفاظا عليها من التدهور، اختلاف مكونات التربة من ولاية إلى أخرى¹.

- **معوقات بشرية وتنظيمية:** تعود هذه المشاكل إلى ممارسات العاملين في القطاع الزراعي، كأشخاص وتنظيمات، من حيث قدراتهم الأدائية وإمكاناتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في المجال الفلاحي.

- **مشاكل متعلقة بالموارد البشرية:** يعاني القطاع الفلاحي من عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة، مما يؤدي إلى فائض في القوى العاملة وزيادة معدلات البطالة، يُعزى هذا الوضع إلى ضعف الإقبال على هذا القطاع بسبب عدم جاذبيته الاقتصادية، ويعود هذا التحدي جزئياً إلى قلة الحوافز المتاحة في الزراعة، عمال القطاع يواجهون تحديات عديدة تتمثل في انخفاض الإنتاجية والدخل ومستوى المعيشة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى هجرة الريف والهجرة بحثاً عن ظروف حياة أفضل، بالإضافة إلى ذلك، يواجه العمال مشاكل أخرى مثل قصور في إدارة الموارد والخدمات العامة، خاصة في مجالات الري وتوفير القروض، فضلاً عن العوامل الأخرى المؤثرة:

- **نقص العمالة الزراعية المدربة:** على الرغم من وفرة الموارد البشرية إلا أن لاعتبارات ترتبط بالتعليم والتدريب، فإن المشروعات الفلاحية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.

- **ضعف البرامج التدريبية:** البرامج التدريبية المعتمدة عادة ما تكون غير كافية لتلبية احتياجات الإطارات الفلاحية في الميدان، حيث يفتقر التدريب غالباً إلى التطبيق العملي الذي يلزمهم فعلياً، هذا ينعكس بشكل واضح في قدرة البرامج

¹Bertrard Hervieu , Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb, p 07.

على معالجة التحديات العملية التي يواجهها المتدربون في سياق الإنتاج الفلاحي، بالإضافة إلى ذلك، يفتقر عدد من المعاهد الفلاحية إلى مزارع تعتبر مختبرات للتدريب التطبيقي، حيث تميل هذه المعاهد إلى التركيز على الدراسات النظرية مشابهة للمعاهد البيولوجية، بدلاً من أن تكون مراكزاً لتدريب الكفاءات الفعلية في الميدان ويجب أن ندرك أن المعرفة العلمية في الفلاحة تتطلب تطبيقاً عملياً بشكل كبير، مع مراعاة خصوصيات الظروف المتغيرة مثل طبيعة الأرض، والمناخ، وتوافر المياه، هذه العوامل تختلف من منطقة إلى أخرى، وتستدعي خبرة ميدانية مدعمة بالمعرفة العلمية، وليس العكس¹.

- انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: ظاهرة الأمية تمثل القاسم المشترك الأبرز بين كل الدول النامية، وتعد عائقاً رئيسياً يحول دون تحقيق التنمية في جميع المجالات والقطاعات، كما أن تنفاقم هذه الظاهرة بشكل خاص في الأرياف، حيث يكون التعليم المتاح للسكان محدوداً للغاية وغير فعال بشكل كاف بالإضافة إلى ضعف المستوى التعليمي بين المزارعين يؤدي إلى زيادة مستوى الجهل بينهم، مما يجعلهم يعتمدون على الطرق التقليدية في الإنتاج الزراعي دون قبول أي تجديد يمكن أن يعزز إنتاجيتهم.

فعدم وجود مؤسسات تعليمية زراعية تقدم تدريباً عملياً يعين المتدربين على التطبيق الفعلي، يزيد من الفجوة بين التعليم النظري والواقع العملي، أين يجد المتخرجون أنفسهم بعيدين عن التجارب العملية التي يحتاجون إليها في سوق العمل، مما يضطرهم إلى البحث عن فرص أخرى خارج القطاع الزراعي وهذا التخلف التعليمي يجعل الفلاحة في وضعية ضعف، حيث لا يستفيدون من التطورات التكنولوجية والعلمية المتاحة، ويبقون تحت تأثير التبعية للممارسات التقليدية دون استفادة من الابتكارات المتاحة².

ومن وجهة رأيي أن هذا النوع من المشاكل يركز أيضاً على سوء تسيير البرامج التنموية الداعمة لقطاع الفلاحة في الجزائر ويمكن أن يعزى ذلك إلى ضعف التخطيط، فقد يكون هناك نقص في التخطيط الفعّال وتحليل الاحتياجات والموارد المطلوبة لتطوير القطاع الفلاحي بشكل شامل ومستدام، قلة الاستثمار فالاستثمارات في البنية التحتية الزراعية والتقنيات الحديثة محدودة، مما يقيّد القدرة على تحسين الإنتاجية والجودة، نقص التكنولوجيا كما تطرقنا سابقاً والبيروقراطية وتعقيدات الإجراءات الإدارية والبيروقراطية يمكن أن تعيق تنفيذ البرامج التنموية بشكل فعال وسلس.

وعليه يجب على الجهات المعنية في الجزائر تحديد هذه العوامل وتبني استراتيجيات شاملة لتحسين إدارة البرامج التنموية لقطاع الفلاحة، وتوفير الدعم اللازم لتعزيز الإنتاجية والاستدامة في هذا القطاع الحيوي.

¹ Slimane Badrani, L'Agriculture algérienne d epuis 1966 ,Paris: Office des Publications Universitaires, 1981, p. 61.

² الدكتورة فوزية غربي، مرجع سبق ذكره ، ص 338-339.

4- مشاكل تنظيمية ومادية: هذا النوع من المشاكل كثيرة ومتعددة، إلا أننا سوف نقتصر على المسائل التالية:

- مشاكل التسويق: يعتمد التسويق الفلاحي على عملية نقل السلع من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، ولكنه يواجه مشاكل كبيرة تعيق وصوله إلى مستوى الكفاءة المطلوب، يتمثل هذا التحدي في تدني جودة المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توفر الحد الأدنى من المواصفات الفنية الضرورية، كما يشهد نقصاً كبيراً في الخدمات التسويقية مثل البحوث السوقية ودراسات الأسواق، ونقص في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدي إلى عدم قدرة المزارعين على اتخاذ قرارات إنتاجية استناداً إلى احتياجات الأسواق المحلية أو الدولية.

بالإضافة إلى ذلك، يعاني التسويق الزراعي من ارتفاع معدل الفاقد بسبب نقص المعرفة الكافية لدى المزارعين حول العمليات الفنية مثل التعبئة والتخزين، بالإضافة إلى غياب الإرشاد التسويقي الفعال، هذا يعكس نقص في تخطيط التصنيع الزراعي الذي ينبغي أن يكون مبنياً على تحليل السوق والاحتياجات الفعلية، لضمان توافق الإنتاج مع متطلبات السوق بشكل فعال.

بشكل عام، يتطلب تقدم التسويق الفلاحي تعزيز الخدمات التسويقية والتدريب المهني للمزارعين، بالإضافة إلى تعزيز البحوث السوقية وتحسين التخطيط التسويقي لتعزيز فعالية السوق وتحسين مستوى الإنتاجية والدخل للمنتجين الفلاحين.

- مشاكل متعلقة بالصادرات: تتميز الصادرات الزراعية عموماً بالتباين والتقلبات نتيجة اعتماد الزراعة على الأمطار، مما يؤدي إلى تقلبات في إنتاجية المحاصيل وبالتالي في كميات السلع المصدرة من سنة إلى أخرى، وفي هذا السياق، تبقى الجزائر بعيدة عن اعتماد أساليب تصديرية مستدامة تضمن استقرار أسواقها الزراعية، فقرارات التصدير غالباً ما تتم في ظل الفائض الحاصل، مما يجبر على البحث المتكرر عن أسواق تصدير جديدة، دون تأسيس أسواق مستدامة على المدى البعيد.

التصدير خارج قطاع المحروقات يتميز بالعشوائية وعدم التركيز، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنتجات المعروفة مثل التمور التي تحظى بشهرة عالمية، تفتقر هذه التصديرات إلى سياسات تصديرية واضحة ونظام مراقبة يُطبق بشكل فعال من قبل الجهات الرسمية المختصة كوزارة الفلاحة والسفارات الجزائرية في الخارج، بالإضافة إلى الشركات المتعاقدة التي تلتزم بمعايير الجودة والنوعية ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه تصدير التمور، تأتي إجراءات العقود، واحترام المواصفات، وإجراءات الجمارك وشهادات الجودة، بالإضافة إلى عمليات الفرز والمعالجة والنقل والمدفوعات.

- المشاكل الفنية: لاتزال الجزائر بعيدة عن المستوى الفني المطلوب في الإعداد للتصدير، خصوصاً في ما يتعلق بالقطف والنقل والفرز والتغليف، مما يؤثر المنتجات المعروضة في الأسواق وكذلك تفتقد الجزائر إلى أصول التقيد بالمواصفات

الخاصة بالتصدير، إذ لا يلتزم بعض المصدرين بمواصفات متفق عليها مسبقاً، مثل عدد الثمار في الصندوق، وحالة النصح وغيرها، مما يؤدي إلى عدم الثقة بنوعية المنتجات المصدرة.

- **مشاكل الخدمات التجارية:** إن الخدمات التجارية مثل النقل والتخزين والاتصالات والإعلام والمعلومات التجارية عن الأسواق واحتياجاتها والأسعار، تعاني من نقص حاد يشكل عائقاً كبيراً أمام الصادرات الزراعية، التي تكون في معظمها تتسم بالعرض السريع والحساسية للظروف البيئية، كما يفتقر القطاع العام والخاص إلى طاقة تخزينية كبيرة، ما يعيق نقل السلع الزراعية بفعالية من مناطق الإنتاج إلى الأسواق المستهدفة، وعلاوة على ذلك، تنعدم المراقبة الفعالة على استخدام غرف التبريد، حيث يتم تخزين مواد غير زراعية أو استغلال مواد زراعية محلية في أنشطة احتكارية، مما يؤثر سلباً على القدرة الشرائية للمستهلكين، في ظل غياب رقابة صارمة من الجهات المعنية.¹

- **مشاكل التسيير الإداري للزراعة:** من المتفق عليه أن للجزائر إمكانيات بشرية وفنية (إطارات ومهندسين) ولكنها ليست مستغلة كما يجب، إذ نجد أحيانا مديريات فلاحية تتوفر على التعداد البشري يفوق المطلوب، مما يجعلها لا توفق في توجيه طاقاتها نحو جمع المعطيات الصحيحة على كل مواردها البشرية وتحليلها لبناء قوة قادرة على تقديم اقتراحات لتحسين الإنتاج الفلاحي.

- **ندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لتمويل الزراعة:** واحد من أبرز التحديات التي تواجه تطوير القطاع الفلاحي هو نقص التمويل المخصص له، مما أدى إلى تقييد القدرات الإنتاجية، هذا الوضع يستوجب تعزيز آليات التنسيق والتعاون الإقليمي والعربي لتحقيق نقلة نوعية في الإنتاجية وعمليات التسويق، فالتمويل يعد عنصراً أساسياً لرفع مستوى الزراعة بمختلف جوانبها، حيث يساهم في تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة مما يعزز دخل المجتمع الريفي وينقله إلى مرحلة التقدم، وفي الجزائر يعتمد التمويل بشكل رئيسي على البنوك المتخصصة في القطاع العام مثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقرض الشعبي، التي توفر التمويل اللازم للأنشطة الفلاحية وتقديم السلفيات بشكل مدعوم.²

¹ فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 340.

² عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص

خلاصة الفصل الثالث:

الجزائر من الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، لكن هذا الاعتماد الشديد على النفط جعل اقتصاد البلاد عرضة لتقلبات أسواق النفط العالمية وتأثيرات الأزمات الاقتصادية العالمية، وهو ما يُعرف بأعراض المرض الهولندي.

ومع وعي الحكومة بضرورة تنويع مصادر الدخل، فإن القطاع الفلاحي يظهر كبديل واعد، نظراً لمميزات الجزائر الفلاحية الكبيرة، مثل التضاريس المناسبة للزراعة وموارد المياه الوفيرة، إلا أن هذا القطاع يواجه تحديات عديدة، منها نقص التمويل للمزارعين، وضعف البنية التحتية الزراعية، وتغيرات المناخ التي تؤثر على إنتاجية المحاصيل.

ولتحقيق التنوع الاقتصادي، يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز القطاع الفلاحي، من خلال تقديم التمويل والدعم للمزارعين، وتطوير البنية التحتية الفلاحية، وتعزيز التكنولوجيا الزراعية وتحسين الإدارة المائية، بالإضافة إلى تطوير سياسات تسويقية فعالة للمنتجات الفلاحية، من خلال تجاوز هذه التحديات، يمكن للجزائر النهوض بالقطاع الفلاحي وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي.

الفصل الرابع

قياس أثر القطاع الفلاحي في تحقيق

التنوع الاقتصادي في الجزائر

(2020-2000)

تمهيد

من أجل دراسة أثر القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، اعتمدت هذه الدراسة على متغيرات القطاع الفلاحي والمتمثلة في الإنفاق الحكومي على القطاع، و نسبة العمالة، ونسبة التكنولوجيا المستخدمة في الفلاحة والقيمة المضافة للقطاع الفلاحي، ويتم التعبير عن التنويع الاقتصادي بمؤشر هرفندال هيرشمان، حيث تم الاعتماد على سلسلة البيانات السنوية للمتغيرات السابقة التي امتدت من سنة 2000 (وهي أول سنة منذ بداية المخططات التنموية في الجزائر) إلى سنة 2020 وهي آخر سنة اعتمدها الدراسة، كما تم استخدام البيانات السنوية المحولة إلى بيانات ربع سنوية مكونة من 84 مشاهدة ربع سنوية خلال الفترة سابقة الذكر للاقتصاد الجزائري، وعليه تم اختبار اعتدالية التوزيع بالنسبة لهذه المتغيرات، ومن أجل التعمق في الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة والتأكد من اتجاه الارتباط وشدته بين كل متغيرات الدراسة تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة وكذا المعنوية الإحصائية لكل معامل واختبار استقرارية السلاسل الزمنية عن طريق استخدام الاختبارات: اختبار ديكي فولر المطور ((Augmented Dickey-Fuller test (ADF)، فليبس بيرون ((Phillips-Perron (PP) واختبار (Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS)، واختبار درجة تكامل السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، كما تم اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام معيار أكايك (AIC).

ومن أجل التحقق من متانة نتائج الدراسة تم التطرق إلى عدة اختبارات تشخيصية مثل: اختبار Breuch Godfrey للارتباط الذاتي للبواقي، اختبار Breuch-Pagan-Godfrey لثبات تباين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى اختبارات استقرارية معلمات النموذج، وعليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: تحديد متغيرات الدراسة

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسة

قبل الشروع في قياس أثر القطاع الفلاحي في التنوع الاقتصادي، سيتم عرض لبعض من الأساليب القياسية والمتمثلة في شرح موجز لاختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، شرح موجز لاختبار التكامل المشترك، شرح موجز لاختبار السببية.

المطلب الأول: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

أولاً: تعريف السلاسل الزمنية

تعرف السلاسل الزمنية على أنها مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبيعية... الخ) على فترات زمنية متتابة عادة ما تكون متساوية الطول¹ (يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، سنوية)، وعادة ما يتم عرض هذه السلاسل في جدول أو في شكل بياني. ويشترط في السلاسل الزمنية لتكون صالحة للتحليل أو التنبؤ الشروط التالية²:

- ✓ أن تكون مستوياتها قابلة للمقارنة في ما بينها؛
- ✓ أن تكون مستوياتها خاصة بمكان معين سواء كان إقليمياً أو دولة أو ولاية أو مؤسسة؛
- ✓ أن وحده القياس في جميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.

ثانياً: تعريف اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يعتبر اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المرحلة الأساسية في عملية النمذجة القياسية، وذلك كونها شرطاً أساسياً للتكامل المتزامن وغياها يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن أهمية هذا الاختبار في التحقق من استقرارية أو عدم استقرارية السلسلة الزمنية، ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كانت من نوع (Trend Stationary) TS أو من نوع (DSDifference Stationary).

تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت الخصائص الإحصائية لها ثابتة خلال الزمن³، أي أنه تكون السلسلة الزمنية t مستقرة إذا تحقق ما يلي⁴:

- ثبات متوسط قيم السلسلة t عبر الزمن؛

¹ سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، ط1، السعودية، 2005، ص 5.

² عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة 1998/2012، أطروحة دكتوراه: العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 244.

⁽³⁾ Jan Grandell، Time Series analysis، P2، date of viewing: 07/08/2021، <https://www.math.kth.se/matstat/gru/sf2943/ts.pdf>

⁽⁴⁾ سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 2، جامعة آل البيت، الأردن، 2016، ص 217.

- ثبات التباين عبر الزمن؛

- التباين المشترك لأي قيمتين يعتمد على فرق الزمن لهما.

ويمكن تمثيل شروط استقرارية السلسلة الزمنية Y_t رياضيا كما يلي:

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

$$VAR(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2$$

$$VAR(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \delta^2$$

$$COV(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = COV(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = V(k)$$

تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة إذا احتوت جذر وحدة، ويعني وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية أن

متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، ويؤدي افتراض استقرار السلاسل الزمنية التي تحتوي على جذر وحدة إلى

وجود ارتباط زائف بينها وتسبب مشاكل في القياس الاقتصادي، ويوجد نوعين للسلاسل الزمنية غير المستقرة¹:

- السلاسل من نوع TS: هي سلاسل غير مستقرة، لها اتجاه عام محدد، فضلا عن سياق عشوائي توقعه الرياضي مساو للصفر وتباينه ثابت؛

- السلاسل من نوع DS: هي سلاسل غير مستقرة، لها اتجاه عام عشوائي، وتتميز بوجود جذر وحده مره واحده على الأقل؛

وتعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرار، ومن أهم هذه الاختبارات اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون.

أولا: اختبار ديكي فولر المطور (ADF) Augmented Dicky Fuller Test

أول من قام باختبار للجذر الوحدة هو ديكي فولر عام 1979، وقد تم تطويره فيما بعد بما يعرف باختبار ديكي فولر المطور، حيث يجري اختبار ديكي فولر البسيط (DF) انحدارا ذاتيا لكل سلسلة مع الفروق الأولى للمتغير كمتغير تابع وإدخاله أيضا بتباطؤ لسنة واحدة كمتغير مستقل، ويمكن عرض هذا الاختبار من خلال نموذج الانحدار الذاتي Autoregressive process (AR) من الدرجة الأولى (AR) كما يلي²:

$$Y_t = aY_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

¹ خليفة عزي، أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية للفترة (1985-2015)-، أطروحة دكتوراه: علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018، ص201.

² دحمان محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013/2014، ص118.

حيث أن: ε_t حد الخطأ العشوائي والذي يفترض فيه توفر الشروط التالية:

$$E(\varepsilon_t) = 0, VAR(\varepsilon_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2, COV(\varepsilon_t, \varepsilon_t) = 0$$

فإذا كان ($a = 1$) فهذا يعني وجود جذر الوحدة، ويعاني من مشكلة عدم استقرار السلسلة حيث يوجد اتجاه عام في البيانات.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة بطرح Y_{t-1} من طرفي المعادلة (1) للحصول على الفروق الأولى للمتغير Y_t حيث $(\Delta Y_t = Y_t - Y_{t-1})$ لتصبح:

$$\Delta Y_t = (a - 1)Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

لنجعل: $\lambda = (a - 1)$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{ومنه:}$$

وهنا يصبح الفرض العدم λ يساوي الصفر ($H_0: \lambda = 0$) أي وجود جذر وحدة في السلسلة، هذا يعني أنها غير ساكنة، ونجد في المقابل الفرض البديل λ مختلف عن الصفر ($H_1: \lambda > 0$)، ويلاحظ أنه في حالة أن $\lambda = 0$ فإن $\Delta Y_t = \varepsilon_t$ عند إذن يقال أن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة، وهنا تكون السلسلة الأصلية متكاملة من الدرجة الأولى $I(0)$ ، أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، وإذا كانت سلسله الأصلية مستقرة يقال أنها متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ وهكذا، وبالإضافة للصيغة السابقة (1) لاختبار ديكي فولر البسيط هناك صيغتين رياضيتين أخرتين من الانحدارات لإجراء هذا الاختبار هما على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \varphi_0 + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \varphi_0 + \varphi_1 t + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

ويمكن التمييز بين الصيغ الثلاثة السابقة هي أن الصيغة الأولى بدون ثابت وبدون اتجاه عام زمني، والصيغة الثانية أضيف لها ثابت وبدون اتجاه زمني، أما الصيغة الثالثة فأضيف لها ثابت والاتجاه العام الزمني. وتأخذ جميع هذه الصيغ نفس فرضية العدم السابقة.

كما أن هذا الاختبار البسيط لديكي فولر يفترض عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ، لكن إذا وجد هذا الارتباط سيجعل نتائج التقدير غير دقيقة وزائفة، هذا ما أدى بالباحثين إلى تطوير هذا الاختبار بما يعرف باختبار ديكي فولر المطور (ADF) ذو الصيغة الرياضية التالية¹:

(1) كامل الفتلاوي، حسن الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011، ص270.

$$\Delta Y_t = a + pY_{t-1} + \sum_{i=1}^m \delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots (4)$$

حيث أن Δ : يشير للفرق الأول m / طول الفجوة الزمنية.

نلاحظ أن اختبار ديكي فولر المطور أضاف لاختبار ديكي فولر البسيط عدد مناسب من حدود الفرق المبطة $(\sum_{i=1}^m \delta Y_{t-i})$ للتخلص من الارتباط الذاتي (Auto corrélation) لحد الخطأ، ولتحديد عدد الفجوات الزمنية m يستخدم عادة معيار Schwarz أو Aikake.

ولتقدير المعادلة (4) يتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية وحساب إحصائية (t) ومقارنتها مع القيمة الجدولية التي تم تطويرها من طرف Mackinnon¹، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية فهذا يعني رفض الفرضية العدمية $(H_0: p = 1)$ وقبول الفرضية البديلة $(H_1: p \neq 1)$ ومن ثم السلسلة مستقرة.

ثانيا: اختبار فيليبس- بيرون 1988 Phillips-Perron Test (pp)

يهدف هذا الاختبار إلى تصحيح غير معلمي لإحصائيات ديكي فولر (DF)، حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء ويسمح بإلغاء التحيزات والنتائج عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، كما اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختبار ديكي فولر وعليه يتم نفس الحكم على سكون السلسلة الزمنية². في حاله وجود اختلاف بين اختبار ديكي فولر واختبار فيليبس-بيرون فانه يجمع الاحصائيون على اعتماد نتائج اختبار فيليبس-بيرون (PP) لأنهم يعتبرونه أدق، ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل³:

✓ التقدير بواسطة طريقه المربعات الصغرى العادية OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر مع حساب الإحصائيات المرفقة.

✓ - تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\delta}^2 = 1/T \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

✓ تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-i}$$

¹ شفيق عريش وآخرون، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية: المجلد 33، العدد 5، جامعة تشرين، سوريا، جويلية 2011، ص 84.

² ريمة بلفيطح، اختبار نموذج السير العشوائي في بورصة الجزائر: تحليل سلوك المؤشر للفترة (2008-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 7، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ماي 2017، ص 269.

³ محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة 1، عمان، الأردن، 2012، ص 212.

✓ من اجل التقدير التباين على المدى الطويل يجب إيجاد عدد التباطؤات (L Newey-west) المقدرة بدلالة عدد

$$l \approx 4 \left(\frac{T}{100} \right)^{\frac{2}{5}} : T \text{ المشاهدات}$$

✓ - حساب إحصائيات فيليب-بيرون (pp):

$$t_{\hat{\theta}}^* = \sqrt{k} \frac{(\hat{\theta} - 1)}{\hat{S}_{\hat{\theta}}} + \frac{T(k-1)\hat{S}_{\hat{\theta}}}{\sqrt{k}}$$

مع $(k = \frac{\hat{S}_1^2}{\hat{S}_1^2})$ والذي يساوي واحد في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{E}_t$ تشويشا ايضا، ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول Mackinnon.

المطلب الثاني: اختبار السببية (Causality Test)

تعتمد هذه الدراسة على اختبار السببية (Causality Test) الذي يعتبر من بين أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في القياس الاقتصادي، نظرا لأنه يسمح بتحديد اتجاه علاقة التأثير بين المتغيرات، كما أنه يمكننا من تحديد الأثر المتبادل بين المتغير التابع والمتغير المستقل في المدى القصير أو المدى الطويل ومن ثم اتخاذ سياسات سليمة، ومن أشهر الطرق والمنهجيات المستعملة لدراسة السببية نجد ثلاث اختبارات شهيرة هي كل من سببية Granger 1969، سببية Sims 1980، سببية Gwekes 1983¹، وسببية Toda-Yamamoto 1995 والتي تشترط جميعها أن تكون جميع السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة سواء عند المستوى أو عند الفروقات الأولى ولكنها غير صالحة للسلسلة الزمنية المتكاملة من الدرجة الثانية، وتعد سببية جرانجر الأكثر استعمالا وانتشارا في دراسة السببية بين المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الأول: سببية جرانجر

يمكن القول أن المتغير X_t يسبب المتغير Y_t خلال الفترة t إذا كان هناك معلومات في ماضي X_t مفيدة في التنبؤ بالقيم الحالية لـ Y_t ، وبالتالي يمكننا استخدام القيم الحالية للمتغير X_t في التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير Y_t ²، ووفق لسببية جرانجر يسبب المتغير X_t المتغير Y_t إذا كان³:

¹ حنان حراث، محمد رمضاني، دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في الجزائر باستعمال منهجية Toda And Yamamoto، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، أكتوبر 2018، ص 140.

² عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص 344.

³ C. W. J. GRANGER، Investigating Causal Relations by Econometric Models and Crossspectral Methods Econometrica, Vol 37, No 3, Wiley-Blackwell, New Jersey, USA, July 1969, P431.

$$E\left(\frac{Y_t}{Y_{t-1}}, X_t\right) = E\left(\frac{Y_t}{Y_{t-1}}\right)$$

ويشترط لاستعمالها أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة ومن نفس الدرجة وخاصة عند المستوى.

كما وضع جرانجر مصطلحين هامين في القياس الاقتصادي هما السببية والخارجية، فالسببية كما رأينا بأن X_t تسبب Y_t إذا تم تحسين إمكانية التنبؤ بالمتغير Y_t بعد إدماج المعلومات المتعلقة بالمتغير X_t في التحليل، وتعتبر مجموعة المتغيرات $(Y_{t-p}, \dots, Y_{t-2}, Y_{t-1})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(X_{t-p}, \dots, X_{t-2}, X_{t-1})$ إذا كانت إضافة مجموعة المتغيرات X_t لا تحسن بشكل معنوي في تحديد المتغيرات Y_t ، ويطلق على هذا الأخير ما يعرف بمتجه الانحدار الذاتي $VAR(p)$ الخاص بالمتغيرات Y_t و X_t المستقرة عند مستواها ويمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية¹:

$$\begin{bmatrix} Y_t \\ X_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} a_0 \\ b_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_1^1 b_1^1 \\ a_1^2 b_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{t-1} \\ X_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} a_2^1 b_2^1 \\ a_2^2 b_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{t-2} \\ X_{t-2} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} a_p^1 b_p^1 \\ a_p^2 b_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{t-p} \\ X_{t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

تعتبر المتغيرات $(X_{t-p}, X_{t-2}, X_{t-1}, \dots)$ متغيرات خارجية أو مستقلة إذا كانت لا تؤدي إضافة X_t إلى تحسن كبير في تحديد المتغيرات Y_t ، ويمكن توضيح العلاقة السببية من خلال متغيرات هذا النموذج كما يلي:

- المتغير X_t لا يسبب المتغير Y_t تحت الفرضية العدمية H_0 إذا كان:

$$b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

- المتغير Y_t لا يسبب المتغير X_t تحت الفرضية العدمية H_0 إذا كان:

$$a_1^1 = a_2^1 = \dots = a_p^1 = 0$$

- إذا تم قبول الفرضيتين أي أن المتغير Y_t يسبب X_t ، والمتغير X_t يسبب Y_t في هذه الحالة يوجد تأثير متبادل بين المتغيرات.

وجهت لسببية جرانجر عدة انتقادات خاصة فيما يتعلق بالشروط المسبقة للقيام بها، حيث أنه يطبق على السلاسل الزمنية المستقرة فقط، وهذا ما يجعل الاختبارات الأولية للكشف عن جذر الوحدة وسكون السلاسل شرطاً ضرورياً، كما أن أخذ الفروق الأولى للسلاسل الزمنية بهدف إعادة استقرارها يجعلها تتمتع بخصائص إحصائية جيدة

¹Bourbonnais .R, *Économétrie Cours et exercices corrigés*, Éditions Dunod, 9e édition, France, 2015, P292.

لكنها في نفس الوقت تفقد المعلومات الضرورية التي تعبر عن ديناميكية الظواهر الاقتصادية¹، ومن ناحية أخرى فإن اختبارات جذر الوحدة ليست دائما حاسمة في السلاسل الزمنية القصيرة أين تكون نتائجها غالبا متحيزة، بالإضافة إلى ما سبب فان استخدام سببية جرانجر يشترط فيها وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ولتدارك هذه العيوب في استخدام سببية جرانجر طور بعض الباحثين مناهج وطرق حديثة للكشف عن السببية، واهم هذه المناهج منهجية (Toda and Yamamoto) والتي تعد من أحد اختبارات السببية البديلة.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك Co-integration Test:

غالبا ما تتضمن دراسات الاقتصاد الكلي متغيرات غير مستقرة مثل: الدخل القومي، الأسعار، سعر الصرف... الخ. هذا ما يستوجب استخدام الفروق لتحويلها إلى سلاسل مستقرة، أي أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة وغير ساكنة في مستواها الأصلي، ولكنها ساكنة في الفرق الأول أو الثاني، وبالتالي ستتقارب في المدى الطويل وهذا ما يسمى بالتكامل المشترك. ويفترض اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل لا تتباعد عن بعضها البعض بشكل كبير، كما أن التباعد عن التوازن يصحح بفعل قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن طويل الأجل، ويرتكز اختبار التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة لتوليد مزيج خطي يتميز بالسكون في المدى الطويل².

قدم مفهوم التكامل المشترك للمرة الأولى من قبل Granger 1981، ثم ظهرت بعده العديد من الاختبارات التي تستخدم للكشف عن وجود تكامل مشترك للسلاسل الزمنية، واهم هذه الاختبارات: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل-جرانجر 1987، اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن 1988، منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الفرع الأول: منهجية انجل-جرانجر لاختبار التكامل المشترك

تقوم هذه المنهجية باختبار التكامل المشترك وفق خطوتين³:

¹Jonas Kibala KUMA, *Modélisation ARDL, Test de cointégration aux bornes et Approche de Toda-Yamamoto: Eléments de théorie et pratiques sur Logiciel*, Hal.archives-ouvertes, P3, date de visionnage: 30/06/2022. <https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01766214/document>

²مختار حميدة، أحمد تيجاني هيشر، أثر الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1964-2015، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، جوان 2017، ص 80.

³محمد شخي، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 292.

- الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين: لإجراء اختبار التكامل يجب أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة، حيث غياب هذا الشرط يلغي تحقق اختبار التكامل المشترك، كما يجب تحديد نوع الاتجاه العام (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ثم تحديد درجة التكامل للسلسلتين.

- الخطوة الثانية: تقدير العلاقة طويلة الأجل: وتعمل على تقدير انحدار التكامل المشترك من خلال العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + \varepsilon_t$$

ويتم قبول اختبار التكامل المشترك إذا كانت سلسله بواقي التقدير ε_t مستقرة، وللتحقق من استقراريتها نستخدم إحدى الاختبارات الخاصة بجذر الوحدة (اختبار ديكي فولر، اختبار فيليب-بيرون، دالة الارتباط الذاتي للبواقي)، وتمثل سلسلة بواقي التقدير $\hat{\varepsilon}_t$ كالتالي:

$$\hat{\varepsilon}_t = Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t$$

ولاختبار سكون سلسله بواقي التقدير السابقة نستخدم المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$\Delta \hat{\varepsilon}_t = a + \delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + \Delta \hat{\varepsilon}_{t-1} + e_t$$

- فإذا كانت إحصائية (t) لمعلمة (ε_{t-1}) معنوية فإننا نرفض فرضية العدم $I(1)$ بوجود جذر وحده في البواقي، ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي $I(0)$ ، وبالتالي نستنتج أن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الدرجة، وأن العلاقة المقدرة هي علاقة صحيحة، وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلسلة الزمنية، أي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات السلسلة الزمنية.

- أما إذا تم قبول فرضية العدم حيث تكون هنا سلسله بواقي التقدير غير ساكنة في المستوى أي أنها تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلسلة الزمنية، أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بالإضافة إلى أنه لا يمكن الاعتماد على العلاقة السابقة.

- تقدير نموذج تصحيح الخطأ: إذا كانت المتغيرات التي تتكون منها ظاهرة ما تتصف بخاصية التكامل المشترك فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ، وإذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن هذا النموذج لا يصبح صالحا في تفسير سلوك هذه الظاهرة، وعادة ما يستخدم هذا النموذج للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية المفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار، ويطلق عليها في الاقتصاد وضع التوازن، وهي في طريقها إلى هذا الوضع قد تنحرف عن هذا المسار

¹ أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 9 العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2015، ص 66.

لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل. ومن المعروف أن طريقة المربعات الصغرى العادية يترتب على استخدامها في التقدير الحصول على علاقات انحدار زائف يعبر عنه في صورة: معامل تحديد مرتفع، معاملات انحدار ذات معنوية إحصائية مرتفعة ووجود ارتباط سلسلي يظهره إحصائية (DW)، ويلاحظ عموماً أنه إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة كل على حدة، ولكنها تتصف بخاصية التكامل المشترك كمجموعة، يصبح النموذج الملائم لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، ولا يترتب على قياس العلاقة بينها في هذه الحالات الحصول على انحدار زائف¹.

ويتم تصميم نموذج تصحيح الخطأ بإضافة حد تصحيح الخطأ والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل في النموذج المقدر².

ويتم بذلك تفادي المشاكل القياسية الناجمة عن الانحدار الزائف، ويمثل حد تصحيح الخطأ باقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج محل الدراسة بفجوة زمنية متباعدة لنموذج الفروقات إلى جانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة.

– صيغة نموذج تصحيح الخطأ: يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ رياضياً على النحو التالي³:

$$\Delta Y_t = a_0 - a_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^m a_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n a_j \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث يمثل: Δ الفروق، e_{t-1} حد تصحيح الخطأ والذي يشير إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل أي يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة الانحرافات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

¹ وليد السيفو، أحمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 689.

² صباح زروخي، عبد الحميد برحومة، دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية: المجلد 8، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014، ص 107.

³ محمد بن مريم، قدور بن نافلة، أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1987-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 17، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، جوان 2017، ص 19.

ويجب أن يكون معامل حد الخطأ ذو إشارة سالبة ومعنويا إحصائيا ليتفق مع نموذج تصحيح الخطأ، حيث يأخذ بعين الاعتبار التفاعل الديناميكي في الأجلين القصير والطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة¹.

الفرع الثاني: منهجية جوهانسن Johansen لاختبار التكامل المشترك:

تعتبر هذه المنهجية أكثر تطبيقا وانتشارا من منهجية أنجل-جرانجر لاختبار التكامل المشترك، فهي تسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وتعتمد على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم اختبار التكامل المشترك من خلال منهجية جوهانسن بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك، ويعتمد على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + a_2 \Delta Y_{t-2} + a_{p-1} \Delta Y_{t-p-1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن: المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^p \alpha_i - I$

p: عدد التأخيرات

ومن أجل $p=1$ يصبح النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة، فإن رتبة المصفوفة تصبح $r=0$ فنقول أنه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الخطأ، وإذا كانت $r=k$ هذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المشترك في هذه الحالة، أما إذا كانت $k-1 > r > 1$ فإنه يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

ومنه فإن رتبة المصفوفة π تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات ويتم حسابها إحصائيا كما يلي:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث: n عدد الملاحظات. / k عدد المتغيرات. / λ_{trace} قيم اختبار الأثر للمصفوفة ويتم اختبار فرضية

العدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي القيمة r.

¹ علال بن ثابت، جلال سويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015، مجلة دراسات العدد الاقتصادي: المجلد 8، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، الجزائر، مارس 2017، ص 42.

الفرع الثالث: منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع لاختبار التكامل المشترك (ARDL Bound Test)

يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test، تمتاز هذه المنهجية عن غيرها من المناهج أنها تتعامل مع قياس علاقات الطويلة الأجل والتكامل المشترك التي تعتمد على نماذج الإبطاء الزمني VAR مثل نموذج جوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ⁽¹⁾، ولقد تم تطوير هذه المنهجية من قبل كلا من: (Pesaran and Shin 1999، Pesaran and all 2001)، وتعد هذه المنهجية أكثر استخداما من المناهج الأخرى لاختبار التكامل المشترك لأنها تتميز عنهم بعدة خصائص أهمها:

- إمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر مستواه من الاستقرار مثل $I(0)$ و $I(1)$ ، ولا يشترط أن تكون جميعا مستقرة عند نفس المستوى من $I(0)$ ولكن الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$.²
- منهجية ARDL تعمل على تقدير النموذج من خلال تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة الخاصة بالنموذج، بالإضافة إلى تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير.³
- تعمل منهجية ARDL على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي وبالتالي تعد النتائج المتحصل عليها من تقدير نموذج ARDL نتائج كفؤة وغير متحيزة.⁴
- ويتم استخدام منهجية ARDL على ثلاث مراحل كالتالي⁵:
- المرحلة الأولى: يتم في هذه المرحلة اختبار التكامل المشترك وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) الذي يأخذ الصيغة التالية:

¹Mohmaed Hashem Pesaran and all , **Bound testing approaches to the analysis of level relationships**, journal of applied econometrics , vol 16, John Wiley & Sons, USA, 2001, PP 289- 326.

²محمد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طارئة أو جاذبة؟، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 25، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمارات، الإمارات، ديسمبر 2009، ص 08.

³دحمان محمد أدريوش، إشكالية البطالة في الجزائر - محاولة تحليل - (أطروحة دكتوراه: اقتصاد التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 236.

⁴Jalal U. SIDDIKI, **Demand For Money In Bangladesh: a cointegration analysis** , Applied Economics, Volume 32, Taylor & Francis and Routledge imprints, U K, 2000, P1979.

⁵أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 25، العدد 1، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016، ص 6-8.

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^m b_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t \dots \dots (1)$$

حيث:

تعتبر المقدرات λ_1, λ_2 عن معاملات العلاقة طويلة الأجل (Relationship long-run)، أما θ, b فتعبر عن معاملات العلاقة قصيرة الأجل (Relationship Short-run). ويشير الرمز Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من m, n فترات الإبطاء الزمني Lags للمتغيرات (علما انه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى نفسه أو العدد $(m \neq n)$)⁽¹⁾، η حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي صفر وتباينا ثابتا وليس له ارتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.

بعد ذلك، يتم التحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود حسب إجراء الذي يستند على اختبار F (اختبار Wald) الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل. ويتم اختبار التكامل المشترك بين متغيرات المعادلة (1) من خلال الفروض التالية:

✓ فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك $0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$

✓ مقابل فرضية البديلة: وجود تكامل مشترك $1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$

وبما أن توزيع اختبار F غير معياري والذي يعتمد على:

✓ فيما إذا كانت المتغيرات المدرجة في نموذج ARDL متكاملة من $I(0)$ أو $I(1)$.

✓ عدد المتغيرات المستقلة.

✓ فيما إذا تضمن نموذج ARDL على قاطع واتجاه زمني.

✓ حجم العينة، فإن رفض فرضية العدم تعتمد على مقارنه قيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة

Critical Bounds المقترحة من طرف Pesaran et al 2001 حيث يتكون الجدول من حدين: قيمة الحد

الأدنى (LCB, Lower Critical bound) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، وقيمة الحد

الأعلى (UCB, Upper Critical bound) التي تفترض أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(1)$.

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من UCB ففي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديل (وجود

تكامل مشترك). على عكس ذلك، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من LCB ففي هذه الحالة يتم قبول فرضية العدم

¹ وفقا لمنهجية ARDL، من الممكن تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني الأمثل للمتغيرات والذي يعتبر أمرا مستحيلا عند تطبيق اختبارات التكامل المشترك التقليدية الأخرى. وعليه، يمكن من خلال التحديد الأمثل لفترات الإبطاء التخلص من مشاكل ارتباط البواقي والذاتية.

(عدم وجود تكامل مشترك). أما إذا وقعت قيمة F المحسوبة بين UCB و LCB ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة.

- المرحلة الثانية: في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، فإن هذه المرحلة تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية:

$$Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^p \vartheta_i Y_{t-1} + \sum_{i=0}^q \delta_i X_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث تمثل كل من δ, ϑ معاملات المتغيرات وتشير p, q إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، ε ويمثل حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختيار رتبة الإبطاء في نموذج ARDL حسب معيار Akaike (AIC) أو معيار Schwarz (SBC) Bayesian Criterion قبل أن يتم تقدير النموذج المحدد بطريقة (OLS) بهدف إلغاء الترابط التسلسلي أو الذاتي في الأخطاء العشوائية. وأوصى Pesaran and Shin 2009 باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية.

- المرحلة الثالثة: يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \vartheta_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-1} + \psi ECT_{t-1} + v_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعلق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل¹.

المبحث الثاني: تحديد متغيرات الدراسة

بناء على الدراسات السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة لأثر القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي، وحتى يكون النموذج أكثر دقة وواقعية تم الاعتماد على متغيرات، اختيرت على أساس مميزات الاقتصاد الجزائري وبناء على توفر البيانات، وفيما يلي سيتم عرض متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة.

¹أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، مرجع سبق ذكره، ص 08.

المطلب الأول: البيانات والإحصائيات لمتغيرات الدراسة

تم الحصول على بيانات الدراسة من CNUCED، البنك العالمي، نشرات مختلفة من الجريدة الرسمية الجزائرية، أعداد مختلفة من الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية، خلال الفترة الزمنية 2000-2020، يوضح الجدول رقم (1-4) أسماء المتغيرات، ترميزها، الفترة الزمنية ومصدر هذه البيانات.

الجدول رقم (1-4): شرح المتغيرات، ترميزها، ووصفها

المتغير	شرح المتغير	الفترة	المصدر
div	مؤشر التركيز السلعي هيرشمان-هرفندال	2000-2020	CNUCED
dep	الإنفاق على القطاع الفلاحي بآلاف الدينار الجزائري	2000-2020	نشرات مختلفة من الجريدة الرسمية الجزائرية
adv	القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من gdp	2000-2020	البنك العالمي
tec	عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي (الجرارات)	2000-2020	اعداد مختلفة من الكتب السنوية للإحصاءات الزراعية العربية
woagr	عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين	2000-2020	البنك العالمي

المصدر: من إعداد الباحثة

تستخدم هذه الدراسة البيانات السنوية المحولة إلى بيانات ربع سنوية مكونة من 84 مشاهدة ربع سنوية خلال الفترة 2000Q1-2020Q4 للاقتصاد الجزائري، واستند اختيار فترة التحليل على توافر البيانات، والهدف من تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية هو زيادة حجم العينة، وتم استخدام طريقة مجموع المطابقة التربيعية the quadratic match sum. أثبتت طريقة مجموع المطابقة التربيعية فائدتها من خلال دمج تعديلات الانحرافات الموسمية عند تحويل البيانات من التردد المنخفض إلى التردد العالي، مع إزالة انحرافات البيانات من نقطة إلى نقطة¹، تم استخدام هذه الطريقة من قبل عدد كبير من الباحثين: ²Shahbaz ، Sbia et al.(2014)، ³et al.(2018)، ¹Çıtak et al.(2021).

¹Sharif. A, Mishra. S, Sinha. A, Jiao. Z, Shahbaz. M. &Afshan. S. , The renewable energy consumption-environmental degradation nexus in Top-10 polluted countries: Fresh insights from quantile-on-quantile regression approach. *Renewable Energy*, 2020, 150: 670-690. P :11

²Sbia R, Shahbaz M, Hamdi H (2014), A contribution of foreign direct investment, clean energy, trade openness, carbon emissions and economic growth to energy demand in UAE. *Econ Model* 36:191-197

³Shahbaz M, Zakaria M, Shahzad SJH, Mahalik MK (2018), The energy consumption and economic growth nexus in top ten energy-consuming countries: fresh evidence from using the quantile-on-quantile approach, *Energy Econ* 71:282-301.

الفرع الثاني: اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة عن طريق اختبار Jarque Bear

يوضح الجدول رقم (4-1) بعض الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة بالإضافة إلى اختبار Jarque Bear من أجل اختبار اعتدالية التوزيع بالنسبة لهذه المتغيرات، بالنسبة لمتغير التنوع، فإن المتوسط الحسابي لمتغير (*div*) يساوي 0.198 بانحراف معياري يساوي 0.0088 كما أنه وفقاً لاختبار Jarque-Bera فإن هذا المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي حيث أن قيمة $p - value = 0.008$ وهي قيمة أصغر تماماً من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية القائلة أن متغير (*div*) يتبع التوزيع الطبيعي، بالنسبة للمتغيرات *woagr*، *tec*، *adv*، *dep* فإن المتوسط الحسابي لها يساوي 53524899 ، 2.4332 ، 25158,70 ، 3,6223 على التوالي وبانحراف معياري: 24634366 ، 0,4727 ، 3763,05 ، 1,2250 على التوالي، كما أن عدد المشاهدات قد بلغ 84 مشاهدة للمتغير التابع وكذا المتغيرات المفسرة.

الجدول رقم (4-2): الإحصاءات الوصفية للبيانات

الإحصاءات	<i>div</i>	<i>dep</i>	<i>adv</i>	<i>tec</i>	<i>woagr</i>
المتوسط	0.198155	53524899	2.433229	25158.70	3.622351
الوسيط	200645,0	50513661	2.390145	25851.66	2.997904
أعلى قيمة	0.211453	99808070	3.635594	28900.18	5.627571
أدنى قيمة	0.177867	369226.6	1.589746	9052.875	2.276160
الانحراف المعياري	0.008878	24634366	0.472748	3763.055	1.225017
معامل الالتواء	-0.789719	0.101467	0.396671	-3.043271	0.513192
معامل التفرطح	2.512921	1.997986	2.379897	12.91116	1.572455
إحصائية جارك بير	9.561539	3.658250	3.548722	473.4697	10.81971
القيمة الاحتمالية	0.008390	0.160554	0.169592	0.000000	0.004472
مجموع المشاهدات	16.64500	4.50E+09	204.3912	2113331.	304.2775
مجموع مربع الانحرافات	0.006543	5.04E+16	18.54969	1.18E+09	124.5552
عدد المشاهدات	84	84	84	84	84

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 13

¹Çıtak F, Şişman M. Y, &Bağcı B. (2021). Nexus between disaggregated electricity consumption and CO2 emissions in Turkey: new evidence from quantile-on-quantile approach. *Environmental and Ecological Statistics*, 28(4), 843-860.

المطلب الثاني: شرح متغيرات الدراسة

تصنف هذه المتغيرات حسب الهدف من إدراجها ضمن النموذج المقترح في المتغير التابع أو المتغيرات المستقلة، فيما يلي يتم توضيح ذلك :

الفرع الأول: المتغير التابع

- مؤشر التركيز السلعي هيرشمان-هرفندال (*div*)

والذي تم استخدامه في عدة دراسات كمقياس لمدى تنوع الاقتصاد (Hakim ben hammouda and al¹, 2006)،² (Manuel R. Agosinandal2011)، وقد تم حسابه بالاستعانة ببيانات Cnuced على المنتجات المصدرة بمستوى 3 أرقام (3degit) للجزائر خلال الفترة 2000-2020 وتم جعل هذا المؤشر معياريا حتى تكون قيمته محصورة ما بين 0 و 1 ، ويحسب وفق العلاقة التالية :

$$N - H_1 = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N P_i^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

بحيث :

$$P_i = \left(\frac{x_i}{X} \right) : \text{النسبة الحقيقية لصادرات المنتج } i \text{ الى الصادرات الاجمالية } X.$$

N : يمثل العدد الاجمالي للسلع المصدرة.

قيمة ($N - H_1$) محصورة بين 0 و 1، كلما اقتربت من 1 هذا يعني أن هناك تركيز شديد والعكس.

الفرع الثاني المتغيرات المستقلة

- الإنفاق على القطاع الفلاحي بآلاف الدينار الجزائري (*dep*)

الإنفاق على القطاع الفلاحي بآلاف الدينار الجزائري يشير إلى المبلغ الذي يتم إنفاقه أو استثماره في دعم وتطوير القطاع الزراعي في الجزائر بوحدة قياس الدينار الجزائري، ويُفهم عادة كمقياس للتمويل الذي يتم تخصيصه لدعم الفلاحين وتعزيز البنية التحتية الزراعية وتحسين الإنتاج والتسويق للمنتجات الزراعية.

¹Ben Hammouda H, Karingi S, Njuguna A &SadniJallab M, (2006), **Diversification: Towards a new paradigm for Africa's development.**

²Agosin M. R, Alvarez R & Bravo-Ortega C. (2012). **Determinants of export diversification around the world: 1962-2000**, *The World Economy*, 35(3), p 295-315.

– القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من (gdp)

حسب تعريف البنك الدولي¹ تتوافق الزراعة مع الأقسام الفرعية 1-5 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد وتشمل كلاً من: الحراثة، والصيد، وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التفتيح الثالث، تم استخدام هذا المتغير كمتغير مفسر للتنوع في عدة دراسات منها: "جديو بملول"² (2022).

– عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي (الجرارات) (tec)

متغير عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي، مثل الجرارات، يشير إلى العدد الإجمالي للآلات والمعدات الزراعية المستخدمة في عمليات الزراعة والإنتاج الزراعي، يشمل هذا التعريف الجرارات والحراثة والحصادات وغيرها من الآلات الزراعية التي يستخدمها المزارعون لتسهيل وتحسين عمليات الزراعة والحصاد والتقليم والتسويق وغيرها من الأنشطة الزراعية، تُعتبر كفاءة هذه الآلات وتوفرها في القطاع الفلاحي عاملاً مهماً في تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية وتعزيز الاستدامة الزراعية.

– عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين (woagr)

يُعرّف البنك العالمي³ مجموع المشتغلين بأنهم الأشخاص في سن العمل الذين مارسوا أي نشاط لإنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل أجر أو ربح، سواء كانوا في العمل خلال الفترة المرجعية أو لم يكونوا في العمل بسبب الغياب المؤقت عن الوظيفة، أو بسبب ترتيب وقت العمل، يتكون قطاع الزراعة من أنشطة الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك، وفقاً للقسم 1 (ISIC 2) أو الفئات أ إلى ب (ISIC 3) أو الفئة أ (ISIC 4). تم استخدام هذا المتغير في العديد من الدراسات منها: "بوشلاغم و بوقرة" (2022)⁴.

¹<https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS> تم التصفح بتاريخ 25-02-2024

² جديوي ن، بملول ل، تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الإقتصادي بالجزائر خارج قطاع الحرفات (2000-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5، العدد 2، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 103-122.

³<https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS> تم التصفح بتاريخ 25-02-2024

⁴ بوشلاغم ع، بوقرة ك، أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنوع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000-2020)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص 27-46.

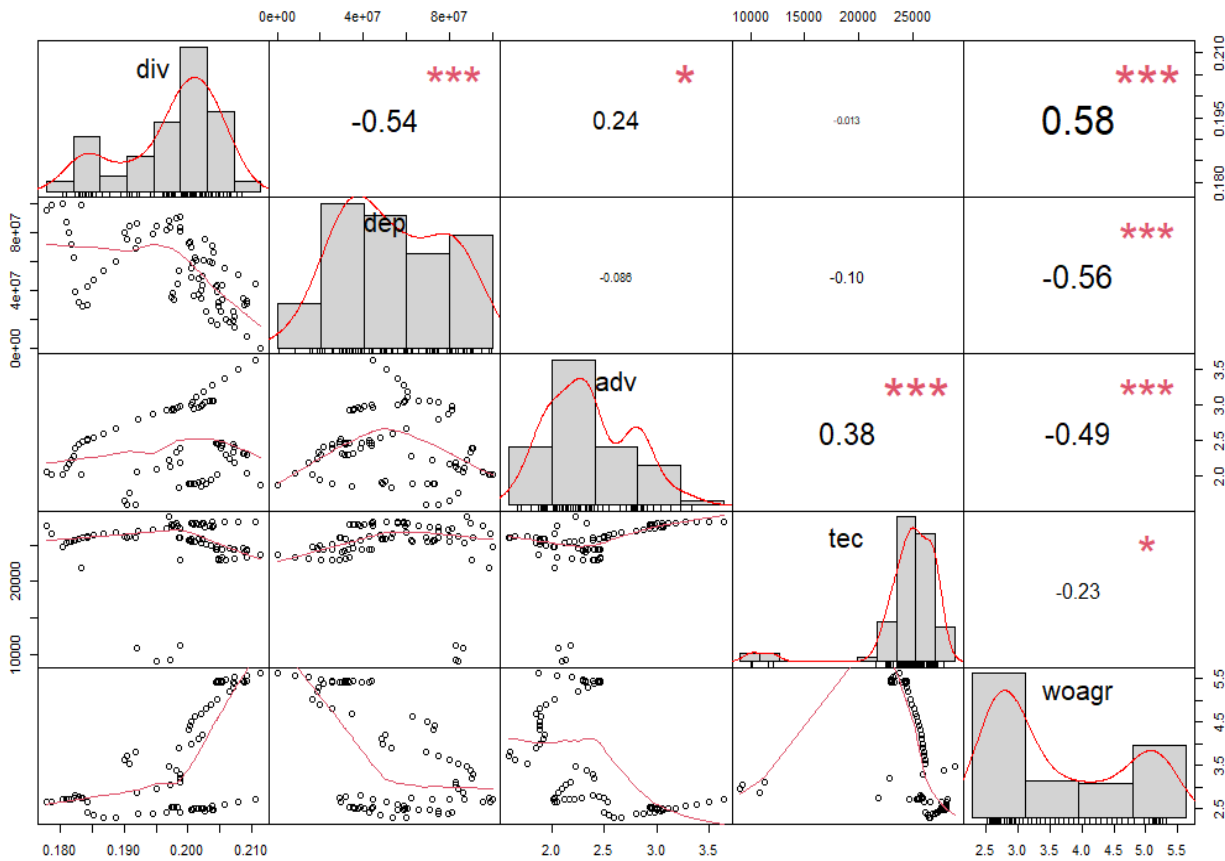
المطلب الثالث: دراسة اتجاه وشدة الارتباط بين متغيرات الدراسة

ومن أجل التعمق في الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة والتأكد من اتجاه الارتباط وشدته بين كل متغيرات الدراسة تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة وكذا المعنوية الإحصائية لكل معامل، لهذا قبل ذلك ومن أجل دراسة أثر القطاع الفلاحي على التنوع الاقتصادي في الجزائر يمكن صياغة المعادلة الخطية التالية:

$$div = f(dep, adv, tec, waagr)$$

ويوضح الشكل رقم (4-1) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة وكذا المعنوية الإحصائية لهذه المعاملات ويمكن تلخيص هذه النتائج في النقاط التالية:

الشكل رقم (4-1): معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة ومعنويتها الإحصائية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج R

من خلال الشكل السابق نجد:

✓ هناك ارتباط عكسي متوسط بين التنوع الاقتصادي (div) والإنفاق على القطاع الفلاحي في الجزائر كما أن هذا الارتباط معنوي عند مستوى 1%؛

- ✓ يوجد ارتباط ضعيف و موجب بين التنوع الاقتصادي والقيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من GDP، هذا الارتباط معنوي إحصائيا عند مستوى 10%؛
- ✓ هناك ارتباط سالب وضعيف جدا بين التنوع الاقتصادي و عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي (الجرارات)، وهذا الارتباط غير دال إحصائيا؛
- ✓ يوجد ارتباط موجب ومتوسط بين التنوع الاقتصادي وعدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين، هذا الارتباط دال إحصائيا عند مستوى معنوية 1%؛
- ✓ فيما يخص العلاقة بين المتغيرات المفسرة والتي تكون مهمة في معرفة وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج المقدر فإنه لا توجد علاقة ارتباط قوية بين هذه المتغيرات، فمثلا، هناك علاقة ارتباط عكسية و متوسطة بين الإنفاق على القطاع الفلاحي وعدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين، حيث أن معامل الارتباط يساوي -0.56 كما أنه معنوي إحصائيا عند مستوى 1%، أيضا هناك علاقة ارتباط عكسية ومتوسطة بين القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من gdp وعدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين حيث بلغ -0.49 وهو ارتباط معنوي إحصائيا عند مستوى 1%.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

لمحاولة فهم كيفية تأثير القطاع الفلاحي لتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، وجب قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وعليه من خلال هذا المبحث سوف نتطرق لذلك بالتفصيل.

المطلب الأول: بناء النموذج

تم سابقا التعرف على متغيرات النموذج، وبعد تجميع الإحصائيات الخاصة بالمتغيرات، سيتم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

الفرع الأول: دراسة تكامل متغيرات الدراسة

يكتب نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) للعلاقة بين متغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\begin{aligned} \Delta div_t = & c_0 + \delta_1 div_{t-1} + \delta_2 dep_{t-1} + \delta_3 adv_{t-1} + \delta_4 tec_{t-1} + \delta_5 woagr_{t-1} \\ & + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta div_{t-i} + \sum_{i=1}^q \beta_i \Delta dep_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_i \Delta adv_{t-i} + \sum_{i=1}^q \theta_i \Delta tec_{t-i} \\ & + \sum_{i=1}^q \pi_i \Delta woagr_{t-i} + \varepsilon_t \quad (1) \end{aligned}$$

حيث تمثل $(i = 1, \dots, 6)$ معاملات الأجل الطويل، $\alpha_i, \beta_i, \gamma_i, \theta_i, \pi_i, \rho_i$ تمثل معاملات الأجل القصير، c_0 ثابت النموذج، ε_t حد الخطأ، Δ يمثل الفروق الأولى للمتغير. يتم استخدام الفرضيات الصفرية والبديلة التالية لإجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك:

$$\begin{cases} H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = \delta_6 = 0 \\ H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq \delta_6 \neq 0 \end{cases}$$

تشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود علاقة طويلة المدى، يحسب الاختبار إحصائية **F** من أجل فحص معنوية القيم المبطة للمتغيرات في انحدار تصحيح الخطأ غير المقيد¹، كما أنه يحسب قيمتين حرجتين مقاربتين، الحد الأدنى والحد الأعلى، تعتمد القيمة الحرجة للحد الأدنى على افتراض أن جميع المتغيرات السببية هي **I(0)** بينما تفترض القيمة الحرجة للحد الأعلى أن جميع المتغيرات **I(1)**، الفرضية الصفرية تشير لعدم وجود علاقة طويلة المدى بين مستويات يتم رفض المتغيرات إذا كانت قيمة إحصائية فيشر **F** أكبر من القيمة الحرجة عند الحد الأعلى مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، من ناحية أخرى، لن يتم رفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة إحصائية **F** أقل من القيمة الحرجة عند الحد الأدنى، مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك، ومع ذلك، إذا كانت هذه الإحصائية تقع بين الحدين، يصبح الاختبار غير حاسم وسنحتاج إلى مزيد من المعلومات حول درجة تكامل كل من المتغيرات قبل إجراء استنتاجات موثوقة.

الفرع الثاني: استقرارية النموذج

نموذج (ARDL) هو أداة تحليلية قوية في التحليل الزمني للبيانات، حيث يمكن استخدامه لفحص العلاقة بين متغيرات مختلفة عبر الزمن، في هذا النموذج، لا يُفرض أن تكون جميع السلاسل الزمنية ذات نفس درجة التكامل، بمعنى آخر، يمكن أن يكون لكل متغير في النموذج درجة تكامل مختلفة.

ومع ذلك، يجب التأكد من أن درجات تكامل السلاسل الزمنية المشاركة في النموذج لا يتجاوز الحد البسيط للتكامل، والذي يُعتبر عادةً أنه لا يزيد عن 2، هذا يهدف إلى ضمان استقرار النموذج وصحة الاستنتاجات المستنبطة، من أجل ذلك تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية: اختبار ديكي فولر المطور - Augmented Dickey-Phillips test (ADF)، فليس بيرون (PP) Phillips-Perron واختبار Kwiatkowski-Phillips- (KPSS) . Schmidt-Shin

هذه الاختبارات الإحصائية تختبر فرضيتين:

¹Pesaran M. H, Shin Y, & Smith R. J, (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326. P :11

الفصل الرابع: قياس أثر القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر (2000-2020)

- **فرضية العدم: H_0** السلسلة بها جذر وحدة، تقبل الفرضية إذا كان قيمة t المحسوبة أكبر من أو تساوي قيمة t الجدولة.

- **مقابل الفرضية البديلة 1** التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة مستقرة، وإذا ثبت أن السلسلة غير مستقرة في المستوى نعيد الاختبار مع الفرق الأول وإذا لم تستقر نعيد الاختبار مع الفرق الثاني.

وعليه سوف أضع نتائج الاختبارات ADF بقاطع واتجاه عام، وبقاطع و دون قاطع وثابت، اختبار PP بقاطع واتجاه عام، بقاطع، دون قاطع وثابت، اختبار KPSS كذلك باتجاه عام وبقاطع و دون قاطع وثابت، لمتغير واحد فقط (DIV) وباقي المتغيرات سيتم تلخيص نتائج اختباراتهم في جدول.

الشكل (4-2): اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller test (ADF) للمتغير Div قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DIV has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.734915	0.9665	
Test critical values:	1% level	-4.080021		
	5% level	-3.468459		
	10% level	-3.161067		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(DIV) Method: Least Squares Date: 01/21/24 Time: 15:03 Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4 Included observations: 78 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	-0.018019	0.024519	-0.734915	0.4648
D(DIV(-1))	0.577600	0.113500	5.000882	0.0000
D(DIV(-2))	0.150415	0.109611	1.372264	0.1744
D(DIV(-3))	0.051668	0.111054	0.465253	0.6432
D(DIV(-4))	-0.611187	0.110336	-5.539310	0.0000
D(DIV(-5))	0.319472	0.115859	2.757418	0.0074
C	0.003206	0.005038	0.636336	0.5266
@TREND("2000Q1")	8.89E-06	9.27E-06	0.959198	0.3408
R-squared	0.523931	Mean dependent var	7.42E-05	
Adjusted R-squared	0.476324	S.D. dependent var	0.002174	
S.E. of regression	0.001573	Akaike info criterion	-9.974157	
Sum squared resid	0.000173	Schwarz criterion	-9.732444	
Log likelihood	396.9921	Hannan-Quinn criter.	-9.877395	
F-statistic	11.00535	Durbin-Watson stat	1.993550	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

الشكل (4-3): اختبار ديكي فولر المطور (ADF) Augmented Dickey-Fuller test للمتغير Div بقاطع.

Null Hypothesis: DIV has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.271221	0.6392
Test critical values:	1% level		-3.516676	
	5% level		-2.899115	
	10% level		-2.586866	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DIV)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 15:05				
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4				
Included observations: 78 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	-0.028127	0.022126	-1.271221	0.2078
D(DIV(-1))	0.606614	0.111406	5.445082	0.0000
D(DIV(-2))	0.155683	0.109411	1.422916	0.1591
D(DIV(-3))	0.056088	0.110896	0.505769	0.6146
D(DIV(-4))	-0.603515	0.109984	-5.487296	0.0000
D(DIV(-5))	0.349007	0.111630	3.126465	0.0026
C	0.005600	0.004373	1.280535	0.2045
R-squared	0.517674	Mean dependent var	7.42E-05	
Adjusted R-squared	0.476914	S.D. dependent var	0.002174	
S.E. of regression	0.001573	Akaike info criterion	-9.986740	
Sum squared resid	0.000176	Schwarz criterion	-9.775241	
Log likelihood	396.4829	Hannan-Quinn criter.	-9.902073	
F-statistic	12.70054	Durbin-Watson stat	2.006433	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

الشكل (4-4): اختبار ديكي فولر المطور (ADF) Augmented Dickey-Fuller test للمتغير Div دون قاطع

وثابت

Null Hypothesis: DIV has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.201306	0.7421
Test critical values:	1% level		-2.594946	
	5% level		-1.945024	
	10% level		-1.614050	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DIV)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 15:07				
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4				
Included observations: 78 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	0.000182	0.000907	0.201306	0.8410
D(DIV(-1))	0.597501	0.111671	5.350538	0.0000
D(DIV(-2))	0.145255	0.109592	1.325424	0.1892
D(DIV(-3))	0.041685	0.110813	0.376171	0.7079
D(DIV(-4))	-0.621194	0.109598	-5.667941	0.0000
D(DIV(-5))	0.337417	0.111755	3.019242	0.0035
R-squared	0.506534	Mean dependent var	7.42E-05	
Adjusted R-squared	0.472266	S.D. dependent var	0.002174	
S.E. of regression	0.001580	Akaike info criterion	-9.989549	
Sum squared resid	0.000180	Schwarz criterion	-9.808263	
Log likelihood	395.5924	Hannan-Quinn criter.	-9.916977	
Durbin-Watson stat	1.997733			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

الفصل الرابع: قياس أثر القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر (2000-2020)

الشكل (4-5): اختبار فليبس بيرون (PP) للمتغير Div قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DIV has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic		-1.090752	0.9240	
Test critical values:	1% level	-4.072415		
	5% level	-3.464865		
	10% level	-3.158974		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)			4.23E-06	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			8.62E-06	
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(DIV) Method: Least Squares Date: 01/21/24 Time: 15:12 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4 Included observations: 83 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	-0.010295	0.028098	-0.366404	0.7150
C	0.001134	0.005739	0.197648	0.8438
@TREND("2000Q1")	2.13E-05	1.03E-05	2.066739	0.0420
R-squared	0.066496	Mean dependent var	-1.12E-05	
Adjusted R-squared	0.043159	S.D. dependent var	0.002140	
S.E. of regression	0.002094	Akaike info criterion	-9.464259	
Sum squared resid	0.000351	Schwarz criterion	-9.376831	
Log likelihood	395.7667	Hannan-Quinn criter.	-9.429135	
F-statistic	2.849314	Durbin-Watson stat	0.982401	
Prob(F-statistic)	0.063774			

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

الشكل (4-6): اختبار فليبس بيرون (PP) للمتغير Div بقاطع

Null Hypothesis: DIV has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic		-1.655898	0.4498	
Test critical values:	1% level	-3.511262		
	5% level	-2.896779		
	10% level	-2.585626		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)			4.45E-06	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			9.54E-06	
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(DIV) Method: Least Squares Date: 01/21/24 Time: 15:14 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4 Included observations: 83 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	-0.031296	0.026720	-1.171244	0.2449
C	0.006186	0.005296	1.167981	0.2462
R-squared	0.016654	Mean dependent var	-1.12E-05	
Adjusted R-squared	0.004514	S.D. dependent var	0.002140	
S.E. of regression	0.002136	Akaike info criterion	-9.436339	
Sum squared resid	0.000369	Schwarz criterion	-9.378054	
Log likelihood	393.6081	Hannan-Quinn criter.	-9.412923	
F-statistic	1.371812	Durbin-Watson stat	0.914232	
Prob(F-statistic)	0.244935			

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

الشكل (4-7): اختبار فليبس بيرون (PP) للمتغير Div دون قاطع وباتجاه ثابت

Null Hypothesis: DIV has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-0.106067	0.6442
Test critical values:	1% level		-2.593121	
	5% level		-1.944762	
	10% level		-1.614204	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)				4.53E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				9.71E-06
Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(DIV) Method: Least Squares Date: 01/21/24 Time: 15:15 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4 Included observations: 83 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	-0.000118	0.001185	-0.099358	0.9211
R-squared	0.000093	Mean dependent var	-1.12E-05	
Adjusted R-squared	0.000093	S.D. dependent var	0.002140	
S.E. of regression	0.002140	Akaike info criterion	-9.443734	
Sum squared resid	0.000376	Schwarz criterion	-9.414591	
Log likelihood	392.9150	Hannan-Quinn criter.	-9.432026	
Durbin-Watson stat	0.926898			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

الشكل (4-8): اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) للمتغير Div بقاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DIV is stationary Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			LM-Stat.	
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic			0.256849	
Asymptotic critical values*:	1% level		0.216000	
	5% level		0.146000	
	10% level		0.119000	
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)				
Residual variance (no correction)				6.98E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.000401
KPSS Test Equation Dependent Variable: DIV Method: Least Squares Date: 01/21/24 Time: 15:24 Sample: 2000Q1 2020Q4 Included observations: 84				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.203020	0.001829	110.9999	0.0000
@TREND("2000Q1")	-0.000117	3.81E-05	-3.080587	0.0028
R-squared	0.103727	Mean dependent var	0.198155	
Adjusted R-squared	0.092797	S.D. dependent var	0.008878	
S.E. of regression	0.008457	Akaike info criterion	-6.684238	
Sum squared resid	0.005864	Schwarz criterion	-6.626361	
Log likelihood	282.7380	Hannan-Quinn criter.	-6.660972	
F-statistic	9.490013	Durbin-Watson stat	0.064224	
Prob(F-statistic)	0.002812			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

الشكل (4-9): اختبار Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (KPSS) للمتغير Div بقاطع

Null Hypothesis: DIV is stationary Exogenous: Constant Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
				LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic				0.403069
Asymptotic critical values*:				
1% level				0.739000
5% level				0.463000
10% level				0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)				
Residual variance (no correction)				7.79E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				0.000460
KPSS Test Equation Dependent Variable: DIV Method: Least Squares Date: 01/21/24 Time: 15:25 Sample: 2000Q1 2020Q4 Included observations: 84				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.198155	0.000969	204.5526	0.0000
R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.198155	
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.008878	
S.E. of regression	0.008878	Akaike info criterion	-6.598537	
Sum squared resid	0.006543	Schwarz criterion	-6.569599	
Log likelihood	278.1386	Hannan-Quinn criter.	-6.586904	
Durbin-Watson stat	0.057421			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

ولعدم تكرار النتائج لجميع باقي المتغيرات تم تلخيص ذلك في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-3): اختبارات الاستقرار في المستوى

اختبار KPSS			اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
دون قاطع واتجاه عام	قاطع عام	دون قاطع واتجاه عام	دون قاطع واتجاه عام	قاطع عام	دون قاطع واتجاه عام	دون قاطع واتجاه عام	قاطع عام	دون قاطع واتجاه عام	
-	0,4030	0,2568	-0,1060	-1,6558	-1,0907	0,2013	-1,2712	-0,7349	div
-	0,3897	0,2202	-0,7062	-2,6240	-2,3660	-0,4325	-2,1639	-1,8671	dep
-	0,8576	0,2687	1,4034	-0,2524	-1,2422	1,1279	0,4416	-1,3646	adv
-	0,3582	0,0968	-0,2349	-3,0779	-3,3402	0,0620	-2,6769	-3,0985	tec
-	1,0422	0,2448	-3,1488	-1,6933	0,2661	-1,8150	-1,7195	-0,1088	woagr

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 13 (انظر للملحق رقم 1)

يوضح الجدول رقم (3-4) نتائج اختبار الاستقرار: ADF، PP و KPSS في المستوى لمتغيرات الدراسة وذلك في النماذج الثلاثة: نموذج يتضمن القاطع والاتجاه العام، نموذج يتضمن القاطع ونموذج لا يتضمن قاطع واتجاه عام. سنناقش نتائج اختبار الاستقرار متغيرا بمتغير.

الفرع الثاني: نتائج اختبار الاستقرار

-متغير div

نبدأ باختبار النموذج الذي يتضمن مركبة اتجاه عام وثابت، بالاعتماد على اختبار ADF نلاحظ في هذا النموذج أن مركبة الاتجاه العام غير معنوية إحصائيا في النموذج ($p - value = 0,3408$) وهي قيمة أكبر تماما من 0,05، كما أن هذا النموذج يتضمن جذر الوحدة عند مستويات المعنوية الثلاثة: 1%، 5% و 10%، فعند مستوى 5% نلاحظ من الجدول رقم (3-4) والملحق رقم 02، أن $t_{\hat{\phi}_1} = -0,73 > -3,46$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة، نفس النتائج أظهرها اختبار PP وكذلك اختبار $KPSS$ ، ننتقل إلى النموذج الخامس الذي يتضمن ثابت فقط، من خلال قائمة الملاحق نلاحظ أن الثابت غير معنوي إحصائيا ($p - value = 0,2045$)، كما أن $t_{\hat{\phi}_1} = -1,27 > -2,89$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة في هذا النموذج، نفس النتائج أفرزها اختباري PP و $KPSS$ ، في النموذج الرابع بدون اتجاه عام ولا ثابت نلاحظ أن $t_{\hat{\phi}_1} = 0,20 > -1,94$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، نفس النتائج نتحصل عليها بالاعتماد على اختباري PP و $KPSS$ ، من خلال هذه النتائج يمكن القول أن سلسلة div غير مستقرة بسبب وجود جذر الوحدة، وأحسن طريقة لجعلها مستقرة إجراء الفروق من الدرجة الأولى كما يلي:

$$ddiv = div_t - div_{t-1}$$

بعد إجراء الفروق الأولى باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على السلسلة $ddiv$ ، تظهر نتائج اختبارات الاستقرار في الجدول رقم (3-4) قمنا بإجراء اختبارات الاستقرار الثلاثة عليها وقد أفرزت النتائج أن السلسلة مستقرة حيث أنه في النموذج بدون ثابت ولا اتجاه عام كانت $t_{\hat{\phi}_1} = -3,43 < -1,94$ ، من خلال النتائج السابقة يمكن الحكم على أن السلسلة div متكاملة من الدرجة الأولى.

الفصل الرابع: قياس أثر القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر (2000-2020)

الجدول رقم (4-4) : اختبارات الاستقرار بعد إجراء الفروق الأولى

اختبار KPSS			اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
دون قاطع واتجاه عام	قاطع	قاطع واتجاه عام	دون قاطع واتجاه عام	قاطع	قاطع واتجاه عام	دون قاطع واتجاه عام	قاطع	قاطع واتجاه عام	
-	0,302	0,056	-4,967	-4,903	-5,101	-3,439	-3,404	-3,703	D(div)
-	0,147	0,033	-4,864	-4,833	-4,893	-5,674	-5,646	-5,757	D(dep)
-	0,1719	0,066	-4,819	-4,935	-5,023	-3,346	-3,514	-4,040	D(adv)
-	0,025	0,023	-6,014	-5,983	-5,949	-4,359	-4,345	-4,316	D(tec)
-	0,4758	0,1795	-2,641	-3,021	-3,475	-1,620	-1,747	-2,327	D(woagr)

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12 (انظر للملحق رقم(2))

-متغير dep

نبدأ باختبار النموذج الذي يتضمن مركبة اتجاه عام وثابت، بالاعتماد على اختبار **ADF** نلاحظ في هذا النموذج أن مركبة الاتجاه العام غير معنوية إحصائيا في النموذج ($p - value = 0,75$) وهي قيمة أكبر تماما من 0,05 ، كما أن هذا النموذج يتضمن جذر الوحدة عند مستويات المعنوية الثلاثة: 1% ، 5% و 10% ، فعند مستوى 5% نلاحظ من الجدول رقم (4-4) والملحق رقم 2 أن $t_{\hat{\phi}_1} = -1,86 > -3,46$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة، نفس النتائج أظهرها اختبار **PP** وكذلك اختبار **KPSS** ، ننتقل إلى النموذج الخامس الذي يتضمن ثابت فقط، من خلال قائمة الملاحق نلاحظ أن الثابت معنوي إحصائيا ($p - value = 0,03$) ، كما أن $t_{\hat{\phi}_1} = -2,16 > -2,89$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة في هذا النموذج ، نفس النتائج أفرزها اختباري **PP** و **KPSS** ، في النموذج الرابع بدون اتجاه عام ولا ثابت نلاحظ أن $t_{\hat{\phi}_1} = -0,43 > -1,94$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، نفس النتائج نتحصل عليها بالاعتماد على اختباري **PP** و **KPSS** ، من خلال هذه النتائج يمكن القول أن سلسلة **dep** غير مستقرة بسبب وجود جذر الوحدة، وأحسن طريقة لجعلها مستقرة إجراء الفروق من الدرجة الأولى كما يلي : $dep = dep_t - dep_{t-1}$ ، بعد إجراء الفروق الأولى باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على السلسلة **ddiv** ، تظهر نتائج اختبارات الاستقرار في الجدول رقم (4-4) قمنا بإجراء اختبارات الاستقرار الثلاثة عليها وقد أفرزت النتائج أن السلسلة مستقرة حيث أنه في النموذج بدون ثابت ولا اتجاه عام كانت $t_{\hat{\phi}_1} = -5,67 < -1,94$ ، من خلال النتائج السابقة يمكن الحكم على أن السلسلة **dep** متكاملة من الدرجة الأولى.

- متغير adv

نبدأ باختبار النموذج الذي يتضمن مركبة اتجاه عام وثابت، بالاعتماد على اختبار ADF نلاحظ في هذا النموذج أن مركبة الاتجاه العام غير معنوية إحصائيا في النموذج ($p - value = 0.01$) وهي قيمة أصغر تماما من 0.05، كما أن هذا النموذج يتضمن جذر الوحدة عند مستويات المعنوية الثلاثة: 1%، 5% و 10%، فعند مستوى 5% نلاحظ من الجدول رقم (4-4) والملحق رقم 2 أن $t_{\hat{\phi}_1} = -1.36 > -3.46$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة، نفس النتائج أظهرها اختبار PP وكذلك اختبار $KPSS$ ، بما أن مركبة الاتجاه العام معنوية والسلسلة تتوفر على جذر الوحدة فإننا نتوقف عند النموذج السادس، من خلال هذه النتائج يمكن القول أن سلسلة dep غير مستقرة بسبب وجود جذر الوحدة، وأحسن طريقة لجعلها مستقرة إجراء الفروق من الدرجة الأولى كما يلي: $adv = adv_t - adv_{t-1}$ ، بعد إجراء الفروق الأولى باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على السلسلة $dadv$ ، تظهر نتائج اختبارات الاستقرار في الجدول رقم (4-4) قمنا بإجراء اختبارات الاستقرار الثلاثة عليها وقد أفرزت النتائج أن السلسلة مستقرة حيث أنه في النموذج بدون ثابت ولا اتجاه عام كانت $t_{\hat{\phi}_1} = -4.04 < -1.94$ ، من خلال النتائج السابقة يمكن الحكم على أن السلسلة adv متكاملة من الدرجة الأولى.

- متغير tec

نبدأ باختبار النموذج الذي يتضمن مركبة اتجاه عام وثابت، بالاعتماد على اختبار ADF نلاحظ في هذا النموذج أن مركبة الاتجاه العام غير معنوية إحصائيا في النموذج ($p - value = 0.13$) وهي قيمة أكبر تماما من 0.05، كما أن هذا النموذج يتضمن جذر الوحدة عند مستويات المعنوية الثلاثة: 1%، 5% و 10%، فعند مستوى 5% نلاحظ من الجدول رقم (4-4) والملحق رقم 2 أن $t_{\hat{\phi}_1} = -3.09 > -3.46$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة، نفس النتائج أظهرها اختبار PP وكذلك اختبار $KPSS$ ، ننتقل إلى النموذج الخامس الذي يتضمن ثابت فقط، من خلال قائمة الملاحق نلاحظ أن الثابت معنوي إحصائيا ($p - value = 0.008$)، كما أن $t_{\hat{\phi}_1} = -2.67 > -2.89$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة في هذا النموذج، نفس النتائج أفرزها اختباري PP و $KPSS$ ، نفس النتائج نتحصل عليها بالاعتماد على اختباري PP و $KPSS$ ، من خلال هذه النتائج يمكن القول أن سلسلة dep غير مستقرة بسبب وجود جذر الوحدة، وأحسن طريقة لجعلها مستقرة إجراء الفروق من الدرجة الأولى كما يلي: $tec = tec_t - tec_{t-1}$ ، بعد إجراء الفروق الأولى باستخدام برنامج Eviews تحصلنا على السلسلة $dtec$ ، تظهر نتائج اختبارات الاستقرار في الجدول رقم (4-4) قمنا بإجراء اختبارات الاستقرار الثلاثة عليها وقد أفرزت النتائج أن السلسلة مستقرة حيث أنه في النموذج بدون ثابت ولا اتجاه عام

كانت $t_{\hat{\phi}_1} = -4,35 < -1,94$ ، من خلال النتائج السابقة يمكن الحكم على أن السلسلة *tec* متكاملة من الدرجة الأولى.

- متغير *woagr*

نبدأ باختبار النموذج الذي يتضمن مركبة اتجاه عام وثابت، بالاعتماد على اختبار *ADF* نلاحظ في هذا النموذج أن مركبة الاتجاه العام غير معنوية إحصائيا في النموذج ($p - value = 0,63$) وهي قيمة أكبر تماما من 0,05، كما أن هذا النموذج يتضمن جذر الوحدة عند مستويات المعنوية الثلاثة: 1%، 5% و 10%، فعند مستوى 5% نلاحظ من الجدول رقم (4-4) والملحق رقم 2 أن $t_{\hat{\phi}_1} = -0,10 > -3,46$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة، نفس النتائج أظهرها اختبار *PP* وكذلك اختبار *KPSS*، نتقل إلى النموذج الخامس الذي يتضمن ثابت فقط، من خلال قائمة الملاحق نلاحظ أن الثابت غير معنوي إحصائيا ($p - value = 0,21$)، كما أن $t_{\hat{\phi}_1} = -1,27 > -2,89$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 القائلة بوجود جذر الوحدة في هذا النموذج، نفس النتائج أفرزها اختباري *PP* و *KPSS*، في النموذج الرابع بدون اتجاه عام ولا ثابت نلاحظ أن $t_{\hat{\phi}_1} = -1,81 > -1,94$ وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، نفس النتائج نتحصل عليها بالاعتماد على اختباري *PP* و *KPSS*، من خلال هذه النتائج يمكن القول أن سلسلة *woagr* غير مستقرة بسبب وجود جذر الوحدة، وأحسن طريقة لجعلها مستقرة إجراء الفروق من الدرجة الأولى كما يلي : $dwoagr = woagr_t - woagr_{t-1}$ ، بعد إجراء الفروق الأولى باستخدام برنامج *Eviews* تحصلنا على السلسلة *dwoagr*، تظهر نتائج اختبارات الاستقرار في الجدول رقم (4-4) قمنا بإجراء اختبارات الاستقرار الثلاثة عليها وقد أفرزت النتائج أن السلسلة مستقرة حيث أنه في النموذج بدون ثابت ولا اتجاه عام كانت $t_{\hat{\phi}_1} = -1,62 > -1,94$ ، وهي سلسلة مستقرة عند مستوى 10% من خلال النتائج السابقة يمكن الحكم على أن السلسلة *woarg* متكاملة من الدرجة الأولى.

الفرع الثالث: اختيار فترات الإبطاء المثلى (أحسن نموذج)

في المرحلة الأولى من تطبيق نموذج *ARDL*، نهدف إلى اختيار الفترة المناسبة للإبطاء في معادلة النموذج، يتم ذلك عن طريق تقدير عدة نماذج *ARDL* باستخدام توليفات مختلفة لدرجات الإبطاء، ثم يتم تحديد أفضل النماذج باستخدام معيار أكايك. (AIC)

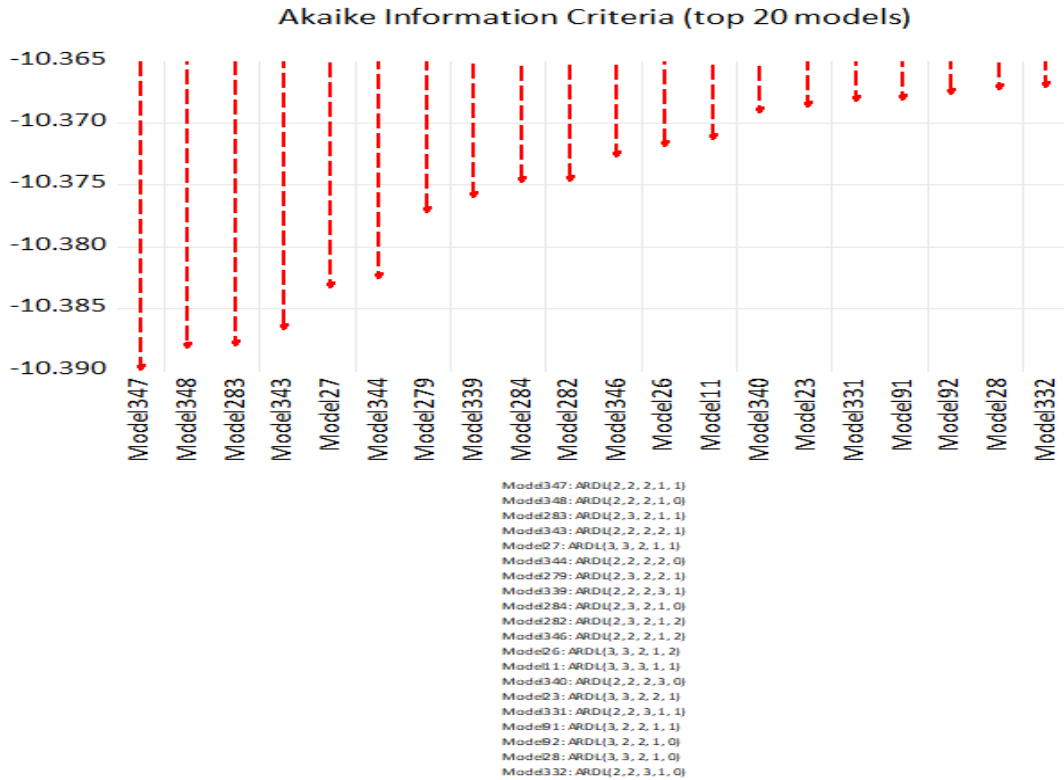
المعيار أكايك هو أحد المقاييس الشائعة المستخدمة في تقدير النماذج الاحتمالية، يُستخدم لمقارنة بين النماذج المختلفة من ناحية الصلاية والتناسب مع البيانات، حيث يعتمد على فكرة البساطة مقابل الصلاية.

يفضل النموذج الذي يحقق قيمة AIC أقل، حيث يُفضل في التقديرات الإحصائية النموذج الذي يعتبر الأكثر تناسبا مع البيانات وفي الوقت نفسه الأكثر بساطة.

في الشكل رقم (4-10) الذي ورد في النص، يوضح قيم معيار أكايك (AIC) لأفضل 20 نموذج ARDL مقدرة عند توليفات درجة إبطاء مختلفة، واستناداً إلى هذا الشكل، نجد أن النموذج $ARDL(2,2,2,1,1)$ هو الذي يحقق أدنى قيمة لمعيار أكايك، مما يجعله النموذج الأمثل الذي يجب استخدامه في تطبيق النموذج $ARDL$ في هذه الحالة المعينة.

بالتالي، يتم اختيار الفترة المناسبة للإبطاء في معادلة النموذج $ARDL$ على أساس دراسة القيم المقدمة لمعيار أكايك، حيث يتبين أن النموذج $ARDL(2,2,2,1,1)$ هو الأفضل والأكثر تناسبا مع البيانات المتاحة.

الشكل رقم (4-10) : أفضل 20 نموذج ARDL حسب معيار أكايك (AIC)



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.13

- اختبار منهج الحدود

الشكل (4-11): اختبار منهج الحدود

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 4	
Trend type: Unrest. constant (Case 3)	
Sample size: 82	
Test Statistic	Value
F-statistic	4.257551
t-statistic	-3.530138

Bounds Critical Values

Sample ...	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
F-Statistic						
80	2.548	3.644	3.010	4.216	4.096	5.512
Asympt...	2.450	3.520	2.860	4.010	3.740	5.060
t-Statistic						
Asympt...	-2.570	-3.660	-2.860	-3.990	-3.430	-4.600

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.13

الفرع الرابع: نتائج اختبار الحدود:

نقوم باختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات *div, dep, adv, tec, woagr* باستخدام الاختبارين

الإحصائيين: F-statistic و t-bounds test، حيث تصاغ الفرضية المختبرة على الشكل التالي :

$$\begin{cases} H_0: \delta_1 = \delta_2 = \delta_3 = \delta_4 = \delta_5 = \delta_6 = 0 \\ H_1: \delta_1 \neq \delta_2 \neq \delta_3 \neq \delta_4 \neq \delta_5 \neq \delta_6 \neq 0 \end{cases}$$

الفرضية الصفريّة تشير لعدم وجود علاقة طويلة المدى بين مستويات يتم رفض المتغيرات إذا كانت قيمة إحصائية فيشر F أكبر من القيمة الحرجة عند الحد الأعلى مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. من ناحية أخرى، لن يتم رفض الفرضية الصفريّة إذا كانت قيمة إحصائية F أقل من القيمة الحرجة عند الحد الأدنى، مما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك، تظهر نتائج اختبار الحدود في الجدول رقم (4-5) حيث تظهر قيمة F المحسوبة أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة عند مختلف المستويات : 1% ، 5% ، 10%، ونفس النتائج يظهرها أيضا اختبار t ، وبالتالي نقبل الفرضية H_0 عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (4-5): نتائج اختبار الحدود

الاختبار الإحصائي	القيمة المحسوبة	المعنوية	$I(0)$	$I(1)$	القرار
F-statistic	4.2575	%10	2.548	3.644	توجد علاقة
		%5	3.010	4.216	تكاملاً مشتركاً
		%1	4.096	5.512	
t-bounds test	-3.5301	%10	-2.57	-3.66	توجد علاقة
		%5	-2.86	-3.99	تكاملاً مشتركاً
		%1	-3.43	-4.60	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.13

المطلب الثاني: الاختبارات التشخيصية

يتم التحقق من متانة نتائج الدراسة من خلال العديد من الاختبارات التشخيصية مثل: اختبار Breuch Godfrey للارتباط الذاتي للبواقي، اختبار Breuch-Pegan-Godfrey لثبات تباين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى اختبارات استقرارية معلمات النموذج.

الفرع الأول: انحدار التكامل المشترك

بعد استعراض نتائج اختبارات الاستقرارية **ADF**، **PP** و **KPSS** يمكن استخلاص درجة تكامل السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، يوضح الجداول رقم (4-6) درجة تكامل السلاسل الزمنية المدرجة في النموذج حيث أن كل السلاسل متكاملة من الدرجة 1.

الجدول رقم (4-6): درجة تكامل السلاسل الزمنية

المتغيرات	<i>div</i>	<i>dep</i>	<i>adv</i>	<i>tec</i>	<i>woagr</i>
درجة التكامل	<i>I</i> (1)	<i>I</i> (1)	<i>I</i> (1)	<i>I</i> (1)	<i>I</i> (1)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.13

الفرع الثاني: اختبار تشخيص النموذج

أولاً: اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي

من أجل الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بني الأخطاء العشوائية من الدرجة أقرب من واحد، نعتمد في ذلك على اختبار LM حيث جي أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حيث يكون النموذج مقبول حيث يتم اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛

الفرضية الصفرية H_1 : يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛

من نتائج الجدول رقم (4-7) يتضح لنا أن قيمة (F-statistic) تساوي 0,5530 باحتمالية تساوي 0,5778 وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لحذ الخطأ العشوائي لنموذج ARDL المقدر.

الجدول رقم (4-7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test			
F-statistic	0,5530	Pob. F(2,67)	0,5778
Obs*R-squared	1,3316	Prob. Chi-Square	0,5138

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.13

ثانياً: اختبار الكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين

تتمثل مشكلة عدم تجانس التباين في تغير تباين الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر حيث تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية، وبهدف الكشف عن مشكلة ثبات التباين نستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey حيث يمكن صياغة الفرضيات كالتالي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد اختلاف في تباين حد الأخطاء؛

الفرضية الصفرية H_1 : يوجد اختلاف في تباين حد الأخطاء؛

من نتائج الجدول رقم (4-8) يتضح لنا أن قيمة (F-statistic) تساوي 0,9395 باحتمالية تساوي 0,5137 وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود مشكلة ثبات التباين لحذ الخطأ العشوائي لنموذج ARDL المقدر.

الفصل الرابع: قياس أثر القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الإقتصادي في الجزائر (2000-2020)

الجدول رقم (4-8) : نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0,9395	Prob(12,69)	0,5137
Obs*R-squared	11,5173	Prob.Ch-square(12)	0,4852

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.13

ثالثا: نتائج اختبار اعتدالية توزيع البواقي

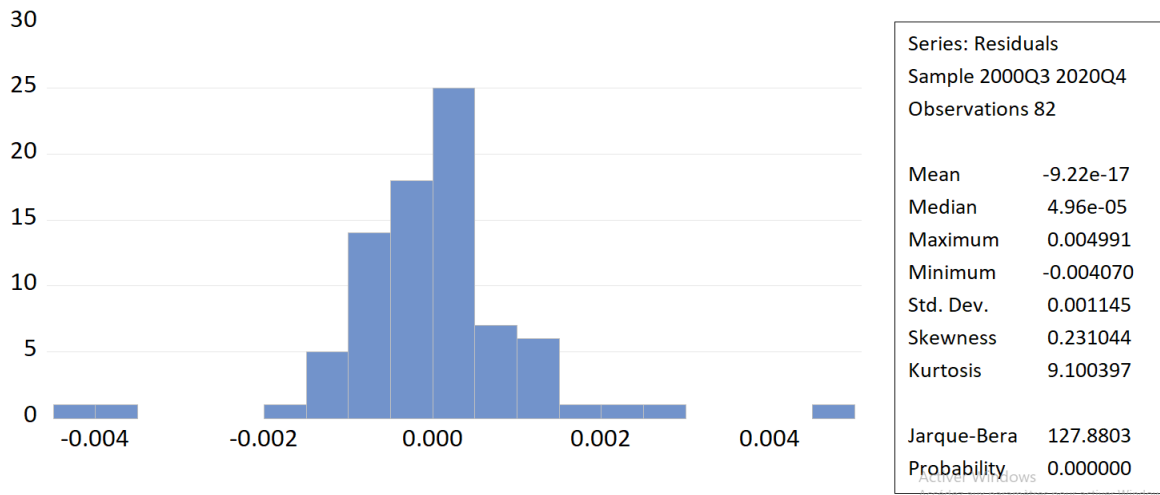
يساعد هذا الاختبار في الكشف عن سلسلة بواقي الانحدار هل تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، حيث تصاغ فرضيات الاختبار كالتالي:

الفرضية الصفرية H_0 : الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي؛

الفرضية البديلة H_1 : الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي؛

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن قيمة $JB = 127,88$ ويقابلها احتمال أقل من مستوى المعنوية ($0,000 < 0,05$) ومنه ليس لدينا من الأدلة ما يكفي لقبول الفرضية الصفرية وبالتالي لا يمكن القول أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (4-12) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bear

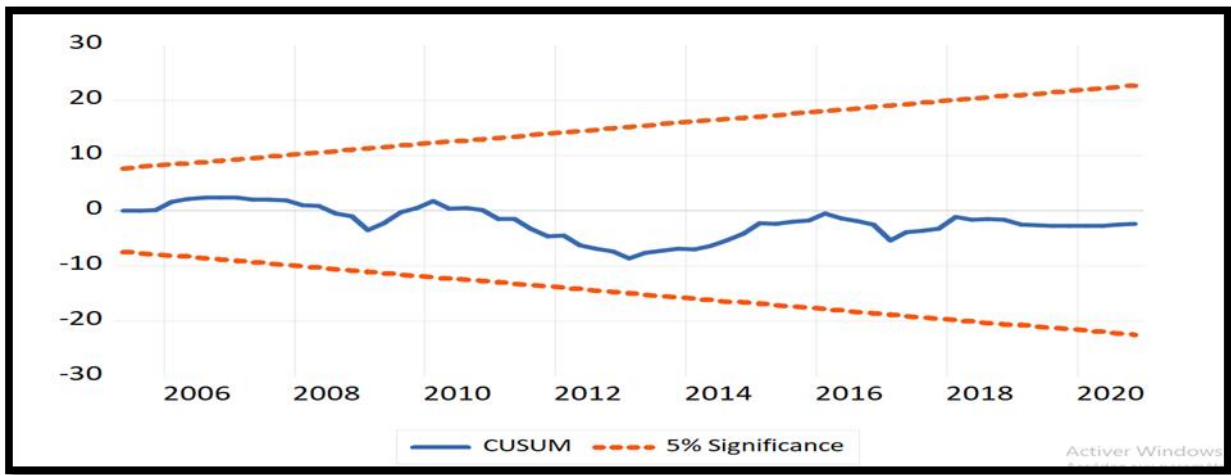


المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

رابعاً: اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر

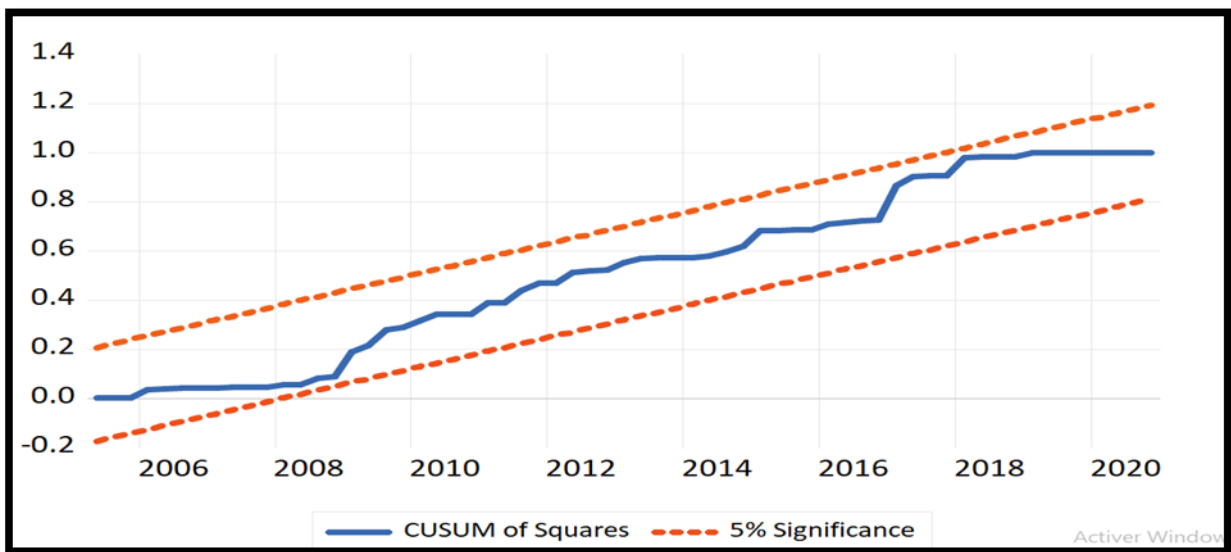
يتحقق الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر من خلال وقوع الخط البياني داخل الحدود الحرجة للحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى 5% أما في حالة وقوع الخط البياني خارج الحدود الحرجة فإننا نقول أن هذا النموذج المقدر لا يتصف بالاستقرار الهيكلي، وجاءت النتائج المتعلقة بهذا الاختبار على النموذج قيد الدراسة من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي التراجعية (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي التراجعية (CUSUM SQ) على النحو التالي:

الشكل رقم (4-13): نتائج اختبار الاستقرار CUSUM



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

الشكل رقم (4-14): نتائج اختبار الاستقرار CUSUM of Squares



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

من خلال الشكلين رقم (4-13)، (4-14) يتضح أن معلمات النموذج المقدر مستقرة هيكليا عبر الفترة محل الدراسة، حيث أن المنحنى الشكل البياني لإحصاء الاختبارين (CUSUM) و (CUSUM SQ) بداخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية

سوف يتم من خلال هذا المطلب تقدير العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير والطويل وتحليل النموذج.

الفرع الأول: تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير لنموذج $ARDL(2,2,2,1,1)$

يوضح الجدول رقم (4-9) نتائج تقدير نموذج $ARDL-ECM$ للنموذج الموضح في المعادلة رقم (1)، الهدف الرئيسي من النتائج الواردة في الجدول رقم (4-9) هو اختبار ما إذا كانت متغيرات القطاع الفلاحي مهمة في تفسير التنويع الاقتصادي في الجزائر.

من الجدول رقم (4-9) معامل تصحيح الخطأ المبطأ أو سرعة التعديل $ECT(-1)$ كما هو متوقع، سالب، وأقل من 1: $ECT(-1) = -0,116$ كما أنه معنوي إحصائيا عند مستوى 1%، مما يدعم بشكل أكبر وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات القطاع الفلاحي من جهة والتنويع الاقتصادي من جهة أخرى في الجزائر، ويعود حوالي 11.6% من اختلالات التوازن على المدى القصير الناجم عن الصدمات في السنوات السابقة إلى التوازن على المدى الطويل في العام الحالي، ومن المتوقع أن يتعافى الاقتصاد من أي قيم متطرفة على المدى القصير ويعود إلى مسار النمو الأمثل على المدى الطويل.

الجدول رقم (4-9): نتائج تقدير الأجلين القصير والطويل لنموذج $ARDL(2,2,2,1,1)$

الأجل القصير					الأجل الطويل				
المتغيرات المفسرة	المعلمة	الخطأ المعياري	إحصائية t	القيمة الاحتمالية	المتغيرات المفسرة	المعلمة	الخطأ المعياري	إحصائية t	القيمة الاحتمالية
				P					P
tec_{t-1}	9,91E-08	4,51E-08	2,1987	0,0313	Δdiv_{t-1}	0,4390	0,0852	5,1502	0,000
dep_{t-1}	-0,00037	1,04E-08	0,7334	0,0437	Δtec	-2,89E-07	8,11E-08	-3,5556	0,0007
adv_{t-1}	-0,0025	0,0008	2,9913	0,0038	Δdep	-0,0643	2,70E-11	-2,0655	0,0426
$woagr_{t-1}$	0,0009	0,0003	2,8685	0,0055	Δdep_{t-1}	5,54E-11	2,54E-11	2,1843	0,0323
C	0,0102	0,0048	2,1349	0,0363	Δadv	0,0144	0,0021	6,7536	0,0000
$ECM(-1)$	-0,1161	0,0329	-3,5301	0,0007	Δadv_{t-1}	-0,0085	0,0021	6,7536	0,0000
R^2	0,9829				$\Delta woagr$	-0,0044	0,0035	-1,2331	0,2217
R^2 المصحح	0,9799								

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews.13

*** ** ، تمثل $P < 0.01$ ، $P < 0.05$ and $P < 0.10$ على التوالي

الفرع الثاني: تفسير نتائج التقدير في الأجل الطويل

من خلال الجدول رقم (4-9) يمكن ملاحظة أن الإنفاق على القطاع الفلاحي بآلاف الدينار الجزائري *dep* مبطاً بفترة واحدة معلمته المقدرة سالبة (-0,0037) وهي معنوية إحصائياً عند مستوى 5% حيث قدرت قيمة *p-value* الخاصة بها بـ 0,0437 وهي قيمة أصغر من 0,05 ، يمكن تفسير هذه النتيجة أنه في الأجل الطويل كل زيادة في الإنفاق العمومي بألف دينار يقابلها 0,003% نقصان في مؤشر التنويع الاقتصادي وبالتالي ، زيادة الإنفاق على القطاع الفلاحي يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في هذا القطاع، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن أن يشجع النمو في الزراعة على نمو صناعات معالجة الأغذية أو تطوير التكنولوجيا الزراعية. أما بخصوص متغير القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من (*gdp*) فإن إشارته أيضاً سالبة وهي معنوية إحصائياً، فكل زيادة بنسبة 1% في هذا المتغير يقابلها نقصان في مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0,0025% ، زيادة قيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تساهم بشكل إيجابي في زيادة التنويع الاقتصادي، حيث يشير هذا التحسن إلى تعزيز الاستثمار والابتكار في القطاع الفلاحي، مما يدعم تنوع الإنتاج ويشجع على نمو الصناعات الأخرى ويعزز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في البلاد.

أما فيما يخص متغير عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي (الجرارات) فإن إشارته موجبة ($9,91E-08$) وقيمته قريبة جداً من الصفر وهو معنوي إحصائياً عند مستوى 5% ، تشير إشارته الموجبة أن هناك علاقة طردية بينه وبين قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي فكل زيادة في عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي بوحدة واحدة يقابلها زيادة في مؤشر التنويع بنسبة قريبة من الصفر أي تأثيره هامشي، يمكن تفسير ذلك بكون التركيز الكبير على استخدام الآلات في الزراعة إلى إبطاء التطور التكنولوجي والابتكار في القطاع الزراعي، مما يقلل من قدرة الاقتصاد على تحقيق التنويع من خلال تطوير قطاعات أخرى، وربما أيضاً من كون استخدام الآلات الزراعية بكثرة إلى تقليل فرص العمل في القطاع الفلاحي، مما يقلل من الدخل المتاح للأفراد ويؤثر على القدرة التنافسية في الاقتصاد.

فيما يخص متغير عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين فإن إشارته موجبة ومعنوية إحصائياً عند مستوى 5% ، فكل زيادة في عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي بوحدة واحدة يزيد من نسبة مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة 0,0001 ، وبالتالي فإن العمالة في القطاع الفلاحي تقلل من نسبة التنويع الاقتصادي في الجزائر، زيادة المشتغلين في القطاع الفلاحي في الجزائر قد تقلل من فرص التنويع الاقتصادي بسبب التأثيرات الآتية: عندما يتم التركيز بشكل كبير على استخدام العمالة في الزراعة، فإن هذا ينعكس على الاستثمار في القطاعات الأخرى

والتنوع في الاقتصاد. يمكن أن تكون هذه الزيادة في العمالة مرتبطة بعدة عوامل مثل الاعتماد التقليدي على الزراعة كمورد رئيسي للعمل والدخل، والتحديات التي تواجه قطاعات أخرى مثل الصناعة والخدمات مثل نقص التمويل والتقنيات الحديثة. هذا التركيز المفرط على العمالة في الزراعة يمكن أن يقلل من الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الصناعة والخدمات، وبالتالي يحد من فرص التنوع الاقتصادي ويجعل الاقتصاد أقل مرونة وأكثر تعرضاً للمخاطر والتقلبات.

الفرع الثالث: تحليل النتائج

- تفسير نتائج التقدير في الأجل القصير:

من الجدول رقم (4-9): يمكن قراء نتائج تقدير نموذج ARDL في الأجل القصير، أول ما يمكن قراءته هو أن كل المتغيرات معنوية إحصائياً عند مستوى 5%، كما أن تأثير المتغيرات المفسرة على التنوع الاقتصادي في الأجل القصير لديه نفس الإشارة مع التأثير في الأجل الطويل مع الاختلاف في درجة التأثير، بالنسبة لمتغير التنوع الاقتصادي في السنة الماضية Δdiv_{t-1} يأتى على التنوع الاقتصادي في السنة الحالية في الأجل القصير. بالإضافة إلى ذلك فإن متغير الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي لديه أثر إيجابي على التنوع الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير، فكل زيادة فيه بوحدة واحدة يقابله نقصان في مؤشر التنوع الاقتصادي بـ 0,064 وحدة، أما بخصوص متغير القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من (gdp) فإن إشارته أيضاً سالبة وهي معنوية إحصائياً، فكل زيادة بنسبة 1% في هذا المتغير يقابلها نقصان في مؤشر التنوع الاقتصادي بنسبة 0,0144% وبالتالي فإن القيمة المضافة في القطاع الفلاحي تزيد من التنوع الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير. بالنسبة لمتغير عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي فإن إشارته سالبة وهي قريبة من الصفر ومعنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني أنه في الأجل القصير هناك تأثير إيجابي لعدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي على التنوع الاقتصادي في الجزائر، يمكن تفسير ذلك من خلال: أولاً، تحسين الإنتاجية: باستخدام الآلات الحديثة، يمكن للمزارعين زيادة إنتاجيتهم وكفاءتهم في عمليات الزراعة والحصاد، مما يؤدي إلى زيادة الكميات المنتجة بشكل عام، ثانياً: تنوع الإنتاج: بفضل تحسين التكنولوجيا والآلات، يمكن للمزارعين في الجزائر تنوع محاصيلهم وإنتاج منتجات زراعية متنوعة بشكل أكبر، مما يزيد من الفرص الاقتصادية ويخفف من التوجه الاعتمادي على محصول واحد، ثالثاً: تحفيز الابتكار والتطوير: توفير الآلات الفلاحية الحديثة يشجع على التطور التكنولوجي والابتكار في القطاع الزراعي، مما يفتح الباب أمام فرص جديدة للنمو الاقتصادي وتطوير صناعات متعلقة بالزراعة. فيما يخص متغير عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين فإن إشارته

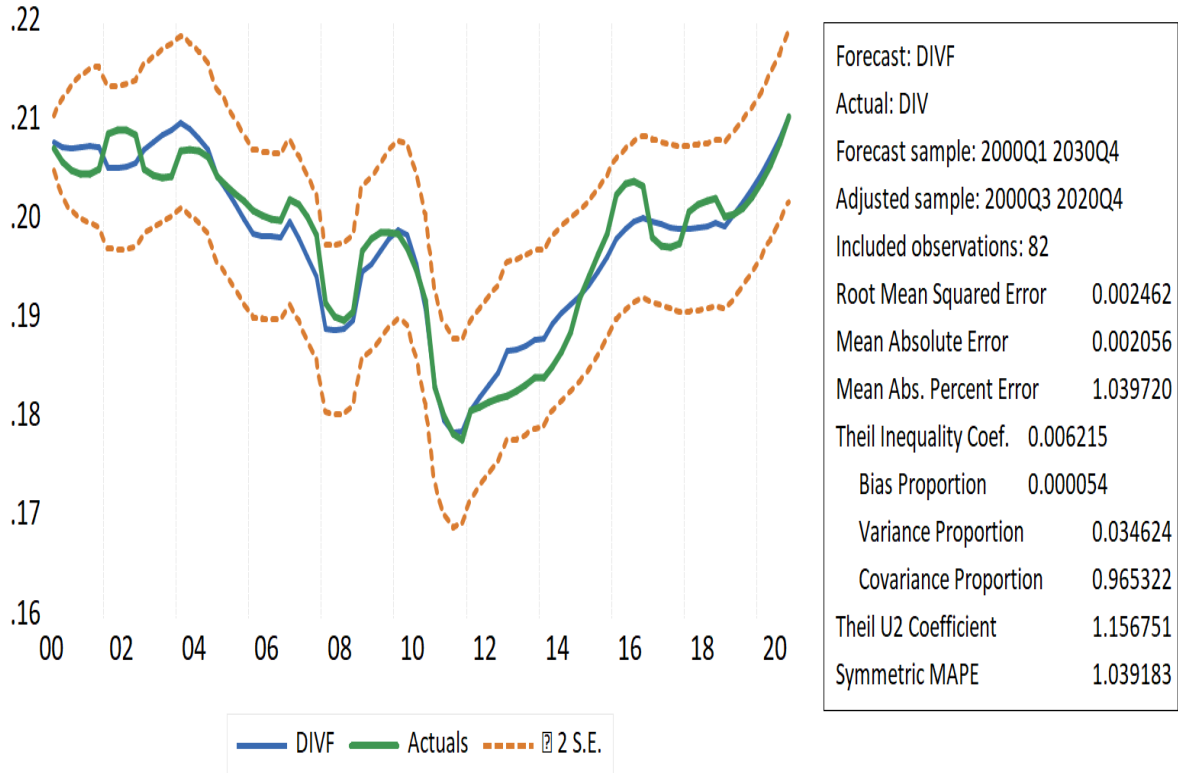
الفصل الرابع: قياس أثر القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الإقتصادي في الجزائر (2000-2020)

سالبة وغير ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5% ، وبالتالي فإن عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي ليس له أي تأثير معنوي على تنويع الاقتصاد في الجزائر.

الفرع الرابع: تقييم نموذج $ARDL$ المقدر من ناحية التنبؤ:

من أجل تقييم صلاحية نموذج $ARDL(2.2.2.1.1)$ من ناحية القدرة التنبؤية، سنقوم بتوليد قيم تنبؤية بالاعتماد على هذا النموذج ومقارنتها بالقيم الحالية، حيث سنعطي في كل سنة قيم المتغيرات المفسرة ونستخدم المعلومات المقدرة في النموذج من أجل الحصول على قيم تنبؤية ونقارن بينها، يوضح الشكل أدناه القيم التنبؤية لمتغير مؤشر التنويع الاقتصادي باستخدام نموذج $ARDL(2.2.2.1.1)$ باللون الأزرق والقيم الحالية لمؤشر التنويع باللون الأخضر، بينما تمثل الخطوط الحمراء المتقطعة مجال الثقة للتنبؤية، نلاحظ أن هناك تقارب كبير بين المنحنيين وتطابق في بعض فترات الدراسة بين القيم التنبؤية المولدة من النموذج المقدر والقيم الحالية وهو ما يعطي هذا النموذج قدرة تنبؤية جيدة من أجل الحصول على مؤشر التنويع في الفترات المستقبلية وذلك بشرط معلومية قيم المتغيرات المفسرة.

الشكل رقم (4-15): القيم الحالية، التنبؤية ومجالات الثقة.



المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 13

خلاصة الفصل الرابع

من خلال هذا الفصل تم دراسة أثر القطاع الفلاحي على التنوع الاقتصادي في الجزائر، حيث تم تحديد متغيرات الدراسة والمتمثلة في متغير تابع (مؤشر التركيز السلعي هيرشمان-هرفندال)، وأربعة متغيرات مستقلة (الإنفاق على القطاع الفلاحي بآلاف الدينار الجزائري، القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من (gdp)، عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي، عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين) لبناء النماذج.

تم اختبار اعتدالية التوزيع بالنسبة لهذه المتغيرات، ومن أجل التعمق في الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة والتأكد من اتجاه الارتباط وشدته بين كل متغيرات الدراسة تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة وكذا المعنوية الإحصائية لكل معامل، وعليه بناء نموذج (ARDL) و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية التي اشتملت عليها الدراسة وذلك عن طريق استخدام الاختبارات الإحصائية التالية: اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller (test (ADF)، فليبس بيرون (PP) Phillips-Perron واختبار Kwiatkowski-Phillips (KPSS) Schmidt-Shin وهذا بهدف ضمان استقرار النموذج وصحة الاستنتاجات المستنبطة، كما تم استخلاص درجة تكامل السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، كما تم اختيار فترة الإبطاء المثلى باستخدام معيار أكايك (AIC).

و من أجل التحقق من متانة نتائج الدراسة تم الاعتماد على عدة الاختبارات التشخيصية مثل : اختبار Breuch Godfrey للارتباط الذاتي للبواقي، اختبار Breuch-Pegan-Godfrey لثبات تباين الأخطاء، اختبار التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى اختبارات استقرارية معلمات النموذج.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة على المدى القصير والطويل، فبالنسبة للمدى القصير أن كل المتغيرات معنوية إحصائيا عند مستوى 5%، كما أن تأثير المتغيرات المفسرة على التنوع الاقتصادي في الأجل القصير لديه نفس الإشارة مع التأثير في الأجل الطويل مع الاختلاف في درجة التأثير، بالنسبة لمتغير التنوع الاقتصادي في السنة الماضية Δdiv_{t-1} يأتري على التنوع الاقتصادي في السنة الحالية في الأجل القصير. بالإضافة إلى ذلك فإن متغير الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي لديه أثر إيجابي على التنوع الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير، فكل زيادة فيه بوحدة واحدة يقابله نقصان في مؤشر التنوع الاقتصادي بـ 0,064 وحدة، أما بخصوص متغير القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من (gdp) فإن إشارته أيضا سالبة وهي معنوية إحصائيا، فكل زيادة بنسبة 1% في هذا المتغير يقابلها نقصان في مؤشر التنوع الاقتصادي بنسبة 0,0144% وبالتالي فإن القيمة المضافة في القطاع الفلاحي تزيد من التنوع الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير. بالنسبة لمتغير عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي فإن إشارته سالبة وهي قريبة من الصفر ومعنوية عند مستوى 5%، وهذا يعني أنه في الأجل القصير هناك تأثير إيجابي لعدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي على التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الرابع: قياس أثر القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر (2000-2020)

أما على المدى الطويل، فتوصلنا إلى أن في الأجل الطويل كل زيادة في الإنفاق العمومي بألف دينار يقابلها 0,003% نقصان في مؤشر التنوع الاقتصادي وبالتالي ، زيادة الإنفاق على القطاع الفلاحي يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في هذا القطاع، . أما بخصوص متغير القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من (gdp) فإن إشارته أيضا سالبة وهي معنوية إحصائيا، فكل زيادة بنسبة 1% في هذا المتغير يقابلها نقصان في مؤشر التنوع الاقتصادي بنسبة 0,0025%، فيما يخص متغير عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين فإن إشارته موجبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5%، فكل زيادة في عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي بوحدة واحدة يزيد من نسبة مؤشر التنوع الاقتصادي بنسبة 0,0001، وبالتالي فإن العمالة في القطاع الفلاحي تقلل ممن نسبة التنوع الاقتصادي في الجزائر، زيادة قيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تساهم بشكل إيجابي في زيادة التنوع الاقتصادي، أما فيما يخص متغير عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي فكان تأثيره هامشي.

خاتمة



تم من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى أهمية القطاع الفلاحي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، هذه الأخيرة التي تتميز بمواصفات تختلف كلياً عن الاقتصاديات الأخرى الفقيرة إلى الموارد النفطية، حيث يوجد العديد من الدراسات والنظريات كانت نتيجة لتفسير واقع بلدان أخرى مماثلة اقتصادياً مع الجزائر، مثل لعنة الموارد، المرض الهولندي... إلخ، إذ حاولت هذه الدراسات تفسير المفارقات الحاصلة في أداء هذه الاقتصاديات، فمن جهة تتلقى عائدات ومداخل كبيرة نتيجة تصدير النفط ومن جهة أخرى تشهد ركوداً في التنمية وبطأ في النمو الاقتصادي.

ولهذا كان هدف هذه الدراسة هو التعرف على القطاع الفلاحي كونه الدافع لعجلة التنمية ومن القطاعات الاقتصادية التي تستخدم لتمويل الاقتصاد الجزائري بعد المحروقات، لذا فهو يساهم في التقليل من الاعتماد على المورد الواحد وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي.

فمن خلال الفصل الأول تم تشكيل مدخلا مفاهيمياً للفلاحة والتنمية الفلاحية وكذا العلاقة مع الاقتصاد الفلاحي، وتم إبراز سياسات النهوض بالقطاع الفلاحي، خاصة وأن الجزائر تحتاج ذلك لتتخلص من تبعية المورد الواحد.

وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى التنويع الاقتصادي من حيث التأصيل النظري كونه عنصر مفتاحي لتجنب نقمة الموارد والمرض الهولندي، فتنويع القطاعات (الصادرات) تقلل من صدمات أسعار المحروقات ويشجع على المنافسة ويحفز الإبداع ويجلب الاستثمار، كما تم التعرض لبعض التجارب في مجال التنويع الاقتصادي لاستفيد الجزائر منها.

أما بالنسبة للفصل الثالث فقد كان بمثابة الربط بين متغيرات الدراسة، حيث تم دراسة واقع اعتماد المورد الواحد في الجزائر، اختبار العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري، كذلك دراسة لجهودات الدولة الجزائرية لأجل النهوض بالقطاع الفلاحي مع تبيان المقومات الفلاحية (نباتية وحيوانية) التي توضح مدى إمكانية الجزائر بأن تعتمد القطاع الفلاحي ليكون مضيف للاقتصاد مع التطرق لأهم المعوقات والمشاكل التي تواجهه قصد معالجتها.

الفصل الرابع، تم فيه محاولة بناء نموذج قياسي من أجل دراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) باعتباره قطاعاً استراتيجياً مهماً يمكن الاعتماد عليه في تنويع حقيبة الدخل الوطني خارج قطاع النفط، والرفع من معدلات النمو الاقتصادي وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Ardl).

من خلال كل من الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "تتمتع الجزائر بإمكانات فلاحية طبيعية، بشرية ومالية، التي تؤهلها لبناء قطاع فلاحي متطور، وهو ما جعلها تخضع لعدة تنظيمات وإصلاحات وتطورات حكومية منذ دخول الاقتصاد الجزائري لاقتصاد السوق بهدف النهوض به". فرضية صحيحة ومثبتة بنتائج التحليل التي تم القيام بها بالإعتماد على إحصائيات والتي تظهر أن الجزائر تمتلك إمكانات طبيعية فلاحية (مياه، أراضي زراعية....) ما يؤهلها لتحقيق اكتفاء ذاتي نسبي مع المحافظة على أمنها الغذائي، لكن من خلال دراستنا توضح أن هذه الأخيرة تعاني من عدة مشاكل من بينها:

✓ المسألة العقارية حيث هناك غموض فيما يخص العلاقة القانونية بين الأرض ومن يخدمها؛

✓ كذلك من بين المشاكل التي تعوق التنمية الفلاحية عدم توفر التكنولوجيا؛

✓ عدم وضوح الرؤية لدى المسؤول الجزائري في تسيير هذا القطاع الحساس، فقد شهد هذا الأخير عدة إصلاحات وبرامج لكنها تميزت بالتناقض في بعض المحطات مما يوضح افتقاد المسؤول لاستراتيجية بعيدة المدى تخرج القطاع من الأزمة.

الفرضية الثانية: "يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية كبيرة لقطاع النفط، أدت به إلى اختلال كبير في البنية القطاعية، وتأثره بالانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط"، تبعا للنتائج المتحصل عليها من خلال تحليل الإحصائيات والمتغيرات التي تفحص أعراض المرض الهولندي على الإقتصاد الجزائري أين تم التوصل إلى أنه كل الأعراض التي سجلت على الإقتصاد الجزائري تتطابق تماما مع الأعراض التي تقرها نظرية المرض الهولندي. كذلك بالنسبة لمعدل النمو في الناتج الفلاحي الذي عرف تحسنا، لكنه غير كاف، ويعود ذلك إلى ضعف عوامل الإنتاج الفلاحي أين نجد حتى بالنسبة للبعد التغذوي أن الفرد يستهلك النبات أكثر من استهلاكه للحيوان، وفي حالات تحسن البعد الاستهلاكي للناتج يعود هذا التحسن إلى ارتفاع مداخيل الدولة من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وليس إلى تحسن معدل نمو الناتج الفلاحي، ما يبين ارتباط البعد التغذوي والاستهلاكي للفرد الجزائري بمتغيرات لا يمكن التحكم فيها، وهو ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: "يعتبر التنوع الاقتصادي في الدول النفطية والجزائر، مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة قياسا بالتجارب المتطرق إليها في هذا المجال"، بحسب النتائج المحللة في الجزء النظري وخاصة نتائج التجارب الدولية الرائدة في التنوع الإقتصادي، أثبتت صحة الفرضية حيث تم التوصل إلى أن التنوع الاقتصادي يهدف إلى تنوع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، زيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما ينتج تجميع لكافة الموارد والطاقات وتوجيهها توجيهها سليما بما يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية منشودة وضمان استمراريتها وتوسيع جهود المشاركة فيها.

الفرضية الرابعة: "توجد علاقة في المدى الطويل والقصير بين متغيرات القطاع الفلاحي والتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)"، ما يثبت صحة الفرضية وقبولها هو ما يظهر جليا من خلال ما تم التوصل إليه من الدراسة القياسية ومن نتائج التقدير في الأجل الطويل التي تبين أن كل زيادة في الإنفاق العمومي بألف دينار يقابلها $0,003\%$ نقصان في مؤشر التنويع الاقتصادي وبالتالي، ما يدل على التأثير الإيجابي فزيادة الإنفاق على القطاع الفلاحي يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي في هذا القطاع، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية.

أما بخصوص متغير القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من gdp فإن إشارته أيضا سالبة وهي معنوية إحصائيا، فكل زيادة بنسبة 1% في هذا المتغير يقابلها نقصان في مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة $0,0025\%$ ، زيادة قيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تساهم بشكل إيجابي في زيادة التنويع الاقتصادي.

أما فيما يخص متغير عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي (الجرارات) فإن إشارته موجبة $9,91E-08$ وقيمتها قريبة جدا من الصفر وهو معنوي إحصائيا عند مستوى 5% ، تشير إشارته الموجبة أن هناك علاقة طردية بينه وبين قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي فكل زيادة في عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي بوحدة واحدة يقابلها زيادة في مؤشر التنويع بنسبة قريبة من الصفر أي تأثيره هامشي.

فيما يخص متغير عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين فإن إشارته موجبة ومعنوية إحصائيا عند مستوى 5% ، فكل زيادة في عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي بوحدة واحدة يزيد من نسبة مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة $0,0001$ ، وبالتالي فإن العمالة في القطاع الفلاحي تقلل من نسبة التنويع الاقتصادي في الجزائر، زيادة المشتغلين في القطاع الفلاحي في الجزائر قد تقلل من فرص التنويع الاقتصادي.

وبالنسبة للأجل القصير فإن متغير الإنفاق الحكومي على القطاع الفلاحي لديه أثر إيجابي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، فكل زيادة فيه بوحدة واحدة يقابله نقصان في مؤشر التنويع الاقتصادي بـ $0,064$ وحدة، أما بخصوص متغير القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من gdp فإن إشارته أيضا سالبة وهي معنوية إحصائيا، فكل زيادة بنسبة 1% في هذا المتغير يقابلها نقصان في مؤشر التنويع الاقتصادي بنسبة $0,0144\%$ وبالتالي فإن القيمة المضافة في القطاع الفلاحي تزيد من التنويع الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير. بالنسبة لمتغير عدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي فإن إشارته موجبة وهي قريبة من الصفر ومعنوية عند مستوى 5% ، وهذا يعني أنه في الأجل القصير هناك تأثير إيجابي لعدد الآلات المستخدمة في القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما فيما يخص متغير

عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين فإن إشارته سالبة وغير معنوية إحصائيا عند مستوى 5% ، وبالتالي فإن عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي ليس له أي تأثير معنوي على تنويع الاقتصاد في الجزائر.

بالإضافة إلى النتائج التالية في الجانبي النظري و القياسي:

- رغم الجهود المبذولة لتعزيز القطاع الفلاحي في الجزائر، إلا أن تطبيق السياسات الزراعية لم يحقق الأهداف المنشودة بالشكل المطلوب، فبينما شهد القطاع بعض النمو في الإنتاج وتوفير فرص العمل، إلا أنه يعاني من تحديات كبيرة مثل الاعتماد على المحاصيل التقليدية، ضعف البنية التحتية، وتدني مستوى التكنولوجيا. يعود ذلك إلى أسباب عدة، منها غياب استراتيجية زراعية واضحة وطويلة الأمد، والتركيز على الكم على حساب النوع، وعدم كفاءة الدعم الحكومي. وبالتالي، فإن تحقيق تنمية مستدامة للقطاع الفلاحي يتطلب إعادة النظر في السياسات المتبعة، والاستثمار في البحث والتطوير، وتبسيط الإجراءات الإدارية، ودعم التعاونيات الفلاحية، وتعزيز التسويق الزراعي.

- شكل صناعة النفط عمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث ساهمت على مر العقود في تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ وتوفير إيرادات ضخمة للدولة. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على هذا القطاع قد خلق تحديات كبيرة، مثل هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط العالمية، وإهمال القطاعات الأخرى، وتأخر عملية التنمية المستدامة، على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، إلا أن النفط لا يزال يهيمن على الهيكل الاقتصادي الجزائري.

- شكلت التجارب التي تم الإعتماد عليها في الأطروحة، خاصة تجربتنا النرويج والإمارات العربية المتحدة نموذجين متميزين في إدارة ثروات النفط لتحقيق التنوع الاقتصادي، فبينما استثمرت النرويج بشكل كبير في صندوق الثروة السيادي، مما أتاح لها بناء قاعدة مالية قوية وتنويع استثماراتها عالميًا، اتجهت الإمارات إلى تنويع اقتصادها من خلال الاستثمار في قطاعات مختلفة مثل السياحة والعقارات والخدمات المالية، تكمن أهمية هاتين التجربتين في إبرازهما لأهمية التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، وتوجيه عائدات النفط نحو الاستثمارات المنتجة، وتبني سياسات اقتصادية مرنة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية، ورغم الاختلافات بين الحالتين، إلا أن كلا البلدين أثبتا أن الاعتماد على النفط وحده لا يكفي لتحقيق التنمية المستدامة، وأن التنوع الاقتصادي هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- بالنسبة للعلاقة بين متغيرات الدراسة فإنه، لا توجد علاقة ارتباط قوية بين هذه المتغيرات، فمثلا، هناك علاقة ارتباط عكسية و متوسطة بين الإنفاق على القطاع الفلاحي وعدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين، حيث أن معامل الارتباط يساوي -0,56 كما أنه معنوي إحصائيا عند مستوى 1 % ، أيضا هناك علاقة ارتباط عكسية ومتوسطة بين القيمة المضافة في القطاع الفلاحي كنسبة من gdp و عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي كنسبة من إجمالي المشتغلين حيث بلغ -0,49 وهو ارتباط معنوي إحصائيا عند مستوى 1%.

- هناك علاقة بين متغيرات الدراسة على المدى القصير والطويل، فبالنسبة للمدى القصير أن كل المتغيرات معنوية إحصائياً عند مستوى 5%، كما أن تأثير المتغيرات المفسرة على التنوع الاقتصادي في الأجل القصير لديه نفس الإشارة مع التأثير في الأجل الطويل مع الاختلاف في درجة التأثير.

وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل لها، تم تقديم بعض من **الاقتراحات والتوصيات** التي من شأنها تعزيز فرص نجاح جهود التنوع في الجزائر واستغلال القطاع الفلاحي لتحقيقه:

- تعميق عمليات التنوع الأفقي والرأسي عن طريق تسريع وتيرة النمو في القطاعات خاصة القطاع الفلاحي، مع تبني خطة متكاملة من الأهداف ذات رؤية مستقبلية واضحة لتنمية القطاع مع اختيار آليات تنفيذية كفيلة لتحقيق الأهداف الموضوعية.

- بحكم أن الجزائر تمتلك موارد فلاحية متنوعة فالقطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاقتصادية لكونه الوحيد الذي بحوزته القدرة على تحقيق الأمن الغذائي، وهذا يتحقق إلا بتضافر القطاعات الأخرى ومده بالمدخلات الأساسية واستيعاب مخرجاته مع توفير بيئة اقتصادية متطورة، وعليه وجب وضع التنمية الفلاحية من الأولويات التي يجب تحقيقها.

- تعزيز القدرات التنافسية للقطاع الفلاحي، خاصة في ظل تنامي اتجاهات العولمة وزيادة اندماج الاقتصاد الجزائري في النظام الاقتصادي العالمي، ما يتطلب ذلك تقوية تنافسية القطاع لزيادة قدرته على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة، وتحسين تنافسية منتجاته في السوق المحلية والدولية، بالإضافة إلى اكتساب مزايا تنافسية جديدة لتعزيز صادراته.

- اعتماد التكنولوجيا الزراعية المناسبة التي تتماشى مع البيئة المحلية، بهدف تطوير زراعة المحاصيل الأساسية من خلال زيادة الكفاءة الإنتاجية، وتقليل تكاليف الإنتاج، وتحسين جودة المنتجات الفلاحية.

- وضع هيئة إحصائية وطنية مستقلة للقطاع الفلاحي تتمتع بكفاءة وخبرة عاليتين، تتولى تقديم البيانات الإحصائية وفق المعايير العالمية وبما يعكس الواقع الزراعي في الجزائر، ويهدف هذا الجهاز إلى تمكين صانعي القرار من وضع خطط وسياسات سليمة تعتمد على توقعات دقيقة، لتحقيق الأهداف المنشودة.

- دعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع ضمان توفير المراقبة والتوجيه الفعال، إذ يُعتبر هذا التوجه أساسياً للنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق التنوع الاقتصادي، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

في الختام، يمكن القول إن سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر لن تحقق النجاح المنشود دون توفر إرادة سياسية قوية، مؤسسات ذات جودة عالية، وحوكمة رشيدة، بالإضافة إلى ذلك، يتطلب النجاح أيضاً الالتزام بتطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

آفاق الدراسة:

بعد استعراض جوانب البحث، يمكن تحديد عدة موضوعات قد تشكل إشكاليات بحثية محتملة:

- تحليل تأثير التغيرات المناخية على القطاع الفلاحي الجزائري وإمكانية التكيف لتحقيق التنوع الاقتصادي.
- إمكانيات الزراعة الذكية في تعزيز الاستدامة والإنتاجية في القطاع الفلاحي الجزائري: تحديات وفرص.
- استراتيجيات تنوع المنتجات الفلاحية في الجزائر: فرص التحسين وتحديات السوق.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

أولاً- القرآن الكريم:

1. القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.
2. القرآن الكريم ، سورة سبأ، الآية 15.
3. القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 99.

ثانياً- الكتب:

1. ابن منظور: معجم لسان العرب- باب القاف، الجزء 5، طبعة جديدة ومحققة، ب.ط، دار المعارف، ب.م. ، ب.س.
2. أفتحي أحمد العسال، النظام الاقتصادي في الإسلام، ب.ط، ب.د، مصر، ب.س.
3. بن سليمان خلف النمري وآخرون: مبادئ الاقتصاد الإسلامي، طبعة دار الفتح للإعلام العربي، ب.ط، ب.م، ب.س.
4. أحمد أبو اليزيد، السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة، ط 1، الإسكندرية، مصر، 2004.
5. شافعي محمد عبد الهادي وآخرون، مدخل إلى الاقتصاد الزراعي، مكتبة الأقصى، ب.ط، عمان، الأردن، ب.س.
6. ناظم محمد نوري الشمري ، الشروف محمد موسى ، مدخل في علم الاقتصاد، زهران للنشر والتوزيع، ط 3، عمان، الأردن، 1999.
7. النمري: خلف بن سليمان بن صالح: التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية مع دراسة تطبيقية على المملكة والأردن، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى مكة المكرمة، جزء 1، 1416هـ.
8. عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد، معهد البحوث والدراسات العربية، ط 2، 1987.
9. صلاح وزان، الاقتصاد الزراعي، مطبعة جامعة دمشق، ط 1، دمشق، سوريا، 1995.
10. النمري، خلف بن سليمان بن صالح، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ب.ط الإسكندرية، مصر، 1999.
11. قدور أحمد الشيخ وآخرون، تكثيف الإنتاج الزراعي، منشورات جامعة حلب، 1993.
12. الموسوي رحمان حسن ، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2013.

13. محمود عبد الهادي الشافعي وآخرون، مدخل إلى علم الاقتصاد الزراعي، مطبعة الأقصى، ط 1، عمان، الأردن، ب.س.
14. بدوي محمد نصر الدين ، الأمن الغذائي العربي، مكتبة مصباح للنشر، ط 1، جدة، السعودية، ب.س.
15. النجفي سالم توفيق ، إسماعيل عبيد حمادي، الاقتصاد الزراعي، دار الطباعة للحكمة والنشر، ط 2، الموصل، العراق، 1990.
16. كتب الفقه الإسلامي وكتب السنة في الأبواب الخاصة بالمعاملات والزكاة، مثل صحيح مسلم وصحيح البخاري.
17. الداهري عبد الوهاب مطر ، الاقتصاد الزراعي، وزارة التعليم، جامعة بغداد، ط 1، العراق، 1980.
18. محمد منير الزلاقي ، مصطفى فكري، معالم رئيسية في علم الاقتصاد الزراعي، الإسكندرية، ب.س.
19. محمد السعيد محمد، الاقتصاد الفلاحي، مطبعة الأنكلو المصرية، ب.ط، القاهرة ، مصر، ب.س.
20. محمود جلال أحمد، إيهاب نظمي إبراهيم، محاسبة التكاليف الزراعية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط 1، د.م.ن، 2010.
21. ابن وحشية، الزراعة النبطية، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ليماسول، قبرص، ط 1، 1994.
22. الجال غريب ، النشاط الاقتصادي في ضوء الشريعة الإسلامية ، دار الشروق للطبع، ب.ط، جدة، السعودية، ب.س.
23. خلف بن سليمان بن صالح النمري، الخصائص والقواعد الأساسية للاقتصاد الزراعي في لاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ط 1، الإسكندرية، مصر، 1999.
24. عبد الغني عبد اللطيف، تنظيم وتخطيط الإنتاج الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، ط 1، 1993.
25. رحمان حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، ب.م، 2013.
26. محمد عمر الطنوي، الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط 1، مصر، 1996.
27. جودة حسنين جودة، قواعد الجغرافيا العامة والطبيعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1، 2001.
28. محمد خميس زوكة، «الجغرافيا الزراعية» ، دار المعرفة الجامعية، ط 1، الإسكندرية ، 2000.
29. مطر الداهري عبد الوهاب ، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، ط 1، مطبعة العالي، العراق، ب.س.
30. أحمد شوقي، التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور)، المكتبة الأكاديمية، ط 1، القاهرة، مصر، 1994.

31. تودار ميشيل، التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر: القاهرة، مصر، 2006 .
32. السويقي عبد الهادي عبد القادر ، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، ب.د، ب.ط، مصر، 2008.
33. ميرك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
34. علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتضيات الزراعية العربية، منشأة المعارف، ط1، الإسكندرية، مصر، 2001.
35. أحمد أبو اليزيد، السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر ، ط 1، 2001.
36. مسعد السعيد رجب وآخرون، السياسة الزراعية، جامعة عين شمس، ط1، القاهرة ، مصر، 2002.
37. جلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، دار المريخ للنشر، ط1، الرياض، السعودية، 1991.
38. سالم توفيق النجفي، إسماعيل عباد حمادي، التخطيط الزراعي، دار الكتب للطباعة والنشر، ب.ط، جامعة الموصل، العراق، 1990.
39. عبد الغني عبد اللطيف، تنظيم وتخطيط الإنتاج الزراعي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، ط 1، 1993.
40. سوران وفيق العاني، علم الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2005.
41. محمد عبد المنعم عفر، دراسات في التمويل الزراعي، معهد التخطيط القومي، ب.ط، القاهرة، مصر، ب.س.
42. عبد الرزاق الهلالي، مشاكل الائتمان الزراعي، مطبعة النجاح، ط 1، بغداد، العراق، ب.س.
43. مصطفى فكري، أحمد محمد الفيصل، مبادئ التسويق الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، مصر، ب.س.
44. زكي محمد شبانة، التسويق الزراعي، ب.د، الطبعة 2، الإسكندرية، مصر، ب.س.
45. عبد الصاحب العلوان، عبد الله عباوي، المدخل في الاقتصاد الزراعي، مطبعة المعارف ، ط1، بغداد، العراق، ب.س.
46. عبد الهادي عبد القادر السويقي، أساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي، ب.د، ب.ط ، مصر، 2008.
47. عبد الله حسين ، مستقبل النفط العربي، ط 1، بيسان للنشر، بيروت، لبنان ، 2000.
48. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، بيروت، لبنان، 2000.

49. عبد الله يوسف صايغ، اقتصاديات العالم العربي، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ب.س.
50. أحمد بلعبيكي، مترجم، المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث، ب.ط، بيروت، لبنان، معهد الإنماء العربي، 1997.
51. أحمد بلعبيكي، المسألة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، ب.ط، باريس، ب.س.
52. عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، مراجعة خليل أحمد خليل، دار الحداثة، ب.ط، بيروت، لبنان، 1982.
53. الدكتورة غربي فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي - حالة الجزائر - مركز دراسات الوحدة العربية للطبع والنشر، ط 1، بيروت، لبنان، 2010.
54. كامل الفتلاوي، حسن الزبيدي، القياس الاقتصادي النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2011.
55. محمد شيخي: طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2012.
56. وليد السيفو، أحمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2003.
57. سمير مصطفى شعراوي، مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، ط 1، السعودية، 2005.
- ثالثا- الأطروحات والرسائل:
1. بن بودية خرافي خديجة، دور السياسات في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام للمنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2006.
2. محمد علي حزام غالب المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية (حالة اليمن)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، 2007-2008.
3. وداد سلمان عبد الرحمن أبو جامع، دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية دراسة حالة المناطق الجنوبية بقطاع غزة، دراسة ماجستير، اقتصاد التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.

4. مالكي رشيد، تنمية القطاع الفلاحي بأساليب الدعم والتمويلات المختلفة حالة الجزائر، أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر، 2018.
5. رائد خضير عيسى كاظم العبادي، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع الإشارة إلى العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، 2018.
6. كبدي سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية: 2012-2013.
7. نوي نبيلة (2016 - 2017)، أثر التنوع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية - دراسة تجريبية: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 - .
8. عماري فاطمة الزهراء (2019_2020)، أثر السياسة المالية على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات - دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة (2001 _ 2018) أطروحة دكتوراه الطور الثالث ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
9. بوعبدلي ياسين، (2017-2018)، البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات - الطاقات المتجددة بديلا - أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة الجزائر3.
10. صادق هادي، (2013-2014)، دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1.
11. شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان- الجزائر، 2012.
12. حجيرة عبد المنعم، استراتيجيات التنوع الاقتصادي في البلدان المصدرة للمحروقات مع الإشارة لحالة الجزائر خلال الفترة 1980-2018، أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2021.

13. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
 14. عادل زقير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة 1998/2012 (أطروحة دكتوراه: العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 244.
 15. خليفة عزي، أثر أنظمة سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية للفترة (1985-2015)- (أطروحة دكتوراه: علوم اقتصادية)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017-2018.
 16. دحماني محمد أديوش، اشكالية البطالة في الجزائر -محاولة تحليل- (أطروحة دكتوراه: اقتصاد التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- رابعاً: المجلات العلمية
1. البوص جمال، "العرب والزراعة دراسة نقدية لموقف العلامة المؤرخ ابن خلدون"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 2، العدد 12، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017.
 2. صبرينة بولامة، يوسف عايد، العمل الزراعي وممارسيه في النسق الفكري الخلدوني من خلال "المقدمة"، مجلة دراسات الأبحاث، المجلد 15، العدد 04، المجلة العربية في العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2024.
 3. نوار سياري، هدى جبلي، "الزراعة الذكية رهان المستقبل نحو تطوير الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي - تحديات وآفاق"، مجلة البصائر للبحوث في العلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد 2، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023.
 4. فوزي بن عبد الحق، دور الجماعات المحلية في مجال التنمية الريفية: تحدياتها وسبل تفعيلها، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 4، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2018.
 5. زيادي سامي، مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي - دراسة حالة الدول العربية -، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 7، العدد 1، لية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2023.
 6. لعساس أسية، تبني السياسات الزراعية المالية كمدخل لتحقيق التنمية الاقتصادية التجربة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2017، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 4، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.

7. علاء الدين يوسف، عامر هني، الحوكمة البيئية ودورها في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2023.
8. صالح خيراني، "برامج التنمية الفلاحية ودورها في حماية البيئة"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 22، العدد 1، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2022.
9. حنان سفيان، "دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري"، المجلد 1، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2016.
10. رحمن جميل سعد، ماهر ناصر عبد الله، "المحاصيل الزراعية الصناعية ودورها في التنمية الصناعية في محافظة المثنى"، المجلد 4، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المثنى، العراق، 2021.
11. بابا عبد القادر، عدة عايد، "السياسات الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية"، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
12. مزوزي فضيلة، قويدري محمد، "الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.
13. خيشر هوارى، عزازن حفيظة، "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات في ظل تجرّبي كوريا الجنوبية وماليزيا"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2018.
14. زاوية رشيدة، بوخاري عبد الحميد، "دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2020.
15. يحياوي عبد الحفيظ، "القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2010-2020)"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022.

16. نور الدين شارف، "فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.
17. ضيف أحمد، عزوز أحمد، "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.
18. محمد كريم قروف، "التنويع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 25، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2016.
19. صادق هادي، "لجنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصادات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 2، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2019.
20. عامر محمد، هواري علي، خنوس سميحة، "تشخيص أعراض المرض الهولندي - حالة الجزائر 2000-2020"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 23، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2023.
21. محمد هاني، ياسين مراح، "صدّات السيولة النقدية وإشكالية المرض الهولندي بالجزائر"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 2، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2018.
22. بن شيخة نوال، توفيق بن شيخ، "تجربة الإمارات المتحدة العربية كنموذج رائد في التنويع الاقتصادي"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2022.
23. بوفنش وسيلة، "اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 5، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017.

24. سامي فؤاد براك، "واقع استراتيجية التنويع الاقتصادي في ماليزيا رؤية 2020"، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، المجلد 5، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سي الحواس بريكّة، باتنة، الجزائر، 2022.
25. بن سانية عبد الرحمن، "قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2011.
26. منى طواهرية، عائشة قادة بن عبد الله، "التجربة التنموية الماليزية: قراءة في مقومات النجاح والدروس المستفادة عربياً"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2022.
27. عبد الكريم دبار، رحيمة بوصبيح صالح، "أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020"، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2021.
28. أحمد الحمزة، أمين البار، "العوامل والآليات المؤثرة في تحديد أسعار النفط"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 1، كلية العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2022.
29. نوي نبيلة، "دراسة قياسية لأثر التنويع الاقتصادي على الاستقرار الاقتصادي في النرويج خلال الفترة 2003-2020"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022.
30. حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطور أسعار النفط على توازنات الأسواق الدولية خلال فترة 2011-2021 دراسة حالة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2021.
31. بن دخيس عبد الكريم، "أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018.

32. يحيى عبد الحفيظ، "القطاع الفلاحي ومحددات التنويع الاقتصادي في الجزائر (2010-2020)", مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2022.
33. مرزق سعد، زيان نورة، "واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية الحدود خلال الفترة (1980-2017)", مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 5، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.
34. فضيلة مزوزي، محمد قويدري، "الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.
35. مشري محمد الناصر، الشريف بقة، "تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر: دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، سوريا، فيفري 2017.
36. بن محمد هدى، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2020"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 5، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر، جانفي 2020.
37. بوعزيز ناصر، بن خديجة منصف، "النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر - بين الواقع والتجسيد"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر، أفريل 2017.
38. محمد معيني، "النبات الطبيعي بين الإباداة والاستفادة: دراسة قانونية على ضوء التشريع الجزائري"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 2، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2017.
39. الزهراني محمود، "أثر تقلبات أسواق الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في الدول المنتجة: دراسة تحليلية"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 1، العدد 33، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمان، الأردن، 2016.
40. حنا سامي، "المرض الهولندي: مفهومه وتداعياته الاقتصادية"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 12، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2020.

41. قبهها محمود جودت، إبراهيم حسن أبو جابر، "دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا: مهاتير محمد نموذجاً"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد 15، كلية العلوم السياسية، جامعة القدس، فلسطين، 2022.
42. صادق هادي، مختار عصماني، "الموارد المائية في الجزائر، بين الوفرة والاستخدام وتحديات الوفاء بالاحتياجات المستقبلية"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 5، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022.
43. خيرة مغري، "اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر: دراسة تحليلية للموارد المائية (الإمكانات والتحديات)"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 7، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2016.
44. بركاني أمينة، أحمد دريش، "تطور وضعية القوى العاملة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية لأم البواقي، المجلد 7، العدد 1، كلية العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2020.
45. هميسي أمينة، خنفر مانع، "واقع الإنتاج الزراعي والحيواني وتأثيره على الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2023.
46. حورية عباس، "الإنتاج الحيواني في الجزائر المستعمرة ومساهمتها في التجارة الخارجية مع فرنسا خلال الفترة 1870-1919"، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجزائر، الجزائر، 2022.
47. وسيلة شكرو، عمر غزالي، استراتيجيات تطوير القطاع الزراعي - فرع الصناعات الغذائية - في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر.
48. دحماني عزيز، العربي خديجة، "دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر - زراعة التمور نموذجاً"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017.
49. سحاب الصمادي، أحمد ملاوي، "أثر الضرائب الحكومية على أداء بورصة عمان: نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)"، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 22، العدد 2، جامعة آل البيت، الأردن، 2016.

50. شفيق عريش وآخرون، "اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5، جامعة تشرين، سوريا، 2011.
51. ربة بلفيطح، "اختبار نموذج السير العشوائي في بورصة الجزائر: تحليل سلوك المؤشر للفترة (2008-2015)"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
52. حنان حراث، محمد رمضان، "دراسة العلاقة السببية بين الاستثمار السياحي والنمو السياحي في الجزائر باستخدام منهجية Toda And Yamamoto"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018.
53. عثمان نقار، منذر العواد، "استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد 2، جامعة دمشق، سوريا، 2012.
54. مختار حميدة، أحمد تيجاني هيشر، "أثر الناتج المحلي الإجمالي على العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1964-2015"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 10، العدد 18، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.
55. أحمد سلامي، "العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تطبيقية للفترة (1970-2013)"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 9، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015.
56. صباح زروخي، عبد الحميد برحومة، "دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 8، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2014.
57. عبد الحميد زعباط، نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017.

58. منصور منال، لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، مجلة دراسات، المجلد 6، العدد 3، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2015.
59. مُجَّد بن مريم، قدور بن نافلة، "أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1987-2015)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 17، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، جوان 2017.
60. زاوي بومدين، براضي سليمان، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 1، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017.
61. أحمد علي الزبيدي، تطبيق قانون تناقص الغلة في القطاع الزراعي وتأثيره على الإنتاجية، مجلة الدراسات الاقتصادية والزراعية، المجلد 5، العدد 3، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2021.
62. جديوي، ن، وبهلول، ل. "تقدير أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنوع الاقتصادي بالجزائر خارج قطاع المحروقات (2000-2020)"، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2022.
63. علال بن ثابت، جلال سويح، اختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 8، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، مارس 2017.
64. مُجَّد بن عبد الله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي والاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أو جاذبة؟ (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 25، العدد 2)، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الإمارات، الإمارات، ديسمبر 2009.
65. أمين حواس، فاطمة الزهراء زرواط، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي: المجلد 25، العدد 1، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2016.
66. بوشلاغم ع.، بوقرة ك، أثر مساهمة القطاع الفلاحي في تنوع الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي خلال الفترة (2000-2020)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة علوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، 2022.

67. زيادي سامي، مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي - دراسة حالة الدول العربية -، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 7، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تيارت، الجزائر، 2023.
 68. ياسمينه زروق، أساليب الدعم التربوي والتأخر الدراسي - دراسة ميدانية بثنائية عمر إدريس القنطرة، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 6، العدد 24، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.
 69. معمري بن عيسى، التنمية: تطور مفهوماتها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية، مجلة أبحاث، المجلد 2، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018.
 70. بوبكر صابة، ناجي بن حكيم، التنوع الاقتصادي في الجزائر وإمكانية الاستفادة من التجربة النرويجية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 11، العدد 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021.
- خامسا- الملتقيات والمؤتمرات العلمية:
1. باية ساعو، زيار زوييدة، رصد إمكانات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر، مداخله في ملتقى دولي حول قطاع الفلاحة في الواقع والآفاق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، بوير، الجزائر، يوم 10-03-2021.
 2. بوريب خديجة، النموذج التنموي المالي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2012.
 3. حسية مداني وآخرون، ورقة ملتقى بعنوان: أثر العرض النقدي والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2017 دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)، الملتقى العلمي الوطني حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، ج 2، 14 نوفمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
 4. بن دعيده عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، ورقة قدمت إلى: الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخصوصية في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط - الجزائر - (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

5. نسيلي جهيدة وآخرون، ورقة ملتقى بعنوان: واقع التحكيم بين البطالة والتضخم بالجزائر في ظل المخططات التنموية 2000-2019، الملتقى العلمي الوطني حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، ج2، 14 نوفمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
 6. بوريب خديجة، النموذج التنموي المالي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2012.
 7. كافي عبد الكريم ، بوعبدلي عبد الحميد ، (ورقة ملتقى بعنوان: تقييم أداء السياسة المالية وأثرها على البرامج الاقتصادية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019)، الملتقى العلمي الوطني حول: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، ج2، 14 نوفمبر 2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
 8. فريجة محمد هشام ، "ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر"، ملتقى دولي جامعة المسيلة، الأمن المائي تشريعات الحماية وسياسات الإدارة، 14-12-2016.
- سادسا- المحاضرات:**
1. شرابي شرابي، الاقتصاد الجزائري: مطبوعة بيداغوجية، قسنطينة، جامعة منتوري، 2003-2004.
 2. دحماني محمد ادريوش، سلسلة محاضرات في مقياس الاقتصاد القياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2013/2014.
 3. أحمد الدوري محمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1983.
- سابعا- التقارير والبرامج الحكومية:**
1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، (عدد49، القانون 25/90 المؤرخ في 18/11/1990)، المتضمن قانون التوجيه العقاري المعدل والمتمم، 1990.
 2. البنك الدولي، تقرير عن الزراعة والأمن الغذائي، واشنطن، 2023.
 3. التقرير العربي الاقتصادي، 2022.
 4. غربي آسيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، التنوع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط ، (تقرير حول حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

5. جامعة الدول العربية ، تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 31-33-36، الخرطوم، 2016.
6. جامعة الدول العربية ،تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينيات، القاهرة،2000.
7. الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، العدد 15، 1991.
- ثامنا- المواقع الإلكترونية:
 1. المنظمة العربية للتنمية الريفية، التنمية الفلاحية(مفهوم، أهداف، أسس، وسائل، معوقات التنمية الفلاحية والطاقة)_____، 2020، : file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/01-mfhwm_ltnmy_lryfyh.pdf
 2. حامد عبد الحسين الجبوري، مرامي الأهداف الاقتصادية للتنويع الاقتصادي: <https://m.annaba.org/arabic/economicarticles>
 3. منتدى الاستراتيجيات الأردني، فضاء المنتجات الأردني الجزء الأول، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، كانون الثاني، 2011، http://www.jsf.org/sites/default/files/PCA1_0.pdf
 4. يرم جمال عبد اللطيف غزال، السياسة المالية، الموسوعة السياسية: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%20%>
 5. استراتيجية الحكومة، مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة 2011-2013، <https://uaecabinet.ae/ar/uae-strateg>
 6. رؤية أبو ظبي الاقتصادية 2030، 2023/08/10 <https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/local-governments-strategies-and-plans/abu-dhabieconomic->
 7. خطة دبي 2021، <https://mbrsgcdn.azureedge.net/cmsstorage/mbrsg/files/d8/>
 8. استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة. العين الإخبارية، <https://al-ain.com/article/operation-300bn-industry-uae-entering-n>
 9. النموذج التنموي المملي، سلسلة محاضرات على الرابط <file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents>
 10. الإذاعة الجزائرية، النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء بتاريخ 2020/03/22، <https://radioalgerie.dz/news/ar/article/202003>
 11. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الإنتاج النباتي، 2020-2021، <https://madr.gov.dz>

A- Books:

1. I Bishop C.E and Toussaint, W. D, **Introduction to Agricultural Economic Analysis** , NewYor, John Wiley and Sons, 1963.
2. Richard M. Auty, **Sustained Development in Mineral Economies: The Resources Curse** Thesis, Routledge, New York, 1993.
3. ChitourChems Eddine, **La politique et le nouvel Ordre Pétrolier International**, Dahlab, Alger, 1995.
4. Jean Pierre Angelier ,« **énergie international 1987-1988** », Economica 1987.
5. Ahmed Benbitour, **L'Expérience algérienne de développement 1962-1992** leçons pour l'Avenir (Paris: Editions techniques de l'Enterprise. [n. d.]).
6. Dominique Badillo, **Stratégie agro alimentaire pour l'Algérie**, collection maghreb (TT) contemporain (Paris Office des Publications Universitaires, 1980).
7. Temmar. Hamid M, **Stratégie de developpementindependant. Le Cas de l'Algérie: Un bilan** (TV) (Paris: Office des Publications Universitaires, 1987)
8. Slimane Badrani, **L'Agriculture algérienne d epuis 1966** (Paris: Office des Publications Universitaires, 1981).
9. Bourbonnais .R, **Économétrie Cours et exercices corrigés**, Éditions Dunod, 9e édition,France, 2015.
- 10.Dr.Ali Djelaba, Dr.Adel Kerkad , **Diversification economique en Algérie: comment et pourquoi c' est important?**, La diversification économique en Algérie : entre la réalité et les attentes. Une étude prospective, Publications de la Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et de Gestion, 2024.

B. Articles:

1. –Schultz, T.W, **The economic organization of Agriculture Research**, An Article In the Third Following Source, Agricultural Development In the third world, Carl K. Eicher and John, stat, nd.
2. Udemezue JC1* and Osegbue EG2, **Theories and Models of Agricultural Development**, Annals of Reviews and Research, 01(05), 2018
3. Amina Hallal, 2021, **Une reflexion sur la diversification economique en Algerie**, Revenu Afak Ilmia, volume 13, numéro 04.
4. Dr. Salem Al-Jundi, **Economic Diversification in the United Arab Emirates**, journal of Economic horizons, Vol. 33, No. 122, 2012.
5. Berthélemy jean-cloud, **commerce international et déversification économique**, Revenu d'économie politique 2005, vol 115, 2005 .
6. Executive Magazine, **Economic Diversification and the Road to Sustainable Development**, Executive Journal, 2021.

7. Venable Anthony J, "**Using Natural Resources for Development: Why Has It Proven So Difficult?**". Journal of Economic Perspectives.v30, n1, 2016.
8. Hausmann Ricardo, DaniRodrick, **Economic Development as self Discovery»** journal of Development Economics, 2003.
9. iiLarryCatá Backer, "**Sovereign Wealth Funds as RegulatoryChameleons: The Norwegian Sovereign Wealth Funds andPublicGlobalGovernance Through Private Global Investment**" LAW JOURNAL. Pennsylvania State University, 10/5/2009.
- 10.C. W. J. GRANGER, **Investigating Causal Relations by Econometric Models and Crossspectral Methods** (Econometrica: Vol 37, No 3), Wiley-Blackwell, New Jersey, USA, July 1969.
- 11.Mohmaed Hashem Pesaran and all , **Bound testing approaches to the analysis of level relationships**, (journal of applied econometrics , vol 16), John Wiley & Sons, USA, 2001.
- 12.Sharif A, Mishra S, Sinha A, Jiao Z, Shahbaz M &Afshan S, **The renewable energy consumption-environmental degradation nexus in Top-10 polluted countries: Fresh insights from quantile-on-quantile regression approach**. Renewable Energy, v150, 2020.
- 13.Sbia R, Shahbaz M. Hamdi H , **A contribution of foreign direct investment, clean energy trade openness carbon emissions and economic growth to energy demand in UAE)** , Econ Model 36, 2014.
- 14.Jalal U. SIDDIKI, **Demand For Money In Bangladesh: a cointegration analysis** (Applied Economics, Volume 32), Taylor & Francis and Routledge imprints, nd.
15. U. Agosin M. R., Alvarez R. & Bravo-Ortega C, **Determinants of export diversification around the world: 1962–2000**. The World Economy, 35(3) (2012).
- 16.Pesaran M. H, Shin Y & Smith R. J, **Bounds testing approaches to the analysis of level relationships**, Journal of applied econometrics, 16(3), 2001.
- 17.Corden M., "**Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation**", Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984.
- 18.Corden .M . &Neary P, "**Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy** ", The Economic Journal ,Vol .92, december 1982.

C-Theses :

1. Daniel Jemberu, **Evaluating the Effectiveness of agriculture development led to industrialization (ADLI) in Ethiopia**, THESIS Submitted to KDI School of Public Policy and Management in partial fulfillment of the requirements for the degree of doctorat, 2014.

2. Paterne Ndjambou, **La Diversification Economique Territoriale Au Gabon: Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives**, Thèse De Doctorat Présentée A L'université Du Québec, 2013.
3. Sachs, J. D. & Warner A, **Natural resource abundance and economic growth**, a research thesis examining the impact of natural resource abundance on economic performance, 1995.
4. Sid Ahmed A, **Du dutchdisease à « l'OPEP disease », Quelques conditions théoriques autour de l'industrialisation des pays exportateurs de pétrole », in : Revue du Tiers-Monde, oct/dec1987.**

D- Rapports:

1. UNFCCC Workshop on **Economic Diversification Teheran, Islamic Republic of Iran**, Background paper prepared by Le-Yin Zhang Lecturer, University College London for the UNFCCC secretariat, 18-19 October 2003.
2. Esanov Akram, **Economic Diversification:dynamics Determinants and policy implication**, Revenu watch institute, 2009.
3. State of Hawaii, **Measuring economic diversification in hawaii**, Research and Economic Analysis Division, Department of Busineses, Economic Development and Tourism, 1961.
4. Ben Hammouda H and others, **Diversification: towards a new paradigm for Africa's development, Africa Trade Policy Center**, work in progress, No, 35, Economoc Commission for Africa, 2006.
5. République Algérien Démocratique et Populaire, Ministere de finances, **Le nouveau modele croissance (synthèse)**, Juillet 2016.
6. Maier Jorg and Adriam Wood , **Africa's Export structure in a Comparative perspective**, study number04, UNCTAD, Geneva, 1998.

E-Seminars and Forums

1. Alan Galb , **diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles»** , Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement, Alger, 4-5 novembre 2010
2. SunandaSen, **International trade theory and policy: Reviw of literature**, working paper No3, 2010.

F- Websites:

1. Effective Approaches for Rural Development:
<file:///C:/Users/HP/Downloads/Documents/chapter4.pdf>

2. The world bank, Rural development:
<https://documents.worldbank.org/en/publication/documentsreports/documentdetail/522641468766236215/rural-development>
3. Theories (Models) of Agricultural Development:
<https://www.coursehero.com/file/94989045/Models-of-agriculturaldevelopment-Copypdf/>
4. Salman, H. (2008). Dutch Disease and the Arab economy (economics):
<https://www.iiste.org/Journals/index.php/JEDS/article/download/30839/31>
5. Nasser, M. (2012). Oil policy, the Nigerian experience:
https://www.zbw.eu/econis-archiv/bitstream/11159/8233/1/1750102129_0.p
6. VadarOvesen work paper Petroleum fiscal regimes and revenue management systems:
<https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/081512.pd>

الملاحق

الملحق رقم 1 : اختبارات الاستقرار في المستوى

المتغير div

اختبار ADF

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DIV has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.734915	0.9665
Test critical values:				
1% level			-4.080021	
5% level			-3.468459	
10% level			-3.161067	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DIV)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 15:03				
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4				
Included observations: 78 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	-0.018019	0.024519	-0.734915	0.4648
D(DIV(-1))	0.577600	0.115500	5.000882	0.0000
D(DIV(-2))	0.150415	0.109611	1.372264	0.1744
D(DIV(-3))	0.051668	0.111054	0.465253	0.6432
D(DIV(-4))	-0.611187	0.110336	-5.539310	0.0000
D(DIV(-5))	0.319472	0.115859	2.757418	0.0074
C	0.003206	0.005038	0.636336	0.5266
@TREND("2000Q1")	8.89E-06	9.27E-06	0.959198	0.3408
R-squared	0.523931	Mean dependent var	7.42E-05	
Adjusted R-squared	0.476324	S.D. dependent var	0.002174	
S.E. of regression	0.001573	Akaike info criterion	-9.974157	
Sum squared resid	0.000173	Schwarz criterion	-9.732444	
Log likelihood	396.9921	Hannan-Quinn criter.	-9.877395	
F-statistic	11.00535	Durbin-Watson stat	1.993550	
Prob(F-statistic)	0.000000			

قاطع

Null Hypothesis: DIV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.271221	0.6392
Test critical values:		
1% level	-3.516676	
5% level	-2.899115	
10% level	-2.586866	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIV)
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 15:05
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	-0.028127	0.022126	-1.271221	0.2078
D(DIV(-1))	0.606614	0.111406	5.445082	0.0000
D(DIV(-2))	0.155683	0.109411	1.422916	0.1591
D(DIV(-3))	0.056088	0.110896	0.505769	0.6146
D(DIV(-4))	-0.603515	0.109984	-5.487296	0.0000
D(DIV(-5))	0.349007	0.111630	3.126465	0.0026
C	0.005600	0.004373	1.280535	0.2045
R-squared	0.517674	Mean dependent var	7.42E-05	
Adjusted R-squared	0.476914	S.D. dependent var	0.002174	
S.E. of regression	0.001573	Akaike info criterion	-9.986740	
Sum squared resid	0.000176	Schwarz criterion	-9.775241	
Log likelihood	396.4829	Hannan-Quinn criter.	-9.902073	
F-statistic	12.70054	Durbin-Watson stat	2.006433	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دون قاطع وثابت

Null Hypothesis: DIV has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.201306	0.7421
Test critical values: 1% level	-2.594946	
5% level	-1.945024	
10% level	-1.614050	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DIV)
 Method: Least Squares
 Date: 01/21/24 Time: 15:07
 Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
 Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	0.000182	0.000907	0.201306	0.8410
D(DIV(-1))	0.597501	0.111671	5.350538	0.0000
D(DIV(-2))	0.145255	0.109592	1.325424	0.1892
D(DIV(-3))	0.041685	0.110813	0.376171	0.7079
D(DIV(-4))	-0.621194	0.109598	-5.667941	0.0000
D(DIV(-5))	-0.337417	0.111755	-3.019242	0.0035
R-squared	0.506534	Mean dependent var	7.42E-05	
Adjusted R-squared	0.472266	S.D. dependent var	0.002174	
S.E. of regression	0.001580	Akaike info criterion	-9.989549	
Sum squared resid	0.000180	Schwarz criterion	-9.808263	
Log likelihood	395.5924	Hannan-Quinn criter.	-9.916977	
Durbin-Watson stat	1.997733			

اختبار PP

مع قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DIV has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.090752	0.9240
Test critical values: 1% level	-4.072415	
5% level	-3.464865	
10% level	-3.158974	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.23E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.62E-06

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(DIV)
 Method: Least Squares
 Date: 01/21/24 Time: 15:12
 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
 Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	-0.010295	0.028098	-0.366404	0.7150
C	0.001134	0.005739	0.197648	0.8438
@TREND("2000Q1")	2.13E-05	1.03E-05	2.066739	0.0420
R-squared	0.066496	Mean dependent var	-1.12E-05	
Adjusted R-squared	0.043159	S.D. dependent var	0.002140	
S.E. of regression	0.002094	Akaike info criterion	-9.464259	
Sum squared resid	0.000351	Schwarz criterion	-9.376831	
Log likelihood	395.7667	Hannan-Quinn criter.	-9.429135	
F-statistic	2.849314	Durbin-Watson stat	0.982401	
Prob(F-statistic)	0.063774			

مع قاطع

Null Hypothesis: DIV has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.655898	0.4498
Test critical values: 1% level	-3.511262	
5% level	-2.896779	
10% level	-2.585626	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	4.45E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.54E-06

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(DIV)
 Method: Least Squares
 Date: 01/21/24 Time: 15:14
 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
 Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	-0.031296	0.026720	-1.171244	0.2449
C	0.006186	0.005296	1.167981	0.2462
R-squared	0.016654	Mean dependent var	-1.12E-05	
Adjusted R-squared	0.004514	S.D. dependent var	0.002140	
S.E. of regression	0.002136	Akaike info criterion	-9.436339	
Sum squared resid	0.000369	Schwarz criterion	-9.378054	
Log likelihood	393.6081	Hannan-Quinn criter.	-9.412923	
F-statistic	1.371812	Durbin-Watson stat	0.914232	
Prob(F-statistic)	0.244935			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DIV has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.106067	0.6442
Test critical values: 1% level	-2.593121	
5% level	-1.944762	
10% level	-1.614204	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		4.53E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		9.71E-06

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(DIV)
 Method: Least Squares
 Date: 01/21/24 Time: 15:15
 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
 Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	-0.000118	0.001185	-0.099358	0.9211
R-squared	0.000093	Mean dependent var	-1.12E-05	
Adjusted R-squared	0.000093	S.D. dependent var	0.002140	
S.E. of regression	0.002140	Akaike info criterion	-9.443734	
Sum squared resid	0.000376	Schwarz criterion	-9.414591	
Log likelihood	392.9150	Hannan-Quinn criter.	-9.432026	
Durbin-Watson stat	0.926898			

اختبار kpss

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DIV is stationary	
Exogenous: Constant, Linear Trend	
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.256849
Asymptotic critical values*: 1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	6.98E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000401

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: DIV
 Method: Least Squares
 Date: 01/21/24 Time: 15:24
 Sample: 2000Q1 2020Q4
 Included observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.203020	0.001829	110.9999	0.0000
@TREND("2000Q1")	-0.000117	3.81E-05	-3.080587	0.0028
R-squared	0.103727	Mean dependent var	0.198155	
Adjusted R-squared	0.092797	S.D. dependent var	0.008878	
S.E. of regression	0.008457	Akaike info criterion	-6.684238	
Sum squared resid	0.005864	Schwarz criterion	-6.626361	
Log likelihood	282.7380	Hannan-Quinn criter.	-6.660972	
F-statistic	9.490013	Durbin-Watson stat	0.064224	
Prob(F-statistic)	0.002812			

Null Hypothesis: DIV is stationary		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.403069
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		
Residual variance (no correction)		7.79E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.000460

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: DIV
 Method: Least Squares
 Date: 01/21/24 Time: 15:25
 Sample: 2000Q1 2020Q4
 Included observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.198155	0.000969	204.5526	0.0000
R-squared	0.000000	Mean dependent var	0.198155	
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.008878	
S.E. of regression	0.008878	Akaike info criterion	-6.598537	
Sum squared resid	0.006543	Schwarz criterion	-6.569599	
Log likelihood	278.1386	Hannan-Quinn criter.	-6.586904	
Durbin-Watson stat	0.057421			

المتغير *dep*

اختبار ADF

قاطع وثابت

Null Hypothesis: DEP has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.867178	0.6620
Test critical values:	1% level		-4.078420	
	5% level		-3.467703	
	10% level		-3.160627	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DEP)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 15:27				
Sample (adjusted): 2001Q2 2020Q4				
Included observations: 79 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.062887	0.033680	-1.867178	0.0659
D(DEP(-1))	0.455498	0.104392	4.363354	0.0000
D(DEP(-2))	0.206692	0.117138	1.764514	0.0819
D(DEP(-3))	0.114660	0.118167	0.970316	0.3351
D(DEP(-4))	-0.367834	0.108346	-3.394994	0.0011
C	4102878.	1946270.	2.108073	0.0385
@TREND("2000Q1")	-9732.521	31245.16	-0.311489	0.7563
R-squared	0.464126	Mean dependent var	240169.8	
Adjusted R-squared	0.419470	S.D. dependent var	7562339.	
S.E. of regression	5761938.	Akaike info criterion	34.05588	
Sum squared resid	2.39E+15	Schwarz criterion	34.26583	
Log likelihood	-1338.207	Hannan-Quinn criter.	34.13999	
F-statistic	10.39332	Durbin-Watson stat	1.847438	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.163934	0.2210
Test critical values: 1% level	-3.515536	
5% level	-2.898623	
10% level	-2.586605	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 15:29
Sample (adjusted): 2001Q2 2020Q4
Included observations: 79 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.066905	0.030918	-2.163934	0.0337
D(DEP(-1))	0.457620	0.103523	4.420463	0.0000
D(DEP(-2))	0.208664	0.116241	1.795100	0.0768
D(DEP(-3))	0.117677	0.117039	1.005452	0.3180
D(DEP(-4))	-0.361627	0.105837	-3.416825	0.0010
C	3890372.	1811473.	2.147629	0.0351
R-squared	0.463404	Mean dependent var	240169.8	
Adjusted R-squared	0.426651	S.D. dependent var	7562339.	
S.E. of regression	5726191.	Akaike info criterion	34.03191	
Sum squared resid	2.39E+15	Schwarz criterion	34.21187	
Log likelihood	-1338.260	Hannan-Quinn criter.	34.10401	
F-statistic	12.60854	Durbin-Watson stat	1.843732	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.432562	0.5238
Test critical values: 1% level	-2.594563	
5% level	-1.944969	
10% level	-1.614082	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 15:31
Sample (adjusted): 2001Q2 2020Q4
Included observations: 79 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.004901	0.011331	-0.432562	0.6666
D(DEP(-1))	0.465444	0.105954	4.392892	0.0000
D(DEP(-2))	0.188542	0.118657	1.588965	0.1163
D(DEP(-3))	0.084398	0.118806	0.710381	0.4797
D(DEP(-4))	-0.404335	0.106459	-3.798020	0.0003
R-squared	0.429500	Mean dependent var	240169.8	
Adjusted R-squared	0.398662	S.D. dependent var	7562339.	
S.E. of regression	5864288.	Akaike info criterion	34.06786	
Sum squared resid	2.54E+15	Schwarz criterion	34.21782	
Log likelihood	-1340.680	Hannan-Quinn criter.	34.12794	
Durbin-Watson stat	1.853288			

اختبار PP

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DEP has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.366007	0.3944
Test critical values: 1% level	-4.072415	
5% level	-3.464865	
10% level	-3.158974	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		5.17E+13
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		1.16E+14

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(DEP)
 Method: Least Squares
 Date: 01/21/24 Time: 15:33
 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
 Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.061935	0.035296	-1.754727	0.0831
C	5150184.	2089650.	2.464615	0.0159
@TREND("2000Q1")	-30938.80	36260.64	-0.853234	0.3961
R-squared	0.067247	Mean dependent var		528786.3
Adjusted R-squared	0.043929	S.D. dependent var		7491786.
S.E. of regression	7325386.	Akaike info criterion		34.48706
Sum squared resid	4.29E+15	Schwarz criterion		34.57449
Log likelihood	-1428.213	Hannan-Quinn criter.		34.52219
F-statistic	2.883828	Durbin-Watson stat		0.892269
Prob(F-statistic)	0.061753			

قاطع

Null Hypothesis: DEP has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.624092	0.0922
Test critical values: 1% level	-3.511262	
5% level	-2.896779	
10% level	-2.585626	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		5.22E+13
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		1.19E+14

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(DEP)
 Method: Least Squares
 Date: 01/21/24 Time: 15:35
 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
 Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.073337	0.032613	-2.248695	0.0272
C	4462347.	1924649.	2.318525	0.0229
R-squared	0.058759	Mean dependent var		528786.3
Adjusted R-squared	0.047139	S.D. dependent var		7491786.
S.E. of regression	7313076.	Akaike info criterion		34.47203
Sum squared resid	4.33E+15	Schwarz criterion		34.53031
Log likelihood	-1428.589	Hannan-Quinn criter.		34.49544
F-statistic	5.056628	Durbin-Watson stat		0.875245
Prob(F-statistic)	0.027248			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.706213	0.4080
Test critical values: 1% level	-2.593121	
5% level	-1.944762	
10% level	-1.614204	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.57E+13
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.27E+14

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 15:38
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	-0.004613	0.013960	-0.330444	0.7419
R-squared	-0.003706	Mean dependent var	528786.3	
Adjusted R-squared	-0.003706	S.D. dependent var	7491786.	
S.E. of regression	7505655.	Akaike info criterion	34.51219	
Sum squared resid	4.62E+15	Schwarz criterion	34.54133	
Log likelihood	-1431.256	Hannan-Quinn criter.	34.52389	
Durbin-Watson stat	0.876220			

اختبار KPSS

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: DEP is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.220231
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	5.20E+14
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.70E+15

KPSS Test Equation
Dependent Variable: DEP
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 15:44
Sample: 2000Q1 2020Q4
Included observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	38279302	4993181.	7.666315	0.0000
@TREND("2000Q1")	367363.8	103885.7	3.536231	0.0007
R-squared	0.132320	Mean dependent var	53524899	
Adjusted R-squared	0.121739	S.D. dependent var	24634366	
S.E. of regression	23086240	Akaike info criterion	36.77089	
Sum squared resid	4.37E+16	Schwarz criterion	36.82877	
Log likelihood	-1542.378	Hannan-Quinn criter.	36.79416	
F-statistic	12.50493	Durbin-Watson stat	0.105358	
Prob(F-statistic)	0.000671			

Null Hypothesis: DEP is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.389727
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	6.00E+14
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.17E+15

KPSS Test Equation
Dependent Variable: DEP
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 15:47
Sample: 2000Q1 2020Q4
Included observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53524899	2687830.	19.91380	0.0000
R-squared	0.000000	Mean dependent var	53524899	
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	24634366	
S.E. of regression	24634366	Akaike info criterion	36.88902	
Sum squared resid	5.04E+16	Schwarz criterion	36.91795	
Log likelihood	-1548.339	Hannan-Quinn criter.	36.90065	
Durbin-Watson stat	0.091835			

المتغير *adv*

اختبار ADF

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: ADV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.364635	0.8637
Test critical values:		
1% level	-4.080021	
5% level	-3.468459	
10% level	-3.161067	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ADV)
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 15:52
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ADV(-1)	-0.033352	0.024440	-1.364635	0.1767
D(ADV(-1))	0.566150	0.111318	5.085875	0.0000
D(ADV(-2))	0.141123	0.105170	1.341857	0.1840
D(ADV(-3))	0.054075	0.106506	0.507718	0.6132
D(ADV(-4))	-0.617154	0.105902	-5.827572	0.0000
D(ADV(-5))	0.345254	0.109001	3.167431	0.0023
C	0.039307	0.047280	0.831363	0.4086
@TREND("2000Q1")	0.001124	0.000457	2.458333	0.0164
R-squared	0.554970	Mean dependent var	0.015340	
Adjusted R-squared	0.510467	S.D. dependent var	0.089429	
S.E. of regression	0.062571	Akaike info criterion	-2.608122	
Sum squared resid	0.274057	Schwarz criterion	-2.366408	
Log likelihood	109.7167	Hannan-Quinn criter.	-2.511359	
F-statistic	12.47041	Durbin-Watson stat	2.033017	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: ADV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.441637	0.9835
Test critical values: 1% level	-3.516676	
5% level	-2.899115	
10% level	-2.586866	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ADV)
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 15:53
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ADV(-1)	0.008088	0.018314	0.441637	0.6601
D(ADV(-1))	0.585686	0.114910	5.096909	0.0000
D(ADV(-2))	0.137182	0.108828	1.260542	0.2116
D(ADV(-3))	0.037215	0.109995	0.338328	0.7361
D(ADV(-4))	-0.644503	0.108993	-5.913265	0.0000
D(ADV(-5))	0.336090	0.112740	2.981103	0.0039
C	-0.011064	0.044097	-0.250893	0.8026
R-squared	0.516549	Mean dependent var		0.015340
Adjusted R-squared	0.475694	S.D. dependent var		0.089429
S.E. of regression	0.064755	Akaike info criterion		-2.550954
Sum squared resid	0.297718	Schwarz criterion		-2.339454
Log likelihood	106.4872	Hannan-Quinn criter.		-2.466287
F-statistic	12.64346	Durbin-Watson stat		1.986936
Prob(F-statistic)	0.000000			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: ADV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.127982	0.9318
Test critical values: 1% level	-2.594946	
5% level	-1.945024	
10% level	-1.614050	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ADV)
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 15:54
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ADV(-1)	0.003563	0.003159	1.127982	0.2631
D(ADV(-1))	0.591536	0.111785	5.291732	0.0000
D(ADV(-2))	0.139447	0.107745	1.294233	0.1997
D(ADV(-3))	0.039480	0.108908	0.362511	0.7180
D(ADV(-4))	-0.641767	0.107738	-5.956754	0.0000
D(ADV(-5))	0.340962	0.110330	3.090379	0.0028
R-squared	0.516120	Mean dependent var		0.015340
Adjusted R-squared	0.482517	S.D. dependent var		0.089429
S.E. of regression	0.064332	Akaike info criterion		-2.575709
Sum squared resid	0.297982	Schwarz criterion		-2.394423
Log likelihood	106.4526	Hannan-Quinn criter.		-2.503137
Durbin-Watson stat	1.987942			

اختبار PP

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: ADV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.242231	0.8947
Test critical values: 1% level	-4.072415	
5% level	-3.464865	
10% level	-3.158974	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.007874
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.016479

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ADV)
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 15:57
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ADV(-1)	-0.013419	0.030467	-0.440445	0.6608
C	0.022679	0.060241	0.376470	0.7076
@TREND("2000Q1")	0.000740	0.000577	1.281799	0.2036
R-squared	0.024866	Mean dependent var		0.021284
Adjusted R-squared	0.000487	S.D. dependent var		0.090404
S.E. of regression	0.090382	Akaike info criterion		-1.934068
Sum squared resid	0.653513	Schwarz criterion		-1.846640
Log likelihood	83.26381	Hannan-Quinn criter.		-1.898944
F-statistic	1.019989	Durbin-Watson stat		0.906674
Prob(F-statistic)	0.365240			

Null Hypothesis: ADV has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.252429	0.9263
Test critical values: 1% level	-3.511262	
5% level	-2.896779	
10% level	-2.585626	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.008035
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.016908

Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(ADV)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 15:57				
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4				
Included observations: 83 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ADV(-1)	0.013776	0.021952	0.627569	0.5321
C	-0.012038	0.054022	-0.222828	0.8242
R-squared	0.004839	Mean dependent var		0.021284
Adjusted R-squared	-0.007447	S.D. dependent var		0.090404
S.E. of regression	0.090740	Akaike info criterion		-1.937835
Sum squared resid	0.666934	Schwarz criterion		-1.879549
Log likelihood	82.42013	Hannan-Quinn criter.		-1.914419
F-statistic	0.393843	Durbin-Watson stat		0.913283
Prob(F-statistic)	0.532051			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: ADV has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.403457	0.9591
Test critical values: 1% level	-2.593121	
5% level	-1.944762	
10% level	-1.614204	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.008040
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.017040

Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(ADV)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 15:58				
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4				
Included observations: 83 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ADV(-1)	0.008969	0.004024	2.228945	0.0286
R-squared	0.004229	Mean dependent var		0.021284
Adjusted R-squared	0.004229	S.D. dependent var		0.090404
S.E. of regression	0.090213	Akaike info criterion		-1.961318
Sum squared resid	0.667343	Schwarz criterion		-1.932175
Log likelihood	82.39470	Hannan-Quinn criter.		-1.949610
Durbin-Watson stat	0.908203			

اختبار KPSS

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: ADV is stationary	
Exogenous: Constant, Linear Trend	
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.268709
Asymptotic critical values*:	1% level 0.216000
	5% level 0.146000
	10% level 0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	0.109756
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.627415

KPSS Test Equation				
Dependent Variable: ADV				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 16:00				
Sample: 2000Q1 2020Q4				
Included observations: 84				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.862807	0.072522	25.68605	0.0000
@TREND("2000Q1")	0.013745	0.001509	9.109600	0.0000
R-squared	0.502985	Mean dependent var	2.433229	
Adjusted R-squared	0.496923	S.D. dependent var	0.472748	
S.E. of regression	0.335310	Akaike info criterion	0.675998	
Sum squared resid	9.219483	Schwarz criterion	0.733875	
Log likelihood	-26.39193	Hannan-Quinn criter.	0.699264	
F-statistic	82.98480	Durbin-Watson stat	0.073203	
Prob(F-statistic)	0.000000			

قاطع

Null Hypothesis: ADV is stationary	
Exogenous: Constant	
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.857653
Asymptotic critical values*:	1% level 0.739000
	5% level 0.463000
	10% level 0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	0.220830
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.304774

KPSS Test Equation				
Dependent Variable: ADV				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 16:02				
Sample: 2000Q1 2020Q4				
Included observations: 84				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.433229	0.051581	47.17298	0.0000
R-squared	0.000000	Mean dependent var	2.433229	
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.472748	
S.E. of regression	0.472748	Akaike info criterion	1.351323	
Sum squared resid	18.54969	Schwarz criterion	1.380261	
Log likelihood	-55.75556	Hannan-Quinn criter.	1.362956	
Durbin-Watson stat	0.038156			

المتغير tec

اختبار ADF

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: TEC has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.098503	0.1140
Test critical values:	1% level		-4.080021	
	5% level		-3.468459	
	10% level		-3.161067	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TEC)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 16:18				
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4				
Included observations: 78 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TEC(-1)	-0.184383	0.059507	-3.098503	0.0028
D(TEC(-1))	0.615848	0.110407	5.577972	0.0000
D(TEC(-2))	0.173589	0.088300	1.965890	0.0533
D(TEC(-3))	0.123281	0.090412	1.363558	0.1771
D(TEC(-4))	-0.643587	0.091601	-7.026011	0.0000
D(TEC(-5))	0.430073	0.107955	3.983822	0.0002
C	4198.472	1382.852	3.036097	0.0034
@TREND("2000Q1")	10.71586	7.056123	1.518661	0.1334
R-squared	0.642954	Mean dependent var	66.68700	
Adjusted R-squared	0.607249	S.D. dependent var	1982.788	
S.E. of regression	1242.610	Akaike info criterion	17.18473	
Sum squared resid	1.08E+08	Schwarz criterion	17.42644	
Log likelihood	-662.2045	Hannan-Quinn criter.	17.28149	
F-statistic	18.00759	Durbin-Watson stat	2.109601	
Prob(F-statistic)	0.000000			

قاطع

Null Hypothesis: TEC has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.677907	0.0824
Test critical values:	1% level		-3.516676	
	5% level		-2.899115	
	10% level		-2.586866	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TEC)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 16:20				
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4				
Included observations: 78 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TEC(-1)	-0.142506	0.053215	-2.677907	0.0092
D(TEC(-1))	0.595027	0.110556	5.382138	0.0000
D(TEC(-2))	0.156108	0.088348	1.766955	0.0815
D(TEC(-3))	0.102264	0.090164	1.134201	0.2605
D(TEC(-4))	-0.667739	0.091036	-7.334905	0.0000
D(TEC(-5))	0.416150	0.108550	3.833721	0.0003
C	3624.353	1342.355	2.699996	0.0087
R-squared	0.631190	Mean dependent var	66.68700	
Adjusted R-squared	0.600023	S.D. dependent var	1982.788	
S.E. of regression	1253.989	Akaike info criterion	17.19151	
Sum squared resid	1.12E+08	Schwarz criterion	17.40300	
Log likelihood	-663.4687	Hannan-Quinn criter.	17.27617	
F-statistic	20.25185	Durbin-Watson stat	2.080738	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: TEC has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.062047	0.6996
Test critical values:	1% level		-2.594946	
	5% level		-1.945024	
	10% level		-1.614050	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TEC)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 16:21				
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4				
Included observations: 78 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TEC(-1)	0.000365	0.005885	0.062047	0.9507
D(TEC(-1))	0.511109	0.110634	4.619803	0.0000
D(TEC(-2))	0.096804	0.089234	1.084830	0.2816
D(TEC(-3))	0.030939	0.089894	0.344174	0.7317
D(TEC(-4))	-0.751352	0.089268	-8.416844	0.0000
D(TEC(-5))	0.352910	0.110526	3.193016	0.0021
R-squared	0.593322	Mean dependent var	66.68700	
Adjusted R-squared	0.565081	S.D. dependent var	1982.788	
S.E. of regression	1307.617	Akaike info criterion	17.26360	
Sum squared resid	1.23E+08	Schwarz criterion	17.44489	
Log likelihood	-667.2806	Hannan-Quinn criter.	17.33618	
Durbin-Watson stat	1.994327			

اختبار PP

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: TEC has a unit root					
Exogenous: Constant, Linear Trend					
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					
			Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic					
Test critical values:					
1% level					
5% level					
10% level					
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Residual variance (no correction)					
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					
Phillips-Perron Test Equation					
Dependent Variable: D(TEC)					
Method: Least Squares					
Date: 01/21/24 Time: 16:26					
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4					
Included observations: 83 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
TEC(-1)	-0.149281	0.058725	-2.542014	0.0130	
C	3393.056	1399.690	2.424148	0.0176	
@TREND("2000Q1")	9.788845	9.187093	1.065500	0.2899	
R-squared	0.075025	Mean dependent var		53.93854	
Adjusted R-squared	0.051901	S.D. dependent var		1922.304	
S.E. of regression	1871.754	Akaike info criterion		17.94262	
Sum squared resid	2.80E+08	Schwarz criterion		18.03004	
Log likelihood	-741.6185	Hannan-Quinn criter.		17.97774	
F-statistic	3.244430	Durbin-Watson stat		1.120512	
Prob(F-statistic)	0.044177				

قاطع

Null Hypothesis: TEC has a unit root					
Exogenous: Constant					
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel					
			Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic					
Test critical values:					
1% level					
5% level					
10% level					
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
Residual variance (no correction)					
HAC corrected variance (Bartlett kernel)					
Phillips-Perron Test Equation					
Dependent Variable: D(TEC)					
Method: Least Squares					
Date: 01/21/24 Time: 16:28					
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4					
Included observations: 83 after adjustments					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
TEC(-1)	-0.126830	0.054861	-2.311849	0.0233	
C	3240.187	1393.480	2.325249	0.0226	
R-squared	0.061899	Mean dependent var		53.93854	
Adjusted R-squared	0.050317	S.D. dependent var		1922.304	
S.E. of regression	1873.317	Akaike info criterion		17.93261	
Sum squared resid	2.84E+08	Schwarz criterion		17.99090	
Log likelihood	-742.2033	Hannan-Quinn criter.		17.95603	
F-statistic	5.344644	Durbin-Watson stat		1.126802	
Prob(F-statistic)	0.023326				

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: TEC has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.234960	0.5987
Test critical values: 1% level	-2.593121	
5% level	-1.944762	
10% level	-1.614204	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		3653358.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		6019610.

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(TEC)
 Method: Least Squares
 Date: 01/21/24 Time: 16:29
 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
 Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TEC(-1)	-0.000661	0.008310	-0.079582	0.9368
R-squared	-0.000720	Mean dependent var		53.93854
Adjusted R-squared	-0.000720	S.D. dependent var		1922.304
S.E. of regression	1922.995	Akaike info criterion		17.97313
Sum squared resid	3.03E+08	Schwarz criterion		18.00227
Log likelihood	-744.8849	Hannan-Quinn criter.		17.98484
Durbin-Watson stat	1.190561			

اختبار KPSS

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: TEC is stationary	
Exogenous: Constant, Linear Trend	
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.096804
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	12099730
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	41068295

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: TEC
 Method: Least Squares
 Date: 01/21/24 Time: 18:37
 Sample: 2000Q1 2020Q4
 Included observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22804.29	761.4558	29.94828	0.0000
@TREND("2000Q1")	56.73277	15.84247	3.581054	0.0006
R-squared	0.135240	Mean dependent var		25158.70
Adjusted R-squared	0.124694	S.D. dependent var		3763.055
S.E. of regression	3520.631	Akaike info criterion		19.19419
Sum squared resid	1.02E+09	Schwarz criterion		19.25207
Log likelihood	-804.1560	Hannan-Quinn criter.		19.21746
F-statistic	12.82395	Durbin-Watson stat		0.298129
Prob(F-statistic)	0.000579			

Null Hypothesis: TEC is stationary	
Exogenous: Constant	
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.358217
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	13992003
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	53823075

KPSS Test Equation				
Dependent Variable: TEC				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 18:39				
Sample: 2000Q1 2020Q4				
Included observations: 84				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	25158.70	410.5829	61.27557	0.0000
R-squared	0.000000	Mean dependent var	25158.70	
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	3763.055	
S.E. of regression	3763.055	Akaike info criterion	19.31568	
Sum squared resid	1.18E+09	Schwarz criterion	19.34462	
Log likelihood	-810.2587	Hannan-Quinn criter.	19.32732	
Durbin-Watson stat	0.258015			

متغير *woarg*

اختبار ADF

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: WOAGR has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.108845	0.9939
Test critical values:		
1% level	-4.073859	
5% level	-3.465548	
10% level	-3.159372	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(WOAGR)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 18:43				
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4				
Included observations: 82 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WOAGR(-1)	-0.001142	0.010491	-0.108845	0.9136
D(WOAGR(-1))	0.729401	0.083227	8.763970	0.0000
C	-0.015587	0.061988	-0.251446	0.8021
@TREND("2000Q1")	0.000268	0.000559	0.478900	0.6333
R-squared	0.593168	Mean dependent var	-0.034769	
Adjusted R-squared	0.577521	S.D. dependent var	0.060594	
S.E. of regression	0.039385	Akaike info criterion	-3.583291	
Sum squared resid	0.120995	Schwarz criterion	-3.465890	
Log likelihood	150.9149	Hannan-Quinn criter.	-3.536156	
F-statistic	37.90849	Durbin-Watson stat	2.214947	
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: WOAGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.719530	0.4176
Test critical values: 1% level	-3.516676	
5% level	-2.899115	
10% level	-2.586866	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(WOAGR)
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 18:46
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WOAGR(-1)	-0.006339	0.003686	-1.719530	0.0899
D(WOAGR(-1))	0.710079	0.111156	6.388122	0.0000
D(WOAGR(-2))	0.198514	0.126362	1.570996	0.1206
D(WOAGR(-3))	0.057870	0.128385	0.450756	0.6535
D(WOAGR(-4))	-0.493715	0.126489	-3.903215	0.0002
D(WOAGR(-5))	0.339926	0.111599	3.045948	0.0033
C	0.016885	0.013378	1.262145	0.2110
R-squared	0.681716	Mean dependent var	-0.034755	
Adjusted R-squared	0.654819	S.D. dependent var	0.062115	
S.E. of regression	0.036494	Akaike info criterion	-3.697896	
Sum squared resid	0.094557	Schwarz criterion	-3.486397	
Log likelihood	151.2180	Hannan-Quinn criter.	-3.613229	
F-statistic	25.34523	Durbin-Watson stat	2.026133	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: WOAGR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=11)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.815065	0.0663
Test critical values: 1% level	-2.593468	
5% level	-1.944811	
10% level	-1.614175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(WOAGR)
Method: Least Squares
Date: 01/21/24 Time: 18:47
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WOAGR(-1)	-0.002489	0.001371	-1.815065	0.0733
D(WOAGR(-1))	0.748280	0.075196	9.951056	0.0000
R-squared	0.587013	Mean dependent var	-0.034769	
Adjusted R-squared	0.581851	S.D. dependent var	0.060594	
S.E. of regression	0.039183	Akaike info criterion	-3.617054	
Sum squared resid	0.122825	Schwarz criterion	-3.558354	
Log likelihood	150.2992	Hannan-Quinn criter.	-3.593487	
Durbin-Watson stat	2.222476			

اختبار PP

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: WOAGR has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic		0.266132	0.9982	
Test critical values:	1% level	-4.072415		
	5% level	-3.464865		
	10% level	-3.158974		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)			0.002898	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			0.010605	
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(WOAGR)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 19:17				
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4				
Included observations: 83 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WOAGR(-1)	0.027875	0.013860	2.011204	0.0477
C	-0.232939	0.079021	-2.947830	0.0042
@TREND("2000Q1")	0.002301	0.000706	3.257992	0.0016
R-squared	0.192441	Mean dependent var	-0.035014	
Adjusted R-squared	0.172252	S.D. dependent var	0.060265	
S.E. of regression	0.054830	Akaike info criterion	-2.933692	
Sum squared resid	0.240504	Schwarz criterion	-2.846264	
Log likelihood	124.7482	Hannan-Quinn criter.	-2.898569	
F-statistic	9.531954	Durbin-Watson stat	0.597487	
Prob(F-statistic)	0.000194			

قاطع

Null Hypothesis: WOAGR has a unit root				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		Adj. t-Stat	Prob.*	
Phillips-Perron test statistic		-1.693322	0.4309	
Test critical values:		1% level	-3.511262	
		5% level	-2.896779	
		10% level	-2.585626	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)			0.003282	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			0.013173	
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(WOAGR)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 19:20				
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4				
Included observations: 83 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WOAGR(-1)	-0.014328	0.005213	-2.748252	0.0074
C	0.017043	0.019983	0.852869	0.3962
R-squared	0.085292	Mean dependent var	-0.035014	
Adjusted R-squared	0.074000	S.D. dependent var	0.060265	
S.E. of regression	0.057993	Akaike info criterion	-2.833201	
Sum squared resid	0.272415	Schwarz criterion	-2.774916	
Log likelihood	119.5778	Hannan-Quinn criter.	-2.809785	
F-statistic	7.552888	Durbin-Watson stat	0.507067	
Prob(F-statistic)	0.007384			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: WOAGR has a unit root				
Exogenous: None				
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
			Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic			-3.148888	0.0020
Test critical values:	1% level		-2.593121	
	5% level		-1.944762	
	10% level		-1.614204	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Residual variance (no correction)			0.003312	
HAC corrected variance (Bartlett kernel)			0.013279	
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(WOAGR)				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 19:21				
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4				
Included observations: 83 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
WOAGR(-1)	-0.010113	0.001658	-6.099620	0.0000
R-squared	0.077078	Mean dependent var	-0.035014	
Adjusted R-squared	0.077078	S.D. dependent var	0.060265	
S.E. of regression	0.057896	Akaike info criterion	-2.848357	
Sum squared resid	0.274861	Schwarz criterion	-2.819215	
Log likelihood	119.2068	Hannan-Quinn criter.	-2.836649	
Durbin-Watson stat	0.504531			

اختبار KPSS

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: WOAGR is stationary				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
		LM-Stat.		
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.244853		
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000		
	5% level	0.146000		
	10% level	0.119000		
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)				
Residual variance (no correction)		0.199763		
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		1.392611		
KPSS Test Equation				
Dependent Variable: WOAGR				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 22:54				
Sample: 2000Q1 2020Q4				
Included observations: 84				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.561047	0.097840	56.83846	0.0000
@TREND("2000Q1")	-0.046716	0.002036	-22.94929	0.0000
R-squared	0.865280	Mean dependent var	3.622351	
Adjusted R-squared	0.863637	S.D. dependent var	1.225017	
S.E. of regression	0.452366	Akaike info criterion	1.274872	
Sum squared resid	16.78008	Schwarz criterion	1.332749	
Log likelihood	-51.54462	Hannan-Quinn criter.	1.298138	
F-statistic	526.6697	Durbin-Watson stat	0.018425	
Prob(F-statistic)	0.000000			

قاطع

Null Hypothesis: WOAGR is stationary				
Exogenous: Constant				
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel				
				LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic				1.042244
Asymptotic critical values*:				0.739000
	5% level			0.463000
	10% level			0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)				
Residual variance (no correction)				1.482800
HAC corrected variance (Bartlett kernel)				11.11674
KPSS Test Equation				
Dependent Variable: WOAGR				
Method: Least Squares				
Date: 01/21/24 Time: 22:55				
Sample: 2000Q1 2020Q4				
Included observations: 84				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.622351	0.133660	27.10118	0.0000
R-squared	0.000000	Mean dependent var	3.622351	
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	1.225017	
S.E. of regression	1.225017	Akaike info criterion	3.255619	
Sum squared resid	124.5552	Schwarz criterion	3.284557	
Log likelihood	-135.7360	Hannan-Quinn criter.	3.267252	
Durbin-Watson stat	0.003208			

الملحق رقم 2 : اختبارات الاستقرار بعد الفروق الأولى

اختبار ADF

المتغير div

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.703254	0.0279
Test critical values: 1% level	-4.080021	
5% level	-3.468459	
10% level	-3.161067	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIV,2)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 21:58
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIV(-1))	-0.569680	0.153832	-3.703254	0.0004
D(DIV(-1),2)	0.133011	0.123401	1.077873	0.2847
D(DIV(-2),2)	0.276258	0.120362	2.295220	0.0247
D(DIV(-3),2)	0.318996	0.119334	2.673131	0.0093
D(DIV(-4),2)	-0.303858	0.113525	-2.676574	0.0092
C	-0.000484	0.000414	-1.169537	0.2461
@TREND("2000Q1")	1.18E-05	8.35E-06	1.416737	0.1609
R-squared	0.497039	Mean dependent var	3.87E-05	
Adjusted R-squared	0.454535	S.D. dependent var	0.002124	
S.E. of regression	0.001568	Akaike info criterion	-9.992112	
Sum squared resid	0.000175	Schwarz criterion	-9.780613	
Log likelihood	396.6924	Hannan-Quinn criter.	-9.907445	
F-statistic	11.69401	Durbin-Watson stat	1.985417	
Prob(F-statistic)	0.000000			

قاطع

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.404986	0.0137
Test critical values: 1% level	-3.516676	
5% level	-2.899115	
10% level	-2.586866	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIV,2)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:00
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIV(-1))	-0.498640	0.146444	-3.404986	0.0011
D(DIV(-1),2)	0.096226	0.121480	0.792118	0.4309
D(DIV(-2),2)	0.241507	0.118658	2.035325	0.0455
D(DIV(-3),2)	0.283284	0.117455	2.411861	0.0184
D(DIV(-4),2)	-0.337732	0.111752	-3.022162	0.0035
C	4.54E-05	0.000179	0.253185	0.8008
R-squared	0.482821	Mean dependent var	3.87E-05	
Adjusted R-squared	0.446905	S.D. dependent var	0.002124	
S.E. of regression	0.001579	Akaike info criterion	-9.989876	
Sum squared resid	0.000180	Schwarz criterion	-9.808591	
Log likelihood	395.6052	Hannan-Quinn criter.	-9.917304	
F-statistic	13.44334	Durbin-Watson stat	1.998204	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.439276	0.0008
Test critical values: 1% level	-2.594946	
5% level	-1.945024	
10% level	-1.614050	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DIV,2)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:01
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIV(-1))	-0.500057	0.145396	-3.439276	0.0010
D(DIV(-1),2)	0.097511	0.120593	0.808599	0.4214
D(DIV(-2),2)	0.242997	0.117749	2.063685	0.0426
D(DIV(-3),2)	0.284774	0.116553	2.443313	0.0170
D(DIV(-4),2)	-0.336552	0.110937	-3.033735	0.0033
R-squared	0.482360	Mean dependent var	3.87E-05	
Adjusted R-squared	0.453996	S.D. dependent var	0.002124	
S.E. of regression	0.001569	Akaike info criterion	-10.01463	
Sum squared resid	0.000180	Schwarz criterion	-9.863556	
Log likelihood	395.5705	Hannan-Quinn criter.	-9.954150	
Durbin-Watson stat	1.996143			

اختبار PP

قاطع وانجاه عام

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.101010	0.0004
Test critical values: 1% level	-4.073859	
5% level	-3.465548	
10% level	-3.159372	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.19E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.18E-06

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DIV,2)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:03
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIV(-1))	-0.497894	0.097507	-5.106259	0.0000
C	-0.000422	0.000423	-0.996940	0.3218
@TREND("2000Q1")	1.08E-05	8.74E-06	1.238770	0.2191
R-squared	0.248158	Mean dependent var	5.96E-05	
Adjusted R-squared	0.229124	S.D. dependent var	0.002073	
S.E. of regression	0.001820	Akaike info criterion	-9.744400	
Sum squared resid	0.000262	Schwarz criterion	-9.656350	
Log likelihood	402.5204	Hannan-Quinn criter.	-9.709049	
F-statistic	13.03764	Durbin-Watson stat	2.044498	
Prob(F-statistic)	0.000013			

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.930798	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.512290	
5% level	-2.897223	
10% level	-2.585861	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.25E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.24E-06

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DIV,2)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:06
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIV(-1))	-0.469449	0.095080	-4.937392	0.0000
C	3.94E-05	0.000202	0.195279	0.8457
R-squared	0.233554	Mean dependent var	5.96E-05	
Adjusted R-squared	0.223973	S.D. dependent var	0.002073	
S.E. of regression	0.001826	Akaike info criterion	-9.749552	
Sum squared resid	0.000267	Schwarz criterion	-9.690852	
Log likelihood	401.7316	Hannan-Quinn criter.	-9.725985	
F-statistic	24.37784	Durbin-Watson stat	2.065075	
Prob(F-statistic)	0.000004			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DIV) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.967879	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.593468	
5% level	-1.944811	
10% level	-1.614175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.25E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.24E-06

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DIV,2)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:08
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIV(-1))	-0.469827	0.094495	-4.971998	0.0000
R-squared	0.233188	Mean dependent var	5.96E-05	
Adjusted R-squared	0.233188	S.D. dependent var	0.002073	
S.E. of regression	0.001815	Akaike info criterion	-9.773466	
Sum squared resid	0.000267	Schwarz criterion	-9.744116	
Log likelihood	401.7121	Hannan-Quinn criter.	-9.761682	
Durbin-Watson stat	2.063289			

اختبار KPSS

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DIV) is stationary
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.056287
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	4.23E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.55E-06

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(DIV)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:10
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000962	0.000461	-2.084287	0.0403
@TREND("2000Q1")	2.26E-05	9.54E-06	2.371601	0.0201
R-squared	0.064930	Mean dependent var	-1.12E-05	
Adjusted R-squared	0.053386	S.D. dependent var	0.002140	
S.E. of regression	0.002083	Akaike info criterion	-9.486678	
Sum squared resid	0.000351	Schwarz criterion	-9.428393	
Log likelihood	395.6972	Hannan-Quinn criter.	-9.463263	
F-statistic	5.624493	Durbin-Watson stat	0.990774	
Prob(F-statistic)	0.020085			

قاطع:

Null Hypothesis: D(DIV) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.302800
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	4.53E-06
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.71E-06

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(DIV)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:11
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.12E-05	0.000235	-0.047676	0.9621
R-squared	0.000000	Mean dependent var	-1.12E-05	
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.002140	
S.E. of regression	0.002140	Akaike info criterion	-9.443641	
Sum squared resid	0.000376	Schwarz criterion	-9.414499	
Log likelihood	392.9111	Hannan-Quinn criter.	-9.431934	
Durbin-Watson stat	0.926920			

المتغير dep

اختبار ADF

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.757705	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.078420	
5% level	-3.467703	
10% level	-3.160627	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DEP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:20
 Sample (adjusted): 2001Q2 2020Q4
 Included observations: 79 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-0.706152	0.122645	-5.757705	0.0000
D(DEP(-1),2)	0.162085	0.122818	1.319720	0.1911
D(DEP(-2),2)	0.346055	0.116780	2.963314	0.0041
D(DEP(-3),2)	0.423497	0.105923	3.998161	0.0002
C	1655136.	1462843.	1.131452	0.2616
@TREND("2000Q1")	-32079.32	29349.52	-1.093010	0.2780
R-squared	0.382989	Mean dependent var	-141910.9	
Adjusted R-squared	0.340728	S.D. dependent var	7216209.	
S.E. of regression	5859242.	Akaike info criterion	34.07785	
Sum squared resid	2.51E+15	Schwarz criterion	34.25781	
Log likelihood	-1340.075	Hannan-Quinn criter.	34.14995	
F-statistic	9.062469	Durbin-Watson stat	1.866105	
Prob(F-statistic)	0.000001			

قاطع

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.646577	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.515536	
5% level	-2.898623	
10% level	-2.586605	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DEP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:20
 Sample (adjusted): 2001Q2 2020Q4
 Included observations: 79 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-0.683133	0.120982	-5.646577	0.0000
D(DEP(-1),2)	0.147370	0.122238	1.205595	0.2318
D(DEP(-2),2)	0.333350	0.116352	2.865003	0.0054
D(DEP(-3),2)	0.413262	0.105647	3.911725	0.0002
C	230055.8	664183.4	0.346374	0.7300
R-squared	0.372892	Mean dependent var	-141910.9	
Adjusted R-squared	0.338994	S.D. dependent var	7216209.	
S.E. of regression	5866943.	Akaike info criterion	34.06877	
Sum squared resid	2.55E+15	Schwarz criterion	34.21873	
Log likelihood	-1340.716	Hannan-Quinn criter.	34.12885	
F-statistic	11.00048	Durbin-Watson stat	1.855897	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.674584	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.594563	
5% level	-1.944969	
10% level	-1.614082	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DEP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:21
 Sample (adjusted): 2001Q2 2020Q4
 Included observations: 79 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-0.678767	0.119615	-5.674584	0.0000
D(DEP(-1),2)	0.143785	0.121083	1.187493	0.2388
D(DEP(-2),2)	0.330181	0.115310	2.863428	0.0054
D(DEP(-3),2)	0.410886	0.104804	3.920529	0.0002
R-squared	0.371875	Mean dependent var	-141910.9	
Adjusted R-squared	0.346750	S.D. dependent var	7216209.	
S.E. of regression	5832422.	Akaike info criterion	34.04507	
Sum squared resid	2.55E+15	Schwarz criterion	34.16504	
Log likelihood	-1340.780	Hannan-Quinn criter.	34.09313	
Durbin-Watson stat	1.855256			

اختبار PP

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.893824	0.0008
Test critical values: 1% level	-4.073859	
5% level	-3.465548	
10% level	-3.159372	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.82E+13
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.94E+13

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(DEP,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:23
 Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
 Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-0.458463	0.094554	-4.848675	0.0000
C	1088987.	1452851.	0.749552	0.4558
@TREND("2000Q1")	-23081.95	29764.90	-0.775475	0.4404
R-squared	0.229341	Mean dependent var	-173716.5	
Adjusted R-squared	0.209831	S.D. dependent var	7083219.	
S.E. of regression	6296377.	Akaike info criterion	34.18475	
Sum squared resid	3.13E+15	Schwarz criterion	34.27280	
Log likelihood	-1398.575	Hannan-Quinn criter.	34.22010	
F-statistic	11.75484	Durbin-Watson stat	2.063184	
Prob(F-statistic)	0.000034			

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.833534	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.512290	
5% level	-2.897223	
10% level	-2.585861	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.85E+13
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.95E+13

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:23
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-0.446649	0.093086	-4.798233	0.0000
C	100744.8	695938.7	0.144761	0.8853
R-squared	0.223475	Mean dependent var	-173716.5	
Adjusted R-squared	0.213768	S.D. dependent var	7083219.	
S.E. of regression	6280670.	Akaike info criterion	34.16794	
Sum squared resid	3.16E+15	Schwarz criterion	34.22664	
Log likelihood	-1398.886	Hannan-Quinn criter.	34.19151	
F-statistic	23.02304	Durbin-Watson stat	2.072664	
Prob(F-statistic)	0.000007			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.864968	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.593468	
5% level	-1.944811	
10% level	-1.614175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3.85E+13
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.94E+13

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,2)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:24
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-0.445542	0.092209	-4.831875	0.0000
R-squared	0.223271	Mean dependent var	-173716.5	
Adjusted R-squared	0.223271	S.D. dependent var	7083219.	
S.E. of regression	6242598.	Akaike info criterion	34.14381	
Sum squared resid	3.16E+15	Schwarz criterion	34.17316	
Log likelihood	-1398.896	Hannan-Quinn criter.	34.15559	
Durbin-Watson stat	2.074481			

اختبار KPSS

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(DEP) is stationary	
Exogenous: Constant, Linear Trend	
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.033775
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	5.37E+13
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.17E+14

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: D(DEP)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:25
 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
 Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2840036.	1643467.	1.728076	0.0878
@TREND("2000Q1")	-55029.76	33989.03	-1.619044	0.1093
R-squared	0.031347	Mean dependent var	528786.3	
Adjusted R-squared	0.019389	S.D. dependent var	7491786.	
S.E. of regression	7418802.	Akaike info criterion	34.50073	
Sum squared resid	4.46E+15	Schwarz criterion	34.55902	
Log likelihood	-1429.780	Hannan-Quinn criter.	34.52415	
F-statistic	2.621305	Durbin-Watson stat	0.911837	
Prob(F-statistic)	0.109325			

قاطع

Null Hypothesis: D(DEP) is stationary	
Exogenous: Constant	
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.147874
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	5.55E+13
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.24E+14

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: D(DEP)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:25
 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
 Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	528786.3	822330.3	0.643034	0.5220
R-squared	0.000000	Mean dependent var	528786.3	
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	7491786.	
S.E. of regression	7491786.	Akaike info criterion	34.50849	
Sum squared resid	4.60E+15	Schwarz criterion	34.53763	
Log likelihood	-1431.102	Hannan-Quinn criter.	34.52020	
Durbin-Watson stat	0.883540			

المتغير **adv**اختبار **ADF**

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(ADV) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.040773	0.0112
Test critical values: 1% level	-4.080021	
5% level	-3.468459	
10% level	-3.161067	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(ADV,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:32
 Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
 Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ADV(-1))	-0.601620	0.148887	-4.040773	0.0001
D(ADV(-1),2)	0.149300	0.118280	1.262259	0.2110
D(ADV(-2),2)	0.279966	0.114275	2.449930	0.0168
D(ADV(-3),2)	0.318892	0.112803	2.826987	0.0061
D(ADV(-4),2)	-0.319523	0.108008	-2.958331	0.0042
C	-0.021441	0.016025	-1.337991	0.1852
@TREND("2000Q1")	0.000694	0.000333	2.082642	0.0409
R-squared	0.528738	Mean dependent var	0.001043	
Adjusted R-squared	0.488913	S.D. dependent var	0.088053	
S.E. of regression	0.062950	Akaike info criterion	-2.607507	
Sum squared resid	0.281348	Schwarz criterion	-2.396008	
Log likelihood	108.6928	Hannan-Quinn criter.	-2.522840	
F-statistic	13.27654	Durbin-Watson stat	2.008232	
Prob(F-statistic)	0.000000			

قاطع

Null Hypothesis: D(ADV) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.514645	0.0101
Test critical values: 1% level	-3.516676	
5% level	-2.899115	
10% level	-2.586866	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(ADV,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:32
 Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
 Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ADV(-1))	-0.512897	0.145931	-3.514645	0.0008
D(ADV(-1),2)	0.110586	0.119487	0.925506	0.3578
D(ADV(-2),2)	0.251907	0.116078	2.170148	0.0333
D(ADV(-3),2)	0.293144	0.114692	2.555913	0.0127
D(ADV(-4),2)	-0.346369	0.109693	-3.157620	0.0023
C	0.008115	0.007613	1.066017	0.2900
R-squared	0.499948	Mean dependent var	0.001043	
Adjusted R-squared	0.465223	S.D. dependent var	0.088053	
S.E. of regression	0.064392	Akaike info criterion	-2.573851	
Sum squared resid	0.298536	Schwarz criterion	-2.392566	
Log likelihood	106.3802	Hannan-Quinn criter.	-2.501280	
F-statistic	14.39702	Durbin-Watson stat	1.989551	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(ADV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.346490	0.0011
Test critical values: 1% level	-2.594946	
5% level	-1.945024	
10% level	-1.614050	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ADV,2)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:33
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ADV(-1))	-0.468249	0.139922	-3.346490	0.0013
D(ADV(-1),2)	0.086997	0.117530	0.740210	0.4615
D(ADV(-2),2)	0.229555	0.114275	2.008784	0.0483
D(ADV(-3),2)	0.270403	0.112796	2.397272	0.0191
D(ADV(-4),2)	-0.367756	0.107943	-3.406937	0.0011
R-squared	0.492056	Mean dependent var		0.001043
Adjusted R-squared	0.464223	S.D. dependent var		0.088053
S.E. of regression	0.064452	Akaike info criterion		-2.583832
Sum squared resid	0.303248	Schwarz criterion		-2.432761
Log likelihood	105.7695	Hannan-Quinn criter.		-2.523356
Durbin-Watson stat	2.000686			

اختبار PP

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(ADV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.023884	0.0005
Test critical values: 1% level	-4.073859	
5% level	-3.465548	
10% level	-3.159372	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005472
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.005016

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ADV,2)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:35
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ADV(-1))	-0.480441	0.093756	-5.124394	0.0000
C	-0.010918	0.017105	-0.638280	0.5251
@TREND("2000Q1")	0.000471	0.000354	1.329377	0.1875
R-squared	0.252807	Mean dependent var		-0.000440
Adjusted R-squared	0.233891	S.D. dependent var		0.086104
S.E. of regression	0.075365	Akaike info criterion		-2.297054
Sum squared resid	0.448708	Schwarz criterion		-2.209003
Log likelihood	97.17920	Hannan-Quinn criter.		-2.261703
F-statistic	13.36455	Durbin-Watson stat		2.086537
Prob(F-statistic)	0.000010			

Null Hypothesis: D(ADV) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.935707	0.0001
Test critical values: 1% level	-3.512290	
5% level	-2.897223	
10% level	-2.585861	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.005594
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.005436

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(ADV,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:35
 Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
 Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ADV(-1))	-0.464643	0.093444	-4.972398	0.0000
C	0.008796	0.008566	1.026766	0.3076
R-squared	0.236093	Mean dependent var	-0.000440	
Adjusted R-squared	0.226544	S.D. dependent var	0.086104	
S.E. of regression	0.075725	Akaike info criterion	-2.299320	
Sum squared resid	0.458746	Schwarz criterion	-2.240620	
Log likelihood	96.27213	Hannan-Quinn criter.	-2.275753	
F-statistic	24.72474	Durbin-Watson stat	2.074262	
Prob(F-statistic)	0.000004			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(ADV) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.819916	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.593468	
5% level	-1.944811	
10% level	-1.614175	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.005668
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.005475

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(ADV,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:36
 Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
 Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ADV(-1))	-0.443839	0.091252	-4.863890	0.0000
R-squared	0.226026	Mean dependent var	-0.000440	
Adjusted R-squared	0.226026	S.D. dependent var	0.086104	
S.E. of regression	0.075751	Akaike info criterion	-2.310618	
Sum squared resid	0.464791	Schwarz criterion	-2.281268	
Log likelihood	95.73536	Hannan-Quinn criter.	-2.298835	
Durbin-Watson stat	2.091646			

اختبار KPSS

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(ADV) is stationary Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.066651
Asymptotic critical values*:	1% level	0.216000
	5% level	0.146000
	10% level	0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		
Residual variance (no correction)		0.007893
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.016352

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(ADV)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:37
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.002346	0.019922	-0.117735	0.9066
@TREND("2000Q1")	0.000563	0.000412	1.365482	0.1759
R-squared	0.022501	Mean dependent var		0.021284
Adjusted R-squared	0.010433	S.D. dependent var		0.090404
S.E. of regression	0.089931	Akaike info criterion		-1.955742
Sum squared resid	0.655097	Schwarz criterion		-1.897457
Log likelihood	83.16330	Hannan-Quinn criter.		-1.932326
F-statistic	1.864540	Durbin-Watson stat		0.916823
Prob(F-statistic)	0.175882			

قاطع

Null Hypothesis: D(ADV) is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.171951
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)		
Residual variance (no correction)		0.008074
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.017372

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(ADV)
Method: Least Squares
Date: 01/24/24 Time: 22:38
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.021284	0.009923	2.144862	0.0349
R-squared	0.000000	Mean dependent var		0.021284
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var		0.090404
S.E. of regression	0.090404	Akaike info criterion		-1.957080
Sum squared resid	0.670177	Schwarz criterion		-1.927938
Log likelihood	82.21884	Hannan-Quinn criter.		-1.945373
Durbin-Watson stat	0.896094			

متغير tec

اختبار ADF

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(TEC) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.316154	0.0050
Test critical values:				
1% level			-4.080021	
5% level			-3.468459	
10% level			-3.161067	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TEC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 01/24/24 Time: 22:50				
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4				
Included observations: 78 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TEC(-1))	-0.762665	0.176700	-4.316154	0.0001
D(TEC(-1),2)	0.272133	0.120624	2.256050	0.0271
D(TEC(-2),2)	0.368952	0.117215	3.147660	0.0024
D(TEC(-3),2)	0.400030	0.116073	3.446355	0.0010
D(TEC(-4),2)	-0.351234	0.111086	-3.161813	0.0023
C	23.94315	330.0036	0.072554	0.9424
@TREND("2000Q1")	0.584516	6.620706	0.088286	0.9299
R-squared	0.659737	Mean dependent var	-0.048277	
Adjusted R-squared	0.630982	S.D. dependent var	2165.910	
S.E. of regression	1315.722	Akaike info criterion	17.28762	
Sum squared resid	1.23E+08	Schwarz criterion	17.49912	
Log likelihood	-667.2171	Hannan-Quinn criter.	17.37228	
F-statistic	22.94366	Durbin-Watson stat	1.993589	
Prob(F-statistic)	0.000000			

قاطع

Null Hypothesis: D(TEC) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.345661	0.0008
Test critical values:				
1% level			-3.516676	
5% level			-2.899115	
10% level			-2.586866	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(TEC,2)				
Method: Least Squares				
Date: 01/24/24 Time: 22:51				
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4				
Included observations: 78 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TEC(-1))	-0.762144	0.175380	-4.345661	0.0000
D(TEC(-1),2)	0.271843	0.119745	2.270180	0.0262
D(TEC(-2),2)	0.368660	0.116358	3.168328	0.0023
D(TEC(-3),2)	0.399733	0.115222	3.469232	0.0009
D(TEC(-4),2)	-0.351511	0.110274	-3.187603	0.0021
C	49.92255	148.3359	0.336551	0.7374
R-squared	0.659699	Mean dependent var	-0.048277	
Adjusted R-squared	0.636067	S.D. dependent var	2165.910	
S.E. of regression	1306.625	Akaike info criterion	17.26209	
Sum squared resid	1.23E+08	Schwarz criterion	17.44337	
Log likelihood	-667.2213	Hannan-Quinn criter.	17.33466	
F-statistic	27.91552	Durbin-Watson stat	1.993829	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(TEC) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.359223	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.594946	
5% level	-1.945024	
10% level	-1.614050	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TEC,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:52
 Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
 Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TEC(-1))	-0.757873	0.173855	-4.359223	0.0000
D(TEC(-1),2)	0.269566	0.118826	2.268587	0.0263
D(TEC(-2),2)	0.366554	0.115482	3.174132	0.0022
D(TEC(-3),2)	0.397686	0.114361	3.477474	0.0009
D(TEC(-4),2)	-0.353428	0.109456	-3.228937	0.0019
R-squared	0.659164	Mean dependent var	-0.048277	
Adjusted R-squared	0.640488	S.D. dependent var	2165.910	
S.E. of regression	1298.665	Akaike info criterion	17.23802	
Sum squared resid	1.23E+08	Schwarz criterion	17.38909	
Log likelihood	-667.2826	Hannan-Quinn criter.	17.29849	
Durbin-Watson stat	1.994651			

اختبار PP

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(TEC) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.949391	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.073859	
5% level	-3.465548	
10% level	-3.159372	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	3091235.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3471332.

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(TEC,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:53
 Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
 Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TEC(-1))	-0.596455	0.102921	-5.795277	0.0000
C	14.41433	406.5518	0.035455	0.9718
@TREND("2000Q1")	0.522863	8.358611	0.062554	0.9503
R-squared	0.298321	Mean dependent var	4.280297	
Adjusted R-squared	0.280557	S.D. dependent var	2111.841	
S.E. of regression	1791.263	Akaike info criterion	17.85513	
Sum squared resid	2.53E+08	Schwarz criterion	17.94318	
Log likelihood	-729.0603	Hannan-Quinn criter.	17.89048	
F-statistic	16.79356	Durbin-Watson stat	1.998455	
Prob(F-statistic)	0.000001			

Null Hypothesis: D(TEC) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.983445	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.512290	
5% level	-2.897223	
10% level	-2.585861	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		3091388.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		3471309.

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(TEC,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:54
 Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
 Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TEC(-1))	-0.596337	0.102261	-5.831520	0.0000
C	36.62961	196.6548	0.186263	0.8527
R-squared	0.298286	Mean dependent var		4.280297
Adjusted R-squared	0.289515	S.D. dependent var		2111.841
S.E. of regression	1780.077	Akaike info criterion		17.83079
Sum squared resid	2.53E+08	Schwarz criterion		17.88949
Log likelihood	-729.0623	Hannan-Quinn criter.		17.85436
F-statistic	34.00662	Durbin-Watson stat		1.998592
Prob(F-statistic)	0.000000			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(TEC) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.014303	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.593468	
5% level	-1.944811	
10% level	-1.614175	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		3092728.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		3474433.

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(TEC,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:55
 Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
 Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TEC(-1))	-0.595800	0.101609	-5.863629	0.0000
R-squared	0.297982	Mean dependent var		4.280297
Adjusted R-squared	0.297982	S.D. dependent var		2111.841
S.E. of regression	1769.438	Akaike info criterion		17.80683
Sum squared resid	2.54E+08	Schwarz criterion		17.83618
Log likelihood	-729.0801	Hannan-Quinn criter.		17.81862
Durbin-Watson stat	1.998798			

اختبار KPSS

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(TEC) is stationary	
Exogenous: Constant, Linear Trend	
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.023662
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.216000
5% level	0.146000
10% level	0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	3649590.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6004872.

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: D(TEC)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:56
 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
 Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.268364	428.3964	-0.012298	0.9902
@TREND("2000Q1")	1.409688	8.859793	0.159111	0.8740
R-squared	0.000312	Mean dependent var		53.93854
Adjusted R-squared	-0.012029	S.D. dependent var		1922.304
S.E. of regression	1933.831	Akaike info criterion		17.99620
Sum squared resid	3.03E+08	Schwarz criterion		18.05448
Log likelihood	-744.8421	Hannan-Quinn criter.		18.01961
F-statistic	0.025316	Durbin-Watson stat		1.192576
Prob(F-statistic)	0.873978			

قاطع

Null Hypothesis: D(TEC) is stationary	
Exogenous: Constant	
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.025864
Asymptotic critical values*:	
1% level	0.739000
5% level	0.463000
10% level	0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	3650730.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6007774.

KPSS Test Equation
 Dependent Variable: D(TEC)
 Method: Least Squares
 Date: 01/24/24 Time: 22:56
 Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
 Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	53.93854	211.0002	0.255633	0.7989
R-squared	0.000000	Mean dependent var		53.93854
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var		1922.304
S.E. of regression	1922.304	Akaike info criterion		17.97241
Sum squared resid	3.03E+08	Schwarz criterion		18.00155
Log likelihood	-744.8551	Hannan-Quinn criter.		17.98412
Durbin-Watson stat	1.192206			

متغير Woagr

اختبار ADF

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(WOAGR) has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.327557	0.4142
Test critical values: 1% level	-4.080021	
5% level	-3.468459	
10% level	-3.161067	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(WOAGR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/25/24 Time: 14:00
 Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
 Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(WOAGR(-1))	-0.225315	0.096803	-2.327557	0.0228
D(WOAGR(-1),2)	-0.075019	0.116031	-0.646542	0.5200
D(WOAGR(-2),2)	0.121986	0.116232	1.049506	0.2975
D(WOAGR(-3),2)	0.177355	0.116436	1.523205	0.1321
D(WOAGR(-4),2)	-0.322368	0.112645	-2.861791	0.0055
C	-0.022346	0.011850	-1.885827	0.0634
@TREND("2000Q1")	0.000348	0.000203	1.713192	0.0910
R-squared	0.322823	Mean dependent var	0.001153	
Adjusted R-squared	0.265597	S.D. dependent var	0.042591	
S.E. of regression	0.036499	Akaike info criterion	-3.697602	
Sum squared resid	0.094585	Schwarz criterion	-3.486103	
Log likelihood	151.2065	Hannan-Quinn criter.	-3.612935	
F-statistic	5.641166	Durbin-Watson stat	2.016105	
Prob(F-statistic)	0.000078			

قاطع

Null Hypothesis: D(WOAGR) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.747088	0.4039
Test critical values: 1% level	-3.516676	
5% level	-2.899115	
10% level	-2.586866	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(WOAGR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/25/24 Time: 14:01
 Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
 Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(WOAGR(-1))	-0.155414	0.088956	-1.747088	0.0849
D(WOAGR(-1),2)	-0.103184	0.116393	-0.886509	0.3783
D(WOAGR(-2),2)	0.098336	0.116950	0.840838	0.4032
D(WOAGR(-3),2)	0.150962	0.116952	1.290797	0.2009
D(WOAGR(-4),2)	-0.350425	0.112936	-3.102853	0.0027
C	-0.004215	0.005401	-0.780433	0.4377
R-squared	0.294829	Mean dependent var	0.001153	
Adjusted R-squared	0.245859	S.D. dependent var	0.042591	
S.E. of regression	0.036986	Akaike info criterion	-3.682736	
Sum squared resid	0.098495	Schwarz criterion	-3.501451	
Log likelihood	149.6267	Hannan-Quinn criter.	-3.610165	
F-statistic	6.020589	Durbin-Watson stat	2.019390	
Prob(F-statistic)	0.000104			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(WOAGR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.620658	0.0987
Test critical values: 1% level	-2.594946	
5% level	-1.945024	
10% level	-1.614050	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(WOAGR,2)
Method: Least Squares
Date: 01/25/24 Time: 14:02
Sample (adjusted): 2001Q3 2020Q4
Included observations: 78 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(WOAGR(-1))	-0.111702	0.068924	-1.620658	0.1094
D(WOAGR(-1),2)	-0.130275	0.110799	-1.175779	0.2435
D(WOAGR(-2),2)	0.071997	0.111674	0.644707	0.5211
D(WOAGR(-3),2)	0.124726	0.111717	1.116453	0.2679
D(WOAGR(-4),2)	-0.373139	0.108829	-3.428675	0.0010
R-squared	0.288864	Mean dependent var		0.001153
Adjusted R-squared	0.249898	S.D. dependent var		0.042591
S.E. of regression	0.036887	Akaike info criterion		-3.699954
Sum squared resid	0.099328	Schwarz criterion		-3.548883
Log likelihood	149.2982	Hannan-Quinn criter.		-3.639477
Durbin-Watson stat	2.037466			

اختبار PP

قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(WOAGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.475788	0.0488
Test critical values: 1% level	-4.073859	
5% level	-3.465548	
10% level	-3.159372	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001476
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001467

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(WOAGR,2)
Method: Least Squares
Date: 01/25/24 Time: 14:03
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(WOAGR(-1))	-0.273453	0.078494	-3.483763	0.0008
C	-0.022232	0.010667	-2.084075	0.0404
@TREND("2000Q1")	0.000325	0.000196	1.654927	0.1019
R-squared	0.134727	Mean dependent var		0.001489
Adjusted R-squared	0.112822	S.D. dependent var		0.041552
S.E. of regression	0.039138	Akaike info criterion		-3.607529
Sum squared resid	0.121013	Schwarz criterion		-3.519478
Log likelihood	150.9087	Hannan-Quinn criter.		-3.572178
F-statistic	6.150342	Durbin-Watson stat		2.210299
Prob(F-statistic)	0.003293			

Null Hypothesis: D(WOAGR) has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.021673	0.0370
Test critical values: 1% level	-3.512290	
5% level	-2.897223	
10% level	-2.585861	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.001527
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.001488

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(WOAGR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/25/24 Time: 14:04
 Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
 Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(WOAGR(-1))	-0.225795	0.073809	-3.059166	0.0030
C	-0.006698	0.005123	-1.307347	0.1948
R-squared	0.104730	Mean dependent var		0.001489
Adjusted R-squared	0.093539	S.D. dependent var		0.041552
S.E. of regression	0.039561	Akaike info criterion		-3.597838
Sum squared resid	0.125208	Schwarz criterion		-3.539138
Log likelihood	149.5114	Hannan-Quinn criter.		-3.574271
F-statistic	9.358494	Durbin-Watson stat		2.244380
Prob(F-statistic)	0.003019			

دون قاطع واتجاه عام

Null Hypothesis: D(WOAGR) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.641788	0.0088
Test critical values: 1% level	-2.593468	
5% level	-1.944811	
10% level	-1.614175	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		
Residual variance (no correction)		0.001560
HAC corrected variance (Bartlett kernel)		0.001389

Phillips-Perron Test Equation
 Dependent Variable: D(WOAGR,2)
 Method: Least Squares
 Date: 01/25/24 Time: 14:05
 Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4
 Included observations: 82 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(WOAGR(-1))	-0.175392	0.063215	-2.774541	0.0069
R-squared	0.085603	Mean dependent var		0.001489
Adjusted R-squared	0.085603	S.D. dependent var		0.041552
S.E. of regression	0.039734	Akaike info criterion		-3.601089
Sum squared resid	0.127883	Schwarz criterion		-3.571739
Log likelihood	148.6447	Hannan-Quinn criter.		-3.589306
Durbin-Watson stat	2.314716			

اختبار KPSS

قاطع واتجاه

Null Hypothesis: D(WOAGR) is stationary Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.179558
Asymptotic critical values*:	1% level 0.216000
	5% level 0.146000
	10% level 0.119000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	0.003044
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011679

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(WOAGR)
Method: Least Squares
Date: 01/25/24 Time: 14:07
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.075901	0.012372	-6.134696	0.0000
@TREND("2000Q1")	0.000974	0.000256	3.804580	0.0003
R-squared	0.151609	Mean dependent var	-0.035014	
Adjusted R-squared	0.141135	S.D. dependent var	0.060265	
S.E. of regression	0.055851	Akaike info criterion	-2.908464	
Sum squared resid	0.252664	Schwarz criterion	-2.850178	
Log likelihood	122.7012	Hannan-Quinn criter.	-2.885048	
F-statistic	14.47483	Durbin-Watson stat	0.553608	
Prob(F-statistic)	0.000275			

قاطع

Null Hypothesis: D(WOAGR) is stationary Exogenous: Constant Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel	
	LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic	0.475864
Asymptotic critical values*:	1% level 0.739000
	5% level 0.463000
	10% level 0.347000
*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)	
Residual variance (no correction)	0.003588
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014993

KPSS Test Equation
Dependent Variable: D(WOAGR)
Method: Least Squares
Date: 01/25/24 Time: 14:07
Sample (adjusted): 2000Q2 2020Q4
Included observations: 83 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.035014	0.006615	-5.293130	0.0000
R-squared	0.000000	Mean dependent var	-0.035014	
Adjusted R-squared	0.000000	S.D. dependent var	0.060265	
S.E. of regression	0.060265	Akaike info criterion	-2.768146	
Sum squared resid	0.297816	Schwarz criterion	-2.739004	
Log likelihood	115.8781	Hannan-Quinn criter.	-2.756439	
Durbin-Watson stat	0.470213			

الملحق رقم 3 : نتائج اختبار الحدود

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 4	
Trend type: Unrest. constant (Case 3)	
Sample size: 82	
Test Statistic	Value
F-statistic	4.257551
t-statistic	-3.530138

Bounds Critical Values

Sample ...	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
F-Statistic						
80	2.548	3.644	3.010	4.216	4.096	5.512
Asympt...	2.450	3.520	2.860	4.010	3.740	5.060
t-Statistic						
Asympt...	-2.570	-3.660	-2.860	-3.990	-3.430	-4.600

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

الملحق رقم 4 : نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل والقصيرة الأجل

Dependent Variable: D(DIV)				
Method: ARDL				
Date: 04/26/24 Time: 17:51				
Sample: 2000Q3 2020Q4				
Included observations: 82				
Dependent lags: 3 (Automatic)				
Automatic-lag linear regressors (3 max. lags): DEP ADV TEC				
WOAGR				
Deterministics: Unrestricted constant and no trend (Case 3)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Number of models evaluated: 768				
Selected model: ARDL(2,2,2,1,1)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)*	-0.116172	0.032909	-3.530138	0.0007
DEP(-1)	-0.000378	1.04E-11	-0.733476	0.0437
ADV(-1)	-0.002513	0.000840	-2.991320	0.0038
TEC(-1)	9.91E-08	4.51E-08	2.198709	0.0313
WOAGR(-1)	0.000965	0.000336	2.868576	0.0055
D(DIV(-1))	0.439043	0.085247	5.150224	0.0000
D(DEP)	-0.064357	2.70E-11	-2.065539	0.0426
D(DEP(-1))	5.54E-11	2.54E-11	2.184309	0.0323
D(ADV)	0.014402	0.002132	6.753690	0.0000
D(ADV(-1))	-0.008500	0.002175	-3.907407	0.0002
D(TEC)	-2.89E-07	8.11E-08	-3.555627	0.0007
D(WOAGR)	-0.004425	0.003588	-1.233191	0.2217
C	0.010280	0.004815	2.134919	0.0363
R-squared	0.713140	Mean dependent var	1.65E-05	
Adjusted R-squared	0.663251	S.D. dependent var	0.002139	
S.E. of regression	0.001241	Akaike info criterion	-10.40129	
Sum squared resid	0.000106	Schwarz criterion	-10.01973	
Log likelihood	439.4527	Hannan-Quinn criter.	-10.24810	
F-statistic	14.29461	Durbin-Watson stat	2.162958	
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

الملحق رقم 5 : نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags				
F-statistic	0.553029	Prob. F(2,67)	0.5778	
Obs*R-squared	1.331698	Prob. Chi-Square(2)	0.5138	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 04/26/24 Time: 18:02				
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4				
Included observations: 82 after adjustments				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIV(-1)	0.105900	0.149188	0.709843	0.4803
DIV(-2)	-0.096185	0.135208	-0.711387	0.4793
DEP	-3.96E-13	2.72E-11	-0.014531	0.9884
DEP(-1)	5.63E-12	4.39E-11	0.128114	0.8984
DEP(-2)	-5.92E-12	2.65E-11	-0.223294	0.8240
ADV	-0.000356	0.002205	-0.161632	0.8721
ADV(-1)	-0.000621	0.003584	-0.173360	0.8629
ADV(-2)	0.000679	0.002304	0.294846	0.7690
TEC	3.60E-08	9.41E-08	0.382947	0.7030
TEC(-1)	-3.67E-08	9.31E-08	-0.394143	0.6947
WOAGR	0.000459	0.003655	0.125520	0.9005
WOAGR(-1)	-0.000540	0.003806	-0.141988	0.8875
C	-0.000815	0.005222	-0.155997	0.8765
RESID(-1)	-0.196693	0.203750	-0.965364	0.3378
RESID(-2)	-0.003897	0.143779	-0.027105	0.9785
R-squared	0.016240	Mean dependent var	3.40E-17	
Adjusted R-squared	-0.189322	S.D. dependent var	0.001145	
S.E. of regression	0.001249	Akaike info criterion	-10.36888	
Sum squared resid	0.000105	Schwarz criterion	-9.928625	
Log likelihood	440.1240	Hannan-Quinn criter.	-10.19212	
F-statistic	0.079004	Durbin-Watson stat	2.022332	
Prob(F-statistic)	0.999997			

الملحق رقم 5 : نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
Null hypothesis: Homoskedasticity				
F-statistic	0.939587	Prob. F(12,69)	0.5137	
Obs*R-squared	11.51733	Prob. Chi-Square(12)	0.4852	
Scaled explained SS	33.02923	Prob. Chi-Square(12)	0.0010	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 04/26/24 Time: 18:05				
Sample (adjusted): 2000Q3 2020Q4				
Included observations: 82 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.86E-06	1.45E-05	0.197988	0.8436
DIV(-1)	0.000112	0.000268	0.417944	0.6773
DIV(-2)	-9.83E-05	0.000256	-0.384045	0.7021
DEP	-2.06E-14	8.12E-14	-0.253289	0.8008
DEP(-1)	2.58E-14	1.30E-13	0.199351	0.8426
DEP(-2)	-1.19E-14	7.62E-14	-0.155947	0.8765
ADV	-1.16E-05	6.41E-06	-1.814815	0.0739
ADV(-1)	1.16E-05	1.05E-05	1.106139	0.2725
ADV(-2)	-1.29E-06	6.53E-06	-0.197704	0.8439
TEC	2.89E-10	2.44E-10	1.186243	0.2396
TEC(-1)	-3.07E-10	2.47E-10	-1.245064	0.2173
WOAGR	2.54E-05	1.08E-05	2.357109	0.0213
WOAGR(-1)	-2.52E-05	1.12E-05	-2.255292	0.0273
R-squared	0.140455	Mean dependent var	1.30E-06	
Adjusted R-squared	-0.009031	S.D. dependent var	3.71E-06	
S.E. of regression	3.73E-06	Akaike info criterion	-22.01696	
Sum squared resid	9.59E-10	Schwarz criterion	-21.63541	
Log likelihood	915.6954	Hannan-Quinn criter.	-21.86377	
F-statistic	0.939587	Durbin-Watson stat	2.198219	
Prob(F-statistic)	0.513679			